

مبادئ علم الديموغرافية (دراسة السكان)

الأستاذ الدكتور
يونس حمادي علي
أستاذ علم الاجتماع / جامعة بغداد سابقا



الطبعة الأولى
2010

مبادئ علم الديمغرافية

(دراسة السكان)

تأليف

الأستاذ الدكتور

يونس حمادي علي

أستاذ علم الاجتماع

بجامعة بغداد سابقاً



الطبعة الثانية

(منقحة ومزودة)

2010

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠١٠/٢/٤٩٦)
علي ، يونس حمادي

مبادئ علم الديمغرافية / يونس حمادي علي.
- عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ .

(٤٤٧) ص

ر.إ. : (٢٠١٠/٢/٤٩٦)

الوصافات: الديموغرافيا / علم السكان / العوامل الجغرافية
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم التصنيف العشري / ديوي : ٣٠٤,٦
ISBN 978-9957-11-886-0 (ردمك)

* مبادئ علم الديمغرافية
* الأستاذ الدكتور يونس حمادي علي
* الطبعة الثانية 2010
* جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار وائل للنشر والتوزيع

* الأردن - عمان - شارع الجمعية العلمية الملكية - مبنى الجامعة الاردنية الاستثماري رقم (٢) الطابق الثاني

هاتف : ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٣٨٤١٠ - فاكس : ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٣١٦٦١ - ص.ب (١٦١٥ - الجبيهة)

* الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفيض التجاري- هاتف: ٠٠٩٦٢-٦-٤٦٢٧٦٢٧

www.darwael.com

E-Mail: Wael@Darwael.Com

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو
إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any
means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage
retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٢١-١٩
الباب الأول	
طبيعة دراسة السكان وتطورها	
الفصل الأول: ميدان علم الديمغرافيا وتطوره	
مقدمة.....	٢٧
١- ميدان دراسة السكان وتطوره	٢٧
٢- موجز تاريخ الديمغرافيا	٢٩
٣- نظرية التحول السكاني.....	٣٢
٤- الاتجاهات السكانية الجديدة.....	٣٣
٥- العلاقة بين السكان والتنمية.....	٣٥
٦- الاتجاهات الجديدة في مناهج البحث الديمغرافية.....	٣٦
١- أوسع مجال البحث السكاني	٣٦
٢- تحسين البحث الديمغرافي	٣٧
٣- تطور مناهج البحث الديمغرافي	٣٧
- علاقة الديمغرافيا بالعلوم الأخرى.....	٣٩
الفصل الثاني: النظريات السكانية	
المقدمة.....	٤٣
أ- الكتابات السكانية في العصور القديمة والوسطى.....	٤٤
ب- نحو نظرية حديثة في السكان.....	٤٧
نظرية مالتوس.....	٤٩

٥٣	ج- نظريات السكان في القرن التاسع عشر.....
٥٣	- النظريات البيولوجية (القانون الطبيعي).....
٥٣	- نظرية سادلر.....
٥٤	- نظرية دبلداي.....
٥٤	- نظرية جوسية دي كاسترو.....
٥٤	- نظرية هربرت سبنسر.....
٥٤	- نظرية كواردوجيني.....
٥٦	د- النظريات التقليدية في الاقتصاد السياسي.....
٥٦	- نظرية مستوى الكفاف.....
٥٧	- نظرية الوضع الساكن.....
٥٨	- قانون الغلة المتناقصة.....
٥٨	هـ- النظرية التقليدية المحدثه.....
٦٠	- نظرية الحد الأمثل.....
٦٠	و- النظريات الاقتصادية الحديثة.....
٦١	- نظرية الفجوة السكانية.....
٦١	- نظرية عرض العمل غير المحدود.....
٦١	- نظرية الطلب على العمل.....
٦٢	ز- النظريات الاشتراكية في السكان.....
٦٤	- نظرية كارل ماركس وأنجلز.....
٦٦	- الاشتراكيون اللاحقون لماركس.....
٦٨	ح- النظريات الاجتماعية في السكان.....
٧٠	ط- نظرية التحول الديمغرافي.....

الباب الثاني

طرق البحث الديمغرافي

الفصل الثالث: طرق جمع البيانات الديمغرافية

٧٧	أ- المصادر الأساسية.....
٧٧	- تعدد السكان.....
٨٩	ب- استخدام العينات في التعدادات.....
٩٢	ج- الإحصاءات الحيوية.....
٩٩	د- السجلات الدائمة.....
٩٩	هـ- المراجع الثانوية.....
١٠١	و- التقديرات والإسقاطات السكانية.....

الباب الثالث

تغير السكان

الفصل الرابع : حجم السكان، توزيعهم ونموهم

١٠٧	مقدمة.....
١٠٨	أ- المفاهيم والمؤشرات الرئيسية.....
١٠٨	١- مجموع السكان.....
١٠٩	٢- مجموع السكان، المدنيون، العسكريون.....
١٠٩	٣- تغير السكان.....
١١٢	ب- حجم السكان ونموهم في الماضي.....
١١٣	ج- حجم السكان ونموهم في العالم.....
١١٥	د- معدلات نمو السكان حسب الأقاليم.....
١١٦	هـ- معدلات نمو السكان حسب المناطق الرئيسية.....
١١٩	و- نمو السكان على مستوى المناطق الفرعية.....

الموضوع	الصفحة
ز- نمو السكان على المستوى الفطري.....	١٢٠
ح- توزيع السكان.....	١٢١
الخلاصة.....	١٢٣
الفصل الخامس : الخصوبة	
مقدمة.....	١٢٧
أ- قياس معدل التكاثر.....	١٢٨
١- المفاهيم الأساسية.....	١٢٨
٢- البيانات الأساسية لدراسة الخصوبة.....	١٢٩
٣- عوامل هامة في التحليل.....	١٢٩
٤- قياسات قائمة على إحصائيات الولادة.....	١٣٠
- معدل المواليد الخام.....	١٣٠
- معدل الخصب العام.....	١٣١
- معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر.....	١٣١
- معدل الخصوبة الكلية.....	١٣٣
- معدل التكاثر الإجمالي.....	١٣٣
- معدل الخصوبة المكتملة.....	١٣٤
ب- الاتجاهات الماضية والمستقبلية للخصوبة.....	١٣٤
١- الاتجاهات الماضية للخصوبة.....	١٣٤
٢- انخفاض الخصوبة منذ السبعينات.....	١٣٦
٣- مستويات الخصوبة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥.....	١٣٦
٤- مستقبل الخصوبة.....	١٣٨
٥- إسهام الخصوبة في نمو السكان.....	١٣٩

الموضوع	الصفحة
ج- النظريات المفسرة للخصوبة.....	١٤٠
١- النظريات البيولوجية.....	١٤١
٢- النظريات الاجتماعية.....	١٤٢
٣- النظريات الاقتصادية	١٤٣
د- تباين الخصوبة.....	١٤٧
أ- العوامل الاجتماعية والاقتصادية	١٤٧
١) الاختلافات الريفية -الخصرية.....	١٤٩
٢) الطبقة الاجتماعية الاقتصادية والخصوبة.....	١٥٠
٣) العلاقة بين التعليم والخصوبة.....	١٥١
٤) عمل المرأة المتزوجة والخصوبة.....	١٥١
٥) الدين والخصوبة.....	١٥٢
ب- العوامل الفسيولوجية	١٥٢
هـ- التخطيط الأسري.....	١٥٣
- وسائل تحديد النسل.....	١٥٥
الخلاصة.....	١٦١

الفصل السادس : الصحة والوفاة

مقدمة.....	١٦٥
أ- قياس الوفيات.....	١٦٧
ب- الاتجاهات الماضية والمستقبلية للوفيات.....	١٧٦
١- الاتجاهات الماضية للوفيات في النصف الثاني من القرن العشرين	١٧٤
٢- تحول الوفيات في النصف الثاني من القرن العشرين.....	١٧٤
٣- دليل اختلاف الوفيات.....	١٧٧

١٨٠	٤ - الحياة المتوقعة في المستقبل.....
١٨٠	ج- وفيات الأمهات.....
١٨٦	د- اختلاف الوفيات.....
١٨٦	١- الاختلافات العمرية.....
١٩٠	٢- الفروق في الحياة المتوقعة حسب الجنس.....
١٩٣	٣- الوفيات والحالة الزوجية.....
١٩٣	٤- الوفيات ومحل الإقامة.....
١٩٤	٥- التباين الطبقي للوفيات.....
١٩٤	هـ- أسباب الوفيات.....
١٩٥	١- تحول أسباب الوفيات.....
١٩٩	٢- التأثير الديمغرافي لوباء الايدز (نقص المناعة المكتسبة).....
٢٠١	الخلاصة.....

الفصل السابع : الهجرة

٢٠٥	مقدمة.....
٢٠٧	أولاً: الهجرة الداخلية.....
٢٠٨	العوامل المؤثرة في الهجرة.....
٢٠٩	1- الهجرات الداخلية الرئيسية في العصر الحديث.....
٢١٠	2- اختلافات الهجرة.....
٢١٢	3- نظريات الهجرة.....
٢١٣	ثانياً: الهجرة الدولية.....
٢١٤	أ- قياس الهجرة الدولية.....
٢١٥	ب- الاتجاهات الحالية للهجرة الدولية.....

الموضوع	الصفحة
ج- نظريات الهجرة الدولية.....	٢١٨
١-المدخل الاقتصادي.....	٢١٨
٢-المدخل السوسولوجي.....	٢٢١
٣-المدخل السياسي.....	٢٢٤
د- الأسباب الرئيسية للهجرة الدولية.....	٢٢٥
هـ- تأثير الهجرة الدولية في عملية التنمية لدى البلدان الأصلية..	٢٢٩
و- هجرة الطلبة لأغراض العمل والدراسة.....	٢٣٣
الخلاصة.....	٢٣٦

الباب الرابع

تركيب السكان

الفصل الثامن : الخصائص الريفية والحضرية

مقدمة.....	٢٤١
الفروق الريفية – الحضرية.....	٢٤٢
مفهوم التحضر.....	٢٤٢
أ- حجم ونمو سكان الحضر والريف.....	٢٤٤
١- مستويات واتجاهات التحضر في العالم.....	٢٤٤
٢- معدل نمو السكان الحضر.....	٢٤٦
٣- حجم ونمو سكان الريف.....	٢٤٧
ب- العوامل المؤثرة في النمو الحضري.....	٢٤٩
- الهجرة من الريف إلى الحضر.....	٢٤٩
- نتائج التحضر.....	٢٥٢
ج- نظريات التحضر والتنمية الاقتصادية.....	٢٥٣
١- المدخل التنموي.....	٢٥٣

الموضوع	الصفحة
٢- التحيز الحضري والتخلف.....	٢٥٥
٣- نظرية التبعية.....	٢٥٥
د- أصول المدن وتطورها.....	٢٥٨
هـ- نظريات الأصول الحضرية.....	٢٥٩
١- الفائض الزراعي.....	٢٥٩
٢- العوامل المتعلقة بالري.....	٢٦٠
٣- الضغوط السكانية.....	٢٦٠
٤- حاجات الدفاع.....	٢٦١
٥- العوامل الدينية.....	٢٦١
و- أصول المدن وتطورها.....	٢٦٢
- أرض ما بين النهرين.....	٢٦٣
- مصر.....	٢٦٣
- وادي السند.....	٢٦٣
- شمال الصين.....	٢٦٣
- أمريكا الوسطى.....	٢٦٤
- المدن الإغريقية.....	٢٦٦
- المدن الرومانية.....	٢٦٧
- مدن القرون الوسطى.....	٢٦٨
- التحضر والثورة الصناعية.....	٢٦٨
- المدن الحديثة في العالم.....	٢٦٩

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع : التركيب العمري والجنسي	
أولاً: التركيب العمري.....	٢٧٥
مقدمة.....	٢٧٥
أ- التركيب العمري للسكان في العالم.....	٢٧٩
١- اتجاهات التركيب العمري للسكان.....	٢٧٩
٢- العمر الوسيط.....	٢٨٢
٣- نسبة الإعالة أو الاتكال.....	٢٨٤
ب- تدمير السكان.....	٢٨٨
١- زيادة أعداد كبار السن.....	٢٨٨
٢- المظاهر الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للتدمير.....	٢٨٩
٣- المكانة الاقتصادية والاجتماعية.....	٢٩٠
٤- القوى العاملة والتقاعد.....	٢٩١
٥- الاعتلال والعجز.....	٢٩٢
٦- التعليم.....	٢٩٣
٧- الحالة الزوجية.....	٢٩٣
٨- ترتيبات المعيشة.....	٢٩٤
٩- نظم الدعم الرسمية وغير الرسمية.....	٢٩٥
ثانياً: التركيب الجنسي للسكان.....	٢٩٥
- البيانات والمؤشرات.....	٢٩٦
- نسبة الجنس.....	٢٩٦
- تحليل نسب الجنس حسب الفئات العمرية.....	٢٩٨
- التركيب الجنسي في العالم.....	٢٩٩

الموضوع	الصفحة
- تأثير الوفيات في التركيب الجنسي.....	٣٠٠
- الهرم السكاني.....	٣٠١
الخلاصة.....	٣٠٣
الفصل العاشر : التركيب العنصري والاثنى	
مقدمة.....	٣٠٧
أ- العنصر والجماعة الأثنية.....	٣١٠
١- المفهوم الاجتماعي للعنصر.....	٣١٠
٢- الجماعات الاثنية.....	٣١١
٣- أنماط العلاقات العنصرية والاثنى.....	٣١٣
ب- الجنسية القانونية والمواطنة.....	٣١٤
ج- اللغة.....	٣١٥
-أهمية اللغة.....	٣١٦
د- الدين.....	٣١٧
الخلاصة.....	٣١٩
الفصل الحادي عشر: ديمغرافية العائلة	
مقدمة.....	٣٢٣
حجم الأسرة.....	٣٢٤
أ- تكوين الأسرة وتركيبها.....	٣٢٥
ب- الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج.....	٣٢٧
١- تعدد أنواع الزواج.....	٣٢٧
٢- الاختيار للزواج.....	٣٣٠
٣- المهر.....	٣٣٢

الموضوع	الصفحة
٤-العمر عند الزواج.....	٣٣٢
ج- إنجاب الأولاد.....	٣٣٥
١- توقيت التحول نحو الوالدية وسياقها.....	٣٣٨
٢- التباينات الجنسية في أنماط الخصوبة.....	٣٤٠
د- تفكك الاقتران والطلاق والتمل.....	٣٤١
هـ- تحديد النسل.....	٣٤٥
الخلاصة.....	٣٤٧
الفصل الثاني عشر : الخصائص التعليمية	
مقدمة.....	٣٥١
أ- اتجاهات نمو السكان.....	٣٥٢
ب- اتجاهات نمو السكان في سن الدراسة.....	٣٥٣
١- الاتجاهات حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية.....	٣٥٥
ج- اتجاهات التعليم.....	٣٥٧
١- اتجاهات نسب القيد الإجمالية والصافية.....	٣٥٧
٢- معرفة القراءة والكتابة بين الكبار والشباب.....	٣٦١
٣- التحصيل الدراسي.....	٣٦٥
٤- التباين الجنسي في التعليم.....	٣٦٦
٥- نوعية التعليم.....	٣٦٦
د- اتجاهات السكان، التعليم والتنمية.....	٣٦٨
١- التعليم والدخول إلى الزواج والخصوبة.....	٣٧٠
٢- التعليم، الصحة والوفاة.....	٣٧١

الموضوع	الصفحة
٣- التعليم والهجرة الدولية.....	٣٧١
الخلاصة.....	٣٧٢
الفصل الثالث عشر : الخصائص الاقتصادية	
مقدمة.....	٣٧٥
أ- تعريفات وقياسات.....	٣٧٥
ب- مستويات واتجاهات القوى العاملة.....	٣٨٥
١- حجم ونمو القوى العاملة.....	٣٨٥
٢- معدلات النشاط الاقتصادية.....	٣٨٦
- معدل النشاط الاقتصادي في العالم.....	٣٨٧
- معدل النشاط الاقتصادي حسب العمر.....	٣٨٨
- معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس.....	٣٨٨
- اتجاهات التغير البنيوي.....	٣٩١
ج- خصائص أسواق العمل.....	٣٩٢
١- أنماط التشغيل.....	٣٩٢
٢- هيكل سوق العمل.....	٣٩٣
٣- البطالة.....	٣٩٧
د- انعدام الأمن الوظيفي وأمن الدخل.....	٣٩٨
١- الأمن الوظيفي.....	٣٩٨
٢- اتساع نطاق التفاوت في الدخل.....	٤٠٠
الخلاصة:.....	٤٠١

الباب الخامس

السياسات السكانية

الفصل الرابع عشر : السياسات السكانية

٤٠٧مقدمة
٤٠٩ مفهوم السياسات السكانية
٤٠٩	أ- رؤية الحكومات والسياسات المتعلقة بالخصوبة.....
٤١٣	ب- آراء الحكومات والسياسات السكانية المتعلقة بالصحة والوفاة
٤١٨	ج- رؤية الحكومات والسياسات السكانية بشأن ديمغرافية العائلة.....
٤٢٠	د- السياسات المتعلقة بالتحضر.....
٤٢٥	هـ- السياسات المتعلقة بالتعمير.....
٤٢٩المراجع



فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
١١٠	جدول (١) يوضح تغيرات السكان
١١١	جدول (٢) يوضح العمليات الحسابية لمعدل تغير السكان
١١٢	جدول (٣) تقديرات نمو السكان في العالم غير المراحل التاريخية....
١١٤	جدول (٤) السكان حسب المجموعة الإنمائية والمناطق الرئيسية، ١٩٥٠، ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠
١١٨	جدول (٥) متوسط معدل نمو السكان السنوي (بالمائة) حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية في العالم، ١٩٥٠ - ٢٠٥٠
١٣٢	جدول (٦) معدلات الخصوبة العمرية للإناث اللبيات في منطقة البطنان، ١٩٩٥
١٣٨	جدول (٧) الخصوبة الكلية بالنسبة للعالم والمجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية، ١٩٥٠-١٩٥٥ أو ١٩٧٠-١٩٧٥ و ٢٠٠٠-٢٠٥٠ و ٢٠٤٥ - ٢٠٥٠
١٧٥	جدول (٨) الحياة المتوقعة منذ الولادة حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية ، ١٩٥٠-١٩٥٥ ، ٢٠٠٠-٢٠٥٠ و ٢٠٤٥-٢٠٥٠
١٧٩	جدول (٩) الحياة المتوقعة منذ الولادة، بحسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية لكلا الجنسين، ١٩٥٠ - ١٩٥٥ و ٢٠٠٠ - ٢٠٥٠
١٨٧	جدول رقم (١٠) وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، حسب المناطق والأقاليم الرئيسية للفترة: ١٩٥٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٥٠ و ٢٠٤٥-٢٠٥٠

الصفحة	عنوان الجدول
١٩١	جدول (١١) الحياة المتوقعة عند الولادة للسكان حسب المجموعة الإنمائية والمناطق الرئيسية، ١٩٢٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٥٠
١٩٧	جدول (١٢) الوفيات حسب الجنس وأسباب مختارة العالم ١٩٩٨
٢٤٤	جدول (١٣) توزيع السكان الحضر في العالم، الأقاليم المتقدمة والنامية ١٩٥٠-٢٠٣٠
٢٤٥	جدول (١٤) النسبة المئوية للسكان المقيمين في مناطق حضرية في العالم، الأقاليم المتقدمة والنامية، ١٩٥٠-٢٠٣٠
٢٤٨	جدول (١٥) سكان الريف، معدل النمو في العالم ١٩٦٠-٢٠٣٠
٢٧٧	جدول رقم (١٦) التوزيع السكاني
٢٨٢	جدول رقم (١٧) التركيب العمري للسكان حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠
٢٨٣	جدول (١٨) العمر الوسيط حسب المجموعة الإنمائية والمناطق الرئيسية، ١٩٥٠-٢٠٥٠
٢٨٧	جدول (١٩) مختلف أنواع نسبة الاتكال، حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠
٢٩٩	جدول (٢٠) نسبة الجنس حسب الفئات العمرية الرئيسية، المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية
٣٥٤	جدول (٢١) السكان في سن الدراسة ٦-١١، ١٢-١٧ و ١٨-٢٣ سنة من العمر، العام ١٩٥٠-٢٠٥٠
٣٥٦	جدول (٢٢) توزيع السكان في سن الدراسة (أعمار ٦-٢٣ سنة) حسب المناطق الرئيسية ١٩٥٠-٢٠٥٠

الصفحة	عنوان الجدول
٣٥٩	جدول (٢٣) نسبة القيد الإجمالية والصافية ، دليل التكافؤ الجنساني حسب الأقاليم ٢٠٠٠/١٩٩٩
٣٦٢	جدول (٢٤) معدل أمية البالغين، السكان الأميون البالغون، وفجوة الجنس، ٢٠٠٠
٣٦٤	جدول (٢٥) معدلات أمية الشباب، السكان الأميون، ٢٠٠٠
٣٨٧	جدول رقم (٢٦) القوى العاملة، متوسط معدل نمو القوى العاملة ومعدل النشاط الاقتصادي الخام، ١٩٥٠ - ٢٠٠٠
٣٨٩	جدول (٢٧) يوضح نسبة النشاط الاقتصادي في مناطق مختلفة من العالم ١٩٨٠ و ١٩٧٧ حسب الجنس

جدول الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
١١٧	شكل (١) متوسط معدل النمو لسكان العالم ١٧٥٠-٢٠٥٠
٣٠٣	شكل (٢) خمسة نماذج من الأهرام السكانية

تمهيد

يعتبر مبادئ علم الديمغرافيا محاولة أولية لتقديم صورة شاملة عن ميدان دراسة السكان. وبرغم أن هذا الكتاب المنهجي أعد خصيصاً لطلبة علم الاجتماع، إلا أنه لا يخلو من معلومات كثيرة تهم الدارسين من مختلف الاختصاصات المرتبطة بالديمغرافيا من قريب أو بعيد، إضافة إلى القارئ غير المختص والمهتم بالقضايا السكانية.

إن الهدف الرئيسي- الذي يسعى الكاتب إلى تحقيقه هو عرض ميدان الديمغرافيا كعلم قائم بذاته، وهذا لا يمكن تحقيقه بمجرد دراسة المشاكل السكانية، بل يتطلب منا، أولاً وقبل كل شيء فهم الحقائق والمبادئ السكانية كوسيلة لمعرفة المشاكل السكانية. ونحن نعتقد بأن السكان يستحق أن يكون مجالاً مثمراً لدراسة علمية حتى وإذا لم يكن هناك انفجار سكاني وتوزيع سكاني غير ملائم.

باختصار، يمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي الهام بأربع طرق مختلفة هي: أولاً: وصف حالة السكان الراهنة وفي الماضي . ثانياً: دراسة العلاقة بين السكان والنظام الاجتماعي. ثالثاً: جمع وصياغة تعميمات ومبادئ انبثقت، وما زالت تظهر عن طريق الأبحاث الديمغرافية وعرضها على صورة فرضيات أو نظريات. ورابعاً: معرفة اتجاهات السكان في المستقبل وما يترتب على ذلك من نتائج.

يتضمن الوصف الدقيق للسكان معرفة حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم المكاني وقياس معدلات الزيادة الحالية والماضية. إن دراسة هذه الأمور، مع ذلك، لا تزودنا بالمعلومات الكافية- خصوصاً ما يتعلق منها بالتطورات المقبلة- ما لم نفهم العوامل التي ترتبط بها. لذلك فإن عملية الوصف يجب أن تتضمن دراسة المتغيرات الديمغرافية الثلاثة التي يتحدد بموجبها عدد الناس، أي الولادات والوفيات والهجرة، أضف إلى ذلك، أننا يجب معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والعائلية التي تفسر- اتجاهات المعدلات الحيوية، وبعبارة أخرى، نستطيع بذلك التعرف على التغيرات

التي تطرأ على النظام الاجتماعي والتي تساعدنا على تفسير التغيرات، إن وجدت، في الولادات والوفيات والهجرة، وبذلك نستطيع معرفة اتجاهات السكان. ورغم أن بعض الخصائص السكانية كالعمر والجنس ذات طبيعة بايولوجية إلا أن اختلافها من جماعة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، يعكس حقائق اجتماعية هامة. أما الخصائص الأخرى كالحالة الزوجية والتعليم والمهنة والدين واللغة ومحل الولادة والبيئة فهي اجتماعية في طبيعتها، ولذلك تسلط مزيداً من الضوء على المجتمع البشري. فوصف السكان في الوقت ذاته هو وصف للنظام الاجتماعي، ورغم ذلك فإن هدفنا لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى مجالات أبعد وأعمق، هما التحليل والتنبؤ. فالأول يتطلب منا دراسة الترابط والعلاقة بين المتغيرات الديمغرافية من جهة، وكافة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى على أمل تحقيق رؤيا دينايمكية عن السكان الحالي وما سيطرأ عليه من تغيرات محتملة في المستقبل . ولما كانت الاتجاهات الديمغرافية تعتمد بصورة رئيسية على العوامل الاجتماعية والاقتصادية فلا بد إذاً من دراسة العلاقة بين السكان والمجتمع وفق منظور تكاملي يقوم على تفسير معظم الوقائع الديمغرافية باستخدام الفرضيات والنظريات المستقاة من العلوم الأخرى- كعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعي والطب النفسي والتاريخ والعلوم السياسية، إضافة إلى علم الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والبايولوجي.

ومع ذلك فإن علم الديمغرافيا ، كغيره من العلوم الأخرى، لا يقتصر- على الوصف والتحليل، بل يتعداهما إلى ما هو أبعد من ذلك إلى التنبؤ والسيطرة، فقد قطع شوطاً كبيراً في هذين المجالين، وظهرت تعميمات ومبادئ على هيئة فرضيات أو نظريات.

ولغرض التوصل إلى استنتاجات أكثر شمولية وأكثر عمومية، فقد تم وضع الكتاب بموجب المنظور العالمي لدراسة السكان، إذ تم تقسيم العالم إلى مجموعتين رئيسيتين من الأقطار: المتقدمة والنامية، تضم المجموعة الأولى أقطاراً مثل أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا وزيلندة الجديدة واليابان والاتحاد الروسي الفدرالي . أما المجموعة الثانية فتضم

كافة الأقطار في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، والأوقيانوس، باستثناء أستراليا وزيلندة الجديدة واليابان. وجرى مرة أخرى تصنيف العالم إلى ثمانية أقاليم مختلفة.

لاشك أن قراء هذا الكتاب سيبحثون عن تفاصيل ومعلومات تخص الوقائع الديمغرافية في الوطن العربي أو في جزء منه. ولتلبية مثل هذه الرغبة فقد أدخلت بعض المعلومات التي تخص الوطن العربي، ولا بد من أن أعترف بأن هذه المعلومات الموجزة والمتفرقة عن سكان الوطن العربي لا تعطي إلا صورة ناقصة عن الموضوع. لذلك فقد أعددت دراسة أخرى مستفيضة عن سكان الوطن العربي.

لا يخفى على القارئ الحصيف أن هذه الأهداف الطموحة لم تتحقق إلا جزئياً فقد بدأ الموضوع يتطور بسرعة، والبيانات الإحصائية لا تكاد تستقر على حال بحيث بات من المتعذر على شخص أن يقوم بمتابعة التطورات الكبيرة والسريعة في مجال الأبحاث والدراسات السكانية .

لقد سعيت إلى القيام بهذا العمل لمعرفتي بعدم وجود كتاب باللغة العربية، على ما أعلم، بهذه المواصفات، لا شك أن هناك دراسات وأبحاث متفرقة تناولت كثيراً من الجوانب الواردة في هذا الكتاب ، إلا أن الطالب المبتدئ أو الدارس الساعي إلى طلب المعلومات الديمغرافية يحتاج إلى استعراض كافة الجوانب، الديمغرافيا من هذا المنظور ضمن كتاب واحد. لقد حاولت قدر الإمكان ، تحاشي العبارات الغامضة التي قد توهم القارئ الذي لا يملك إلا قدراً يسيراً من المعرفة بالجوانب الديمغرافية، وحيثما اقتضت الضرورة استخدام تعابير ديمغرافية، فقد تم تحديد هذه المفاهيم، لهذا السبب لم يتطرق الكتاب إلى أساليب البحث الديمغرافي ، إلا بصورة مختصرة وذلك لضيق المجال، وسدّاً للنقص في هذا الجانب ، فقد تم إعداد دراسة مستقلة تناولت مناهج البحث الديمغرافي، وستكون، عند صدورهما، مكملّة لهذا الكتاب.

الباب الأول

طبيعة دراسة السكان وتطورها

ويتضمن دراسة ميدان علم السكان - أو الديمغرافيا- ومحتواها وتطورها.
يدرس الفصل الأول ميدان علم الديمغرافيا وتطوره .
أما الفصل الثاني فينصب على دراسة النظريات السكانية.

الفصل الأول

- ميدان دراسة السكان وتطورها.
- موجز تاريخ الديمغرافيا .
- نظرية التحول السكاني .
- الاتجاهات السكانية الجديدة .
- العلاقة بين السكان والتنمية
- الاتجاهات الجديدة في مناهج البحث علم الديمغرافيا
- ١- اتساع مجال البحث السكاني
- ٢- تحسين البحث الديمغرافي.
- ٣- تطور مناهج البحث الديمغرافي .
- علاقة الديمغرافيا بالعلوم الأخرى.

الفصل الأول

الفصل الأول

مقدمة:

ميدان علم الديمغرافيا وتطوره :

الديمغرافيا هي ميدان علم السكان. والكلمة أصلها إغريقي وتعني وصف الناس (kirk,1968:342). استخدمت العبارة لأول مرة من قبل العالم البلجيكي أسيل غيار في كتابه مبادئ الإحصاء البشري أو الديمغرافيا المقارنة سنة ١٨٥٥. وقد عرفها بأنها التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، أو المعرفة الرياضية للسكان وحركاتهم العامة وأحوالهم العضوية والمدنية والفكرية والأخلاقية. (فرومون، ١٩٦٨)

وكبقية العلوم الأخرى، يمكن تعريف الديمغرافيا في إطارها الضيق أو الواسع. الديمغرافيا المنهجية تدرس حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم والتغيرات التي تطرأ عليهم. يشمل الحجم ببساطة عدد الوحدات (الأفراد) التي يتكون منها السكان. ويشير التوزيع إلى ترتيب السكان من حيث المكان والزمان، ويدخل ضمن ذلك التوزيع الحضري- الريفي خلال فترة زمنية محددة. ويتضمن تركيب السكان بعض الخصائص الديمغرافية كالعمر والجنس والحالة الزوجية. أما التغير فيدل على الزيادة أو النقصان الحاصل في مجموع السكان أو أحد العناصر المكونة له. وتضم عناصر التغير في مجموع السكان الولادات والوفيات والهجرات والحراك الاجتماعي والجغرافي.

أما المفهوم الأوسع للديمغرافيا فيشمل خصائص إضافية من الوحدات وهذه تتضمن سمات إثنية واجتماعية واقتصادية. وترتبط بالخصائص الاجتماعية سمات إثنية كالعنصر، والقومية والدين واللغة. أمثلة أخرى للخصائص الاجتماعية هي الحالة الزوجية والمكانة الأسرية ومكان الولادة والتعليم والتحصيل الدراسي. أما الخصائص الاقتصادية فتضم النشاط الاقتصادي، والحالة العملية والمهنة، والصناعة والدخل

ومستوى المعيشة. وهناك خصائص أخرى مثل الميراث الجيني والذكاء والصحة وما إلى ذلك. غير أن المصادر الاعتيادية للبيانات الديمغرافية نادراً ما تعالج هذه المواضيع بصورة مباشرة، لذلك فقد تم التغاضي عنها.

المفهوم الأوسع للديمغرافيا يمتد إلى تطبيقات بياناتها ونتائجها على عدد من الحقول الأخرى، دراسة المشكلات المتعلقة بالعمليات الديمغرافية. وهي تضم ضغط السكان على الموارد، والتلوث البيئي، التحضر- الشديد، التنظيم الأسري، وتحسين النسل، اندماج المهاجرين وتكيفهم للمحيط الجديد، المشكلات الحضرية، والقوى العاملة، وسوء توزيع الدخل والبطالة والفقر وما إلى ذلك.

(Shryock.et.al(eds),1976:1)

ويرى كل من هوسر ودنكن (Hauser and Duncan, 1959) أن الديمغرافيا في إطارها الضيق مرادفة للتحليل الديمغرافي، وفي إطارها الواسع تتضمن دراسة كل من التحليل الديمغرافي والدراسات السكانية. ينحصر التحليل الديمغرافي في دراسة عناصر التباين السكاني والتغير الذي يطرأ عليها. أما الدراسات السكانية فلا تقتصر على المتغيرات الديمغرافية فحسب وإنما تشمل إلى جانب ذلك أيضاً دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات السكانية وبين المتغيرات غير السكانية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، البيولوجية، الوراثة والجغرافية وما شابه ذلك. وبعبارة أدق تشمل الدراسات السكانية العوامل المحددة للاتجاهات السكانية والنتائج المترتبة عليها. لا تقتصر الدراسات السكانية لهذه المتغيرات على وضعها الراهن فقط وإنما تتناول بالوصف والتحليل وضعها في الماضي والمستقبل وتستقصي التغيرات التي طرأت عليها في الماضي والتغيرات المتوقعة في المستقبل نتيجة للتأثير المتبادل بينها وبين المتغيرات الأخرى.

موجز تاريخ الديمغرافيا

من المعروف أن معظم المفكرين البارزين حاولوا التطرق، بشكل أو بآخر، إلى بعض القضايا السكانية ونذكر منهم، على وجه الخصوص، أرسطو وأفلاطون وكونفشيوس وابن خلدون (القرن الرابع عشر-) وبوتيرو (القرن السادس عشر). ومع ذلك يمكن على العموم القول بأن الأبحاث التطبيقية في موضوع علم الديمغرافيا تعود إلى القرن السابع عشر. فقد أسهمت أبحاث جون جرونت التطبيقية في ظهور هذا العلم وتطوره.

يعتبر العالم الانكليزي جون جرونت (Graunt,1939) أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال علم الديمغرافيا. فقد قام بإجراء دراسة عن أسباب الوفيات (بضمناها جدول بسيط للحياة) كما توصل إلى مجموعة من التعميمات المحددة المتعلقة بالولادات والوفيات والزواج والهجرة وأكتشف الترابط المتين فيما بينها . كما أنه تناول بالبحث كثيراً من القضايا السكانية الأخرى . أصدر جرونت سنة (١٦٦٢) كتاباً صغيراً بعنوان "ملاحظات طبيعية وسياسية قائمة على أساس وثائق الوفيات"، فلاحظ بأن الوفيات لم تكن حادثاً عفوياً وإنما يتميز حدوثها بنوع من الانتظام وأدرك بأن الولادات تتأثر ببعض العوامل الاجتماعية والوضع الاقتصادي العام إلى جانب كونها وقائع حيوية.

ولعل أهم ما قام به جرونت هو مساهمته في عمل أول جدول للوفيات الخام الذي يمثل جدول الحياة بأبسط أشكاله. كما اهتم بدراسة نمو السكان في مدينة لندن ومعرفة أثر كل من الولادات والوفيات والهجرة على ذلك وأهتم بتقويم البيانات الإحصائية المستخدمة في مختلف أبحاثه وذلك من أجل التوصل إلى معرفة درجة وأنواع وأسباب الأخطاء المتوقعة ومحاولة التغلب عليها استعمال التعديل والتصحيح وإلى

جانب كل ذلك، كان يسعى إلى التوصل لإيجاد تفسيرات علمية لانتظام الظواهر السكانية التي قام بدراستها. (Graunt, 1939)

وظهر عدد من الكتاب الانكليز المعاصرين لجرونت ممن يستحقون الذكر لمساهماتهم بدراسة بعض القضايا السكانية، نذكر منهم وليام بيتي (William petty: 1687-1623) الذي أكد أهمية المقاييس الإحصائية في دراسة مشاكل الاقتصاد الوطني والسياسة الحكومية. وكان لكتابه: "الحساب السياسي" (١٦٩٠) أثر مهم في تطوير الديمغرافيا رغم أنه لم يكن ماهراً مثل جرونت في جمع وتحليل البيانات إلا أنه أسهم في تطور كثير من الأفكار الأصلية عن السكان. وأهتم بدراسة التنبؤ السكاني واقتصاديات التحضر- وتركيب السكان والقوى العاملة والبطالة والدخل القومي . وفي معرض تأكيده على الفوائد المالية والإدارية للسكان الذين يتميزون بكثرة عددهم (قلة السكان هو الفقر الحقيقي) كتب بكثرة عن استخدام الديمغرافيا في الاقتصاد والقضايا السياسية (Thomlinson, 1965). وتوصل آدموند هالي (Edmund Halley, 1742-1656) إلى عمل أول جدول حياة سنة (١٦٩٣) مستخدماً كلاً من الولادات والوفيات (أستخدم جرونت الوفيات فقط) كما استخدم عبارة الحياة المتوقعة لأول مرة.

أما كريكوري كنج (Gregory king , 1712-1648) فقد قام بإجراء أول تقدير لسكان انكلترا مستخدماً سجلات الضرائب كما توصل إلى تعدادات جزئية للسكان سنة (١٦٩٦) .

لم يقتصر تأثير جرونت وبيتتي على إنجلترا وحدها بل انتشرت أفكارهما إلى فرنسا وأخيراً إلى ألمانيا وبقية الأقطار الأوروبية.

ويعد جوهان سوسملش (Johann Susmilch, 1767-1707) من أبرز الباحثين الديمغرافيين الألمان الذين ظهوروا في منتصف القرن الثامن عشر-، كما أنه يعتبر ثاني مؤسس للديمغرافية بعد جرونت الذي يعد الأب الأول.

درس سوسملش نمط تغير التركيب الجنسي- مع تقدم العمر وقام بحسابات متعددة لمعدلات الولادة والوفاة والزواج بين سكان الريف والحضر- وتابع اتجاهات الزواج والولادة مع مرور الزمن. ولعل أهم ما توصل إليه هو قوله بان نسبة الذكور تزيد على نسبة الإناث عند الولادة كما لاحظ ارتفاع نسبة الوفيات بين المواليد الذكور على نظيرتها بين الإناث، وذلك لحكمة إلهيه كما يقول، من اجل التوازن العددي بين الجنسين. كما أستنتج بان معدل الوفيات يختلف باختلاف تعاقب الأعمار وأدرك وجود زيادة مستمرة في معدل الولادات على معدل الوفيات فاستنتج وجود ترابط بين زيادة السكان ومعدلات الولادة والوفيات والزواج. وأدرك تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية والصحية في عدد المواليد (sussmilch, 1741).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن روبرت مالثوس تأثر بآراء سوسملش لدرجة كبيرة. وفي فرنسا قام دانيال برنولي (Danial Bernoult) (1700-1782) بدراسة أثر التطعيم ضد الجدري ، مستخدماً جدول الحياة الذي أعده. كما درس خطر الحياة والحياة المتوقعة بالنسبة إلى مختلف الفئات العمرية للسكان. (Thomlinson, 1965) أما روبرت مونتيون فقد درس نمو السكان في فرنسا وأسباب تغيره سنة ١٧٧٨. (Thomlinson, 1965) يعتبر الباحث البلجيكي أدلف كتليه (١٧٩٦-١٨٧٤) من أكثر المتحمسين للدراسات الإحصائية فقام بدراسة الظواهر الاجتماعية الادارية القابلة للإحصاء، سواء كانت سوية كالولادة والوفيات والزواج والهجرة، أم غير سوية كالأجرام والانتحار في مختلف الظروف والأحوال وفي شتى الشعوب والأمم وذلك من أجل التوصل إلى الكشف عن القوانين الخاضعة لها في زيادتها أو نقصها وفي تأثرها بمختلف العوامل الاجتماعية واختلاف الزمان والمكان . وأطلق كتليه على هذه الدراسات مفهوم الطبيعة الاجتماعية. (Thomlinson,1965)

الاتجاه الاقتصادي في الديمغرافيا:

يتمثل الاتجاه الاقتصادي للدراسات الديمغرافية في محاولة مalthus فهم العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية (Malthus, 1798). كما أسهم كارل ماركس بقدر كبير في تطور الجانب الاقتصادي في الدراسات السكانية، موضحاً أن ضغط السكان على الموارد يُعد عاملاً أساسياً في انتشار البطالة وفي تفشي الفقر في نظام الإنتاج الرأسمالي . (Marx, 1959) **نظرية التحول السكاني:**

من المعروف أن الانخفاض المتواصل في معدلات الولادات والوفيات في الغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر- اتخذ له مساراً منتظماً من حيث الزمان والمكان. وقد حاول بعض الباحثين التوصل إلى صياغة نظرية لتفسير أسباب مرور الشعوب المتقدمة قليلاً أو كثيراً عبر نفس المراحل التاريخية في العصر الحديث، أطلقوا عليها نظرية التحول السكاني. فقد ذكر نوتشتاين: "تحت تأثير الحياة الحضرية تراجع هدف توسيع الأسرة أمام هدف تعزيز صحة الطفل الفرد، تعليمه، والرفاه المادي، فأصبح تحديد النسل واسع الانتشار واقتربت فترة النمو السكاني من نهايتها". (Notestein, 1945:41) يمكن أن يعتبر التحضر- والتنمية الاقتصادية كعاملين مساهمين في انخفاض الخصوبة في الغرب. وما صاحب ذلك من تحول في نمو السكان. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، مالت معدلات الوفيات في البلدان النامية إلى الانخفاض السريع، مع بقاء معدلات الولادة عالية في البداية ولكنها مالت إلى الانخفاض التدريجي منذ عام ١٩٧٥. ونتيجة لذلك، فقد بدأت مرحلة النمو السكاني السريع بالظهور على نحو متزايد. وهكذا فقد حاول بعض الديمغرافيين تطبيق نظرية التحول الديمغرافي على الشعوب النامية كما سنوضح ذلك فيما بعد.

الاتجاهات السكانية الجديدة:

ازداد سكان العالم أكثر من ثلاثة أضعاف، مرتفعاً من ١,٦ مليار نسمة في ١٩٠٠ إلى ٦,٥ مليار نسمة في ٢٠٠٥، مع حصول معظم الزيادة منذ عام ١٩٥٠. يعود النمو السريع إلى انخفاض الوفيات، خاصة في البلدان النامية والمتخلفة. نظراً لأن الانخفاض في الوفيات بدأ قبل بداية انخفاض الخصوبة في معظم الأقاليم، فقد زادت سرعة نمو السكان. وتبعاً لذلك فقد إزداد سكان العالم بسرعة منذ عام ١٩٥٠، مع وصول معدل النمو ذروته فيما بين ١٩٦٥-١٩٧٠ ومع بداية إنخفاض الخصوبة في معظم الأقاليم في العالم، انخفض معدل نمو السكان في العالم منذ ذلك الحين.

بما أن الأقاليم المتخلفة في العالم وجدت نفسها في مراحل متباينة من التحول الديمغرافي من وفيات وخصوبة عالية إلى منخفضة، فقد اختلفت معدلات النمو كثيراً، مفضية إلى اختلاف توزيع السكان في العالم، مع تركيز أكثر من ٨٠% من شعوب العالم في المناطق النامية والمتخلفة (من بين ٧٧ مليون نسمة يضافون إلى سكان العالم سنوياً يعيش ٩٧% في المناطق النامية).

بسبب انخفاض مستويات الخصوبة، خاصة لدى المناطق المتقدمة، فقد ازداد دور الهجرة الدولية في التأثير في نمو السكان. على سبيل المثال، يفسر الـ ٣٥ مليون الوافدون إلى الدول الغربية فيما بين ١٩٧٠-١٩٩٥، ٢٨% من نمو سكانها المشترك خلال الفترة. على الصعيد العالمي، ازداد عدد الأشخاص الوافدين إلى بلد آخر أكثر من ١٢٥ مليون مهاجر الآن بعد أن كان ٧٥ مليون في ١٩٦٥.

التيار السكاني الآخر الهام هو التحضر، في حين أن نسبة سكان الحضر- في العالم بلغت ٣٠% عام ١٩٥٠، ارتفعت النسبة إلى ٤٧% عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن تصل إلى ٦٠% عام ٢٠٣٠. مع زيادة مستويات التحضر، زاد عدد المدن الكبرى في العالم وتنوعت أصنافها وتعقدت الحياة فيها وازدادت مشكلاتها.

مع مواصلة عملية التحضر، ربما يستمر سكان الريف بالزيادة لفترة طويلة، إلا انه يتوقف عن النمو أخيراً ويبدأ بعد ذلك بالنقصان.

(United Nations ,2001:10-11)

لقد حاول بعض علماء الديمغرافيا تفسير هذه الظواهر الجديدة في سكان العالم فأنصب اهتمامهم على دراسة اتجاهات الخصوبة على اعتبار أنها تشكل المحور الأساسي الذي يدور حوله نمو السكان. كما أبدوا اهتماماً بدراسة نمو السكان والتحضر السريع، إلى جانب الهجرة الداخلية والخارجية.

ففي مجال نمو السكان حاول كل من (Vance and Davis 1963 and Cogile) صياغة نظرية عامة في التحول الديمغرافي يتضمن تفسير أسباب مرور الشعوب المتقدمة والنامية عبر نفس المراحل التاريخية في العصر- الحديث.(Hauser, 1959)

وفي مجال الخصوبة، يمكن تصنيف الطرق الرئيسية المؤدية إلى انخفاض الخصوبة إلى أسباب تقريبية ومحددات اجتماعية واقتصادية أكثر أهمية التي تعمل من خلالها. (أنظر الفصل الخامس) . وبموجب الإطار الذي وضعه إيسترلين (Easterlin, and Crimminis,1985) تتحدد نتيجة الخصوبة بواسطة عرض الأطفال والطلب عليهم، فضلاً عن استخدام وسائل تحديد النسل.

وقد وضع بعض الاقتصاديين في الوقت الحاضر نموذجاً تحليلياً قائماً على أساس مبادئ الاقتصاد التقليدي لتفسير انخفاض الخصوبة لدى البلدان النامية المقترن بالمرحلة الثالثة من مراحل التحول الديمغرافي (أنظر الفصل الخامس). أما فيما يتعلق بالتحضر، فقد وضعت نظريات عديدة لتفسير أسباب التحضر السريع (أنظر الفصل الثامن). وحاول كل من ستوفر (Stoufer ولي Lee وأخيراً تودارو Todaro إيجاد تفسيرات لأسباب الهجرة من الريف إلى المدن (أنظر الفصل السابع). كما اهتموا بدراسة عملية تكيف المهاجرين لحياة المدينة.

العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انصب اهتمام الاقتصاديين بالدرجة الأولى على النمو في الإنتاج كدليل على التقدم وبخاصة على التصنيع والتجارة على اعتبارهما بمثابة محددين للنمو. ولقد أهملت النماذج الاقتصادية النظامية عموماً أي اهتمام "برأس المال البشري" كمحدد للنمو الاقتصادي. وقد تغير هذا تدريجياً فقد أشار عدد متزايد من المحللين إلى وجود دليل على أن رأس المال البشري بخاصة التعليم والصحة له فوائد اقتصادية هامة لأفراد المجتمع كافة. علاوة على ذلك فقد تحول مفهوم التنمية من إطار اقتصادي ضيق إلى إطار تضمن العلاقات الواسعة بين التنمية الاجتماعية- الاقتصادية، والفقر والنتائج بالنسبة للبيئة. كان هناك، أيضاً اعتراف أكبر بأن التعليم، إضافة إلى أثره الاقتصادية يساعد على تحقيق تقدم نحو أهداف أخرى مثل الصحة الأفضل حياة أطول مساهمة في المجتمع المدني والوصول إلى مدى أوسع من الفرص. (United.Nations.2005:28) ورغم ذلك لم يتمكن العلماء حتى الآن من إثبات وجود علاقات سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تجمع معظم الدراسات التحليلية والنماذج النظرية على حقيقة مفادها أنه كلما قل نمو السكان مال الدخل الفردي إلى الزيادة في حين أن معدل نمو السكان قد لا يكون احد الأسباب الرئيسية في الحد من معدل النمو الاقتصادي بل هناك إجماع في الرأي مفاده أن ارتفاع معدلات نمو السكان قد تسبب عرقلة التقدم في مستويات المعيشة واتساع الفجوة في مستويات الدخل بين البلدان المتقدمة والنامية. (United Nation, 1973:5-6)

ظهرت إلى الوجود دراسات متنوعة جديدة حول مختلف مظاهر التحضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة موجبة بين التصنيع والتحضر- في البلدان المتقدمة، بيد أن هذه العلاقة تختلف بحسب مستويات التنمية، وأن البلدان التي تتشابه فيها مستويات التحضر قد تختلف فيما بينها فيما يخص مرحلة التصنيع التي تمر بها .. وقد أظهرت معظم الدراسات أن التحضر في البلدان النامية

والمتخلفة قد سبق التصنيع في الوقت الحاضر ولذلك فإن معظم البلدان تعاني من فرط التحضر- (Over-Urbanization) بسبب عدم قدرتها على توفير فرص عمل كافية للراغبين فيه؛ فضلاً عن عجزها عن تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية كافة بما يليق بكرامة الإنسان العصري.

الاتجاهات الجديدة في مناهج علم الديمغرافيا:

١- اتساع مجال البحث السكاني:

شهدت خارطة العالم السياسية تغيرات رئيسية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ازداد عدد الأقطار المستقلة في كافة أنحاء العالم . وهذا الحدث بحد ذاته استدعى إجراء تحسينات في المعلومات الأساسية والإحصاءات المتعلقة بكافة مظاهر الحياة في الأقطار المستقلة حديثاً. وقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في مساعدة هذه الأقطار المستقلة بالقيام في أول برنامج للتعداد السكاني في العالم حول سنة ١٩٥٠ كما أعقبت ذلك برامج في سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ وينتظر أن تستمر العملية في المستقبل.

كما واصلت الأقطار النامية سعيها من أجل تطوير وتحسين نظم الإحصاء الحيوي وأحرزت بعضها تقدماً ملموساً في هذا المجال. ورغم ذلك، ما زالت نظم الإحصاء الحيوي في الأقطار النامية قاصرة عن توفير البيانات الموثوقة عن معدلات الولادة والوفاة والزواج والطلاق .

وتعتبر السجلات السكانية المتوفرة لدى عدد من الأقطار مصدراً مهماً للبيانات، خصوصاً في قياس حجم الهجرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن استخدام المسوحات العينية أصبح منتشراً على نطاق واسع وذلك إما لإكمال بيانات التعداد السكاني أو لتحل محل بيانات التعداد أو السجلات الحيوية حين لا تتوفر بيانات عن الأخير أو تكون البيانات المتوفرة غير موثوقة. لقد أجريت كثير من هذه المسوحات عن القوى العاملة وميزانية الأسرة

والخصوبة وتحديد النسل وغيرها من المواضيع السكانية المهمة فأسهمت كثيراً في تحسين المعلومات المتعلقة بها.

٢- تحسين البحث الديمغرافي :

لقد رافق تحسين المعلومات الإحصائية عن السكان خلال العقود الثلاثة الماضية ظهور اتجاهين جديدين في البحث الديمغرافي: الاتجاه الأول:- هو زيادة وتشعب البحث فأصبحت هناك درجة عالية من التخصص في مختلف ميادين الديمغرافيا كبحث الخصوبة والدراسات الحضرية...إلخ .

الاتجاه الثاني:- هو التغير التدريجي في إطار البحث الديمغرافي فقد زاد اهتمام الديمغرافيين منذ مطلع الخمسينات بدراسة المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للتغير السكاني، وبذلك فقد خرجوا على التقليد الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذي كان منصباً على دراسة القضايا الديمغرافية البحتة. كما حدث تغير هام آخر في بداية الستينات حين أصبح البحث الديمغرافي متأثراً بالسياسات الحكومية.

برز مثل هذا الاتجاه أولاً كاستجابة للحاجة إلى التحليل الديمغرافي والإسقاطات السكانية لغرض استخدامها في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي . وزاد اهتمام العلماء والفنيين في الأبحاث الديمغرافية وذلك لغرض الاستفادة منها في وضع السياسات السكانية . فقد أصبح من الواضح أن برامج التنمية الشاملة على النطاق القومي و المجال العالمي تتطلب الأخذ بنظر الاعتبار تلك العوامل التي تؤثر في اتجاهات السكان وإدخالها ضمن البرامج. ولقد لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في مساعدة الحكومات بإجراء دراسات أسهمت في صياغة السياسات أو في تنفيذ البرامج المعتمدة، خصوصاً ما يتعلق بالتخطيط العائلي، والقوى العاملة.

٣- تطور مناهج البحث الديمغرافي:

وحدث منذ بداية الخمسينات تقدم ملموس في ميدان مناهج البحث وأساليب التحليل الديمغرافي . فقد ظهرت مؤخراً أساليب تحليلية أكثر تطوراً في كافة حقول

الديمغرافيا. فإحياء وتطور نظرية السكان المستقر Stable population ومختلف الأساليب المنهجية المشتقة منها تعتبر نقطة تحول في أساليب التحليل الديمغرافي كما تبين مدى فائدتها في مجال التطبيق العملي. ويستخدم الآن تحليل السكان المستقر وشبه المستقر إلى جانب بعض الأساليب الأخرى على نطاق واسع في تقدير متغيرات ديمغرافية أساسية في الأقطار التي لا تتوفر لديها بيانات دقيقة.

كما شاع استعمال جداول انقراض الحياة المتعددة Decrement life tables. التي تجمع معدلات الوفيات مع بعض الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد تحققت فوائد كثيرة من استخدام مختلف أنواع جداول الزواج Nuptiality tables وجداول عمر العمالة working life tables. كوسيلتين مفيدتين للتحليل في هذين المجالين. كما ظهر أن استخدام جداول سن التعليم School life tables وجداول الهجرة المتوقعة. Migration expectancy tables. قد حقق فائدة أكبر. وحقق أسلوب الإسقاط السكاني خلال العقدين الماضيين تقدماً كبيراً. فقد حلت طريقة الإسقاط السكاني المركبة (Component Projection) محل الطرق غير الدقيقة واتسع نطاق الإسقاطات السكانية حتى شملت مختلف القطاعات أو الفئات الاقتصادية والاجتماعية للسكان فأصبحت هناك إسقاطات في حقل القوى العاملة وسكان الريف والحضر. والمقيدين في المدارس والأسرة والعائلة وما إلى ذلك. كما أحرز ميدان الديمغرافيا الرياضية تقدماً كبيراً حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في بناء النماذج المختلفة وفي الأبحاث التي تهتم بدراسة التفاعل بين المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتغيرات التي تتعرض لها نتيجة تفاعلها مع بعضها البعض. وكان لاستخدام " الكمبيوتر " الفضل الأكبر في تسهيل استخدام مثل هذه الأساليب المعقدة.

وفي مجال دراسات الخصب شاع استعمال طريقة تحليل الجيل Cohert analysis وتم ابتكار طرق جديدة لتحليل توزيعات الوفيات حسب ترتيب الولادة واحتمال زيادة

حجم الأسرة Parity Progression ratio في حساب احتمالات الولادة وحدث تقدم في تحديد فترات قابلية النساء على الإنجاب كما جرت محاولات لتقدير حجم الأسرة في المستقبل عن طريق معرفة عدد الأطفال الذين يرغب الوالدان في الحصول عليهم في المستقبل. وأجريت دراسات عن التخطيط العائلي في مختلف أقطار العالم.

كما أن تطور الأطر النظرية في دراسة الظواهر الديمغرافية ساعد على تنظيم عملية التحليل الديمغرافي. وواصل الباحثون مساعيهم لتطوير إطار مقبول عن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية في حجم الأسرة. كما حاولوا إيجاد إطار مقبول لتحليل الهجرة، إلا أنهم لم يحرزوا إلا تقدماً قليلاً في هذا المجال وذلك بسبب تعقيد عملية تحليل الهجرة. وأسهم استخدام مفهوم دورة حياة الأسرة في إجراء دراسات مقارنة عن التغير في حجم وتركيب الأسرة في دراسة دخل ونفقات الأسرة.

التطور الحالي للديمغرافية وعلاقتها بالعلوم الأخرى:

على الرغم من الجهود العلمية الكبيرة لرواد علم الديمغرافيا أمثال جرونت وسوسملش واهتمام الاقتصاديين الأوائل بالقضايا السكانية فقد ظل تقدم العلم بطيئاً. مال علم الديمغرافيا إلى التطور، كغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، استجابة للظروف والمشاكل القائمة لذلك لم يكن تقدم العلم على وتيرة واحدة. فقد كان للاهتمام الكبير بدراسة القضايا الرياضية والبيولوجية وبعض مظاهر اتجاه السكان الأخرى، خلال القرن التاسع عشر- دور كبير في عرقلة صياغة نظريات ديمغرافية متكاملة ومنسقة . بينما شجع الاتجاه الإحصائي للدراسات السكانية الذي ظهر في بداية القرن العشرين، على تطوير الديمغرافيا .

الفصل الثاني النظريات السكانية

مقدمة:

أ- الكتابات السكانية في العصور القديمة
والوسطى.

ب- نحو نظرية حديثة في السكان
نظرية مalthus

ج- نظريات السكان في القرن التاسع عشر.
*-النظريات البيولوجية (القانون الطبيعي).

- نظرية سادلر

- نظرية دبلداي

- نظرية جوسية ذي كاسترو

- نظرية هيربرت سبنسر

- نظرية كواردوجيني

د- النظريات التقليدية في الاقتصاد السياسي.

- نظرية مستوى الكفاف.

- نظرية الوضع الساكن.

- قانون الغلة المتناقصة.

هـ- النظرية التقليدية المحدثه.

- نظرية الحد الأمثل.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

- و- النظريات الاقتصادية الحديثة
- نظرية الفجوة السكانية.
- نظرية عرض العمل غير المحدود.
- نظرية الطلب على العمل.
- ز- النظريات الاشتراكية في السكان.
- نظرية كارل ماركس وأنجلز.
- الاشتراكيون اللاحقون لماركس.
- ح- النظريات الاجتماعية في السكان
- ط- نظرية التحول الديمغرافي.

الفصل الثاني النظريات السكانية*

مقدمة:

كانت القضايا السكانية مثار اهتمام عدد كبير من رجال السياسة والفلاسفة منذ أقدم العصور، إلا أن المفكرين الذين أبدوا اهتماماً بدراسة عوامل زيادة أو قلة السكان وتأثيرها في المؤسسات الاجتماعية ورفاه الجنس البشري لم يعالجوا هذه القضايا بصورة منتظمة كما أن جل اهتمامهم كان منصباً على معالجة قضايا السياسة العامة ذات الارتباط الوثيق بالمشاكل السكانية.

كانت كتابات الكثير منهم عرضة للتأثر بأفكار مسبقة . لذلك لا نجد في تلك الكتابات مساهمات هامة كالتى نلاحظها الآن في الكتابات الحديثة المتعلقة بنظرية السكان. ورغم ذلك، فإننا نرى من المفيد أن نستعرض تلك الآراء بصورة موجزة لفهم المراحل الأولى لتطور الفكر السكاني.

كما أننا سنستعرض كتابات القرن التاسع عشر- والقرن العشرين بطريقة تتميز بالاختيار والتركيز وسنحاول عرض الاتجاهات الفكرية المتعلقة بموضوع السكان وسنذكر نماذج مختارة من نظريات بعض العلماء الذين يمثلون هذه التطورات في النظريات الديمغرافية.

* اعتمدت في كتابة هذا الفصل على كتابي الموسوم: مبادئ علم الديمغرافيا الصادر عام ١٩٨٥.

أ- الكتابات السكانية في العصور القديمة والوسطى:

كانت الكتابات القديمة تضم بين ثناياها كثيراً من الأفكار التي تعالج العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية. فالفكرة القائلة بأن الزيادة السكانية السريعة قد تؤدي إلى انخفاض ناتج العامل في المتوسط، وبالتالي، انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم من السكان، تعتبر من الآراء الهامة التي وردت في كتابات كونفوشيوس وبعض فلاسفة الصين القدماء. كما أن مفهوم الحد الأمثل للسكان فيما يخص الزراعة له جذور عميقة في كتاباتهم فقد أكدوا على تحقيق توازن أمثل بين الأرض والسكان. (United Nations, 1973:33)

كذلك أبدى الكتاب الصينيون القدامى بعض الاهتمام بمعوقات نمو السكان فلاحظوا بأن الوفيات تزداد نتيجة قلة الغذاء وإن الزواج المبكر يقود إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع، وإن الحرب تحد من نمو السكان، وإن تكاليف مراسيم الزواج الباهظة تقلل معدلات الزواج. وعلى الرغم من هذه الآراء عن السكان والموارد، فإن المواقف من العائلة والزواج والأنسال كانت تشجع على زيادة السكان. وكان الهدف الرئيسي- من الزواج عند العراقيين زمن السومريين والبابليين هو الحصول على الأولاد. (فرومون، 1968) كما وبشرت كافة الديانات القديمة بالدعوة إلى التكاثر والمحافظة على الحياة. يقول زرادشت " بأن زرع شجرة وحرثة حقل وإنجاب طفل تعتبر ثلاثة أعمال تستحق المكافأة والتقدير". ويوصي كذلك الكتاب المقدس " الزند أفستا بما يلي: " تزوج شاباً ليكون ابنك خلفاً لك، وحتى لا تنقطع سلسلة الأحياء البشرية، فالله هو الذي يهب الحياة وواجب الإنسان أن يحافظ عليها ويعمل على استمرارها. فإذا حاول الإنسان أن يقطع السلسلة التي كان هو الحلقة الأولى فيها فإنه يقترب بذلك أثماً عظيماً. (فرومون، ١٩٦٨: ٢٠)

أبدى فلاسفة اليونان الأوائل اهتماماً أكبر في وضع سياسات سكانية بدلاً من صياغة نظريات حول موضوع السكان. عالج كل من أفلاطون وأرسطو مشكلة حجم

السكان من ناحية الدفاع والأمن والإدارة أكثر من اهتمامهما بعلاقة السكان بالنواحي الاقتصادية. أجمع فلاسفة العصر- اليوناني القديم والكلاسيكي في الدعوة إلى سكان ثابت وساكن وذلك لاعتقادهم بأن ثبات السكان يعتبر شرطاً أساسياً للمحافظة على الأمن والنظام في المدينة. كتب أفلاطون في (الجمهورية) قائلاً: يجب على القضاة أن ينظموا عدد الزيجات لكي يحافظوا على نفس عدد الرجال بعد إصلاح النقص الذي تحدثه الحرب، والأمراض والحوادث ، وعلى الدولة أن تعمل حسب استطاعتها على إبقاء عدد السكان دون زيادة أو نقصان .. نحن نطالب الحكام أن يحرصوا بكل عناية ورعاية على أن تتخذ الدولة لها مكاناً وسطاً بين الضخامة والصغر . وفي صدد بحثه عن القوانين التي تؤلف برنامجاً للجمهورية اقترح أفلاطون أن يكون عدد سكان المدينة (٥٠٤٠ مواطن). فإذا زاد العدد عن هذا الحد فمن الضروري تحديد النسل من قبل العوائل الكبيرة وتنظم الهجرة وتحديد عدد النفوس. وإذا انخفض عدد السكان عن الحد الأمثل فالواجب تشجيع الزواج بتقديم المعونات والمساعدات والمنح والهبات وتأسيس دوائر تعمل على منح الجنسية للمهاجرين كآخر إجراء. (فرومون ١٩٦٨ : ٥٠)

أما أرسطو فقد كان يرى أن أفضل حجم مناسب لسكان المدينة هو أن تضم أكبر عدد ممكن من السكان بحيث تستطيع توفير الحاجات الضرورية لهم على أن لا تصبح مسألة الرقابة والضبط عسيرتين. ولذلك يجب أن يحدد عدد الأطفال باستمرار ، ومن بين العوامل التي تمنع زيادة السكان كما يقول أرسطو، رمي الأطفال في العراء والإجهاض. (فرومون، ١٩٦٨ : ٦٠)

صور الرومان قضايا السكان من خلال نظرتهم إلى إمبراطورية مترامية الأطراف بدلاً من دولة المدينة الصغيرة. لذلك فقد كانوا أقل من الإغريق في تحديد نمو السكان وأكثر اهتماماً بفوائده العسكرية والأغراض المرتبطة بذلك. ونظراً لهذا الاختلاف في الرؤية، فقد أظهر الكتاب الرومان اهتماماً أقل من الإغريق في معالجة القضايا السكانية. إن اهتمامهم بزيادة السكان ، ورفضهم للعزوبة ونظرتهم إلى الزواج باعتباره أساس

الأنسال كانت قد وردت في التشريعات الرومانية آنذاك. ونخص بالذكر منها قوانين أغسطس التي أعطت امتيازات للمتزوجين وإنجاب الأطفال وحجبت تلك الامتيازات عن العزاب وذلك من أجل تشجيع الزواج وزيادة معدلات الولادة. (فرومون، ١٩٦٨: ٦٥)

أما العبرانيون فقد أبدوا اهتماماً كبيراً بتشجيع الزواج والتكاثر واعتبروا العقم من علائم سوء الحظ. (United Nations, 1973: 34)

وبشرت الديانة المسيحية منذ نشأتها بالدعوة إلى زيادة السكان. فارتفاع الوفيات الذي انتشر على نطاق واسع والتهديد المستمر بتقليل عدد السكان بسبب المجاعات والأوبئة والحروب جعلت معظم الكتاب يميلون إلى المحافظة على رفع معدل الولادة. فمعارضة تحديد النسل على سبيل المثال، لا يعود إلى تعارضه مع تعاليم الكنيسة وإنما نتيجة الخوف من قلة السكان كذلك. (U.N.1973:35)

أما أراء الكتاب المسلمين بخصوص السكان فهي مماثلة لأراء الكتاب اليهود والمسيحيين. ويجدر بنا أن نشير بهذا الخصوص إلى أراء ابن خلدون الفيلسوف العربي في القرن الرابع عشر، الذي تعتبر آراؤه هامة من ناحيتين: الأولى أنه يعتقد بأن زيادة الكثافة السكانية كانت مساعداً على رفع مستويات المعيشة وذلك لأنها ساعدت على زيادة تقسيم العمل، واستغلال الموارد بصورة أفضل ، وتحقيق الأمن العسكري والسياسي كذلك.

أما الناحية الأخرى، فهو يعتقد بان عهود ازدهار الدولة تعقبها فترات تدهور وأن التغير الدوري في السكان يواكب التقلبات الاقتصادية. فالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي يؤديان إلى زيادة السكان وزيادة الولادات وقلة الوفيات. وفي أعقاب فترات التقدم الاقتصادي هذه يميل الناس إلى حياة الترف والبذخ فيضطر الحكام إلى فرض الضرائب العالية على رعاياهم فيظهر التدهور السياسي والكساد الاقتصادي وقلة السكان ويعود ذلك إلى هرم الدولة وضعفها. (ابن خلدون : ١٩٩٨)

ب- نحو نظرية حديثة في السكان

تميزت الفترة الواقعة بين أواخر القرن الخامس عشر- ونهاية القرن الثامن عشر بتغيرات كثيرة تتجلى في تغير مواقف الناس بسبب عصر- النهضة. شهدت هذه الفترة قيام الدولة القومية، والاكتشافات العلمية الجديدة، وحركة الاستكشاف الجغرافية ونمو التجارة السريع، والاضمحلال التدريجي للنظام الإقطاعي وبداية ظهور الرأسمالية التي مهدت السبيل لقيام الثورة الصناعية وانعكس التأثير المشترك لهذه التطورات في تطور الفكر الاقتصادي والتفكير السكاني.

المذهب التجاري:

ساعدت العوامل المذكورة أعلاه على ظهور المذهب التجاري، وهو نظام اقتصادي يرمي إلى تعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وتشجيع الاحتكارات.

أكد الكتاب التجاريون في الغالب على أهمية زيادة السكان وفضلوا إتباع سياسات تحفز زيادة السكان، بضمنها إجراءات لتشجيع الزواج وزيادة حجم الأسرة، وتحسين الصحة العامة، ومنع الهجرة إلى الأقطار الأخرى وتشجيع الهجرة إلى داخل القطر خصوصاً هجرة العمال الماهرين. وأكدوا على أهمية زيادة السكان من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فهي تعتبر عنصراً مهماً من عوامل قوة الدولة كما أنها تلعب دوراً أساسياً في زيادة دخل وثروة الدولة.

المذهب الطبيعي:

ظهر المذهب الطبيعي كرد فعل ضد الأفكار والسياسات التي جاء بها أصحاب المذهب التجاري، لذلك كانوا يطالبون بترك القوانين الطبيعية تعمل بحرية دون تدخل الدولة. واعتبروا الزراعة هي مصدر الثروة الأساسي وأنها العمل الوحيد المنتج، وعلى هذا الأساس تبلورت نظرتهم إلى المشاكل السكانية.

أكد الطبيعويون وجود علاقة موجبة بين السكان وعرض موارد المعيشة، أي أن حجم السكان يميل إلى الزيادة كلما زاد عرض موارد الطعام الضرورية للحياة. ورفضوا مبدأ زيادة السكان الذي نادى به التجاريون، وعلى وجه الخصوص لم يتفقوا مع سياستهم لزيادة السكان حتى ولو على حساب مستويات المعيشة. ومع ذلك فقد كان موقفهم إيجابياً من نمو السكان، على شرط أن تتمكن الدولة من زيادة الإنتاج الزراعي لدعم السكان المتزايدين. كان بعض الكتاب متفائلين بهذا الخصوص بينما اتخذ البعض الآخر موقفاً متشائماً.

إن تفاؤل كتاب القرن الثامن عشر- بخصوص إمكانية توفير الغذاء اللازم للسكان المتزايدين وصل ذروته أبان الثورة الفرنسية، وقد ظهر خلال هذه الفترة كاتبان يستحقان الاهتمام هما: جودوين، الفيلسوف والمصلح الاجتماعي البريطاني. وكوندرسيه الفيلسوف الرياضي الفرنسي، يعتقد جودوين بأن التقدم العلمي سوف يضاعف موارد الطعام لدرجة بحيث يحتاج الإنسان إلى عمل نصف ساعة يومياً لتلبية كافة حاجاته. وأنه لم يكتث للزيادة السكانية السريعة وما ينجم عن ذلك من اختلاف التوازن بين السكان والموارد وذلك لاعتقاده بأن الحكمة والمعرفة سيهيذان الإنسان إلى التحكم في نسله الأمر الذي يحول دون زيادة السكان فوق مستوى الموارد المتوافرة. ويرى جودوين بأن المؤسسات الاجتماعية القائمة كالحكومة والملكية والزواج هي مصدر جميع الرذائل وما يصيب المجتمع من ظلم وفساد. (Gadwin,1796) وأظهر كوندرسية نفس الاعتقاد بقدرة العلم وبمستقبل المجتمع البشري. يقول بأنه حين يتمكن الإنسان التخلص من سيطرة رجال الدين والحكام الأشرار فسيزول التفاوت الاجتماعي بين الشعوب والطبقات الاجتماعية والأفراد. كما يذكر بأن التعقل سيسود يوماً ما وسيقضي- على جميع العداوات والأحقاد ومستقل الأمراض ويزداد الإنتاج وسيطول عمر الإنسان لدرجة كبيرة. وهو يرى بأنه لا يمكن التغلب على

اكتضاض السكان إلا عن طريق تنظيم النسل . أما الفكرة العقيمة الداعية إلى ملء الأرض بالناس التعساء فستزول من الوجود. (Spengler, 1960) .

نظرية مalthus في السكان

شهد القرن الثامن عشر- تغيراً كبيراً في المناخ الفكري ، وكان لهذه التغيرات أثر عميق على النظريات الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى النظريات السكانية. وحينما تم التخلي عن المعتقدات الدينية والآراء الفلسفية القديمة بتأثير حركة التنوير الفلسفية، ساد الاعتقاد بأن المؤسسات الإنسانية ستخضع إلى نظام طبيعي، كما أظهرت الاكتشافات العلمية صحة ذلك في عالم الطبيعة. ورغم ذلك فقد تباينت الآراء حول طبيعة النظام الطبيعي. فقد ظن البعض، أمثال جودوين وكندرسية أن باستطاعة الإنسان أن يستخدم القوانين الطبيعية العلمية في تحسين إنتاجه وصحته ورفاهيته العامة.(U.N,1973:38) بينما عارض مalthus مثل هذه الآراء فكتب مقالته الأولى ليبين أن قدرة الإنسان على الإنجاب والنسل أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة. (Thompson, 1965:15)

لم تكن هذه الفكرة جديدة فقد ظهرت أفكار مماثلة في كتابات عدد من السابقين لمalthus . فقد ذكر بوتيرو، في القرن السادس عشر ، بأن السكان يميلون إلى الزيادة بالدرجة التي تسمح بها القابلية على الإنجاب بينما كانت وسائل المعيشة وقدرتها على الزيادة محدودة ، ولذلك فقد فرضت حداً أعلى على زيادة السكان. وهذا القيد على نمو السكان يظهر بسبب الفقر، الذي يعوق الزواج والكوارث المتعددة، كالحروب والأوبئة(Botiro, 1956:220). كما أثار ولاس الانتباه إلى الفترة القصيرة نسبياً التي يستطيع السكان خلالها أن يتضاعف ، وقارن ذلك مع قدرة الأرض على إنتاج الطعام. (Wallace ,1761) وذكر كانتيلون بأن "عدد السكان في قطر ما يعتمد على ما يتوافر من وسائل العيش" وجاء تاونسند بفكرة مماثلة حين أكد بان "عدد السكان يتحدد بإنتاج الموارد المعيشية".

ذهب كل من كانتيلون وتاونسند إلى القول: "في الحالة التي ينخفض فيها مستوى المعيشة إلى أدنى حد ممكن ، فكل تكاثر في السكان سيؤدي إلى انخفاض مميت في مستوى المعيشة مسبباً الهلاك للجزء المتكاثر من السكان الذي لا يصيبه شيء من الموارد الأساسية. (فرومون، ١٩٦٨: ٢٤)

حاول مalthus أن يعرض هذه الآراء بصورة منتظمة وتوصل إلى صياغة نظرية متسقة وشاملة في السكان وعلاقتها بالظروف الاقتصادية وكان لكتاباتة أثر كبير في النظرية السكانية و الاقتصادية. بلور مalthus آراءه عن السكان في بحثه المرسوم "مقالة عن مبادئ السكان" المنشورة سنة ١٧٩٨. كرس ما يقرب ثلثي الطبعة الأولى من المقالة لمناقشات فلسفية تناولت الأفكار المثالية التي نادى بها الاشتراكيون الطوبائيون بخصوص إصلاح المؤسسات الاجتماعية ولذلك فقد جاءت بعيدة عن موضوع السكان إلا من طرف غير مباشر . قام مalthus بإصدار خمس طبعات منقحة لكتابه المذكور ، صدر آخرها سنة ١٨٢٦ كما صدرت طبعة أخرى بعد وفاته، سنة ١٨٧٢.

أنتقد مalthus بصورة خاصة إدعاء كوندروسيه بخصوص وصول الإنسان إلى مرحلة الكمال والسعادة وإدعاء جودوين بأن عيوب الناس تكمن في المؤسسات الإنسانية. وأعتبر مalthus المؤسسات الاجتماعية القائمة آنذاك طبيعة وحتمية مؤكداً بأنه يستحيل إزالة الفاقة عن الطبقات الدنيا في المجتمع وأن سبب الفقر الرئيسي- والدائم يرتبط قليلاً أو لا يرتبط مباشرة بأشكال الحكومة، أو التوزيع غير العادل للملكية. وبعد صياغة المبدأ القائل بأن الإنسان يستطيع زيادة موارده المعيشية حسب متوالية حسابية بينما تميل أعداده للزيادة بمتوالية هندسية، ردّ مalthus على التفاؤل الذي أظهره بعض الكتاب بأن قدرة الإنسان على زيادة موارد المعيشة كانت أقل بكثير من قدرته على التكاثر وأن مساوئ الأكتضاض السكاني كانت موجودة وما زالت حتى الآن. (Malthus, 1798)

وفي الطبعة السابعة (الأخيرة) والموسعة لمقالته صاغ مalthus نظريته ودرس بالتفصيل دور السكان كسبب أساسي في الفقر. توصل مalthus إلى صياغة نظريته المشهورة في السكان لتفسير العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية.

تستند نظرية مalthus في السكان إلى فرضين أساسيين هما : أولاً ، أن الغذاء ضروري لحياة الناس؛ ثانياً ، أن العاطفة الجنسية بين الذكور والإناث ضرورية لإدامة الحياة وسوف تظل على حالتها الراهنة تقريباً، (مalthus، ١٧٨٩) كما افترض كذلك، أن السكان، حين لا يحول دونهم عائق يزدادون بنسبة هندسية: ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤.

وفي الوقت ذاته، بسبب من تناقص غلة المساحة الثابتة، فإن إمدادات الغذاء يمكن أن تزداد فقط حسب متوالية عددية: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧. في الواقع عندما يكون لدى كل عضو منتج من السكان مساحة أصغر للزراعة فإن أسهامه الحدي في إنتاج الغذاء سيبدأ بالتناقص، حسب قانون الغلة المعروف . ونظراً لأن نمو الغذاء لا يمكن أن يجاري نمو السكان السريع أو يلحق به، فإن الأخير سيميل إلى الزيادة بمستوى حدود وسائل المعيشة أو عند مستوى الكفاف أو أعلى من ذلك بقليل. ولقد أكد مalthus بأن السبيل الوحيد للتخلص من هذا المأزق الحرج لانخفاض مستوى المعيشة المزمّن أو الفقر المطلق هو لجوء الناس إلى "التحفض الخلقي" بالحد من تكاثر ذريتهم . وتبعاً لذلك يمكن اعتبار مalthus بمثابة الرائد الأول في الدعوة نحو تحديد النسل.

لقد أدرك مalthus وجود ضوابط حقيقة أو موانع تحول دون نمو السكان بمعدل يفوق نمو الغذاء. وقد صنف هذه العوائق إلى مجموعتين : الموانع الإيجابية المتمثلة بالحروب والمجاعات، والأوبئة؛ والموانع الوقائية المؤثرة في معدل الولادة كالإجهاض وقتل الأطفال والكبح الخلقي المتمثل بتأخير سن الزواج، فضلاً عن ردع النفس عن ممارسة النشاط الجنسي قبل الزواج (Mathus , 1797:chap 1-4) . لقد أنتقد بعض الكتاب

افتراض مalthus بأن إمداد الغذاء لا يمكنه أن يجاري نمو السكان السريع، مما اضطر مalthus في اللجوء إلى مبدأ تناقص الغلة في الزراعة للدفاع عن وجهة نظره.

ولعل أخطر الانتقادات الموجهة إلى نظرية مalthus هو ما جاء على لسان كارل ماركس والقائلة أن أصل الفقر والبؤس البشري إنما يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال لا إلى زيادة نمو السكان عن الحد الأمثل، حسب إدعاء مalthus. وأنه يمكن التخلص من شرور الرأسمالية عن طريق التحول إلى نظام اشتراكي بدلاً من الحد من نمو السكان لان في ذلك فائدة في قوة العمل .

أستمر تأثير مalthus الكبير في الرأي العام ، رغم الانتقادات هذه حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وفي ذلك الحين أدى النمو الاقتصادي المتواصل إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض الخصوبة لدى الشعوب الغربية، مما قلل من أهمية نظرية مalthus . وفي مطلع القرن العشرين تبين بوضوح أن مalthus كان على خطأ حينما تجاهل إمكانيات التقدم العلمي والتكنولوجي وإمكانيات تقليل حجم الأسرة بواسطة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة.

وفي العشرينات من القرن العشرين، فقدت النظرية المalthوسية جميع اعتبارها السابق تقريباً فقد حل الشبح الكنزي لقلّة إعداد السكان محل الشبح المalthus لكثرة عددهم.

ولكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية حدثت تحولات سكانية جذرية في البلدان النامية قادت إلى بروز نظرية مalthus من جديد إلى الواجهة . فقد أدى إنخفاض معدلات الوفيات السريع بسبب تحسن الأحوال الاقتصادية والصحية للسكان، من جهة وبقاء معدلات الولادة عالية من جهة أخرى إلى الانفجار السكاني لدى البلدان النامية والمتخلفة .

ومن الملاحظ أن التنمية الاقتصادية البطيئة لدى الشعوب النامية لم تكن كفيلة بمعالجة الصعوبات الناجمة عن سرعة نمو السكان، كما فعلت في أوروبا عند ظهور الثورة

الصناعية، لذلك فإن كثيراً من الشعوب النامية والمتخلفة تعاني من الفقر والمجاعة، وسوء التغذية.

من الصعب الاعتقاد بأن نظرية مalthus مازالت ذات صلة مناسبة ببحث مشكلات السكان الحديثة فهي لا تخبرنا شيئاً عن العلاقة الديمغرافية بين الخصوبة والوفيات. وهي تتجاهل العواقب الاقتصادية والاجتماعية لتغيرات التركيب العمري والجنسي للسكان، كما أنها لا تساعد على وضع إطار عام للسياسات السكانية في المناطق ذات الضغوط العالية . وعلى أية حال ، فإن الفضل الأكبر في دراسة مشكلات نمو السكان يعود إلى مalthus.

ج- نظريات السكان في القرن التاسع عشر

١- النظريات البيولوجية (القانون الطبيعي):

كان قانون مalthus الطبيعي في السكان ينص على أن عدد السكان يميل إلى التزايد بسرعة تفوق سرعة نمو الغذاء ، وذلك بسبب الغريزة الجنسية. ولما كان هذا الأمر طبيعياً لذلك فإن الرذيلة والبؤس هما من نصيب الإنسان الحتمي إلا إذا اتخذت تدابير واقية على نطاق واسع. يظهر لنا من ذلك أن مalthus يدخل العامل البيولوجي في نظريته ويعتبره أحد الفرضيات الرئيسية في هذه النظرية، إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

نظرية سادلر (١٧٨٠-١٨٣٥):

اعتقد سادلر بان القانون الطبيعي الذي يحكم زيادة السكان يخالف تماماً القانون الذي جاء به مalthus . فهو يرى أن ميل الناس إلى الزيادة سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام ، وأن أعدادهم تتوقف عن الزيادة في المرحلة التي يتمتع فيها أكبر عدد ممكن من الناس بأكبر قدر ممكن من السعادة، مع تساوي جميع الأشياء الأخرى. (Sadler, 1829.chap.10)

نظرية دبلداي (1870-1790) :

يعتقد دبلداي بأن الزيادة السكانية ترتبط ارتباطاً عكسياً مع موارد الغذاء فكلما تحسّن مورد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية (Doubleday: 1877:6).

نظرية جوسوية دي كاسترو:

جاء جوسيه دي كاسترو، قبل عدة سنوات بفكرة جديدة تنص على أن زيادة كمية البروتين في الغذاء يقلل من القدرة على الإنجاب ، في حين أن نقصها يؤدي إلى زيادة القدرة على الإنجاب (Decastro, 1952:71-72). مما تجدر الإشارة إليه أنه لا يوجد أساس علمي للاعتقاد بأن لكثافة السكان أو نسب البروتين في الغذاء أو زيادة السعرات الحرارية، أي تأثير ملحوظ في القدرة على الإنجاب.

نظرية هربورت سنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) :

كان سنسر يعتقد بان هناك تعارضاً طبيعياً بين اهتمام الإنسان بنفسه وبين قدرته على الأنسال . فكلما زاد الجهد الذي يبذله الفرد لضمان تقدمه الشخصي في كافة الميادين، ضعف اهتمامه بالتكاثر. وذلك لان اهتمام الفرد بنفسه أو التطور الشخصي يتطلب المزيد من الوقت والطاقة. وهذا الضعف في القدرة على الإنجاب يقلل من زيادة السكان لان التطور الاجتماعي ترافقه حتماً زيادة النزعة الفردية. (Spencer 1867:485)

كواردو جيني (1884-1965):

درس جيني تأثير التغيرات السكانية في تطور المجتمع وفي تطور الشعوب بوجه عام. فشبّه مراحل نمو السكان بدورة حياة الإنسان: من ولادة وطفولة ومراهقة وشباب ورشد وشيخوخة ثم وفاة. فقد ذكر بأن سكان قطر ما ينمو في المرحلة الأولى بسرعة يلي ذلك مرحلة الاستقرار ثم مرحلة الانقراض النهائي. ويذكر أن نظريته هذه لم تتحقق حتى الآن في أي مكان في العالم.

يرى جيني أن الشعب في المرحلة الأولى يتميز بالتجانس والبساطة وعدم التعقيد، ويرتفع فيه معدل الخصوبة الناجم عن زيادة القدرة على الأنسال بحكم الوراثة. ولذلك يزداد نمو السكان بسرعة ويعتقد جيني أن العامل الأساسي في نمو السكان يعود إلى التغير البيولوجي للشعب أكثر من التغير الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فإن نظريته تعالج هنا ضمن نظريات القانون الطبيعي . وهو يفترض أن المعدلات المختلفة للحراك في طبقات المجتمع أو فئاته المختلفة تؤدي بسرعة كبيرة إلى إحداث تغيرات في السمات البيولوجية المميزة للشعب بأسره (Gini, 1927) .

وتقود سرعة نمو السكان إلى زيادة تعقيد المجتمع والتفاوت الطبقي بين مكوناته الأساسية. ويصاحب ذلك اختلاف في السلوك الإنجابي لمختلف الطبقات الاجتماعية. وبسبب زيادة أعداد السكان، يتولد إحساس بالضغط السكاني على الموارد المتاحة وما ينطوي عليه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فيحدث التوسع عن طريق الحروب أو الغزو الاستعماري أو كليهما، أملاً في التخفيف من الضغوط السكانية.

وفي المرحلة الثانية يستمر التنظيم الاجتماعي بالتعقد ويصاحب ذلك انخفاض في معدل نمو السكان حتى يبلغ حالة الثبات أو الاستقرار. ويعود ذلك إلى عاملين هما: أولاً، ارتفاع معدلات الوفيات بسبب الحروب والغزو الاستعماري. ثانياً، تزايد نسبة السكان في الطبقة الاجتماعية العليا الذين يتميزون بضعف القدرة على الأنسال بحكم الوراثة مما يؤدي إلى ميل معدلات الولادة إلى الانخفاض المستمر وفي المرحلة الأخيرة، مرحلة الشيخوخة، يستمر معدل نمو السكان بالانخفاض المتواصل حتى يقترب الشعب من حالة الانقراض النهائي . ويعود السبب في ذلك إلى عملية الحراك الاجتماعي الصاعد ومن ثم تزايد نسبة الأشخاص الصاعدين إلى الطبقة الاجتماعية العليا. يعتقد جيني ، خطأ ، بأن عقم هؤلاء الصاعدين لا يعود إلى تغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، إنما هو نتيجة حتمية لضعف الغريزة الجنسية لديهم. (تومسون، ١٩٦٥: ٦٧)

يعتقد جيني أن التغيرات البيولوجية هي العوامل الأساسية في تحديد قدرة الإنسان على التكاثـر وخصبه وبقائه ، فضلاً عن قدرتها على تعيين الخصائص المميزة للحضارات البشرية المختلفة. وهذا رأي لا يخلو من مبالغة غريبة. ويمكن تفادي تدهور نوعية البشر، حسب رأي جيني، عن طريق تشجيع هجرة الشباب القادمين من شعوب تتميز بقدرتها الكبيرة على الإنجاب. (تومسون، ١٩٦٥:)

د- النظريات التقليدية في الاقتصاد السياسي

من الملاحظ أن موضوع السكان لم يرد إلا بشكل عرضي في كتابات أصحاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي التي ظهرت في القرن التاسع عشر.

كان اهتمامهم الأساسي منصباً على مناقشة المشكلات الاقتصادية السائدة ومحاولة وضع القواعد والقوانين التي تتحكم فيها أخدين بنظر الاعتبار الزيادات التي تطرأ على عدد السكان .

نظرية مستوى الكفاف:

تنص هذه النظرية على أن الزيادة المستمرة في عدد السكان ستؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع وسوف يؤدي ذلك في الزمن الطويل الذي حددته النظرية بجيل (أي ٢٥ سنة) إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل، حتى يصل مستوى الأجور إلى دون مستوى الكفاف ، ونتيجة لذلك سترتفع معدلات الوفيات بين العمال مما يسبب إنقاص المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع فيرتفع مستوى الأجور مرة أخرى إلى فوق مستوى الكفاف. وكذلك تفترض النظرية أن زيادة مستوى الأجور فوق مستوى الكفاف ستشجع الزواج وتزيد بذلك معدلات الولادة وعندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد، كذلك ، وعندئذ يتكرر ما حدث سابقاً من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى وهكذا. (نامق، ١٩٧٠:١١٤)

ويعتقد جون ستيوارت مل بأن مستوى الأجور يعتمد في الغالب على معدل السكان/رأس المال، أي عدد السكان المتزايد مقسوماً على رأس المال المتزايد والمستخدم في العملية الإنتاجية فإذا زاد الأخير وأصبح أكثر كفاية أمكن عندئذ رفع مستوى الأجور، وعلى العكس إذا زادت الأعداد السكانية وبالتالي زاد عرض الأيدي العاملة دون زيادة رأس المال المستخدم مالت الأجور العمالية المدفوعة نحو الانخفاض. (Mill, 1965)

نظرية الوضع الساكن:

ويرى أصحاب نظرية "الوضع الساكن" بأن الزيادة المستمرة في رأس المال والعمال ستؤديان حتماً إلى هبوط رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية وسيستمر هذا الانخفاض إلى مستوى يصبح فيه المخزون من رأس المال ثابتاً بينما تصل مستويات الأجور إلى نقطة تتعادل عندها مع مستوى المعيشة السائد. ومن ثمة تتعطل أية تنمية اقتصادية في المجتمع ويقف بالتالي نمو كل من السكان ورأس المال ويسود "الوضع الساكن". المجتمع بكامله. فإذا استمرت نفس هذه الظروف لمدة طويلة نسبياً ظهرت الأخطار الاقتصادية واحدة بعد أخرى. سيؤدي توقف نمو الثروة القومية ورأس المال المستخدم إلى قلة الطلب على العمال وبالتالي إلى انخفاض أجورهم. وسوف يستمر هذا الانخفاض في مستوى الأجور حتى يصل إلى الكفاف وهكذا تتوالى النتائج السيئة. (نامق، ١٩٧٠)

وهناك نظرية مختلفة في الأجور تنسب إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين الثلاثة (ساي وفون ثاين وسبنيور) تنص على وجود علاقة بين مستويات الأجور والجهد الذي يبذله العمال داخل العملية الإنتاجية فانخفاض الأجور يقود إلى ضعف إنتاجية العامل إضافة إلى مقدار الاستغلال الذي يتعرض له العمال من قبل أصحاب الأعمال. فكلما زاد هذا الاستغلال انخفض مستوى الأجور المدفوعة لهم. إلا أن الاقتصادي فون ثاين يركز على عامل السكان هنا ويقول أن أثر هذين العاملين (انخفاض الأجور واستغلال العمال) يتوقفان على زيادة عدد السكان فإذا كانت هذه الزيادة كبيرة أمكن حدوث هذا

الاستغلال وخفض الأجور . أما إذا كانت الزيادة قليلة لا يعتمد عليها تعذر قيام أصحاب الأعمال باستغلال عمالهم . (نامق، ١٩٧٠)
قانون الغلة المتناقصة:

يعتبر ريكاردو أول من بحث مشكلة الغلة المتناقصة وأثرها في التنمية الاقتصادية. يرى ريكاردو بان قانون الغلة المتناقصة يبرز إلى الوجود بسبب زيادة السكان المستمرة دون أن يقابل ذلك زيادة في الأراضي الصالحة للزراعة. (ماير ١٩٦٤: ٦٥) كذلك أكد جون ستيوارت مل نفس الرأي إلا أنه يرى من الممكن إلغاء الآثار السيئة للغلة المتناقصة بصورة نهائية عن طريق التراكم الرأسمالي أو بزيادة تقسيم العمل أو استخدام التحسينات الفنية والتكنولوجية في الصناعة.

ويرى ستيوارت مل من الضروري أن يلجأ الإنسان إلى تحديد نسله في حدود موارد الثروة التي يستغلها وفي حدود مجهوداته ونشاطاته في كافة الميادين حتى لا يكون السكان المتزايدون عبئاً اقتصادياً على الدخل القومي التي لا تنمو إلا بصعوبة بالغة. (ماير، ١٩٦٤: ١٢٩)

هـ- النظريات التقليدية المحدثه

ظهر حوالي سنة ١٨٧٠ تحول واضح في التيارات الفكرية الاقتصادية الرئيسية بحلول اتجاهات جديدة محل الاتجاهات الكلاسيكية وذلك بفضل الاكتشافات التكنولوجية الجديدة واكتشاف موارد جديدة خلال القرن التاسع عشر. وهذه الاكتشافات جعلت من الممكن تحقيق معدل سريع في التنمية بحيث لم يعد التخوف من حلول الركود الاقتصادي، المتميز بأجور عند مستوى الكفاف، يشغل بال الاقتصاديين آنذاك. (ماير، ١٩٦٤: ١٢٩)

يرى الاقتصاديون المحدثون أن هناك مجموعة من العوامل غير الاقتصادية المعقدة التي تؤثر في معدل نمو السكان. وعلى النقيض من ريكاردو فإن الكلاسيكيين المحدثين لا يبدون قلقاً من نتائج تزايد السكان الضارة بالدخل.

ويمكن ارتفاع كل من متوسط الدخل الفردي وحجم السكان الأمثل مع مرور الزمن نتيجة للتراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي واكتشاف الموارد الطبيعية واستغلالها على أفضل وجه.

وأكد باحثون آخرون على أهمية عوامل غير اقتصادية يضمنها مستوى الرفاه العام، الصحة، طول الحياة، الحجم المثالي للعائلة، صيانة الموارد الطبيعية، السلطة، الدفاع وبعض العوامل الروحية والثقافية والجمالية. (فرومون، ١٩68)

وفي الفترة الأخيرة، أشار كل من راني رام (Ram, 1979) وثيودور شولتز (Shultz, 1979) إلى أن زيادة الحياة المتوقعة الناجمة عن انخفاض الوفيات، وزيادة النمو السكاني في العالم الثالث تؤدي إلى زيادة حوافز الاستثمار في رأس المال البشري، خاصة في الصحة، والتعليم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. ومن جهة أخرى، فقد أشار بعض الكتاب إلى أن لانخفاض معدل المواليد في الدول الغربية بعض الآثار الضارة بالدخل الفردي يري مارشال مثلاً، "أن التاريخ قد أظهر بأن الغلة الثابتة (لا الغلة المتناقضة) تسيطر حين يتزايد السكان والرأسمال المتجمع بمقادير متناسبة. أضف إلى ذلك أنهم يدعون أن فرص رفع المجتمع من الرأسمال بمعدل أعلى من معدل زيادة السكان (وبالتالي رفع الدخل الفردي) هي فرص طيبة. (ماير، ٢٢٩: ١٩٦٤)

أما كينز وهانسن فيبديان اهتماماً كبيراً بضالة تزايد السكان وبآثار نمو السكان في خلق المزيد من العمالة عن طريق حفز التثمير. فنمو السكان يحفز التثمير لأنه يجري تحولاً في الطلب لصالح التثميرات التي تحتاج رساميل عالية، كالإسكان والمرافق العامة. كما أنه يؤدي إلى زيادة نسبة الاستهلاك في المدى القصير، وكلا الأمرين يؤديان إلى رفع مستوى

العمالة. ولذلك كان هانسن يرى أن هبوط معدل نمو السكان قد يؤدي إلى انتشار البطالة وإلى انخفاض مستوى التنمية. (ماير، ١٩٦٤: ٢٣١)
نظرية الحد الأمثل:

يستخدم هذا الاصطلاح للتعبير عن القيم المتغيرة لتفضيل إحداها في ظروف معينة، فيقال، مثلاً، الحد الأمثل للسكان إشارة إلى عدد سكان الدولة الأنسب لظروفها الاقتصادية والاجتماعية. (حسين، في مذكور، ١٩٧٥: ٧٨)
 لقد أشارت نظرية الخصوبة إلى وجود حجم أمثل لمستوى معيشة العائلة، أي عندما تعتبر العائلة أن عدد أطفالها يزيد من مستوى رفاهيتها الإجمالي.

وعندما يتحول موضوع العلاقة بين حجم السكان والرفاهية من مستوى العائلة إلى المستوى القومي يتطلب الأمر النظر إلى العلاقة بين الدخل الفردي وحجم السكان في أي بلد معين. فهل سيرتفع متوسط الدخل الفردي أم سينخفض عندما يكون سكان ذلك البلد أكبر مما ينبغي .

تجيب نظرية الحد الأمثل للسكان عن هذا السؤال الحيوي بالقول أن متوسط دخل الفرد يكون أقل مما يمكن أن يكون عليه عندما يكون حجم السكان أقل من الحجم الأمثل، وذلك بسبب عدم وجود عدد كاف من العمال لاستغلال الموارد الإنتاجية المتاحة بكفاءة عالية. علاوة على ذلك، فإن العدد الأمثل للسكان هو الذي يجعل الناس عنده على أعلى مستوى ممكن من الدخل في ظل الظروف الطبيعية ودرجة المهارة المستخدمة وعادات الناس وتقاليدهم وكافة القضايا المتعلقة بالموضوع. (Thompson, 1965: 45)

و- النظريات الاقتصادية الحديثة

تركزت الدراسات السكانية في القرن العشرين حول مجموعة من القضايا المتفرقة يأتي في مقدمتها مشكلة الحد الأمثل للسكان وعلاقة نمو السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

نظرية الفجوة السكانية:

يرى "روبرت بولدوين"، صاحب هذه النظرية، إذا كان السكان يزدون بمعدل أعلى من زيادة دخل الفرد في المتوسط فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعاشي ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه. وعلى العكس من ذلك، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي. (Baldwin, 1966:33)

نظرية عرض العمل غير المحدود:

يرى آرثر لويس أن كثيراً من الدول النامية في أفريقيا وآسيا تعاني اليوم من عرض هائل وغير محدود من الأيدي العاملة خاصة في قطاع الزراعة. مما أدى إلى من هبوط معدل الإنتاجية وانتشار البطالة المقنعة سواء في قطاع الزراعة أم الصناعة، وبالتالي انخفاض الأجور إلى مستوى يقرب من الكفاف. ومع ذلك، يرى لويس أنه يمكن تحسين هذا الوضع السيئ بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلاد بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة الفائض الرأسمالي، سواء في القطاع الخاص أو العام وذلك بسحب عدد من العمال الزائدين في القطاع الزراعي تدريجياً للعمل في القطاع الصناعي النامي فيؤدي ذلك إلى زيادة امتصاص الأيدي العاملة في الريف. إلا أن لويس يرى ضرورة عدم المغالاة في دفع أجور عالية للعمال الصناعيين لئلا تستنفذ هذه الأجور العالية كل احتمالات تكوين رساميل جديدة يعاد استثمارها من جديد في المشروعات الصناعية الجديدة وإما تكون الزيادة تدريجية وببطء بحيث تتماشى مع الزيادة في إنتاجية هؤلاء العمال. (Lewis, 1960)

نظرية الطلب على العمل:

يعتقد سدني كونتز بأن الطلب على العمال - على المدى البعيد - يؤثر في نمو السكان. وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ كونتز بأن دخول

الصناعة لأول مرة إلى اقتصاديات الدول النامية يعمل على زيادة الطلب على العمال من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين هما: هبوط معدلات الوفيات من جهة وزيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى. افترض كونتز أن الوفيات ترتبط مباشرة بالخصوبة، بينما ترتبط الخصوبة ارتباطاً عكسياً بالتنمية الاقتصادية أو الدخل. فأوضح بأن معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية وذلك لان عمل الأطفال والنساء أصبح قليل الأهمية نسبياً. وطالما استمر الطلب على عمل الأبناء بين العوائل الفقيرة فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال. (Coontz,1958:167)

ز- النظريات الاشتراكية في السكان:

رکز الکتاب الاشتراکيون والمصلحون اهتمامهم على التباين الطبقي وبؤس الطبقة العاملة الذي صاحب النظام الرأسمالي. فقد أبدى الاشتراکيون البريطانيون الأوائل والاشتراکيون الفرنسيون معارضتهم الشديدة للنظام الرأسمالي، فالإصلاحات الاجتماعية التي اقترحوها والنظريات التي صاغوها بخصوص إعادة تنظيم المجتمع مثلت ما يعرف "بالاشتراكية الطوبائية". ثم توصل ماركس إلى وضع نظريته في "الاشتراكية العلمية" التي تعتبر امتداد للفكر الفلسفي الألماني، والاقتصاد السياسي البريطاني والنظرية الاشتراكية الفرنسية في القرن التاسع عشر. (U.N, 1973:45)

وتجلت الآراء الاشتراكية بصورة أوضح في كتابات الاشتراکيين الفرنسيين الأوائل من أتباع سان سيمون وفورييه وبردون الذين اظهروا ثقة كبيرة في الإنسان والطبيعة الإنسانية. حاول سنت سيمون أن يوضح بأنه يمكن القضاء على الفقر بالقضاء على نظام الملكية الخاصة وحلول نظام الملكية الجماعية مكانه وبذلك ينقل المجتمع من نظام الإنتاج الصناعي الخاص إلى الإنتاج الصناعي الجماعي. أن مثل هذا التحول سيقود- بدون شك- إلى زيادة الإنتاجية التي ستؤدي بدورها إلى توسيع القاعدة الصناعية، عارض سنت سيمون الكبج الأخلاقي الذي دعا إليه مالتوس بحجة انه

يتعارض مع سعادة العمال- بينما أظهر فورييه قبوله لفكرة تنظيم النسل الاختياري واعتبر ذلك نتيجة حتمية للتغيرات التي ستطرأ على أنماط معيشة الإنسان في المجتمع الاشتراكي أما بردون فقد نادى بالاشتراكية الليبرالية التي يتمتع في ظلها الفرد بالاستقلال الذاتي ويتخلص من سيطرة السلطات المركزية. وهو يرى بأن هذا النوع من الاشتراكية الليبرالية سيحقق التوازن بين السكان والإنتاج، وبذلك سيتحقق التقدم الاقتصادي. (Spengler, 1939)

أما دعاة اشتراكية الدولة الألمان، أمثال روبرتس ولاسال، فقد أكدوا بأن نظام الملكية الخاصة والمنافسة الحرة يقودان إلى خفض الأجور وتشجيع البطالة وبالتالي انتشار الفقر بين العمال. ويقترح الاشتراكيون الألمان قيام اشتراكية الدولة لمعالجة مثل هذه المشكلات وطالبوا بقيام قطاع اشتراكي قوي يمتلكه العمال ويديرونه بأنفسهم وبذلك يتم القضاء على تحكم الطبقة البرجوازية (spengler,1939) أما الاشتراكي الإيطالي أستيل لوريا فقد درس علاقة السكان برأس المال بدلاً من علاقته بوسائل العيش. ويقول في هذا الصدد بأنه إذا توفرت رؤوس- الأموال وتم استثمارها بالطريقة الاشتراكية فإن البطالة ستزول تدريجياً كما ويمكن أن تزيد إنتاجية العمال، وبذلك سترتفع الأجور وتحسن ظروف المعيشة ويبدأ العمال بالتطلع نحو حياة أفضل فتتوفر الخلفية الثقافية والفكرية التي تحد من ميل العمال إلى زيادة نسلهم وإلى جانب ذلك فهو يعتقد بأن نمو السكان كان سبباً في التطور الاقتصادي وفي تعاقب الأنظمة الاجتماعية في مختلف العصور التاريخية. (U.N.1973:46) وأكد نيتي أن كل تحسن في الوضع الاقتصادي للطبقة العاملة يؤدي إلى خفض معدلات الولادة، وأنه يمكن معالجة المشكلة السكانية بتنظيم المجتمع من جديد بحيث يتم القضاء فيه على التفاوت الاجتماعي. (U.N.1973:46)

يعتبر مليتون أول ممثل للاشتراكية الطوبائية في روسيا وهو يعتبر السكان عاملاً هاماً في التطور الاقتصادي، إلا أن أهميته الاجتماعية أكثر من أهميته الاقتصادية، رفض مليتون آراء مالتوس وأكد أن بمقدور العلم أن يقلل من المآسي البشرية ويحسن الوضع

المعاشي للناس. نظر مليتون إلى القضايا السكانية بتفاؤل كما فعل غيره من الكتاب الروس في القرن التاسع عشر. (U.N, 1973:46)

- كارل ماركس وأنجلز

لم يضع ماركس وأنجلز، ضمن الإطار الواسع للمادية التاريخية، نظرية سكانية مستقلة، وإنما قاما بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية التي اعتبر أنها تحدد السكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة به. عارض ماركس مبدأ مالتوس العام في السكان وقال بأنه لا يمكن أن يوجد قانون طبيعي وعام للسكان، فالسكان، على الأصح، تحدده الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مختلف المجتمعات وأكد أن لكل أسلوب في الإنتاج عبر التاريخ، قانونه للسكان الخاص به والذي يثبت التاريخ صحته وسلامته (Marx, 1929).

وأدعى ماركس بأن الاكتضاض السكاني الذي ذكره مالتوس يمكن أن يعزى إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي وإلى استيلاء الطبقة الرأسمالية على فائض إنتاج العمل بدلاً من نزعة الإنسان الطبيعية إلى التكاثر. فالأكتضاض السكاني، الذي كان في الواقع نسبياً ظهر من التجمع الرأسمالي كما انه أمر ضروري لاستمرار النظام الرأسمالي الذي يتطلب عدداً كبيراً من القوى العاملة القابلة للاستغلال المباشر. وفي مجرى توسيع النظام الرأسمالي، تصبح الزيادة الطبيعية في السكان وحدها غير قادرة على تلبية الطلب على العمل المتوفر بسرعة، إلا أن تجميع رأس المال الذي يحل مكان العمل سوف يوفر فائض السكان المطلوب لبقاء النظام واستمراره. (U.N, 1973:47)

يعتقد ماركس أن فائض القوى العاملة في المجتمع الرأسمالي أو جيش العمال العاطلين - كما يسميه ماركس - هو الفائض السكاني النسبي الملزم لنظام الإنتاج الرأسمالي.

إن الجيش الاحتياطي للعمل يجب أن يكون كبيراً لدرجة تكفي لاستمرار استغلال العمال وحصول أصحاب رؤوس الأعمال على المزيد من فائض القيمة

والأرباح، كما أنه يعتقد بأن فائض السكان النسبي لا يرتبط بمعدل زيادة السكان وإنما هو مرتبط أولاً - وقبل كل شيء بطريقة الإنتاج الرأسمالية والمنافسة الشديدة بين عوامل الإنتاج - السائدة وما يترتب على ذلك كله من بطالة عمالية بعيدة المدى. (نامق ١٤٨: ١٩٧٠-١٥١)

ويعزو ماركس انتشار البطالة إلى عدة أسباب نوجزها بما يلي:

١- تشجيع النظام الرأسمالي على إحلال الآلات محل العمال وهذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة بين العمال.

٢- كما أن المنافسة بين العمال في طلب العمل تضطرهم إلى بذل أقصى جهد حتى لا يتعرضون للطرد الذي يضع صاحب العمل في موقف السيادة والتحكم وهذا يمكن صاحب العمل من الاستغناء عن بعض العمال أو تشغيلهم ساعات إضافية ويوجد نوع ثالث من الفائض السكاني الذي دعاه ماركس بالعنصر الساكن يتكون من فائض العمال الصناعيين والزراعيين في المجتمع وبالذات في الصناعات المنحدرة (أي الصناعات التي لا تحقق تقدماً وإنما تتدهور باستمرار. يتكون مثل هذا- الفائض من عمال قد لا ينقطعون عن العمل إلا أن مستوى الأجور التي يحصلون - عليها تجعلهم يعيشون في مستوى الكفاف وربما أقل من ذلك.

يرجع اختلاف الوفيات والخصوبة بين الطبقات الاجتماعية وداخل الطبقة العاملة حسب رأى ماركس، إلى تفاوت المكانة الاجتماعية، مستويات المعيشة وكذلك حجم الأسرة، تتناسب عكسياً مع مستويات الأجور وبالتالي مع وسائل العيش لمختلف الفئات العمالية. (Marx, 1922)

على الرغم من أن أنجلز كان على اتفاق مع تحليل ماركس ، إلا أنه قام بمساهمة إضافية في مجال نظرية السكان، فقد ذكر من ناحية ، بان الطاقة الإنتاجية للإنسان غير

محددة لان الإنتاجية على العموم، وخاصة إنتاجية الأرض، يمكن أن تزيد باستخدام رأس المال، والأيدي العاملة والعلم. (U.N,1973:47)

ولذلك فقد رفض قانون تناقص الغلة الذي أشار إليه مالتوس ومن ناحية أخرى، أكد بأن فائض السكان في ظل النظام الرأسمالي يرافقه فائض رأس المال. ويكمن هذا التناقض في النظام الرأسمالي الذي يمكن التغلب عليه بتنظيم المجتمع من جديد. لإعادة تنظيم المجتمع وتثقيف الجماهير يمكن أن تسهل عملية الكبح الخلقي الذي اعتبره مالتوس أفضل إجراء لمعالجة مشكلة زيادة السكان.

أعتقد أنجلز بأن المجتمع الاشتراكي ستكون لديه قدرة إنتاجية متطورة جداً خاضعة إلى تخطيط دقيق، وفي ظل هذه الظروف سوف لا يتخلف الإنتاج عن السكان وسيزيد من رفاهية الناس . ومع ذلك، فهو يعترف باحتمال حدوث ضغط سكاني يتطلب تحديد نمو السكان . لهذا يقول بأنه إذا وجد المجتمع الشيوعي نفسه في مرحلة ما مضطراً إلى تنظيم النسل فلن يواجه صعوبة في تحقيق هذا الهدف.

(Engels,1955-1966)

الاشتراكيون اللاحقون لكارل ماركس

على أثر الانقسام الذي أصاب الحركة الاشتراكية بدأت الآراء حول السكان تتفاوت من الناحيتين النظرية والسياسية . فقد بث أصحاب النزعة التعديلية (حركة في الاشتراكية الماركسية الثورية تؤيد الأخذ بمبدأ التطور) فكرة المالتوسية الجديدة الداعية إلى تحديد النسل بينما ظل الجناح الثوري يسير على نهج ماركس وإنجلز الرئيس. (U.N,1973:46)

ذكر كوتسكي "Kautsky Key" بأن الاشتراكية ستشجع على تنظيم السكان بصورة أفضل كما أن الإنتاج سيزداد هو الآخر. (Glass,1941:83) أما بيل "Bell" فيعتقد بان زيادة السكان في المجتمع الاشتراكي كانت أبطأ مما كانت عليه في المجتمع البرجوازي وذلك بسبب تفوق مكانة المرأة في ظل- الاشتراكية. (U.N,1973:48)

رفض لينين، كما فعل كاركس "مبدأ مالتوس في السكان. وأكد الرأي القائل بأن التكاثر البشري يعتمد مباشرة على التركيب الاجتماعي ورفض قانون السكان المجرد الذي لا يرتبط بمختلف أشكال التنظيم الاجتماعي التي سادت المجتمعات البشرية. اقترح لينين بأن الضغط السكاني في عهد روسيا القيصرية لم يكن نتيجة التفاوت بين زيادة السكان ووسائل المعيشة بل يعود إلى توغل الرأسمالية إلى الزراعة. كما أنه نفى ظهور قانون الغلة المتناقصة تحت ظروف التقدم التكنولوجي وتحسين طرق الزراعة.(U.N,1973)

كما رفض لينين النظرية الاجتماعية للمالتوسية الجديدة في حين أيد إلغاء كافة القوانين التي تمنع الإجهاض أو توزيع الوسائل الطبية للأغراض الوقائية.

وأعتبر مثل هذه القوانين نوعاً من الرياء الذي تتظاهر به الطبقة الحاكمة العاجزة عن معالجة مساوئ الرأسمالية. حاول دراسة العوامل التي أثرت في انخفاض معدلات الولادة لدى الأقطار الرأسمالية المتقدمة فذكر بأن السبب الرئيسي لانخفاض الخصوبة بين العمال هو فقدان الضمان للمستقبل والخوف من البطالة وقد تجلّى ذلك بوضوح في تدني مستويات الخصوبة خلال فترة الركود الاقتصادي في الثلاثينيات وقد أكد مثل هذا الرأي بعض الكتاب أمثال، بوريرسكي.

أكد الكتاب السوفيت، بدرجات متفاوتة أن الخصائص الرئيسية لقانون السكان الاشتراكي هي العمالة الكاملة، استثمار الطاقات الإنتاجية للسكان بطريقة حكيمة وتحسن الأحوال المادية والثقافية للسكان والقضاء على الاستغلال. ورغم ذلك فقد أشار البعض إلى احتمال حدوث إكتضاض سكاني في المراحل الأولى لبناء الاشتراكية وذلك بسبب صعوبة التغلب على بعض المشاكل الاقتصادية والديمغرافية.(U.N:1973:49)

كذلك رفض الكتاب الاشتراكيون في الصين مبدأ مالتوس في السكان. وافترضوا بأن الوفيات ستصل تدريجياً إلى ادني مستوى، وسيحدث ذلك تغيراً في نمو

السكان من عالي وسريع إلى ثابت. وأشاروا إلى أن من مصلحة الناس أن يستمر نمو السكان من عالي وسريع إلى ثابت. (U.N.1973)

٢- النظريات الاجتماعية في السكان:

حاول عدد من أصحاب النظريات الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دراسة العلاقة بين نمو السكان وزيادة كثافته من جهة وتطور وتقدم المجتمع البشري من جهة أخرى. تشير بعض هذه النظريات إلى أن الجماعات البشرية خلال زيادة حجمها وكثافتها، تشهد تقدماً في شكل التطور الخاص بتقسيم العمل ومجال العلاقات الشخصية، وتنسيق الفعاليات الفردية والمهارات العلمية والفنية للأفراد، وخلق طرق أخرى تساهم جميعاً في التقدم الاجتماعي وتطور المدنية. (Giddings, 1896)

كان دوركهايم من بين علماء الاجتماع الذين ذكروا بأن زيادة حجم السكان وكثافته يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي الذي يقود بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة. "يختلف تقسيم العمل الاجتماعي بصورة -مباشرة باختلاف حجم المجتمعات وكثافتها ، فإذا تطور وتقدم تقسيم العمل - مباشرة باختلاف حجم التطور الاجتماعي فذلك لان المجتمعات أصبحت أكثر كثافة وأعظم حجماً. (Durkheim, 1947:289) ويعتقد أدولف كوست بأن التطور البشري يخضع للزيادة العددية في السكان. حيث يقول بأن كل أنواع التطور خاضعة لزيادة عدد الأفراد الذين يؤلفون المجتمع، وذلك لان الزيادة السكانية تقرر جميع مراحل التطور الأخرى لأنها هي التعبير نفسه لتكاثر المجتمعات ونموها . فالزيادة السكانية تساعد على تنمية القوى الإبداعية الخلاقة لدى الإنسان والتي تتفتح في المدن وخاصة العواصم فالعاصمة تعتبر مختبراً تجري فيه عملية تلاقح فسلجية بين الأجناس وعملية تلاقح سيكلوجية بين العقول والأرواح . (U.N,1973:54) أما دوبريل وأتباعه فيرون بأن للنمو السكاني تأثير

في التقدم الفني والاجتماعي وما يتبع ذلك من ارتفاع في مستويات الحياة الحضارية والمادية وذلك لان نمو السكان يقود إلى زيادة الحراك الاجتماعي، وزيادة نطاق التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وبالتالي زيادة الحوافز الفكرية والاجتماعية ، كما تحدث تغيرات في القيم الاجتماعية حيث يزداد تطلع الأفراد نحو المستقبل كما وتزداد نظرة التفاؤل نحو الحياة وتنتشر بينهم روح الأقدام نحو الأفضل وأخيراً يزداد التقدم التكنولوجي ويكثر الإبداع وهذه التطورات وغيرها من النتائج الأخرى تفوق جميع النتائج العكسية لنمو السكان . إذ على العكس من ذلك، سيكون لمعدل نمو السكان الواطئ أو قلة السكان نتائج معاكسة. (U.N, 1973:55)

حاول عدد من الكُتاب دراسة العلاقة بين انخفاض الخصوبة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً والظروف الاجتماعية. فلاحظوا أن هذه الظاهرة تواكب التغيرات في الظروف الاجتماعية كاختلاف فعاليات الإنسان وزيادة النزعة الفردية، واهتمامه المتزايد بالترف وزيادة دخول المرأة ميدان العمل والتحضر والنظرة العقلانية نحو الحياة. (U.N, 1973:54)

على هذا الأساس أستطاع أرسين ديمون صياغة نظريته المعروفة بالارتقاء الاجتماعي وفيها يشير إلى أن ضعف الرغبة في التناسل يقود إلى تقدم المدنية، كما أنه يرجع تقليص حجم العائلة إلى طموح الفرد في تحسين مكانته في المجتمع. فالفرد يستطيع فقط الارتقاء إلى درجات أعلى في السلم الاجتماعي عندما يكون لديه عدد أقل من الأطفال. فانتشار النزعة الفردية والرغبة في تحسين الوضع الفردي والعائلي في المجتمعات المتقدمة أوجد، حسب رأي ديمون، جواً فكرياً ساعد على إنخفاض الخصوبة. (U.N, 1973:55)

التطورات الحالية في نظريات السكان:

سيطر على تطور نظرية السكان خلال العقود الماضية اتجاهان مهمان أكد الاتجاه الأول؛ على أن التقدم في التحليل الديمغرافي وخاصة دراسة الخصوبة والوفيات يتطلب تطوير نظريات سكانية لاتقوم على أساس نمو السكان ،ولكن على أساس الخلقية

الاجتماعية والاقتصادية - الخصوبة والوفيات. أما الاتجاه الثاني؛ فيتعلق بالاهتمام المتزايد بدراسة مشاكل التطور الاقتصادي في الأقطار النامية والآثار التي يتركها نمو السكان السريع والمظاهر المرافقة له على عملية التطور. كانت هذه الظروف مسؤولة عن الكتابات المتزايدة التي تدور حول نظرية التحول السكاني. (U.N, 1973:58)

ط- نظرية التحول الديمغرافي:

يحاول أصحاب نظرية التحول الديمغرافي تفسير أسباب مرور الشعوب المتقدمة المعاصرة والشعوب النامية قليلاً أو كثيراً عبر نفس المراحل التاريخية في العصر الحديث والمعاصر. قبل تحديثها الاقتصادي. ظلت المجتمعات الصناعية تمر بمرحلة نمو سكاني بطيء طوال عدة قرون بسبب ارتفاع معدلات الوفيات لديها. وقد شهدت بعد ذلك زيادة سكانية سريعة عندما ارتفعت مستويات المعيشة لديها وانخفضت معدلات الوفيات نتيجة لذلك. وعندما أدت قوى ومؤثرات التحديث والتنمية إلى انخفاض الخصوبة، مالت معدلات نمو السكان إلى الانحدار من جراء ذلك، أدى هذا التعاقب التاريخي إلى تساؤل بعض الديمغرافيين عما إذا كانت نفس العملية يمكن أن تحدث في البلدان الأخرى عندما تنتقل من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية متقدمة. تنص نظرية التحول الديمغرافي على أن معدل نمو سكان معين يميل إلى الاستقرار في أي وقت يتم فيه إحراز مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن الناس في المجتمعات الحضرية المصنعة يفضلون عوائل صغيرة ويحدون من عدد أطفالهم عن طيب خاطر أو طوعاً. في هذه المجتمعات الحديثة يعتبر الأولاد شيئاً غير نافع أو ثمين اقتصادياً بناتاً. إن تربيتهم وتعليمهم يكلفان الوالدين كثيراً، ولكنهم لا يقدمون لهم بالمقابل فوائد اقتصادية. بحسب نظرية التحول الديمغرافي، ينزع الناس عموماً إلى إنجاب أكبر عدد من الأولاد الذين يمكنهم من إعالتهم على ما يعتقدون. إن المشكلة في المجتمعات النامية، عندئذ، هي أن اتجاهات الناس لم تلحق حتى الآن بأحوالهم المتغيرة سريعاً.

يفترض الديمغرافيون أن التحول الديمغرافي مر عبر ثلاث مراحل أساسية هي: **المرحلة الأولى:** هي الحالة الموجودة في جميع المجتمعات التقليدية التي تتميز بارتفاع كل من معدلات الولادة والوفيات لدرجة كبيرة بخاصة بين الأطفال الرضع. ونتيجة لذلك، ينخفض معدل نمو السكان ويبقى ثابت طوال عدة قرون أو ينمو بصورة بطيئة جداً.

المرحلة الثانية: هي الحالة الموجودة في جميع المجتمعات النامية في المرحلة المبكرة للتصنيع. بدأت هذه المرحلة عندما أدى التحديث، وما صاحبه من تحسن مستويات المعيشة والعناية الطبية، إلى الانخفاض السريع في معدلات الوفيات. ومع ذلك، فإن الانخفاض السريع في معدلات الوفيات لم يصاحبه مباشرة إنخفاض في معدلات الولادة. ونتيجة لذلك، فقد أدى اختلاف سرعة النمو بين معدلات الولادة العالية ومعدلات الوفيات المنخفضة إلى تعجيل نمو السكان، الذي يوصف بالانفجار السكاني.

المرحلة الثالثة: هي الحالة الموجودة في المجتمعات الصناعية المتقدمة جميعاً. يتحدد معدل الولادة عندما يُنظر إلى العوائل الكبيرة على أنها تشكل عبئاً كبيراً على الأسرة وعائقاً أمام تقدمها وتلبية احتياجاتها الأساسية في الحياة. أما معدل الوفاة فيظل منخفضاً. ونتيجة لذلك، فإن معدل نمو السكان ينخفض تدريجياً نحو الصفر ويبقى مستقراً تماماً.

هذا التحول السكاني كامل الآن في أوروبا، أمريكا الشمالية واليابان. وتشهد بعض الشعوب المتقدمة اقتصادياً في المناطق النامية- مثل تونس، تاوان والصين، كوبا، وكوريا الجنوبية وكوستاركا - انخفاضاً مطرداً في معدلات الولادة، مما يدل على أنها الآن في تحول بين المرحلتين الثانية والثالثة. أما بقية الشعوب النامية والمتخلفة فما زالت في المرحلة الثانية، مرحلة النمو السكاني السريع، وهذه هي البلدان التي تضم أكبر عدد من السكان في العالم (٥,٣ مليار نسمة من مجموع ٦,٥ مليار في ٢٠٠٥، وبذلك تقوم بالإسهام الأكبر في نمو السكان في العالم). (حوالي ٩٥% سنوياً). ورغم ذلك توجد شواهد كثيرة على ميل معدلات الولادة في هذه الشعوب إلى الانخفاض التدريجي، ومن المتوقع أن تدخل مرحلة التحول الديمغرافي الثالثة عاجلاً أم آجلاً. (الفصل الخامس)

رغم القبول الواسع الذي لقيته نظرية التحول الديمغرافي ، فإن عدداً من الكتاب يذكرون محدودية تطبيق هذه المبادئ . فقد ذكر البعض أنه يتعين دراسة عملية (التحول الديمغرافي في البلدان الاشتراكية على أساس تجارب تلك الدول- وخاصة تجربة الاتحاد السوفيتي سابقاً - كذلك شككوا فيما إذا كان للتصنيع نفس الآثار التي تركها لدى الدول الرأسمالية في الغرب في بقية البلدان الأخرى. كما حاولوا تفنيد الادعاء القائل بأن تجربة البلدان الرأسمالية في الغرب تصح على البلدان النامية في آسيا وأفريقيا.

(Robertson, 1983 ; U.N, 1973:59)

الباب الثاني

طرق البحث الديمغرافي

يتناول الفصل الثالث مصادر البيانات الإحصائية وطرق جمع البيانات السكانية ومعالجتها.

الفصل الثالث

طرق جمع البيانات الديمغرافية ومعالجتها

الفصل الثالث

- أ- المصادر الأساسية:
- تعداد السكان.
- ب- استخدام العينات في التعدادات .
- ج- الإحصاءات الحيوية .
- د- السجلات الدائمة .
- هـ- المراجع الثانوية.
- و- التقديرات والإسقاطات السكانية.

الفصل الثالث

طرق جمع البيانات الديمغرافية ومعالجتها

يتضمن هذا الفصل دراسة المصادر الأساسية للبيانات الديمغرافية: تعداد السكان، المسوحات العينية، الإحصاءات الحيوية والسجلات الدائمة ، إلى جانب بعض المصادر الثانوية .

أ- المصادر الأساسية

- تعداد السكان:

يمكن تعريف تعداد السكان بأنه مجموع العمليات الخاصة بجمع وتصنيف ونشر البيانات الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في وقت معين بجميع الأفراد في إقليم معين .(Shryock, et.al 1976:13)

المظاهر الأساسية لتعداد السكان: هناك خمسة مظاهر أساسية لتعداد السكان هي:

أ- الشمول:

يجب أن يشمل التعداد كل شخص في الإقليم دون تجاوز أو تكرار، ويجب أن يغطي التعداد الوطني جميع البلاد التابعة لدولة ما (اعتماد على ما إذا كان أساس التعداد قائماً على مبدأ التعداد الفعلي أم الحقيقي) وعندما يتعذر تحقيق مثل هذه الحالة المثالية ، لبعض الأسباب كاحتلال البلاد من جانب أجنبي يتعين عندئذ وصف نوع التغطية بصورة مفصلة في مطبوعات التعداد .

ب- التزامن:

مثالياً، يجب أن تنسب جميع حقائق التعداد إلى فترة زمنية محددة كالיום الواحد والأسبوع....إلخ. وكلما طالت الفترة الزمنية للتعداد. زاد احتمال وقوع الحذف أو التكرار في تدوين البيانات.

ج- التعداد الانفرادي:

تسجيل البيانات المتعلقة بكل فرد في الأسرة على حدة إلى جانب خصائصهم المميزة، الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية.

د- الدورية المحددة:

يجب إجراء التعدادات السكانية خلال فترات زمنية منتظمة بين تعداد وآخر، في تعاقب زمني ثابت (5 أو 10 سنوات)، وذلك من أجل توفير بيانات قابلة للمقارنة. إن سلسلة زمنية من التعدادات تجعل من السهل تقويم الماضي ووصف الحاضر بدقة وتقدير المستقبل, United Nations, (1958).

هـ- التجميع:

تجميع وتبويب، ونشر- البيانات للأقاليم الجغرافية، والمتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، دون تغير جوهري في تصنيف الأقاليم الجغرافية بين تعداد وآخر لان ذلك يشوه صورة المشهد ويجعلها غير قابلة للمقارنة حسب المكان والزمان.

التعداد الفعلي والتعداد الحقيقي:

تتأثر الإجراءات المستخدمة في تعداد معين بواسطة نوع الإحصاء السكاني المفضل. يتبع المشتغلون في التعدادات الحديثة إحدى طريقتين : تقوم الأولى على مبدأ السكان الفعليين (De facto) أي جميع الأشخاص الموجودين في منطقة معينة يوم إجراء التعداد. أما الطريقة الثانية فتستند إلى مبدأ السكان الحقيقيين (De jure) إذ يرجع كل شخص أحصي في غير موطنه الأصلي إلى المكان الذي يسكنه عادة وذلك بتسجيل جميع الأفراد الذين يعيشون اعتيادياً في نفس الدار في استمارات التعداد، بضمهم الحاضرين والغائبين مؤقتاً عن الدار أو الأسرة. ويحسب الزوار في أماكن إقامتهم الاعتيادية في التعداد الحقيقي، يجب اتخاذ الإجراءات الاحتياطية وذلك بتسجيل أفراد الأسرة الغائبين

في استمارات خاصة معدة لهذا الغرض ومن ثم تسليمها إلى دائرة التعداد التابعين لها في المنطقة.

طرق التعداد أو الإحصاء:

توجد طريقتان رئيسيتان لإجراء التعداد هما طريقة المقابلة المباشرة وطريقة الحصر الذاتي أو الحصر الأسري. في طريقة المقابلة يقوم العداد القائم بجمع المعلومات ، بزيارة الأسرة ومقابلة كل عضو على إنفراد وتسجيل الإفادات في استمارة التعداد.

وقد يقوم رئيس الأسرة بالإدلاء بالمعلومات نيابة عن بعض أفراد الأسرة الذين يتعذر عليهم إعطاء معلومات دقيقة أما بسبب جهلهم أو صغر سنهم . أما في التعداد الذاتي أو الأسري ، فتعطى كل أسرة استمارة واحدة تدون فيها المعلومات من قبل أحد أعضاء الأسرة أو أكثر من فرد واحد يقوم العدادون بتوزيع الاستمارات على أفراد الأسرة وجمعها لاحقاً أو قد يستخدم البريد لتوزيع الاستمارات أو لجمعها أو الاثنين معاً . ويقوم العداد بتدقيق المعلومات بعد استلام الاستمارات.

تنظيم مكاتب الإحصاء الوطني:

إن البرامج الإحصائية لقطر ما قد تكون محصورة إلى حد كبير في مكتب إحصائي وطني واحد، كالجهاز المركزي للإحصاء في العراق، الذي يجري التعداد والمسوحات العينية الرئيسية، أو قد تكون موزعة على عدد من الدوائر الحكومية، لكل منها اهتماماتها ومسؤولياتها الخاصة.

توجد عدة فوائد في المحافظة على مكتب دائم للسكان ، أو مكاتب فرعية إذ تتولى هذه المكاتب مسؤوليات كثيرة من أهمها ، القيام بالتعدادات السكانية والمسوحات العينية المتعلقة بميزانية الأسرة والقوى العاملة وما شابه ذلك، بالإضافة إلى المشاركة في وضع البرامج والخطط الوطنية المتنوعة.

التخطيط والعمل التمهيدي:

إن أي تعداد سكاني وطني رئيسي يتضمن مقدراً كبيراً من العمل التمهيدي. تتضمن الأنشطة التحضيرية عملاً جغرافياً كإعداد الخرائط وقوائم الأماكن؛ تحديد الحاجات إلى البيانات للحكومة المركزية أو المحلية؛ المشاريع، والعمل والجمهور، اختبارات الأسئلة المطلوبة والجدولة اللازمة؛ تحديد طريقة العمل؛ تصميم الاستبيان؛ اختيارات الاستثمارات والإجراءات؛ تخطيط إجراءات معالجة البيانات؛ وتحضير المعدات المستخدمة. ومن الضروري عمل دعاية للتعداد السكاني من أجل نجاح التعداد بخاصة عند إجرائه لأول مرة وربما لا يفهم المواطنون هدفه. كما يلزم طمأنة الناس بسرية نتائج التعداد، بمعنى أن المعلومات الشخصية سوف لا تستخدم للأغراض الأخرى سوى الأغراض الإحصائية. فكما جاء في المبادئ والتوصيات للأمم المتحدة عام ١٩٧٠، "يجب تعزيز سرية المعلومات الفردية بقوة وبوضوح ودعمها بواسطة جزاءات صارمة من أجل تكوين أساس للتعاون الوثيق للناس (United. Nation. 1958:11-12).

إن تطوير إجراءات لتقويم التعداد يجب أن يكون جزءاً من التخطيط المبكر لضمان أنها ستدخل في المراحل المناسبة للعمل الميداني ومعالجة البيانات ولضمان تخصيص الاعتماد المالي المناسب؛ يجب سن تشريع لتوفير أساس قانوني؛ كما يجب وضع جدول زمني لإجراء التعداد؛ واختيار العاملين في التعداد وتدريبهم تدريباً جيداً.

المحتوى والجدولة:

المواضيع التي يتم إدخالها في التعداد تقوم على الموازنة بين الحاجات إلى البيانات والموارد اللازمة لتنفيذ برامج التعداد. الحاجات الوطنية والمحلية ذات أهمية أولية. ولكن يجب الأخذ بنظر الاعتبار بعض الاعتبارات لتحقيق القدرة على المقارنة الدولية في المواضيع المختارة. عادة، توفير قائمه بالمواضيع المتضمنة في التعداد أو التعدادات السابقة كنقطة انطلاق التي يبدأ منها التخطيط الإضافي للمضمون. على العموم، من المرغوب فيه الاحتفاظ بمعظم الأسئلة من تعداد إلى آخر بنفس الشكل لتوفير سلسلة زمنية يمكن أن

تصلح لتحليل التقدم والحاجات المتعلقة في بلد معين. ومع ذلك، من الضروري إجراء بعض التغيرات في المضمون لتلبية الحاجات المتغيرة للبلد. وتُطلب الاستشارة عادة من بعض الوكالات الحكومية الوطنية والمحلية المختلفة. الجماعات الاستشارية التي تضم خبراء من مختلف الاختصاصات ربما تنظم وتدعى للمشاركة في صياغة محتويات الاستبيان.

قائمة البنود الموصى بها من قبل الأمم المتحدة بالنسبة لتعدادات السكان ذات أهمية كبيرة كمؤشر للبنود الأساسية التي حققت فائدتها في كثير من البلدان وكدليل للقدرة على المقارنات الدولية في المواضيع المغطاة (United Nations, 1970)

تشمل قائمة المواضيع المقترحة والمفيدة لإدخالها في استبيان التعداد السكاني ما يأتي:

الخصائص الجغرافية

المكان الموجود في وقت التعداد

و/أو

مكان الإقامة الاعتيادي

مكان الميلاد

فترة الإقامة

مكان الإقامة السابق

محل العمل

الخصائص الشخصية والأسرية

الجنس

العمر

العلاقة برئيس الأسرة

الحالة الزوجية

العمر عند الزواج
أمد الزواج
الأطفال المولودون أحياء
الأطفال الباقون على قيد الحياة
الجنسية
معرفة القراءة والكتابة
الحضور المدرسي
المؤهلات التعليمية
الجماعة الوطنية و/أو الجماعة الأثنية
اللغة
الدين

الخصائص الاقتصادية

نوع النشاط الاقتصادي
المهنة
الصناعة
الوضع في العمالة (كصاحب عمل ، عامل..
مصدر المعيشة الرئيسي
المواضيع الآتية أيضاً ، مفيدة

الخصائص الجغرافية

مجموع السكان
الموقع:
الحضر والريف

الخصائص الشخصية والأسرية

تركيب الأسرة المعيشية

تركيب الأسرة الزوجية

الخصائص الاقتصادية

المكانة الاجتماعية - الاقتصادية

الإعاقة.

تحديد المفاهيم:

أحد المتطلبات الأساسية في تعدادات السكان والمسوحات هو تطوير مجموعة من المفاهيم خلال عمليات جمع البيانات ومعالجتها كافة، توفر هذه المفاهيم الأساس في تطوير عملية صيانة الأسئلة، التعليمات بالنسبة للعددين، لتحرير الترميز، وجدولة البيانات. يمكن أن يكون هناك أساس ثابت لتحليل النتائج اللاحق، فقط عندما يتم تعريف المفاهيم تعريفاً عملياً وتطبيقها بصورة منسقة. تعريفات جميع المواضيع الموصى بها بالنسبة للتعدادات الوطنية والمسوحات الأسرية مذكورة في كُتيبات الأمم المتحدة ومعترف بها من عدة بلدان بمثابة تعريفات معيارية دولية بالنسبة لمختلف الخصائص السكانية. (United Nations, 1970).

الاختبار الأول:

وجد أن الاختبار الأول لمضمون التعداد والطرق مفيد جداً في توفير أساس للقرارات التي يجب اتخاذها خلال التخطيط الجيد للتعداد، هذه الاختبارات تختلف من حيث النطاق. تتضمن معظم اختبارات التعداد اختباراً كاملاً واحداً على الأقل، محتويًا على جميع الأسئلة المراد طرحها في التعداد نفسه.

جمع البيانات:

تبدأ المرحلة الحيوية للتعداد أو المسح عندما يؤخذ الاستبيان إلى الميدان من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة. أنواع المشكلات المواجهة والإجراءات المستخدمة لجمع البيانات في التعدادات والمسوحات متشابهة. الإحصاءات الفعلية والحقيقية - في تعدادها تتأثر إجراءات الحصر- بواسطة الإحصاء السكاني المراد الحصول عليه. ربما يكون التعداد مصمم لعد الأشخاص حيثما يكونون موجودين في يوم التعداد تعداد فعلي، أو تبعاً لموطنهم الاعتيادي (تعداد حقيقي).

في تعداد فعلي، الطريقة المتبعة هي تدوين جميع الأشخاص الحاضرين في الدار أو أماكن المعيشة الأخرى في منتصف يوم التعداد أو جميع من أمضوا الليلة هناك. في هذا النوع من الحصر، توجد مشكلة عد الأشخاص المسافرين في يوم التعداد أو ممن يعملون في الليل وتبعاً لذلك سوف لا يكونون موجودين في أي من الأماكن التي يعيش فيها الناس اعتيادياً. ربما يكون من الضروري عد الأشخاص في القطارات أو البواخر أو الطلب من أرباب الأسر إدخال هؤلاء الأعضاء في استمارة التعداد بالإضافة إلى أولئك الأشخاص الحاضرين فعلاً. في بعض البلدان يطلب من جميع الأشخاص البقاء في بيوتهم في يوم التعداد أو حتى إعلان موعد نهاية التعداد.

في التعداد الحقيقي، تدرج أسماء جميع الأشخاص الذين يعيشون عادة في بيوتهم في استمارة التعداد سواء كانوا حاضرين أم لا. الزائرون اللذين لديهم مكان إقامة اعتيادي في مكان آخر يُستبعدون من التسجيل ولكنهم يحصرون في أماكن إقامتهم الاعتيادية. يجب اتخاذ التدابير اللازمة في التعداد الحقيقي لحصر الأشخاص البعدين عن دورهم إذا كانوا يظنون أنه من المحتمل أن لا أحد في موطنهم الاعتيادي سوف لا يخبر عنهم. الإجراء العملي هو حصر هؤلاء الأشخاص في استمارة خاصة تُقدم إلى دائرة

التعداد التابعة لمحل إقامتهم. هذا الإجراء معقد وغالي ويبقى هناك احتمال عدم تسجيل بعض الأشخاص وتسجيل آخرين مرتين.

طرق التعداد :

يوجد نوعان رئيسيان من التعداد . المقابلة المباشرة أو الحصر الذاتي أو طريقة الأسرة. في الطريقة المباشرة يقوم العداد بزيارة الأسرة، تسجيل الأعضاء الساكنين هناك، ويسأل الأسئلة المطلوبة بالتتابع كل شخص، عادة بإجراء مقابلة أحد أعضاء الأسرة والحصول على البيانات المطلوبة. تتميز هذه الطريقة بأن العداد شخص لديه خبرة جيدة حول الأسئلة وشرحها. في التعداد الذاتي، توزع استمارات التعداد عادة مرة واحدة لكل أسرة، وتدون المعلومات في الاستمارة بواسطة أحد أعضاء الأسرة أو أكثر بالنسبة لجميع الأفراد في الأسرة. بالنسبة لهذه الطريقة من التعداد توجد حاجة أقل إلى العدادين المدربين جيداً. قد يقوم العداد بتوزيع الاستمارات وجمعها لاحقاً، أو ربما يمكن استخدام البريد لتوزيع الاستمارات أو جمعها أو الاثنين معاً. عندما يقوم العداد بجمع الاستمارات، فهو يراجعها ويدققها ويطلب معلومات إضافية عند الضرورة. في تعداد البريد. يمكن استخدام الهاتف لجمع معلومات وجد أنها مفقودة بين الاستمارات الواصلة بالبريد، أو ربما يقوم العداد بزيارة الأسرة للحصول على الاستمارات المفقودة.

تتميز طريقة الحصر الذاتي بأنها تعطي المستجيب وقتاً أطول للحصول على المعلومات والرجوع إلى السجلات عند الضرورة.

طريقة الحصر- الذاتي أكثر شيوعاً في البلدان الأوروبية وفي أستراليا وزيلندة الجديدة وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بينما الطريقة المباشرة أكثر شيوعاً في البلدان الأخرى.

حصر الجماعات الخاصة:

من الضروري إتباع بعض الإجراء الخاصة بالتعداد بالنسبة لجماعات معينة من السكان كالرحل، وسكان القبائل الذين يعيشون بعيداً عن المراكز الحضرية، وجماعات

أخرى من سكان البلاد الأصليين ممن تربطهم علاقات حقيقية مع بقية السكان في البلاد. ويكون المستوى التعليمي منخفضاً، أو قد لا يعرفون أهمية التعداد السكاني والاهتمام بالمواضيع التي يحتوي عليها. أحد الإجراءات المتبعة في عملية التعداد هي الطلب من جميع أعضاء هذه الجماعات التجمع في مكان معين وفي يوم محدد لأن حصرهم في أماكن إقامتهم الاعتيادية قد يتطلب ما بين ٤ إلى ٥ أشهر. بالنسبة لبعض هذه الجماعات، تُستخدم طريقة الحصر أو العد الجماعي، بدلاً من الحصول على معلومات عن كل شخص، يحصل العداد من رئيس الجماعة حصراً على عدد الأشخاص في مختلف الفئات، كالحالة الزوجية، الجنس والفئات العمرية.

تعداد الأشخاص في الفنادق، السفارات، والمستشفيات وأحياء المعيشة الجماعية المماثلة تتطلب عادة إجراءات خاصة. بما أن البعض تكون زائلة، يجب إجراء تحقيق لمعرفة ما إذا تم إجراء حصر- حقيقي، يجب اتخاذ الخطوات للتأكد من أنهم عُدوا في محل إقامتهم الاعتيادي. تُستخدم استمارات تعداد منفردة عادة في أحياء جماعية.

أنواع الاستبيان:

يمكن تصنيف الاستبيان إلى ثلاثة أنواع عامة: الأول، استبيان الفرد المستقل: المعد لشخص واحد فقط؛ الثاني، استبيان الأسرة المستقلة: المعد لأسرة واحدة فقط؛ الذي يتضمن معلومات عن جميع أعضاء الأسرة أو الوحدة السكنية؛ والثالث استبيان الأسر المتعددة، الذي يتضمن معلومات لعدة أشخاص يمكن تسجيلهم في الاستمارة، لكل واحدة من هذه الطرق مزايا معينة.

فاستبيان الفرد المستقل أكثر مرونة لجمع معلومات عندما يراد إجراء المعالجة بدون مساعدة المعدات الميكانيكية. يتميز استبيان الأسر المستقلة بسهولة إجرائه في العد ويصلح بوجه خاص في الحصول على عدد الأسر ولتحديد العلاقة بكل عض في الأسرة. استبيان الأسر المتعددة اقتصادي أكثر من ناحية كلف الطبع ويصلح لمعالجة

البيانات باستخدام معدات الجدولة الكهربائية، ولكنه قد يكون غير ملائم أحياناً بسبب حجمه الكبير.

المراجعة الميدانية:

يمكن استخدام إجراءات متنوعة بالنسبة للسيطرة النوعية للحصص. فالمشرفون يراجعون عينات كل عملية حصر من أجل الدقة والمقبولية المتعلقة بالمواد.

معالجة البيانات:

تتضمن معالجة البيانات جميع الخطوات، سواء نُفذت بواسطة اليد أو الماكينة، المطلوبة للحصول على التقارير المطبوعة الأخيرة عن عدد السكان وخصائصهم المختلفة. ويختلف إنجاز هذه العمليات بواسطة معدات آلية أو كهربائية أو بواسطة اليد من بلد إلى آخر وبين التعدادات والمسوحات داخل البلد.

طرق المعالجة:

قد تكون عملية يدوية بحته مناسبة لمسح محدود الحجم عندما تكون الجدولة المطلوبة بسيطة تماماً. ولكن في تعداد واسع النطاق، أو في مسح يمكن الحصول منه على تبويبات متقاطعة كثيرة، تصبح العملية اليدوية صعبة للغاية وتستغرق وقتاً طويلاً. تتضمن عمليات معالجة البيانات في تعداد سكاني أو مسح من الخطوات الأساسية الآتية: التحرير، الترميز، تنقيب البطاقات، الفرز والجدولة. وفيما يلي شرح مختصر لبعض هذه الخطوات.

الجدولة:

خلال مرحلة تخطيط التعداد أو المسح، يتم اتخاذ القرار بشأن الجداول التي يمكن الحصول عليها ويتم إعداد خطوط عامة توضح كيفية تصنيف البيانات والجداول المتقاطعة المستمدة منها. قد تكون المخططات التمهيديّة محدودة تماماً أو موضحة بالتفصيل مضمون كل جدول مقترح.

على أساس هذه الخطوط العريضة، تكتب مواصفات برامج الكمبيوتر بالنسبة لمختلف عمليات، الفرز الجمع، العد، المقارنة والإجراءات الحسابية الأخرى المراد انجازها بواسطة معدات الجدولة.

التحقق من دقة البيانات:

التحقق من العملية عنصر هام في كل مرحلة في المعالجة. الهدف من التحقيق يرمي إلى (١) الكشف عن الأخطاء المنتظمة خلال العملية التي يمكن معالجتها بواسطة تغيرات في التعليمات أو بواسطة تدريب إضافي للعاملين؛ (٢) الكشف عن الانجاز غير المرضي من جانب الفرد العامل؛ لتحديد ما إذا كان المعدل العام للخطأ في العملية ضمن الحدود المسموح بها أم لا. لهذا السبب، من النادر أن يحصل إنجاز ١٠٠%. غالباً ما يتم اللجوء إلى التحقق من صحة عمل فرد وبعد ذلك يتم التحقق من عينة من عمله. فإذا ما وجد خلال العملية أنه انحدر إلى ما دون مستوى الدقة المقبول، فربما تخضع وحدات عمله إلى مراجعة كاملة وعملية تصحيح.

البيانات:

الجدول الإحصائية الحاصلة بواسطة معدات الجدولة تخضع عادة للتحريير والتدقيق الإحصائي قبل إعدادها للطبع. على أساس تقديرات متقدمة والبيانات من المسرّحات السابقة، أو مصادر مستقلة أخرى يتم الحكم بخصوص معقولية كل من الأعداد المطلقة والنسبية. الأرقام المختلفة كلياً عن الحجم المتوقع ربما تدل على خطأ في التبويب. تدقق الجدول بخصوص الاتساق الداخلي. ليس من الضروري أن تتفق الأرقام المتناظرة في مختلف الجداول بصورة تامة إلى آخر مرتبة.

إعداد الجداول:

يمكن أن تُستخدم المخرجات المتعلقة بمعدات الجدولة بمثابة الجداول الإحصائية النهائية المناسبة للنتائج في التقرير المطبوع أو قد يكون تبويب مؤقت للبيانات التي سيتم الحصول منها على الجداول النهائية.

تقويم النتائج:

قد تحدث أخطاء التعداد في أية مرحلة من مراحل التعداد والمعالجة وقد تكون أما أخطاء تغطية، ناجمة عن فقدان أشخاص أو حسابهم أكثر، من مرة واحدة، أو أخطاء مضمون ، أي أخطاء في خصائص الأشخاص المحسوبين، ناشئة عن فشل الإدلاء بالمعلومات.

طرق قياس مدى الخطأ تشمل إعادة حصر- عينة من السكان المشمولين في التعداد، مقارنة عامة لنتائج التعداد مع بيانات من مصادر مستقلة، عادة سجلات إدارية، مطابقة وثائق التعداد مع وثائق أخرى بالنسبة للشخص نفسه؛ والتحليل الديمغرافي، الذي يتضمن مقارنة الإحصائيات من تعدادات متعاقبة، تحليل الاتساق لاحصائيات التعداد مع إحصائيات الولادة، الوفاة والموت، وتحليل بيانات التعداد بالنسبة للاتساق الداخلي والمعقولة.

معدلات عدم الاستجابة:

إحدى أهم مصادر المعلومات حول نوعية البيانات من تعداد أو مسح إنما هي معدلات عدم الاستجابة. يتعين حساب حالات عدم الاستجابة خلال عملية المعالجة. معدل عدم الاستجابة لمفردة معينة له أهمية أكبر إذا كان قائماً على السكان الذين يتعلق السؤال بهم. إن أساس معدلات عدم الاستجابة عن تاريخ الزواج الأول، مثلاً سوف يستبعد السكان غير المتزوجين ومعدلات عدم الاستجابة بالنسبة لمسقط الرأس سوف يقتصر على المولودين بالخارج.

ب - استخدام العينات في التعدادات:

على الرغم من أن التعدادات تتضمن عموماً حصراً كاملاً لعدد المقيمين حسب خصائص ديمغرافية أساسية معينة، فإن المعاينة تستخدم كجزء مكمل للتعداد للحصول على معلومات إضافية.

الحاجة المتزايدة سريعاً في عدد من البلدان إلى البيانات الديمغرافية الواسعة والموثوقة جعلت طرق المعاينة وسيلة مساعدة مرغوب فيها جداً لأي تعداد كامل.

تستخدم المعاينة بصورة متزايدة لتوسيع نطاق التعداد بطرح عدد من الأسئلة المتعلقة بعينة من السكان. طريقة المعاينة تجعل من السهل الحصول على بيانات مطلوبة ذات دقة مقبولة عندما تجعل عوامل الوقت والكلفة الحصول على بيانات على أساس الحصر الكامل أمراً غير عملي.

بعض فقرات البيانات يتعين أن تجمع على أساس العد الكامل بسبب من المتطلبات القانونية أو بسبب الحاجة إلى درجة عالية من الدقة في البيانات عن المواضيع الأساسية. عند تلبية هذه الحاجات فإن جمع فقرات أخرى على أساس العينة يوفر وقتاً وجهداً ونفقات ليس فقط في مرحلة التعداد ولكن خلال المعالجة كذلك.

طرق المسح بالعينة:

إن دور طرق المسح بالعينة في جمع بيانات ديمغرافية أمر معروف . إن نوعية الإحصاءات من هذا المصدر تعتمد كثيراً على تصميم العينة وتطبيقها العملي المناسب ؛ وإن فائدة الإحصاء الحاصلين عليه يتعزز بواسطة معرفة درجة الثبات كما يعبر عنها في الانحراف المعياري لتقديرات العينة.

ليس من المناسب عرض طرق المعاينة في هذا الفصل وممكن الرجوع إلى كتب الإحصاء المتعلقة بالموضوع مثل كتاب (Blalok,1985)

تقديرات العينة:

إن اشتقاق تقدير نهائي من نتائج العينة يتطلب خطوة معالجة إضافية بالنسبة لمسوحات العينة ولتلك الأجزاء من التعداد القائمة على عينة. نسبة المعاينة نفسها تحدد الأوزان الأساسية المستخدمة في السجل لكل شخص في العينة (أي أن عينة واحد في خمسة تقود إلى وزن خمسة) ومع ذلك ، فإن الأرقام الناتجة بواسطة تطبيق هذه الأوزان

كثيراً ما تخضع لتعديلات أخرى للحصول على التقديرات الأخيرة . يمكن أن تجري التعديلات لتفسير السكان غير المشمولين بسبب فشل إجراء المقابلة .

مزايا واستخدامات المسوحات بالعينة:

كأدوات لجمع الإحصاءات الديمغرافية، تتميز المسوحات العينية ببعض الفوائد وتختلف أهدافها وتطبيقاتها بعض الشيء عن تلك المتعلقة بتعدادات السكان. إحدى الفوائد للمسوحات العينية هي إمكانية التجريب على قضايا جديدة. حقيقة أن قضية جديدة ليست ناجحة تماماً لكنها أقل خطورة في حالة المسح بالعينة مما في التعداد حيث النفقات الأكثر، حيث لا يمكن تفادي الخطأ إلا بعد مضي ٥ أو ١٠ سنوات. في مسح متواصل يمكن إدخال معلومات جديدة لا على الأسئلة فقط وإنما في التعليمات المتعلقة بالاستبيان، الترميز، التحرير والجدولة. لما كان التعداد السكاني يتضمن استقصاء عدة مواضع فلا يمكن بحث أي واحد منها على نحو معمق ومفصل. أما في المسح، حتى إذا كانت هناك مجموعة من الفقرات التي يتعين إدخالها في الاستمارة كل مرة، من السهولة تحري موضوع معين بنوع من التفصيل وبنفقات معتدلة.

ويعتبر خطأ المعاينة من أكبر عيوب المسوحات العينية وأشدّها خطورة على النتائج. ورغم ذلك، فإن هذا النقص تقابله لحد ما القدرة على حساب الخطأ المعياري لتقدير مختلف الأحجام ومن ثم وصف حدود الثبات، في حين أن تقدير أنواع أخرى من الأخطاء في كل من التعدادات والمسوحات ربما يبقى مجهولاً. يوجد أيضاً بعض التحيز في المعاينة نابع من تصميم المسح أو من الفشل في تنفيذ التصميم على نحو دقيق. من جانب آخر قد تكون البيانات التي نحصل عليها بواسطة المسوحات المنتظمة أفضل في بعض النواحي من تلك المستقاة من التعداد السكاني. لذا يمكن أن يحتفظ بالقائمين على العمل الميداني من شهر لآخر أو من سنة لأخرى. إن قلة نطاق عملية المسح تجعل من السهولة القيام بالعمل بواسطة عدد أقل من العاملين المختارين بعناية . كما أن الفترة الزمنية الأقصر- بين المسوحات تجعلها أكثر ملاءمة لدراسة نمو السكان وتكوين الأسرة وتلك

الحقائق السكانية التي تتغير باستمرار في بعض البلدان، كالخصوبة، والحالة العملية والوفيات. ويسهل تحليل الاتجاهات الزمنية للحقائق الديمغرافية في الإحصاء السكاني، بسبب الملاحظات التي تجرى على نحو أكثر تكراراً كما أنه يمكن دراسة تأثير العوامل الديمغرافية في التغير الاقتصادي والأحداث السياسية على نحو أكثر فائدة.

ترتبط استخدامات التعدادات مع استخدامات المسوحات أحياناً. ويمكن أن يساعد الإحصاء السكاني في تحليل بيانات المسح وتقويمها. ويمكن أن يستخدم التعداد كإطار معاينة لاختيار السكان الذين سيتدخلون في مسح معين أو قد يكون وسيلة لاختيار جماعة سكانية معينة كالأشخاص في مهن محددة، بالنسبة لمسح خاص لاحق.

توصيات دولية:

تختلف طرق جمع البيانات بين البلدان تبعاً لتقدمها الثقافي والفني طول خبرتها في جمع البيانات، والموارد المتوفرة لديها. تعالج منشورات الأمم المتحدة كلاً من الطرق المستخدمة والممارسات الموصى بها من قبل المنظمة في عدد من المصادر. لقد نشرت الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة عدداً كبيراً من المطبوعات حول مختلف جوانب جمع ومعالجة البيانات.

ج- الإحصاءات الحيوية:

على العموم، الإحصاءات الحيوية هي نتيجة الإجراءات المعقدة نسبياً المصممة بالدرجة الأولى لتحقيق تسجيل الوقائع الحيوية. من المعروف أن تسجيل المواليد، الوفيات، الزيجات، والطلاق أنشئ لتلبية احتياجات الناس إلى سجلات قانونية دائمة لهذه الوقائع، وما زالت هذه الحاجات هامة جداً ومع ذلك، لا تقل أهميته عن تلك الحاجة إلى إحصاءات مفيدة مستمدة من ميادين الصحة العامة، التأمين على الحياة البحث الطبي وتحليل السكان.

بالنظر إليها كواحدة من عدة طرق عامة لجمع إحصاءات ديمغرافية، تتميز سجلات الإحصاء الحيوي بمزايا وعيوب معينة، إذا ما سجلت الحوادث الحيوية والخصائص المتعلقة بها عند حدوثها، فإن إكمال نقل الحدث ودقة المعلومات تكون أكبر بكثير مما لو كان نقل الخبر يعتمد على زيارة لاحقة أو رسالة من عداد أو قائم بالمقابلة آخر أو تذكر للحقائق من جانب المستجيب. توجد أيضاً قيود معينة على طريقة التسجيل. الحقيقة أن السجل الحيوي وثيقة قانونية تحد من كمية المعلومات غير القانونية ونوعيتها التي يمكن أن تدون في السجل. الطريقة تتأثر أيضاً بواسطة عدد الأشخاص وتنوعهم ممن يقومون بتسجيل الحوادث. على سبيل المثال، يتطلب تسجيل المواليد في بعض البلدان أعمالاً بواسطة آلاف أو ملايين الأفراد ومئات الموظفين المحليين. في بلدان أخرى قد يستخدم آلاف الأطباء والممرضات أو العاملين في المستشفى وكل هؤلاء الناس لديهم واجبات أخرى قد تعتبر أكثر أهمية. يبدو من المعقول الافتراض بأن هؤلاء، في الأعم الأغلب، لديهم تدريباً وخبرة في جمع المعلومات أقل من العدادين الذين يجرون المقابلات في التعدادات والمسوحات السكانية الأخرى فالآخرون يحصلون على التدريب المكثف والخبرة العملية التي تؤهلهم للقيام بهذه المهمة الصعبة أكثر من غيرهم.

الانجاز المرضي للتسجيل، في ضوء كل من المتطلبات القانونية والإحصائية، ترتبط بقوة مع بلوغه درجة الكمال والحزم في تسجيل الأحداث ودقة المعلومات في سجل القيود.

يُعتبر كتيب طرق الإحصاء الحيوي المنشور بواسطة الأمم المتحدة بمثابة المصدر الرئيسي- للمادة المعروضة في هذا القسم بشأن التوصيات الدولية لجمع ومعالجة الإحصاءات الحيوية.(United Nations,1955)

تعريفات الأحداث الحيوية:

كما في جمع نظم البيانات ، تعد التعريفات الواضحة والدقيقة للظواهر المقاسه شرطاً ضرورياً للإحصاء الحيوي الدقيق . إن استخدام التعريفات المعيارية للأحداث الحيوية أمر أساسي للمقارنات الإحصائية بين البلدان المختلفة.

الولادة الحية:

هي الإخراج أو الاستخراج الكامل للجنين من بطن أمه، بغض النظر عن فترة الحمل بحيث يظهر بعد الولادة أي دليل على الحياة مثل ضربة القلب أو التنفس أو نبض الحبل السري.

تحت هذا التعريف يجب أن نسجل الولادة حية بغض النظر عن قدرتها على الحياة أو الوفاة بعد الولادة حالاً أو الوفاة قبل تاريخ التسجيل المطلوب.

الوفاة:

هي اختفاء أي دليل على الحياة في أي وقت بعد حصول الولادة الحية . لذلك فإن هذا التعريف يستبعد وفاة الخدج .

وفاة الخديج:

هي الوفاة قبل الإخراج الكامل للجنين من بطن أمه بغض النظر عن فترة الحمل والدليل هو عدم قدرة الخديج على التنفس أو إظهار أي دليل على الحياة.

الزواج :

هو الاقتران القانوني لشخصين من الجنس المضاد. يمكن أن تثبت شرعية الزواج بواسطة الوسائل المدنية، القانونية الدينية، أو الوسائل الأخرى المعترف بها بواسطة قوانين البلدان المعنية؛ وبغض النظر عن نوع الزواج، يتم تسجيل كل منها لإغراض الإحصاءات الحيوية في معظم الأحيان.

هذا التعريف يشمل أشكال الاقتران الأخرى التي تتسم بطابع رسمي أقل في كثير من البلدان مثل " الاقتران بالتراضي، والاقتران بالتزاور، والتعايش كأزواج" وتعدد الزوجات (ممارسة تزوج الرجل من أكثر من زوجة). وفي حين أن حالات الاقتران غير الرسمي معترف بها بوجه عام من جانب المجتمعات التي تمارسها، فإنها ليست مرخصة قانونياً ولا تسجل غالباً كحالات اقتران. ونتيجة لذلك ، فإن كثير من الأزواج والزوجات الذين يعيشون في حالات اقتران غير رسمي يبلغون عن أنفسهم بمثابة عزاب في تعدادات السكان ولا يدرجون بوصفهم متزوجين أو في حالة اقتران في مجموعة السجلات الحيوية المتعلقة بالحالة الزوجية.

الطلاق:

هو الإنهاء أو الحل القانوني النهائي، أي انفصال الزوج عن الزوجة بموجب حكم قضائي الذي يعطي الطرفين الحق في الزواج مرة أخرى تبعاً لقوانين كل بلد. (United Nations,1955,62)

هذا التعريف يستثنى التوسل، الطلاق المشروط والانفصال القانوني، لأنها لا تتضمن الانتهاء النهائي للزواج والحق في إعادة الزواج من جديد. في بعض البلدان، يعتبر البطلان القانوني للزواج طريقة هامة إحصائياً في إنهاء الزواج.

يعرف كتيب الإحصاء الحيوي البطلان (annulment) بأنه إبطال الزواج أو تحاشيه بواسطة سلطة مخولة، بحسب قوانين كل قطر ، التي تضيي على الطرفين مكانة عدم زواج كل منهما من الآخر مطلقاً.

جمع الإحصاءات الحيوية:

تختلف نظم الإحصاء الحيوي في مقدار السلطة المعلقة للجهة القائمة بجمع البيانات، درجة التنظيم الوطني للمنظمة ونوع الوكالة القائمة بتنفيذ البرنامج- المظاهر الأساسية لنظم جمع الإحصاءات الحيوية المذكورة في الأقسام التالية.

التسجيل الإجباري:

إن الإلزام أو الالتزام القانوني بتسجيل حادثة حيوية يُعد بمثابة المبدأ الأساسي لنظم الإحصاء الحيوي بكاملها. عندما يكون التسجيل اختيارياً وليس إجبارياً فلن يكون هناك تسجيل دقيق وكامل للأحداث الحيوية، لذلك فقد أصبحت المتطلبات القانونية لتسجيل الحوادث الحيوية إحدى المبادئ الأساسية لدى الأمم المتحدة لتطوير نظم الإحصاء الحيوي .

المنظمات الحكومية:

يمكن تصنيف نظم الإحصاء الحيوي بأنها إما خاضعة للسيطرة الحكومية المركزية أو اللامركزية. من المرغوب فيه أن يكون هناك جهاز مركزي يتولى مهمة الإشراف على تسجيل الحوادث الحيوية في البلد وحفظ السجلات المتعلقة بالموضوع. اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة تقدم التوصية الآتية: يجب أن تتولى الحكومة الوطنية مسؤولية تأسيس وتطوير نظام الإحصاء الحيوي (U.N,1955,62).

لقد أسست معظم الشعوب، وليس جميعها، سلطة مركزية تتولى مسؤولية التسجيل. في بعض البلدان يعهد بهذه المهمة إلى دائرة التسجيل المدني، في أخرى إلى قسم الصحة العامة، وفي أخرى إلى الجهاز المركزي لإحصاء. تعتبر مناطق التسجيل المحلية هي الوحدات الأساسية لنظم التسجيل الحيوي في البلاد. إحدى المسؤوليات الأساسية للمسجل المحلي هي تشجيع عامة الناس والأطباء، القابلات والآخرين على الإدلاء بمعلومات عن الوقائع الحيوية بالسرعة الممكنة وتوفير معلومات كاملة ودقيقة عنها.

المخبرون والمقررون:

الشخص المسؤول قانونياً عن الأخبار بالحدث المتعلق بالولادة أو الوفاة أو الزواج، والطلاق ربما يكون نفس المرجع للمعلومات المتعلقة بالحقائق المرتبطة بالحدث.

أو ربما لا يكون كذلك. في معظم البلدان ، على سبيل المثال، يكون الأب أو الأم مسؤول عن الأخبار بالولادة أو الوفاة، بالإضافة إلى بعض المعلومات الشخصية، غير أن الطبيب المقيم أو القابلة مسؤولان أيضاً عن الأخبار عن الحدث إلى جانب معلومات طبية معينة. الشخص المقرب اعتيادياً مسؤول قانونياً عن وقوع الوفاة غير أن الطبيب المقيم مطلوب منه أيضاً الإبصار عن الحدث فضلاً عن بيان السبب. رجل الدين مسؤول عن الإبصار في بعض البلدان. وفي بلدان أخرى يقوم الزوج أو الزوجة بالأخبار عن الحدث. وتتولى المحاكم مهمة البت في قضايا الطلاق.

مكان التسجيل:

توصي الأمم المتحدة وتطالب بلدان العالم، مع بعض الاستثناءات بتسجيل الأحداث الحيوية في مكان وقوعها . وفي بعض البلدان، تتخذ إجراءات لإرسال نسخة من الشهادة إلى دائرة التسجيل في مكان الإقامة عندما يكون غير مكان وقوع الحدث. يتم التسجيل دائماً بواسطة مكان الإقامة الاعتيادي للأسرة.

الوقت المطلوب للتسجيل الجاري:

يقتضي تسجيل الحدث اعتيادياً التمييز بين تاريخ الحادثة وتاريخ التسجيل. تحدد القوانين الوطنية الفترة الزمنية القصوى المسموح بها بين هذين التاريخين لكل نوع من الأحداث الحيوية وهي تختلف من بلد إلى آخر ، بحسب ظروف كل بلد المحلية فمنها ما تلتزم بتأريخ الحدث وأخرى بتأريخ التسجيل . توصي الأمم المتحدة بضرورة اعتماد التبويب الأخير لأنه فترة تقويمية على الحوادث التي وقعت خلال تلك الفترة وليس على تلك المسجلة. ومع ذلك، فإن بلدان العالم تمارس الأسلوبين معاً.

أنواع وثائق التسجيل والتقارير الإحصائية:

تستخدم وثائق التسجيل أحياناً كتقارير إحصائية للحدث الشخصي . في حالات أخرى يتكون التقرير الإحصائي من خلاصة وثيقة التسجيل، زائداً معلومات طبية إضافية صادرة من الطبيب أو المستشفى.

- تحفظ وثائق التسجيل عموماً في أحد الشكّلين الآتيين :-
- ١- وثائق شخصية منفصلة لكل ولادة، وفاة أو زواج التي تحفظ في ملف يمكن أن يستخدم لإعطاء الوثيقة الشخصية عند الحاجة.
 - ٢- سجلات مخصصة كل صفحة فيها لتسجيل حادثة واحدة أو عدة وقائع.

مضمون التقارير الإحصائية:

في بعض البلدان، تكون التقارير الإحصائية مطابقة في محتواها لوثائق التسجيل. وفي بعض البلدان يمكن الحصول على المعلومات الطبية بشأن الولادة الحية وفاة الخدج أو أسباب الوفاة والمعلومات المتعلقة بتاريخ الخصوبة. الموقف من تحديد النسل والممارسات العملية المتعلقة به... إلخ، على هيئة تقارير منفصلة، مقدمة من قبل الطبيب المقيم أو المستشفى الذي وقعت فيه الولادة أو الوفاة. أو وفاة الخدج. أوصت الأمم المتحدة بقائمة من الفقرات الإحصائية التي يتعين إدخالها في وثائق الولادات الحية، وفيات الخدج، الوفيات، الزيجات وحالات الطلاق.

جمع وتصنيف الإحصاءات الحيوية :

الهدف الأساسي لنظام الإحصاء الحيوي هو توفير معلومات إحصائية لغرض التخطيط، الإدارة، وتقويم برامج الصحة العامة وتوفير الإحصاءات الأساسية للبحث الديمغرافي. في معظم البلدان يتولى الجهاز المركزي للإحصاء مسؤولية جمع الإحصاءات الحيوية الوطنية. وفي بلدان أخرى تقوم دوائر الصحة العامة بهذه المهمة. وفي بلدان أخرى توزع المسؤولية على الدوائر الصحية ودوائر الإحصاء والتسجيل. والأهم من ذلك، هي درجة السلطة الوطنية على عمليات جمع الوثائق والإحصاءات. أوصت الأمم المتحدة بما يلي:

- ١- يجب جمع المعلومات المتعلقة بالأحداث الحيوية لإغراض الإحصاءات الوطنية بصورة مركزية بواسطة الوكالات المسؤولة عن تنظيم الإحصاء و ٢- يجب جمع الإحصاءات الحيوية الوطنية على أساس مركزي بواسطة الجهاز المسؤول بصورة خاصة عن هذه

المهمة الإحصائية (U.N,1955,174). الفوائد الرئيسية في المعالجة المركزية للإحصاءات الحيوية الوطنية هي زيادة دقة وانتظام التصنيف، المرونة الأكبر في إجراء التغيرات في الترميز ومضمون الجدولة والقدرة على إعداد الإحصاءات الوطنية في الوقت المناسب. لقد أعدت الأمم المتحدة قوائم بالمواضيع ذات الأولوية الأولى والثانية من أجل جدولتها بالنسبة لكل نوع من الحوادث الحيوية . كما أوصت بإعداد جداول منفصلة لكل مجموعة سكانية ولكل منطقة جغرافية في بلدان حيث توجد اختلافات اجتماعية-اقتصادية كبيرة بين أقسام كبيرة من السكان. (Shryock, 1976:29-46)

د- السجلات الدائمة:

هناك بعض البلدان الغربية المتقدمة التي تملك سجلات دائمة أوسع وأكثر فائدة بكثير من سجلات الإحصاءات الحيوية لأنها تتضمن معلومات كثيرة واسعة النطاق عن كل فرد في الأسرة طوال حياته، حيث يخصص لكل فرد في الأسرة سجل كامل منذ ولادته أو دخوله البلاد قادماً من بلدان أخرى حتى وفاته أو نزوحه من البلاد إلى بلد آخر ويشمل كل سجل شخصي البيانات المتعلقة بعمره وجنسه وحالته الزوجية، ومستواه الدراسي ومهنته وحالته العملية والعمل الذي يحصل عليه إلى جانب عدد الأطفال والخدمة العسكرية والعقوبات إن وجدت . ويُنقل هذا السجل مع الشخص عند انتقاله إلى مكان آخر . أما البلدان التي تستخدم هذا النوع من السجلات فهي الدول الأسكندنافية الستة وهي فنلندا ، والسويد، والنرويج، والدانمارك وهولندا ، فضلاً عن بلجيكا.

هـ- المصادر الثانوية :

بالإضافة إلى المصادر الأولية للمعلومات الديمغرافية المذكورة آنفاً كتعدادات السكان، المسوحات العينية والإحصاءات والسجلات الدائمة. هناك بعض المراجع الثانوية ذات الأصول المتعددة.

- تعتبر الأمم المتحدة بمثابة المصدر الرئيسي- للإحصاءات الديمغرافية الثانية بالنسبة لجميع بلدان العالم . وهي تتضمن المطبوعات الآتية:
- ١- الكتاب الديمغرافي السنوي الصادر منه ١٩٤٨-١٩٤٩: حتى الآن.
 - كل مجلد مكرس إلى حد كبير لقسم واحد فقط من ميادين علم الديمغرافيا مثل نمو السكان. والخصوبة والوفاة ..إلخ. بما أن لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة تحصل على البيانات المتعلقة بتعدادات السكان مباشرة من الدول الأعضاء في المنظمة وتقوم بتبويبها ونشرها، فإن الدارس يستطيع الحصول على هذه البيانات بسهولة، واستخدامها لأغراض البحث والدراسة. ويمكن الاستعانة بالكشاف لغرض الحصول على البيانات المطلوبة بالسرعة الممكنة.
 - ٢- كتاب الإحصاء السنوي: الصادر منذ عام ١٩٤٨:
 - ويتضمن بيانات ديمغرافية أقل من الكتاب الديمغرافي السنوي ولكنه يحتوى على أربعة جداول عن إحصاءات القوة البشرية.
 - ٣- المجلة الشهرية للإحصاء: الصادرة منذ عام ١٩٤٧ :
 - وهي تنشر أربعة جداول يتضمن كل واحد منها مواضيع ديمغرافية تتعلق ببلدان العالم.
 - ٤- أوراق إحصائية (منذ ١٩٤٩) سلسلة A .
 - ٥- تقارير عن السكان والإحصاء الحيوي .
 - ٦- أوراق إحصائية، سلسلة (K) تتضمن بيانات عن السكان والإحصاء الحيوي، الصحة، التعليم والقوى العاملة...إلخ.
 - ٧- تقرير الإحصاءات المتعلقة بأسباب الأمراض والإحصاء الحيوي
- يصدر شهرياً منذ عام ١٩٤٧ بواسطة منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

٩- دليل السكان الصادر منذ ١٩٣٧ المعد بواسطة الجمعية الأمريكية للسكان ودوائر البحث السكاني بجامعة برنستون ويتضمن قسم لتبويب البيانات السكانية المتعلقة بدول العالم أكثر من اهتمامها بالاحصاءات الديمغرافية المحلية.

و- التقديرات والتنبؤات

التقديرات (Estimations) والتنبؤات (Projections) ليست بيانات أولية وإنما هي مستقاة من مصادر أخرى. توجد عدة طرق لإجراء التقديرات والتنبؤات أو الإسقاطات السكانية، وهي : (١) السجلات السكانية المتواصلة، (٢) المسوحات بالعينة (٣) نقل جملة الإعداد السكانية من التعداد الأخير، وتجري بواسطة (أ) الاستقرار الرياضي للاتجاهات الماضية . (ب) استخدام قياسات مباشرة للتغير (مثل سجلات المواليد والوفيات)، و(٤) حساب النسب المتعلقة بالبيانات السكانية.

ويقصد بالتنبؤات أو الإسقاط السكاني التقديرات المستقبلية للبيانات السكانية. يمكن إجراء التقديرات والإسقاطات السكانية باستخدام العمر، الجنس والحالة الزوجية...إلخ.

علاوة على ذلك، تجرى التقديرات والإسقاطات بالنسبة لفئات ديمغرافية أخرى - الزيجات، الأسر، القوى العاملة، القيد المدرسي، فضلاً عن مجموع السكان. - تقوم الأمم المتحدة بإصدار مطبوعات تتعلق بتوقعات السكان في العالم، خلال كل سنتين، صدر آخرها عام ٢٠٠٤، ويتضمن (١) حجم السكان وتوزيعهم وغموهم (٢) التركيب العمري للسكان (٣) الخصوبة (٤) الوفيات والتأثير الديمغرافي للإيدز (نقص المناعة المكتسبة)، و الهجرة الدولية.

وتركز هذه التقارير على إجراء التقديرات والإسقاطات السكانية على مستوى الأقاليم والمناطق والأقطار في العالم كافة وتوجد كذلك تقديرات سكانية في الكتاب السنوي للسكان ودليل السكان الصادرين عن الأمم المتحدة.

يُذكر أن مجموعة المطبوعات والوثائق الدولية المتعلقة بالإسقاطات السكانية أقل بكثير من التقديرات السكانية.

الباب الثالث

تغير السكان

يقاس التغير السكاني بواسطة الفرق بين أحجام السكان في أزمان مختلفة وينشأ نمو السكان من الزيادة الطبيعية (الفرق بين الولادات والوفيات) وصافي الهجرة (الهجرة إلى داخل البلاد والنزوح من البلاد).

يدرس الفصل الرابع حجم السكان وتوزيعهم ونموهم أما الفصل الخامس فيعالج موضوع الخصوبة أو الولادات ويختص الفصل السادس بدراسة الصحة والوفيات ويدرس الفصل السابع موضوع الهجرة.

حجم السكان، توزيعهم ونموهم

الفصل الرابع حجم السكان، توزيعهم وموهم

مقدمة:

أ- المفاهيم والمؤشرات الرئيسية

١- مجموع السكان

٢- مجموع السكان، المديون،

العسكريون

٣- تغير السكان

ب- حجم السكان وموهم في الماضي

ج- حجم السكان وموهم في العالم

د- معدلات نمو السكان حسب الأقاليم

هـ- معدلات نمو السكان حسب المناطق

الرئيسية

و- نمو السكان على مستوى المناطق

الفرعية.

ز- نمو السكان على المستوى الفطري.

ح- تأثير نمو السكان في التركيب العمري.

ط- توزيع السكان.

الخلاصة.

الفصل الرابع

الفصل الرابع حجم السكان، توزيعهم وموهم

مقدمة:

إن حجم سكان ما، وتوزيعهم الجغرافي من الحقائق الديمغرافية التي تحاول الحكومات الحصول عليها لأهميتها البالغة. وليس لعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي قيمة في حد ذاتها فحسب، بل أنها - في المجتمع الحديث - أكثر الحقائق السكانية التي يحتاج إليها الباحث أو للأغراض الإدارية. فعلماء الاجتماع ينبغي أن تتوافر لديهم الحقائق المتعلقة بعدد السكان في مختلف الأقاليم والمناطق لكي يتمكنوا من حساب نسب الإجرام أو انحراف الأحداث، أو الزواج أو الطلاق أو الانتحار إلى آخره. كما أن الإداريين بحاجة إلى هذه الحقائق لكي يتمكنوا من تحديد الاعتمادات المالية المحلية المتعلقة بالتعليم، الصحة الإسكان والنقل والمواصلات والزراعة وما إلى ذلك، التي سوف تخصص لسكان المحافظات أو الوحدات الإدارية الأصغر أو غيرها من التقسيمات السياسية المختلفة. ويجب أن تتوافر هذه الحقائق أيضاً لدى الاقتصاديين لكي يتمكنوا من وضع الخطط ورسم البرامج التنموية في البلاد والسابق على كل ما يقدم، فإن الديمغرافيين أنفسهم يرون أن الحقائق الخاصة بعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي من بين العناصر الأساسية التي تدخل في معظم علمهم ومنهجهم في البحث مثل دراسة الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان فضلاً عن دراسة الخصوبة والوفيات والهجرة. لذلك ينبغي أن يبدأ التحليل الديمغرافي للسكان بتقدير العناصر الأساسية المتعلقة بعدد السكان وتوزيعهم المكاني.

أ- المفاهيم والمؤشرات الأساسية:

لا بد من فهم دقيق لمعاني ودلالات عدة مفاهيم ومؤشرات خاصة تستخدم في دراسة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي.

١- مفاهيم مجموع السكان:

تتضمن تعدادات السكان الحديثة عبارة "مجموع السكان" لمنطقة معينة هذا المفهوم ليس بسيطاً كما يبدو لأول وهلة. يوجد نمطان مثاليان اثنان لمجموع عدد السكان: عدد السكان الفعليين (Defacto)، أي جميع الأشخاص الموجودين فعلاً في منطقة معينة يوم إجراء التعداد؛ وعدد السكان الحقيقيين "Dejure" وفيه يرجع كل شخص أحصى؛ في كل مكان غير موطنه الأصلي، إلى المكان الذي يسكنه عادة، بمقتضى الإقامة القانونية، الإقامة الاعتيادية أو معيار مماثل. في التطبيق العملي، تقتضي التعدادات الحديثة أحد هذين النوعين المثاليين مع تحويلات محددة، ومن الصعب تجنب بعض التداخل بين الأسلوبين.

يمكن القول إن تعداد السكان الفعليين أكثر شيوعاً من تعداد السكان الحقيقيين، على نطاق عالمي. ويبدو أن مفهوم السكان الحقيقيين غامض بعض الشيء. فالافتراض بأن لكل شخص موطناً واحداً عادياً أخذ يفقد صحته باطراد بمرور الزمن. فهناك ملايين من الرجال والنساء في القوات المسلحة، وعدد كبير من هؤلاء يقيمون في معسكرات في الخارج، كما أن أعضاء أسرهم ينتقلون من مكان إلى آخر في كثير من الأحيان. وهناك مئات الألوف من الأشخاص الذين يحصلون على إقامة قانونية في ولايات ومحافظات غير تلك التي يعيشون فيها عادة. وأخيراً فقد ازدادت حركة السكان من مكان إلى آخر ازدياداً كبيراً مطرداً، ويزداد عدد السكان الذين ليس لهم محل إقامة ثابت عاماً بعد عام. ولذلك فإن تعريف السكان على الأساس الحقيقي أو القانوني يفقد قيمته بالتدريج. في بعض مجتمعات الشرق الأقصى، يُحصى الناس أحياناً بحسب موطنهم العائلي أو السلفي

الذي عاشوا فيه منذ طفولتهم أو لم يعيشوا فيه مطلقاً. إن الصعوبات النسبية لطريقة السكان الفعليين أو للسكان الحقيقيين ودقتها النسبية تعتمد لحد ما على القطر المعين. الطريقة الأنسب تمثل مزيجاً من مبادئ الطريقتين. فبعض الأقطار ومن أحسن أمثلتها البرازيل، تُعد جداول قائمة على كل من هذين الأساسيين. (سميث، ١٩٦٣: ٦٦)

ومهما كان نوع الطريقة المستخدمة ، يجب أن نوضح بتعابير لا لبس فيها لصالح أولئك الذين يدلون بمعلومات في التعداد، أولئك الذين يعالجون البيانات، وأولئك الذين يستخدمون الإحصائيات الديمغرافية. يتعين وجود قواعد لمعالجة الفئات السكانية المشكوك في أمرها وبالنسبة للحالات الغامضة يجب أن تكون هذه النتائج قابلة للفهم بواسطة العدادين والمستجيبين على حد سواء، يجب أن تقدم إحصاءات مفيدة. (Shryock، ١٩٧٦: ٥٠).

٢- مجموع السكان، المدينيون والعسكريون:

يختلف السكان المدينيون عن السكان العسكريين في بعض النواحي توجد قيود على الانتقال من واحد لآخر. علاوة على ذلك، لديهما عناصر مختلفة للتغير وتوزيعهما الجغرافي مختلف تماماً. وقد تختلف طرق التعداد الأكثر ملاءمة أيضاً. أدت كل هذه الاعتبارات إلى قيام بعض الأقطار بطبع إحصاءات منفصلة لسكانها المدينيين والعسكريين، فضلاً عن بعض الاعتبارات الأمنية والسياسية الأخرى.

٣- تغير السكان:

يُقاس تغير السكان بواسطة حساب الفرق بين أحجام السكان في تواريخ مختلفة. غالباً ما يتحدث الناس عن "نمو السكان" عند احتمال حدوث زيادة أو نقصان في حجم السكان. في تقارير التعداد السكاني تذكر الزيادات دون الحاجة إلى وضع علامة زائد قبل العدد، ولكن في حالة النقصان يفضل أن تسبق العدد علامة ناقص (-).

التغير المطلق والنسبي:

نحصل على مقدار التغير المطلق بطرح عدد السكان في تعداد سابق من نظيره في تعداد لاحق. أما التغير النسبي، فنحصل عليه بقسمة التغير المطلق على السكان في التعداد السابق. وهناك أنواع أخرى من المعدلات الديمغرافية التي تستند إلى السكان في بداية الفترة منها المعدلات الحيوية (معدل الولادة، والوفاة والزواج ومعدلات الهجرة). وفيما يلي مثال لتوضيح كيفية استخراج كل من التغير المطلق والنسبي.

جدول (١)

التغير: ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠		السكان (بالألف)	
نسبة مئوية	مقدار الفرق	١٩٥٠	١٩٦٠
$18.5\% = 100 \times \frac{27,996}{151,327}$	٢٧,٩٩٦	١٥١,٣٢٧	١٧٩,٣٢٣

ويمكن حساب التغير المئوي بطريقة أخرى كالآتي:

$$18.5\% = 100 \times \frac{179,323 - 151,327}{151,327} = 100 \times \frac{27,996}{151,327}$$

وهي نفس النتيجة السابقة

التغير الهندسي:

المتوالية الهندسية هي التي يزداد السكان أو ينقصون بموجبها بمعدل ثابت خلال كل سنة. ويمكن حساب معدل نمو السكان باستخدام الصيغة الآتية:

$$100 \times \left(1 + \sqrt[t]{\frac{p_t}{p_0}} - 1 \right) = r$$

حيث p_0 يرمز إلى السكان في سنة الأساس

p_t = السكان في السنة الأخيرة ،

t = عدد السنوات بين التعدادين،

$r =$ معدل التغير النسبي السنوي
ولغرض توضيح العمليات الحسابية، نأخذ التعدادين السكانيين في ليبيا لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦.

جدول (٢)

تعداد عام	عدد السكان الليبيين	معدل النمو السنوي
١٩٩٥	٤,٣٨٩٧٣٩	١,٧٧ في المائة سنوياً
٢٠٠٦	٥,٣٢٣٩٩١	

$$\sqrt[t]{\frac{p_t}{p_0}} = r + 1$$

$$\text{لوغاريتم } (r+1) = \frac{\text{لو } p_t - \text{لو } p_0}{t} \text{ أو}$$

$$= \frac{(\text{لو } p_t / p_0)}{t} \text{ وبالتعويض، نحصل على:}$$

$$= \frac{4,389,739 \div 5,323,991}{11} \text{ ،}$$

$$11$$

$$= \frac{1,212,8263}{11} \text{ ،}$$

$$11$$

$$= \frac{0,837987}{11} = 0,076180501$$

$$11$$

$$r + 1 = \text{مقابل لو } 0,076180501 = 1,076958$$

$$r = 1,076958 - 1 = 0,076958$$

$$= 0,076958 \times 100 =$$

$$= 7,6958 \% \text{ تقريباً معدل نمو السكان السنوي بين تعدادي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦.}$$

ب- حجم ونمو السكان في الماضي

يمكن تمييز ثلاث مراحل تطورية لتاريخ نمو السكان في العالم، بدأت المرحلة الأولى منذ وجود الإنسان على الكرة الأرضية حتى منتصف القرن السابع عشر. ظل السكان خلال هذه المرحلة يزدادون بصورة بطيئة جداً بحيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي ٠,٠١ في المائة (Durand, 1977). ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الوفيات الناجم عن تفشي الأمراض والمجاعات والحروب.

ازداد حجم السكان خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة بصورة بطيئة، من ١٠ ملايين نسمة في نهاية العصر الحجري الحديث إلى حوالي ٢٥٠ مليون نسمة في القرن الأول الميلادي. وفي عام ١٦٥٠، بلغ حجم السكان في العالم حوالي ٥٠٠ مليون نسمة، وبذلك يقدر متوسط معدل الزيادة السكانية في العالم خلال المرحلة الأولى حوالي ٠,٠٤% سنوياً (جدول ٣).

جدول (٣) تقديرات نمو السكان في العالم عبر المراحل التاريخية

السنة	السكان (بالملايين)	متوسط معدل الزيادة السنوية
١٠٠٠٠ ق.م	٥	-
١ ميلادية	٢٥٠	٠,٠١
١٦٥٠	٥٤٥	٠,٠٤
١٧٥٠	٧٢٨	٠,٢٩
١٨٥٠	1,171	٠,٤٧
١٩٥٠	2,519	٠,٧٧
٢٠٠٠	6,057	١,٧٧
٢٠٠٥	6,465	١,٣١

Sources:

Warren, S. Thompson, and D. Lewis, Population Problems, 1965, United Nations, Demographic Yearbook for 1971- 1980, United Nations, World Population Prospects, The 2000 Revision, 2002, and The 2004 Revision, Vol. III, Analytical Report, 2005.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت منذ عام ١٦٥٠ حتى ١٩٥٠، ازداد حجم السكان خلالها من ٥٠٠ مليون إلى ٢,٥٠٠ مليون نسمة، وبذلك يبلغ معدل الزيادة السنوية ٠,٥ %، أي أنه يعادل عشرة أضعاف ما كان عليه في عام ١٦٥٠.

وقد بدأت المرحلة الثالثة منذ عام ١٩٥٠ إلى الوقت الحاضر (٢٠٠٥). وتتميز عن الفترتين السابقتين بسرعة نمو السكان الذي ارتفع من ٢,٥٠٠ مليون نسمة إلى ٦,٤٦٥ مليون نسمة، وبذلك فقد بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية ١,٧٧ %، أي ما يزيد قليلاً على ٣,٥ أمثال المعدل في المرحلة السكانية الثانية.

ج- حجم السكان وتوزيعهم في العالم: (٢٠٠٥-٢٠٥٠)

في عام ٢٠٠٥، بلغ مجموع السكان في العالم حوالي ٦,٤٦٥ مليون نسمة، أكثر مرتين ونصف عما كان عليه في عام ١٩٥٠ (٢,٥ مليار نسمة) بحسب تقديرات السكان عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يصل إلى ٩,١ مليار نسمة، بموجب المتغير المتوسط، في عام ٢٠٥٠. الأقاليم النامية، بسكانها البالغ عددهم ٥,٣ مليار نسمة في ٢٠٠٥، تمثل الغالبية العظمى من السكان في العالم (٨١,٣ في المائة) الأقاليم المتقدمة لديها ١,٢ مليار، أو ١٨,٧ في المائة من السكان في العالم. يميل المواطنون في العالم إلى الإقامة في الأقاليم النامية على نحو متزايد، يزدادون من ٦٧,٧ في المائة في ١٩٥٠ إلى نسبة متوقعة ٨٦,٤ في المائة في ٢٠٥٠، البلدان الأقل نمواً تمثل حوالي ٠,٨ مليار، وبقية البلدان النامية تمثل ٤,٥ مليار نسمة من المتوقع أن تزداد حصة البلدان الأقل نمواً من ٨,٠ في المائة في ١٩٥٠ إلى ١٩,١ في المائة في ٢٠٥٠. وسيضع ذلك عبئاً ثقيلاً عليها في توفير فرص عمل كافية وفي إعالة سكانها المتزايدة. (جدول ٤)

آسيا بسكانها البالغ عددهم ٣,٩ مليار نسمة في ٢٠٠٥، تعد بمثابة المنطقة الرئيسية الأكثر ازدحاماً بالسكان، يبقى نصيبها من سكان العالم ثابت نسبياً بمرور الزمن، بحدود ٥٥,٦ في المائة ما بين ١٩٥٠ و ٢٠٥٠.

جدول (٤) السكان حسب المجموعة الإنمائية والمناطق الرئيسية،
١٩٥٠، ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠.

المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية			السكان (بالملايين)			التوزيع النسبي
١٩٥٠	٢٠٠٥	٢٠٥٠	١٩٥٠	٢٠٠٥	٢٠٥٠	١٩٥٠
٢,٥١٩	٦,٤٦٥	٩,٠٧٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٠,٠	١٠٠,٠
٨١٣	١,٢١١	١,٢٣٦	٣٢,٣	١٨,٧	١٣,٦	١٣,٦
١,٧٠٧	٥,٢٥٣	٧,٨٤٠	٦٧,٧	٨١,٣	٨٦,٤	٨٦,٤
٢٠١	٧٥٩	١,٧٣٦	٨,٠	١١,٧	١٩,١	١٩,١
١,٥٠٦	٤,٤٩٤	٦,١٠٤	٥٩,٨	٦٩,٥	٦٧,٣	٦٧,٣
٢٢٤	٩٠٦	١,٩٣٧	٨,٩	١٤,٠	٢١,٣	٢١,٣
١,٣٩٦	٣,٩٠٥	٥,٢١٧	٥٥,٤	٦٠,٤	٥٧,٥	٥٧,٥
١٦٧	٥٦١	٧٨٣	٦,٦	٨,٧	٨,٦	٨,٦
١٧٢	٣٣١	٤٣٨	٦,٨	٥,١	٤,٨	٤,٨
١٣	٣٣	٤٨	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
٥٤٧	٧٢٨	٦٥٣	٢١,٧	١١,٣	٧,٢	٧,٢

Source :

U .N. World population prospects. The 2004 Revision, Vol. 3.
Analytical Report, 2005.

ازداد عدد السكان في أفريقيا من ٢٢٤ مليون شخصاً في ١٩٥٠ إلى ٩٠٦ مليون في ٢٠٠٥، أي بمعدل ١٢,٤ مليون نسمة سنوياً في المتوسط، ومن المتوقع أن يصل إلى ١,٩٤ مليار نسمة في ٢٠٥٠، أي أكثر من الضعف. ونتيجة لذلك فقد زاد نصيب إفريقيا من سكان العالم من حوالي ٩ في المائة إلى ٢١,٣ في المائة بين ١٩٥٠ - ٢٠٥٠.

وعلى النقيض من إفريقيا تماماً، فقد زاد سكان أوروبا بصورة بطيئة جداً، من ٥٤٧ مليون إلى ٧٢٨ مليون ما بين ١٩٥٠-٢٠٠٥، أي بمقدار ٣,٣ مليون نسمة سنوياً، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٦٥٣ مليون في ٢٠٥٠. وهكذا، بعد أن كان سكان أوروبا يزيدون أكثر من الضعف على سكان إفريقيا في ١٩٥٠، أصبح سكان إفريقيا يزيدون على عدد السكان في أوروبا وانخفضت نسبتهم من ٢٢% في ١٩٥٠ إلى ١١% عام ٢٠٠٥.

في الوقت الحاضر، يضاف حوالي ٧٧ مليون نسمة سنوياً إلى سكان العالم، تحدث ٩٥ في المائة من هذه الزيادة في الأقاليم النامية. تمثل سبعة أقطار أكثر من نصف (٥١,١ في المائة)، هذه الزيادة الصافية: الهند (٢١,٧١ في المائة)، الصين (١١,٠ في المائة)، باكستان (٤,٠ في المائة)، وما بين ٣,٧ إلى ٣,٤ في المائة في كل من الولايات المتحدة، نيجيريا، اندونيسيا، وبنغلاديش. (United Nations, 2002)

المسارات المختلفة لنمو السكان وانخفاضه في المستقبل ستفضي- إلى تغيرات في نصيبها من نمو السكان في العالم بالنسبة إلى مختلف المجموعات الإنمائية. من المتوقع أن تنال الأقاليم النامية حصة الأسد من جميع نمو السكان في العالم فيما بين ٢٠٠٥-٢٠٥٠، إذ يقدر نصيبها بحوالي (٩٩) في المائة، في حين سيكون نصيب الأقاليم المتقدمة (١) في المائة فقط. هذا انحراف ملحوظ عما حدث في النصف الأخير من القرن العشرين، حيث مثل سكان الأقاليم المتقدمة ١٥ في المائة بين ١٩٧٥-٢٠٠٥.

د- معدلات نمو السكان حسب الأقاليم

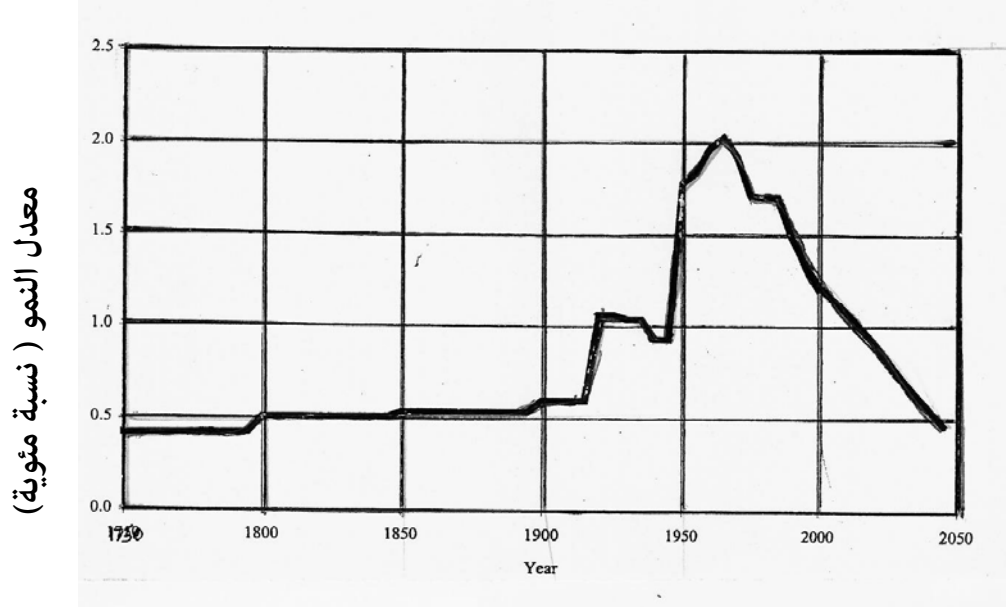
ذكرنا سابقاً أن نمو السكان كان بطيئاً جداً خلال معظم تاريخ الإنسان على الكرة الأرضية، بحيث لم يتجاوز ٠,٥ في المائة خلال القرنين السابع عشر- والثامن عشر- ومنذ ذلك الحين حتى بداية القرن العشرين، ظل نمو السكان ينمو بهذا المعدل، ولكن تحسن الأحوال الصحية والمعاشية للسكان خلال القرن العشرين أدى إلى انخفاض مستويات الوفيات، تبعاً لذلك، فقد تسارع نمو السكان إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من

قبل، فوصل إلى أكثر من ٢ في المائة سنوياً بين ١٩٦٥-١٩٧٠. منذ تلك الذروة التاريخية، تناقص معدل نمو السكان في العالم كثيراً، وإذا ما تحققت تقديرات السكان عام ٢٠٠٤، فسيعود العالم إلى معدل النمو السابق (٠,٥ في المائة) سنوياً عام ٢٠٥٠. (أنظر شكل ١)

يقدر معدل نمو السكان في العالم بحوالي ١,٢ في المائة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥. ونظراً لأن تحول الخصوبة لم يكن متزامناً في البلدان كافة (انظر الفصل الخامس) فإن سرعة نمو السكان تختلف كثيراً بين الأقاليم والمناطق في العالم. عند تصنيف البلدان حسب مستوى التنمية، نلاحظ إن البلدان الأقل نمواً شهدت أعلى معدلات نمو السكان، ٢,٤٠ في المائة سنوياً بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ف، بالمقارنة مع ١,٢٧ % بالنسبة لبقية الأقاليم النامية، في حين أن معدل نمو السكان بلغ ٠,٣٠ في المائة لدى الأقاليم المتقدمة، حوالي نصف ما كان عليه خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من المتوقع أن ينخفض معدل نمو السكان في الأقاليم الثلاثة بمرور الزمن بحسب المتغير المتوسط، ولكنه يعتقد بان الأقاليم المتقدمة فقط يحتمل أن تدخل فترة انخفاض السكان في الفترة ٢٠٤٥-٢٠٥٠.

هـ- معدلات نمو السكان في المناطق الرئيسية

خلال القرن العشرين، اختلفت معدلات نمو السكان بين المناطق الرئيسية في العالم، بخاصة بعد ١٩٥٠. كانت معدلات نمو السكان في إفريقيا الأعلى بين مناطق العالم، حيث بلغت ٢,٥٦ في المائة للفترة ما بين ١٩٥٠-٢٠٠٥.



شكل (١) متوسط معدل النمو لسكان العالم ٢٠٥٠-١٧٥٠

أما في أمريكا اللاتينية فقد بلغت ٢,٢٧%، وفي آسيا ١,٩٣%، والاقويانوس ١,٧٧ في المائة خلال نفس الفترة المذكورة، في حين نما سكان أمريكا الشمالية على نحو أكثر اعتدالاً ١,٢١ في المائة سنوياً. ومن جانب آخر، نجد أن نمو السكان في أوروبا كان بطيئاً جداً ٠,٥٧ في المائة. هذه الاختلافات في سرعة نمو السكان تعبر عن حقيقة جوهرية هي أن التحول الديمغرافي اتخذ مسارات مختلفة في كل من المناطق الرئيسية، ومع ذلك، كما يوضح جدول (٥) انخفضت المعدلات السنوية لنمو السكان في المناطق الرئيسية كافة باستثناء أفريقيا خلال الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٥ و ١٩٧٥-٢٠٠٥. لقد حققت أمريكا الشمالية وأوروبا الانخفاضات النسبية الأكبر، حيث انخفضت معدلات نمو السكان في أمريكا الشمالية حوالي الربع، وفي أوروبا حوالي الثلثين.

أما بخصوص المستقبل، فمن المتوقع أن ينخفض معدل نمو السكان في أفريقيا إلى ١,٢١ % في ٢٠٤٥-٢٠٥٠، بينما يتوقع أن يكون المعدل في أوروبا هو الأدنى -٠,٣٧ % خلال الفترة المذكورة، ومن المتوقع أن تقترب معدلات النمو من بعضها في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، أمريكا الشمالية والاقويانوس لتتراوح بين ٠,١٩ و ٠,٤٥ % في ٢٠٤٥ و ٢٠٥٠. (أنظر جدول ٥)

جدول (٥)

متوسط معدل نمو السكان السنوي (بالمائة) حسب المجموعات
الإقليمية والمناطق الرئيسية في العالم، ١٩٥٠-٢٠٥٠.

متوسط معدل نمو السكان السنوي بالمائة					المجموعة الإقليمية والمنطقة الرئيسية
٢٠٤٥-٢٠٥٠	٢٠٠٠-٢٠٥٠	١٩٧٥-٢٠٥٠	١٩٥٠-١٩٧٥	١٩٥٠-٢٠٠٥	
٠,٣٨	١,٢١	١,٥٥	١,٩١	١,٧٥	العالم
٠,١٠-	٠,٣٠	٠,٥١	١,٠١	٠,٧٦	الأقاليم المتقدمة
٠,٤٥	١,٤٣	١,٩٠	٢,٢٨	٢,١٠	الأقاليم النامية
١,٣٠	٢,٤٠	٢,٥٥	٢,٢٦	٢,٤١	أقل البلدان نمواً
٠,٢٢	١,٢٧	١,٨٢	٢,٢٨	٢,٠٥	بقية البلدان النامية
١,٢١	٢,١٨	٢,٦٦	٢,٤٤	٢,٥٦	أفريقيا
٠,١٩	١,٢١	١,٦٦	٢,١٥	١,٩٣	آسيا
٠,٢٢	١,٤٢	١,٨٤	٢,٦٢	٢,٢٧	أمريكا اللاتينية
٠,٣٨	٠,٩٧	١,٠٢	١,٤٠	١,٢١	أمريكا الشمالية
٠,٤٥	١,٣٢	١,٤١	٢,٠	١,٧٧	الاقويانوس
٠,٣٧-	٠,٠٤-	٠,٢٢	٠,٨٤	٠,٥٧	أوروبا

Source : United Nations, world population prospects: The 2004 Revision, Table 1.4, 2005 : world population prospects : the 2000 Revision Table 2, 2002.

و- نمو السكان على مستوى المناطق الفرعية

التباينات في نمو السكان وحجمهم المذكورة آنفاً بالنسبة للمناطق الرئيسية تظهر بعض الاختلافات على مستوى المناطق الفرعية. وهكذا، تظهر جميع الأقاليم الأفريقية معدلات نمو سكاني أعلى بكثير من تلك في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث يتراوح المدى ما بين ١,٨١% سنوياً في شمال أفريقيا و ٣,٠% في أفريقيا الوسطى في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ويستثنى من ذلك الجنوب الأفريقي بسبب تعرضها لوباء الإيدز، وفي أفريقيا الشمالية، حيث يحدث انخفاض سريع في الخصوبة. بحسب المتغير المتوسط، سينخفض معدل النمو في هذه الأقاليم الفرعية إلى ٠,٦% فيما بين ٢٠٤٥-٢٠٥٠.

في ٢٠٠٥-٢٠٠٠، تظهر ثلاثة أقاليم فرعية معدلات نمو ٢% سنوياً على الأقل وهي ماليزيا، ماكرونيزيا، وغرب آسيا. وفي بعض المناطق الفرعية الأخرى تكون معدلات نمو السكان معتدلة (بين ١% و ٢%) في ٢٠٠٥-٢٠٠٠، بضمنها جنوب- وسط آسيا وجنوب -شرق آسيا، أمريكا الوسطى، جنوب أمريكا وأستراليا وزيلندا الجديدة.

وتوجد المعدلات الأبطأ في أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، بمعدل نمو حوالي ١% سنوياً، بحسب المتغير المعتدل، سيصل معدل النمو في أمريكا الشمالية ٠,٥%، وفي منطقة البحر الكاريبي إلى ٠,١% سنوياً بين ٢٠٤٥-٢٠٥٠. وسوف يتراوح معدل النمو ما بين ٠,٣% إلى ٠,٦% سنوياً في بقية المناطق الفرعية المذكورة سابقاً خلال نفس الفترة الزمنية.

الأقاليم الفرعية الباقية هي شرق آسيا، كانت شرق آسيا هي المنطقة الفرعية الوحيدة من الأقاليم النامية ذات معدل نمو دون ١% سنوياً (٠,٦٦%). انخفاض الخصوبة الكبير في الصين مسؤول إلى حد كبير عن إنتاج تلك القيمة النسبية الواطئة لمعدل النمو. بحسب المتغير المتوسط، من المحتمل أن تكون شرق آسيا هي المنطقة الوحيدة في البلدان النامية التي ستشهد انخفاضاً في نمو السكان في ٢٠٤٥-٢٠٥٠.

بين المناطق الفرعية في أوروبا، كانت شرق أوروبا هي المنطقة الأولى والوحيدة في العالم التي شهدت انخفاضاً في السكان قبل سنة ٢٠٠٠، فقد زادت بمعدل ٠,٥٥% ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥. أوروبا الشمالية والغربية لديها معدلات نمو أعلى خلال الفترة المذكورة (٠,٢٣%). ولكن في كل منهما سيكون معدل النمو أدنى لولا تدفق المهاجرين إليها. بحسب المتغير المتوسط يتوقع أن تشهد شرق أوروبا وجنوب أوروبا مزيداً من الانخفاض في معدلات نمو السكان فيما بين ٢٠٤٥-٢٠٥٠. (United Nations, 2005)

ز- نمو السكان على المستوى القطري

لا تعبر الاتجاهات العالمية والإقليمية عن تفاوت حركة السكان. على المستوى القطري. ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥. تراوحت معدلات نمو السكان ما بين ٥,٥% في لا يبريا إلى ٠,٢% سنوياً في استونيا، تبعاً لتوزيع البلدان بحسب مستوى معدل نموها، في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بلغ عدد البلدان التي لديها معدل نمو ٣% أو أكثر ٢٧ بلداً وهي تمثل ٣,٣% من السكان في العالم، تقع معظم البلدان في هذه المجموعة في أفريقيا أو آسيا. وتراوحت معدلات النمو من ٢ إلى ٣% في ٥٠ بلداً آخر وهي تتمثل ١٣,٥% من السكان في العالم، وهناك ٦١ بلداً لديها معدلات نمو من ١ إلى ٢%؛ وهي تكون ٣٩,٢% من السكان في العالم في عام ٢٠٠٥، علاوة على ٣٥% من السكان في العالم عاشوا في ٦٤ بلداً، تراوحت معدلات نموهم من صفر إلى ١%. وأخيراً بالنسبة إلى ٢٦ بلداً يتوقع أن تكون معدلات نموها سالبة، وهي تمثل ٩% من المجموع في العالم، ويقع معظمها في أوروبا، اثنان في آسيا، اثنان في منطقة الكاريبي وبلداً واحداً في الأوقيانوس.

(United Nations, 2000:172)

لا يوجد تباين كبير بين البلدان بخصوص مستوياتها من الزيادة الطبيعية فحسب وإنما كانت هناك أيضاً اختلافات كبيرة بخصوص حجم سكانها. في عام ٢٠٠٥، مثلث أكبر ١١ بلداً ٦٠,٠% من السكان في العالم وهي تضم ٣,٩ مليار نسمة. البلدان الأكبر في العالم، الصين (١,٢٨ مليار) والهند (١,٠١ مليار) تمثلان سوية ٣٨% من السكان في

العالم ، وهناك ٩ بلدان أخرى تمثل حوالي ربع مجموع السكان في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اندونيسيا، البرازيل، باكستان، الاتحاد الروسي، بنغلاديش، نيجيريا، اليابان والمكسيك. تعتبر ثمانية من الـ ١١ بلداً الأكثر ازدحاماً بالسكان نامية وثلاثة بلدان متقدمة هي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي واليابان تمثل هذه البلدان الكبيرة المتقدمة حوالي ٩% من السكان في العالم، نسبة هامة ولكنها أقل بكثير من حصة الصين والهند معاً ٣٨%.

(United Nations,2005)

ح- توزيع السكان

ظاهرة أماط توزيع السكان

توزيع السكان هو أحد فروع علم الديمغرافيا الذي يدرس طريقة التوزيع الجغرافي للسكان ضمن حدود المكان المتوافر لديهم لغرض الاستيطان والاستثمار. وعندما يستخدمون هذه الأرض للزراعة والتعدين والصناعة والتجارة والسكن، فإنهم يحدثون أماطاً من التوزيع الجغرافي للسكان، تعكس نوع التكيف الذي حققوه مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء . فإذا أرادت جماعة ما أن تحافظ على حياتها، فلا بد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام، واللباس، والمأوى المناسب لحجمها ، وبيئتها الجغرافية، ومناخها، وغير ذلك من الظروف. ومن الواضح أن الجماعة لا تستطيع البقاء في البيئة الطبيعية دون حياة اجتماعية، وذلك أن الأفراد الذين يعيشون سوية يجب أن يخلقوا قدراً من التنسيق والتكامل بين أفعالهم، إذا أرادوا تجنب الخلل وخراب العمران. (أنكلز، ١٩٨١).

في كثير من الأحيان، لا تكفي المعلومات المتعلقة بحجم السكان وخصائصهم المختلفة في قطر معين لأغراض متعددة. إذ أن هناك حاجة ماسة إلى البيانات السكانية المتعلقة بالأقسام الجغرافية الفرعية لقطر معين، التي يعيش فيها الناس. في الأعم الأغلب، يوجد اختلال في التوزيع الجغرافي للسكان في أنحاء العالم كافة، حيث يكون مزدحماً في

بعض الأماكن وقليل الكثافة في أخرى. هناك مراكز حضرية يعيش فيها ملايين الناس ضمن رقعة جغرافية ضيقة لا تتعدى بضعة كيلومترات، وتوجد كذلك مساحات شاسعة من الأراضي الجبلية الوعرة والصحاري التي تبلغ فيها الكثافة السكانية شخصاً واحداً أو شخصين فقط. يعالج هذا القسم علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية.

الإنسان والبيئة الطبيعية:

أهتم كثير من أصحاب الفكر في مختلف العصور التاريخية بدراسة تأثير البيئة الطبيعية في حياة الإنسان ومن بينهم أبقراط، مونتسكيو، رتزل، هنجكتون (فيرث ١٩٨٩) وابن خلدون (ابن خلدون ١٩٩٨) واتفقوا جميعاً تقريباً على أن العوامل البيئية (المناخية والجغرافية) تؤثر كثيراً في تحديد حياة الناس، في مساكنهم، وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم وحتى خلقهم وأخلاقهم وتصرفاتهم. (ابن خلدون ١٩٩٨: ٨٥) وفي سائر أحوالهم، وهناك إجماع على أن الفروق بين العناصر البشرية لا تقتصر على العوامل البيئية فقط وإنما تشتمل على عوامل أخرى متنوعة: اقتصادية واجتماعية وديمقراطية وسياسية وثقافية ونفسية.

أبدى علماء الاجتماع اهتماماً كبيراً كذلك بدراسة العلاقة المتبادلة بين الجماعات الإنسانية وبيئاتها الطبيعية. درس الباحثون في هذا الميدان كلاً من التوزيع الجغرافي لجميع العناصر البشرية على الكرة الأرضية والتوزيع المكاني للجماعات المحلية، بخاصة التوزيع الريفي - الحضري. نحن نعرف، مثلاً، على الرغم من أن الكائنات البشرية لها قدرة كبيرة على التكيف مع المحيط الطبيعي ويمكنها إخضاع البيئة القاسية لتلبية احتياجاتها، تبقى ما بين ٥٠-٧٥% من سطح الكرة الأرضية غير صالحة للاستيطان البشري في الواقع، سكان العالم موزعين بصورة ليست متساوية بحيث أن حوالي نصف الناس في العالم تقريباً يعيشون على مساحة تقدر بحوالي ٥% من مساحة الكرة الأرضية. (Hauser, 1969)

كما أهتم علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو في مطلع الثلاثينات والأربعينات بدراسة الايكولوجيا البشرية للجماعات المحلية، بخاصة ما يتعلق بالتحضر والحياة الحضرية (أنظر الفصل الثامن). وقد حفزت الأزمة الايكولوجية المتعلقة بتلوث البيئة مؤخراً أصحاب العلوم الاجتماعية والطبيعية من شتى الاختصاصات على الاهتمام بدراسة العلاقات المتبادلة بين الموارد والسكان، البيئة والتنمية .

والتأثير الثاني للبيئة هو أن محيطاً معيناً يفرض إلي درجة ما على الأشخاص الذين يعيشون ضمن هذا المحيط طريقة معينة من الحياة . فاختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتههم من المعاش . فان اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه. ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرّفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد عل الضروري واستكثروا من الأقوات والملابس والتألق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر . (ابن خلدون ١٢١: ١٩٩٨)

الخلاصة:

يُظهر تنقيح السكان عام ٢٠٠٤ تباين الاتجاهات الديمغرافية السائدة في الوقت الحاضر. ففي الوقت الذي يستمر فيه حالياً تزايد السكان على مستوى العالم، فإن التزايد في الأقاليم الأكثر تقدماً ككل لا يكاد يطرأ عليه تغير ، فيما يحدث كل النمو السكاني تقريباً (٩٩%) في الأقاليم النامية، بخاصة في مجموعة البلدان الأقل نمواً وعددها ٥٥ بلداً، حيث يغلب عليها النمو السكاني السريع (٢,٤% سنوياً للفترة ما بين ١٩٥٠-٢٠٠٥) .

واليوم يستوعب العالم النامي ٩٥% من مجموع النمو السكاني في العالم، فيما يمثل العالم المتقدم ٥% من المجموع . ومن المتوقع أن يظل عدد سكان البلدان المتقدمة ككل دون تغير يذكر في الفترة بين ٢٠٠٥-٢٠٥٠، عند حوالي ١,٢ مليار نسمة، وذلك بسبب معدل النمو المنخفض المستمر في الانحدار . وفي المقابل يُتوقع أن يزيد عدد سكان أقل البلدان نمواً إلى أكثر من الضعف، من ٠,٨ مليار نسمة في ٢٠٠٥ إلى ١,٧ مليار نسمة

عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أيضاً أن يكون معدل النمو سريعاً نوعاً ما في بقية البلدان النامية، وإن كان أقل سرعة، بحيث يزداد عدد سكانها من ٤,٥ مليار نسمة في ٢٠٠٥ إلى ٦,١ مليار نسمة في ٢٠٥٠.

يتركز معظم السكان في العالم في مجموعة قليلة من البلدان (١١) بلداً يبلغ مجموع السكان فيها ٣,٩ مليار نسمة، وهي تمثل ٦٠,٩ % من مجموع السكان في العالم.

الفصل الخامس الخصوبة

مقدمة

أ- قياس معدل التكاثر

- ١- المفاهيم الأساسية
- ٢- البيانات الأساسية لدراسة الخصوبة
- ٣- عوامل هامة في التحليل
- ٤- قياسات قائمة على إحصائيات الولادة

- معدل المواليد الخام
- معدل الخصوبة العام
- معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر
- معدل الخصوبة الكلية
- معدل التكاثر الإجمالي
- معدل الخصوبة المكتملة

ب- الاتجاهات الماضية والمستقبلية للخصوبة

- ١- الاتجاهات الماضية للخصوبة
- ٢- مستويات الخصوبة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥
- ٣- انخفاض الخصوبة منذ السبعينات
- ٤- مستقبل الخصوبة
- ٥- إسهام الخصوبة في نمو السكان

الفصل الخامس

ج- النظريات المفسرة للخصوبة

١- النظريات البيولوجية

٢- النظريات الاجتماعية

٣- النظريات الاقتصادية

د- تباين الخصوبة :

١) الاختلافات الريفية - الحضرية

٢) الطبقة الاجتماعية الاقتصادية

والخصوبة

٣) العلاقة بين التعليم والخصوبة

٤) عمل المرأة المتزوجة والخصوبة

٥) الدين والخصوبة

هـ- التخطيط الأسري

- وسائل تحديد النسل

الخلاصة

الفصل الخامس

الفصل الخامس الخصوبة

مقدمة:

تعتبر الخصوبة البشرية إحدى الظاهرتين الحيويتين اللتين تمثل الوفيات ثانيتهما. فالتكاثر البشري مسؤول عن بقاء سلسلة الأحياء البشرية على قيد الحياة. ولما كان الأمر الغالب بين معظم الشعوب عبر التاريخ البشري هو أن يزيد عدد المواليد كثيراً على عدد الوفيات، فإن معدل التكاثر يكون عادة أكثر أهمية من معدل الوفيات في تحديد عدد السكان وتوزيعهم ومعدل تغيرهم. تلعب مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية دوراً هاماً في تحديد مستويات الخصوبة واتجاهاتها في مختلف المجتمعات، ضمن الحدود التي تقررها العوامل البيولوجية. إن دراسة العوامل المؤثرة في ارتفاع الخصوبة أو انخفاضها تلقى اهتماماً متزايداً من لدن الديمغرافيين والاجتماعيين لأنهم ينظرون إلى نمو السكان السريع على أنه بمثابة أحد المعوقات الرئيسية للتنمية البشرية.

تشير الخصوبة في هذا الكتاب إلى عدد الأطفال المولودين بواسطة إحدى النساء خلال فترة الإنجاب (١٥ - ٤٩ سنة).

على الرغم من أن العوامل المسؤولة عن انخفاض الخصوبة ما زالت مجهولة لحد ما في معظم أنحاء العالم، هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في تأخير إنجاب الأولاد وتقليل حجم الأسرة، وفي مقدمتها انخفاض الوفيات بين الأطفال، زيادة الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، استعمال وسائل تحديد النسل، بالإضافة إلى ارتفاع طموحات الأفراد والأسر، زيادة تحرير النساء والمساهمة في النشاط الاقتصادي خارج الأسرة.

لقد حدث تحول في الخصوبة في السياق التاريخي في العقود القلائل الماضية داخل معظم البلدان منذ ١٩٥٠ فأصبح هذا الانخفاض بعيد المدى في الخصوبة (من متوسط عدد كبير من الأطفال لكل امرأة (أكثر من خمسة) إلى متوسط عدد قليل من الأطفال لكل امرأة) ظاهرة عالمية تقريباً في الوقت الحاضر في الحقيقة، انخفضت الخصوبة الحالية إلى ما دون مستوى الإحلال (حوالي ٢,١ أطفال لكل امرأة) لتصل إلى مستويات واطئة جداً لم يسبق لها مثيل في التاريخ (١,٣ طفل لكل امرأة) في معظم البلدان المتقدمة بالإضافة إلى عدة بلدان نامية.

الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو معالجة المواضيع الآتية:

- أ- طبيعة إحصاءات الخصوبة واستخداماتها.
- ب- مستويات الخصوبة واتجاهاتها الماضية والمستقبلية.
- ج- النظريات المفسرة للخصوبة.
- د- تباين الخصوبة.
- هـ- التحول في العوامل المسببة لاختلاف الخصوبة.

أ- قياس معدل التكاثر

١- المفاهيم الأساسية:

هناك عدد من الاصطلاحات العلمية التي قد تستعمل لبيان تكاثر السكان، ومن بينها يكثر استخدام معدل المواليد (Birth rate) الخصوبة (Fertility) والقدرة على الإنجاب. (Fecundity) معدل المواليد هو العدد السنوي للمواليد لكل ألف من السكان. وتشير الخصوبة إلى التكاثر الفعلي للسكان، بالمقارنة مع القدرة على الإنسال التي تشير إلى القدرة الفسيولوجية على التوالد. (United Nations, 1958)

وتحدد خصوبة المرء بواسطة قدرته على التوالد وهي أقل من قدرته على التكاثر بكثير. ويوصف الفرد غير المثمر بأنه عقيم. سوف نستخدم مفهوم ولادات للدلالة على الولادات الحية فقط.

الولادة الحية هي الإخراج أو الاستخراج الكامل للمولود الحي من بطن أمه، بغض النظر عن فترة الحمل، بحيث يتنفس بعد الولادة أو يظهر أية علامة على الحياة.

٢- البيانات الأساسية لدراسة الخصوبة:

تأتي البيانات الأساسية لدراسة الخصوبة من المصادر الآتية:

١- نظام سجل الإحصائيات الحيوية. ٢- تعدادات السكان الوطنية و٣- المسوحات العينية. المصدر الأول، نظام التسجيل، يوفر إحصائيات الولادة بصورة رئيسية. المصدر الثاني، تعدادات السكان توفر (أ) بيانات عن التركيب العمري للسكان الذي يستنتج منه المستوى الحالي للخصوبة، (ب) بيانات مباشرة عن الولادة والخصوبة، (ج) إحصائيات عن الأطفال بحسب الحالة الأسرية للوالدين، (د) بيانات سكانية عن المتغيرات المتعلقة بالخصوبة، و(هـ) قاعدة سكانية لحساب نختلف أنواع معدلات الخصوبة. ويمكن أن توفر المسوحات العينية الوطنية : أ- نفس أنواع البيانات التي يوفرها التعداد الوطني ب- بيانات إضافية مفصلة تسمح بإجراء تحليل أوسع للخصوبة، بضمنها بيانات حول مظاهر خاصة للخصوبة غير موجودة في التعداد السكاني وبيانات حول عدد وتوقيت الولادات، الزيجات ، وحالات الحمل .

٣- عوامل هامة في التحليل

الخصائص المميزة للولادات وإحصائيات الولادات قد تدل على كثير من المتغيرات الهامة أو المفيدة في قياس الخصوبة وتحليلها. المتغيرات ذات الأهمية الرئيسية هي عمر أم المولود، التوزيع العمري والجنسي- للسكان، والحالة الزوجية للأم والسكان والنساء. تعتمد اختلافات الخصوبة على الحالة الزوجية، جنس وعمر الوالدين. المتغيرات الأخرى ذات الأهمية النظرية التي تعكس فروقاً كبيرة في الخصوبة تشمل عدد

الأطفال المولودين للأم. ترتيب ولادة الطفل، فترة الزواج والفترة منذ الولادة السابقة أو منذ الزواج، ولكن توجد بيانات قليلة عن هذه المواضيع من تبويب الإحصائيات الحيوية. وهناك بعض الخصائص المفيدة في تحليل الخصوبة تتعلق أساسياً بالولادات كالجنس، زمان ومكان وقوع الولادة من حيث الإقامة الريفية- الحضرية، أو حجم المكان، تتعلق الأخرى بالخصائص الأثنية والقومية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، مكانة الوالدين، العنصر- أو الانتماء الأثني للأم، مهنة الأب، التحصيل الدراسي للأم أو الأب، دين الأم، أو دخل الأب.

توفر البيانات حول هذه المواضيع معلومات عن اختلافات الخصوبة بخصوص الخصائص الأثنية، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية بيد أنه لا تتوفر بيانات كافية حول هذه المواضيع من مصادر السجلات (Shryock, et al, 1976:276-7)

٤- قياسات قائمة على إحصائيات الولادات

يوجد عدد كبير من قياسات الخصوبة القائمة على إحصائيات الولادة. هذه تختلف من حيث مظاهر الخصوبة التي تقيسها، درجة تفصيلها للمعلومات، فيما إذا كانت قياسات للخصوبة بحد ذاتها أم مجرد قياسات متعلقة بالخصوبة. وفيما يلي شرح موجز لأهم مقاييس الخصوبة.

- معدل المواليد الخام Crude Birth Rate

وهو عبارة عن متوسط عدد الولادات في سنة معينة مقسوماً على عدد السكان في منتصف السنة و ضرب الناتج بعدد ثابت (١٠٠٠). ونحصل على معدل المواليد الخام بالنسبة إلى أية مجموعة سكانية معينة بأن نقسم عدد المواليد المسجلة في المجموعة خلال سنة معينة، على عدد سكان المجموعة كلها في منتصف السنة و ضرب الناتج في ١٠٠٠، فتكون النتيجة عدد المواليد بالنسبة إلى كل ألف من السكان. هذا المعدل يقال له "الخام" لأننا نتجاهل في حسابه جميع الاختلافات في التركيب بين المجموعات، بخاصة اختلاف التركيب العمري.

الخاصية الرئيسية لمعدل الولادة الخام هي أن جميع الأعمار ولكلا الجنسين ممثلة في المعدل. وتعني عبارة "معدل الولادة الخام" معدل الولادة الخام بالنسبة لمجموع السكان في منطقة أو بلد معين، ولكننا يمكن أن نتحدث أيضاً عن معدل الولادة الخام لجماعة سكانية معينة في المنطقة، مثل الريف والحضر أو الطبقة الاجتماعية.

- معدل الخصوبة العام General Fertility

يُستخدم في حساب هذا المعدل عدد النساء اللواتي في سن الحمل (١٥-٤٩) سنة كأساس لحساب معدل المواليد، بدلاً من أن يستخدم مجموع السكان الكلي. والمعدل هو عدد المواليد السنوية بالنسبة إلى كل ١٠٠٠ امرأة في هذه الأعمار ويمكن الحصول عليه بتقسيم عدد المواليد الأحياء خلال السنة على عدد الإناث في سن الإنجاب في منتصف السنة وضرب الناتج في (١٠٠٠) وهو أكثر دقة نوعاً ما من المعدل الخام لأنه يستبعد تأثير الاختلافات في الحجم بين الجماعات السكانية، بالإضافة إلى تأثير اختلافات معينة في التركيب العمري والجنسي للسكان بالنسبة للجماعات الخاضعة للمقارنة.

- معدل الخصوبة الخاصة بالعمر Age-Specific Fertility Rate

تعتبر معدلات الخصوبة العمرية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى الخصوبة وأكثرها دقة وخصوصاً عند توافر بيانات دقيقة عن المواليد الأحياء خلال العام موزعة حسب عمر الأم عند الولادة وتوزيع السكان حسب نفس الفئات العمرية، وذلك لأنه يأخذ بنظر الاعتبار التركيب العمري للإناث. ومن ثم نقدر مستوى الخصب لكل فئة عمرية للنساء. وهو يعطينا عدد الولادات السنوية لكل ألف امرأة في كل فئات عمرية معينة كما في المثال الآتي:

جدول (٦)

معدلات الخصوبة العمرية للإناث اللبيبات في منطقة البطان، ١٩٩٥

معدلات الأعمار للإناث (١)	عدد النساء المقدر في منتصف العام (٢)	عدد المواليد الأحياء في منتصف العام (٣)	معدل المواليد لكل مجموعة عمرية (بالألف) (٤)
+١٩-١٥	٩٢٣٨	١٠٣	١١,٢
٢٤-٢٠	٧٥٦١	٨٧٦	١١٥,٨
٢٩-٢٥	٥٧٤٨	١٢١٨	٢١١,٩
٣٤-٣٠	٣٨٩٤	١٠٨٣	٢٧٨,١
٣٩-٣٥	٢٥٥٩	٦٠٣	٢٣٥,٦
٤٤-٤٠	١٩٠٢	٢٧٧	١٤٥,٦
٤٩-٤٥	٢٠٠٢	٦٨	٣٣,٩
المجموع الكلي	٣٢٩٠٤	مجموع معدلات الخصوبة	١٠٣٢,١

المعدل العمري للمواليد = ١٠٣٢,١

ويمكن الحصول على معدلات المواليد في سنة معينة، بقسمة عدد المواليد من كل فئة عمرية في تلك السنة على عدد النساء في هذه السن من السكان في ذلك التاريخ، ثم ضرب النتائج في ١٠٠٠. فإذا كان معدل المواليد العمري هو عبارة عن عدد المواليد لكل ١٠٠٠ امرأة في سن معلومة في السنة، ويوضح الجدول (٦) هذه المعدلات لمجموعة عمرية كل منها خمس سنوات ولتوضيح بيانات هذا الجدول وأمثلة نذكر بان عدد النساء في سن ١٩-١٥ سنة في البطان ٩٢٣٨ امرأة في وقت تعداد ١٩٩٥. وخلال نفس العام ولدت الأمهات من هذه الفئة العمرية ١٠٣ طفلاً حياً. فإذا قسمنا هذا العدد من المواليد على عدد الأمهات في نفس الفئة العمرية (١٩-١٥) وهو ٩٢٣٨ لكان خارج القسمة (٠,١١)، هو عدد المواليد لكل امرأة في سن ١٩-١٥. وإذا ضربنا هذا العدد في (١٠٠٠) لكان حاصل الضرب ١١,٢ وهو عدد المواليد لكل ١٠٠٠ امرأة في سن ١٥-

١٩ في منطقة البطان في ليبيا في عام ١٩٩٥ كما يوضح الجدول العمليات الفعلية لحساب المعدلات العمرية للمواليد ، ومعدلات الخصوبة الكلية والمعدل الإجمالي للتكاثر.

- معدل الخصوبة الكلية: Total Fertility Rate

يوضح هذا المؤشر الهام متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم امرأة واحدة طيلة حياتها الزوجية المخصصة، أي خلال فترة العمر (١٥-٤٩). من الناحية النظرية، يمثل معدل الخصوبة الكلية ببساطه مجموع معدلات الولادة الخاصة بالعمر بالنسبة لجميع الأعمار خلال فترة الأنسال - ونحسب معدل الخصوبة الكلية لجميع النساء في سن ١٥-٤٩، بجمع معدلات المواليد الخاصة بهذه المجموعات العمرية السبع المكونة كل منها من خمس سنوات وضرب هذا المجموع في (٥).

ففي مثالنا السابق، يمكن حساب معدل الخصوبة الكلية بضرب مجموع معدلات المواليد في (٥) أي

$$١٠٣٢,١ \times ٥ = ٥١٦٠ \text{ مولود لكل } ١٠٠٠ \text{ امرأة}$$

ويمكن الحصول على متوسط عدد المواليد للمرأة الواحدة بقسمة هذا العدد على ١٠٠٠ على النحو الآتي:- $5160.3 \div ١٠٠٠ = ٥,١٦$ مولود لكل امرأة في منطقة البطان في ليبيا في عام ١٩٩٥.

- المعدل الإجمالي للتكاثر: Gross Reproduction Rate

بينما يتضمن معدل التكاثر الكلي جميع المواليد من الذكور وإناث ، فإن المعدل الإجمالي للتكاثر يشتمل على عدد المواليد الإناث اللواتي يولدن لألف امرأة خلال فترة الأنسال إذا ظلت المعدلات العمرية للمواليد ثابتة كما كانت في سنة معلومة . ويمكن حساب هذا المعدل بضرب معدل التكاثر الكلي في النسبة المئوية للإناث بين جميع المواليد (وهي ٤٩% في ليبيا حسب تعداد ١٩٩٥).

وعند الرجوع إلي مثالنا السابق، نجد أن المعدل الإجمالي للتكاثر يساوي $2528.6 = 5160.3 \times \frac{49}{100}$ مولودة لكل ١٠٠٠ امرأة وعند قسمة هذا العدد على ١٠٠٠ نحصل على متوسط عدد المواليد الإناث للمرأة الواحدة أي $2528.6 \div 1000 = 2.528$ بنتاً للمرأة الواحدة.

- معدل الخصوبة المكتملة: Completed Fertility Rate

هو مقياس يوضح مجموع المواليد الأحياء لكل امرأة أو لكل ١٠٠٠ امرأة ممن مررن في فترة الأنسال كلها. وبعبارة أخرى، فهو يدل على عدد الأطفال الذين سبق أن ولدتهم ١٠٠٠ امرأة ما بين ٤٥-٤٩ سنة من العمر. أو بالنسبة إلى جميع الأعمار ٤٥ سنة أو أكثر في تاريخ معين. وبعبارة أخرى، فإن الخصوبة المكتملة هي الخصوبة المتراكمة - متوسط عدد الأطفال المولودين للنساء اللواتي وصلن نهاية فترة ولادة الأطفال. إن الخصوبة المتراكمة للنساء في سن ٤٥ فأكثر في وقت المقابلة تُعتبر كتقدير الخصوبة المكتملة.

ب- الاتجاهات الماضية والمستقبلية للخصوبة:

١- الاتجاهات الماضية:

يختلف معدل الخصوبة اختلافاً كبيراً من مكان لآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمعدل مواليد شعب ما يتعرض لتقلبات كبيرة عبر التاريخ. كذلك توجد فروق كبيرة في معدلات المواليد بين الفئات والمجموعات التي يتألف منها السكان حسب فئات محل الإقامة، والدين والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا كانت المرأة الغربية في السابق تلد من الأطفال كل ما يسمح به تركيبها الجسماني في حين انخفضت خصوبة المرأة الغربية الآن في كل مكان إلى ما دون مستوى الإحلال (٢,١ أطفال لكل امرأة) لدرجة التساؤل باهتمام عما إذا كانت المرأة الغربية تلد من الأطفال ما يعوض معدلات

الوفيات المنخفضة للغاية في الوقت الحاضر. ولقد أصبحت مستويات الخصوبة في الوقت الحاضر هي المحور الأساسي الذي يدور حوله نمو السكان وتوزيعهم وتغيرهم. بدأ تحول الخصوبة منذ فترة مبكرة في معظم البلدان التي تُعتبر الآن متقدمة اقتصادياً والواقعة في الأقاليم المتقدمة، المشتملة على أستراليا وزيلندة الجديدة وأوروبا جميعاً (يضمنها الاتحاد الفدرالي الروسي)، واليابان وأمريكا الشمالية، على الرغم من أن الخصوبة بالنسبة لقليل من تلك البلدان انخفضت منذ مطلع القرن الثامن عشر أو مطلع القرن التاسع عشر، إلا أنها تسارعت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وهكذا، ففي الربع الأول من القرن العشرين انخفضت مستويات الخصوبة في معظمها لدرجة كبيرة، في الحقيقة سادت خصوبة واطئة جداً في الثلاثينات في كثير من البلدان الأوربية وفي بلدات أمريكا الشمالية. أسهمت الحرب العالمية الثانية في بقاء الخصوبة واطئة خلال بداية الأربعينات، غير أن نهايتها تسببت في زيادة كبيرة في مستويات الخصوبة التي استمرت في بعض البلدان حتى أواخر الخمسينات ومطلع الستينات. وتبعاً لذلك، خلال ١٩٥٠-١٩٥٥، كانت مستويات الخصوبة في معظم البلدان المتقدمة فوق مستوى الإحلال.

من بين ٤٤ بلداً في الأقاليم المتقدمة كانت لديها خصوبة كلية لا تقل عن ٢,٥ أطفال لكل امرأة ما بين ١٩٥٥-١٩٦٠، كانت الخصوبة الكلية عند مستوى الإحلال أو دون ذلك في ثلاث بلدان فقط هي اليابان وأستراليا ولاتفيا، وفي ١٥ بلداً متقدماً بلغت الخصوبة أكثر من ٣ أطفال لكل امرأة.

كانت الحالة مختلفة تماماً بالنسبة للبلدان داخل الأقاليم النامية والمتخلفة. ففي مطلع الخمسينات كانت الغالبية العظمى منها (٩٧ من مجموع ١٤٣) لديها خصوبة كلية لا تقل عن ٦ أطفال للمرأة الواحدة وثلاثة فقط لديها خصوبة كلية أقل من ٣-٢ أطفال للمرأة الواحدة. ومع ذلك، ففي النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت معظم البلدان النامية تشهد انخفاضاً في الخصوبة على الرغم من بدايتها في أوقات مختلفة وتعرضها إلى

درجات مختلفة في انخفاض الخصوبة (انظر جدول ٧). لقد أصبح تحول الخصوبة ظاهرة شاملة تقريباً.

من أجل تحليل عملية التحول إلى خصوبة ادنى من المفيد دراسة حالة البلدان فيما بين ١٩٧٠-٢٠٠٥.

٢- انخفاض الخصوبة منذ السبعينات:

ظلت الخصوبة عالية في جميع الأقاليم النامية حتى مطلع السبعينات حيث بلغ متوسط معدل الخصوبة الكلية ٥,٤ أطفال لكل امرأة إلا أن المعدل انخفض إلى ٢,٩ أطفال لكل امرأة في ٢٠٠٥-٢٠٠٠. وفي اقل البلدان نمواً انخفض معدل الخصوبة الكلية من ٦,٦١ إلى ٥,٠١ أطفال لكل امرأة فيما بين ١٩٧٠-١٩٧٥ و ٢٠٠٥-٢٠٠٠. وكان التغير أكثر وضوحاً في بقية البلدان النامية، حيث انخفض معدل الخصومة الكلية من ٥,٢٨ إلى ٢,٥٨ خلال الفترة نفسها - حدث هذا الانخفاض أولاً في آسيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، حيث انخفضت الخصوبة الكلية من حوالي ٥ أطفال إلى حوالي ٢,٥ أطفال لكل امرأة خلال العقود الثلاثة . ويختلف الأمر بالنسبة إلى أفريقيا التي لم تشهد انخفاضاً في الخصوبة قبل ١٩٧٥. (U.N.2004;41).

لم يقتصر التغير السريع على البلدان النامية . فقد انخفضت الخصوبة الكلية في الأقاليم المتقدمة، وبخاصة في أوروبا، إلى ما دون مستوى الإحلال منذ السبعينات. حدثت أكبر الانخفاضات بين ١٩٧٠-١٩٧٥ و ٢٠٠٥-٢٠٠٠ في قطرين في غرب أوروبا هما أسبانيا وجمهورية أيرلندا وفي بعض بلدان أوروبا الشرقية.

٣- مستويات الخصوبة بين ٢٠٠٥-٢٠٠٠

وصلت الخصوبة الكلية في أنحاء العالم كافة إلى ٢,٦٥ أطفال للمرأة الواحدة في ٢٠٠٥-٢٠٠٠ (أنظر جدول ٧) إلا أن هذا المعدل يخفي تباينات كبيرة في مستويات الخصوبة بين الأقاليم والمناطق والبلدان. يوجد ٦٥ بلداً (٤٣ منها واقعة في الأقاليم المتقدمة) لديها مستويات خصوبة تقل عن ٢,١ أطفال لكل امرأة. ومن جانب آخر يوجد

١٢٧ بلداً (جميعها باستثناء واحد منها) تقع في الأقاليم النامية. بلغت مستويات الخصوبة الكلية لديها عند مستوى الإحلال أو ما فوق ذلك. بين الأخيرة، ٣٥ بلداً (٣٠ منها في أقل البلدان نمواً) لديها مستويات خصوبة كلية عند ٥ أطفال لكل امرأة أو فوق ذلك. ما زالت ولادة الأطفال بين المراهقين مرتفعة في البلدان الأقل نمواً.

في البلدان المتقدمة، حيث الخصوبة المنخفضة، تميل ولادة الأطفال إلى التركيز خلال حياة المرأة المبكرة (٨٠% منها تحدث بين سن ٢٠-٣٥) ، ومعدلات الخصوبة في سن فوق ٣٥ منخفضة. وعلى العكس من ذلك، فإن معدلات الخصوبة في البلدان الأقل نمواً مرتفعة نسبياً في فترة الأنسال المتأخرة، وإن المعدلات بالنسبة للنساء ٤٥-٤٩ سنة من العمر قريبة من أولئك البالغين ١٥-١٩ سنة في البلدان المتقدمة. يمكن تصنيف البلدان بحسب مستوى الخصوبة الذي وصلته ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥، إلى خمس فئات:

- ١- خصوبة عالية. خصوبة كلية تزيد على ٥ أطفال لكل امرأة .
- ٢- خصوبة منخفضة. مستويات خصوبة كلية تتراوح من ٢ إلى ٣ أطفال للمرأة الواحدة.
- ٣- خصوبة عند مستوى الإحلال. مستويات خصوبة تقرب من ٢,١ أطفال لكل امرأة.
- ٤- خصوبة دون مستوى الإحلال (أقل من ٢,١ أطفال لكل امرأة).
- ٥- خصوبة واطئة جداً (أقل من ١,٣ أطفال لكل امرأة).

(United Nations, 2005)

جدول (٧)
الخصوبة الكلية بالنسبة للعالم والمجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية ،
١٩٥٠-١٩٥٥ أو ١٩٧٠-١٩٧٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ و ٢٠٤٥-٢٠٥٠.

٢٠٤٥-٢٠٥٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٧٥-١٩٧٠	١٩٥٥-١٩٥٠	المناطق الرئيسية
٢,٠٥	٢,٦٥	٤,٤٩	٥,٠٢	العالم
١,٨٤	١,٥٦	٢,١٢	٢,٨٤	الأقاليم المتقدمة
٢,٠٧	٢,٩٠	٥,٤٤	٦,١٧	الأقاليم النامية
٢,٠٧	٥,٠٢	٦,٦١	٦,٦٤	البلدان الأقل نمواً
١,٩٢	٢,٥٨	٥,٢٨	٦,١١	بقية الأقاليم النامية
٢,٥٢	٤,٩٧	٦,٧٢	٦,٧٢	إفريقيا
١,٩١	٢,٤٧	٥,٠٨	٥,٨٩	آسيا
١,٨٦	٢,٥٥	٥,٠٥	٥,٨٩	أمريكا اللاتينية
١,٨٥	١,٩٩	٢,٠١	٣,٤٧	أمريكا الشمالية
١,٩٢	٢,٣٢	٣,٢٣	٣,٨٧	الأوقيانوس
١,٨٣	١,٤٠	٢,١٦	٢,٦٦	أوروبا

Source: United Nations, World population. Prospects: The 2004 Revision.
Volume 111. Analytical Report, Table 111.4 and 11.9 p.47. 2005.

٤- الاتجاهات المستقبلية للخصوبة

يفترض تنقيح ٢٠٠٤ أن مستويات الخصوبة سوف تستمر بالانخفاض وتميل نحو الاقتراب من مستوى الإحلال للفترة ما بين ٢٠٤٥-٢٠٥٠. هذا التقارب يجمع اتجاهين مختلفين. من المتوقع أن تشهد الأقاليم زيادة في الخصوبة. وفي مكان آخر يتوقع أن يميل الاتجاه نحو الانخفاض. سيحدث أكبر انخفاض في الخصوبة في البلدان الأقل نمواً، حيث الخصوبة ما زالت عالية. في أفريقيا، حيث الخصوبة العالية جداً، يتوقع أن ينخفض متوسط عدد

الأطفال بحوالي النصف خلال الفترة الخاضعة للإسقاط . ومن المتوقع أن تشهد أمريكا اللاتينية وآسيا انخفاضاً مماثلاً في الخصوبة خلال الـ ٤٥ سنة القادمة. على الصعيد العالمي من المتوقع أن تصل الخصوبة الكلية بين ٢٠٤٥-٢٠٥٠ إلى ٢,٠٥ أطفال لكل امرأة، يحسب المتغير المتوسط، إلى حوالي ١,٨٤ طفلاً لكل امرأة في الأقاليم المتقدمة (انظر جدول ٧).

٥- إسهام الخصوبة في نمو السكان

منذ ١٩٧٠، أصبح انخفاض مستوى الخصوبة الكلية في العالم العامل الرئيسي في تباطؤ سرعة نمو السكان، ففي مطلع السبعينات، قدر أن المعدل الوسطي للولادات في جميع أنحاء العالم يـ ٤,٥ طفلاً لكل امرأة بالمقارنة مع المعدل الذي يُقدر في ٢٠٠٥ بـ ٢,٧ طفلاً، بيد أن سكان العالم لا يزالون في ازدياد لان هناك اليوم عدداً من النساء اللاتي يرزقن بأطفال أكبر مما كان عليه الحال قبل ثلاثين سنة بكثير ولأن الناس أصبحوا يعيشون لفترة أطول (المرأة في العالم ٢٠٠٠: ٩) في الواقع. بسبب الخصوبة العالية في الماضي فإن حجم أفواج النساء في سن الإنجاب عندما يبدأ التحول نحو خصوبة أدنى يكون كبير عادة. ففي عام ١٩٧٠، كان هناك نحو ٨٤٠ مليون امرأة في سن الإنجاب، واليوم تضاعف هذا العدد تقريباً إلى ١,٥٣ مليار وتعيش ٨٠% من تلك النساء في المناطق النامية، وهكذا وبالرغم من الانخفاض المستمر في مجمل الخصوبة، فإن عدد الأطفال المولودين قد أستمّر في الزيادة. وسيستمر في الارتفاع في المستقبل المنظور. وقد أسفرت هذه الحالة، إلى جانب طول العمر المتوقع في معظم البلدان، إلى زيادة صافية إلى سكان العالم تقارب ٧٧ مليون نسمة كل عام ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥. بين المناطق الرئيسية، يمكن ملاحظة أعلى نسبة من الولادات في آسيا، في أفريقيا، أستمّر عدد الولادات بالزيادة بينما ظل نفس المؤشر ثابتاً لحد ما في أمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٥، و ١٩٥٩-٢٠٠٠. في الأقاليم المتقدمة، كانت أوروبا هي الوحيدة التي خضعت إلى

انخفاض متواصل في عدد الولادات منذ ١٩٥٥-١٩٦٠. كما شهدت أمريكا الشمالية انخفاضاً مماثلاً في نمو السكان. ويذكر أن البلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان تُعد هي المساهم الأكبر في مجموع عدد الولادات حتى عندما تكون خصوبتها منخفضة (كاليابان، والاتحاد الروسي، أو الولايات المتحدة الأمريكية). في الحقيقة، على الرغم من أن لديها خصوبة كلية دون مستوى الإحلال في ١٩٩٥-٢٠٠٠، فإن عدد الولادات في الصين خلال الفترة يأتي بالدرجة الثانية بعد الهند.

ج- النظريات المفسرة لانخفاض الخصوبة

تتأثر الخصوبة بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية من خلال تأثير الأخيرة في المتغيرات الوسيطة، من أهمها الزواج، والولادة الأولى وفترة الرضاعة وعدد الأولاد المرغوب فيهم، بالإضافة إلى التخطيط الأسري. يُعد استخدام وسائل منع الحمل الأكثر أهمية في الحد من حجم الأسرة في الوقت الحاضر (National Research Council, 2000:57).

كما يلعب الإجهاد المتعمد أيضاً دوراً هاماً في تخفيض الخصوبة لدى كل من الأقاليم المتقدمة والنامية فقد بدأت معدلات الخصوبة بالانخفاض بسبب زيادة الرغبة في حجم أسرة أصغر وسهولة الوصول إلى خدمات التخطيط الأسري حتى أصبح متوسط حجم الأسرة في البلدان النامية لا يزيد على ٣ أطفال لكل امرأة وانحدر إلى أقل من طفلين في البلدان المتقدمة كافة فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

وتحدد ثمرة الخصوبة بواسطة عدد الأطفال الذين يتمكن الوالدان بيولوجياً من إنجابهم، والعدد المفضل من الأطفال لديهم؛ فضلاً عن كُلف وسائل منع الحمل. (Easterlin and crimmins, 1985).

بيد أن الآليات التي تشكل الأساس للعلاقة بين المتغيرات الوسيطة والخصوبة ليست بيولوجية فحسب وإنما هي نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية كذلك . فقد أسفرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن تغير معالم الحياة الأسرية من ضمنها السلوك الانجابي للوالدين وفيما يلي استعراض موجز لأهم النظريات المفسرة لانخفاض الخصوبة، ونبدأ بالنظريات البيولوجية.

١- النظريات البيولوجية:

يُعزى انخفاض الخصوبة في البلدان المتقدمة قبل الحرب العالمية الاولى إلى تناقص القدرة على الأنسال (الحمل والولادة) حيث ذهب بعض المفكرين، ومنهم هربرت سبنسر، إلى القول أن هناك تضارباً طبيعياً بين درجة اهتمام الإنسان بنفسه وبين قدرته على التكاثر. فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان في سبيل تقدمه الشخصي في ميادين الحياة كافة قل اهتمامه بالتكاثر، خاصة لدى النساء. ويعتقد أن ذلك ناجم عن الضغوط التي تولدها الحياة الحضرية، لان التطور الاجتماعي يؤدي حتماً إلى زيادة النزعة الفردية. (Spencer, 1867:485)

ويذهب (جيني ١٩٦٥، Gini) إلى الاعتقاد بأن تزايد السكان لدى الطبقات الاجتماعية العليا- الذين يتميزون بضعف القدرة على التكاثر - يقود إلى ميل معدلات الولادة إلى الانخفاض المتواصل.

فهو يفترض بأن تغير صفات الأفراد الوراثية لدى أعضاء الطبقات العليا يُعتبر بمثابة العامل الأساسي في إضعاف القدرة على التناسل. على الرغم من أن هذه التفسيرات قد تصح في حالات خاصة إلا أن الرأي العلمي السائد لا يدعم مثل هذه التفسيرات لانخفاض الخصوبة في البلدان الغربية وذلك بسبب وجود عوامل أخرى كثيرة اقترنت بانخفاض الخصوبة وفي مقدمتها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ - النظريات الاجتماعية:

كانت الأفكار السائدة قبل الحرب العالمية الثانية تعزو انخفاض الخصوبة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في الحياة الأسرية والسلوك الإنجابي . فقد اقترنت الحياة الحضرية-الصناعية الجديدة بتقسيم العمل المعقد في ميادين الحياة كافة، مع ما صاحب ذلك من ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي والجغرافي الذي اقترن بنمو النزعة العلمانية والعقلانية من جهة، وإضعاف مفعول القوى التقليدية كالعقيدة الدينية، والقيم الاجتماعية التقليدية والحد من شان العلاقات الاجتماعية الأولية القائمة على التماسك الاجتماعي الشديد والتضامن كما تغيرت الوظائف الأساسية للأسرة في مجتمع حضري صناعي من جهة أخرى .

وتبعاً لذلك، فقد تحولت بعض الوظائف التقليدية للأسرة إلى نظم اجتماعية عصرية كالمدرسة، مثلاً وفي مجال الخصوبة والدراسات الأسرية، تم الاعتراف بمكانة المرأة بمثابة مفهوم رئيسي- لفهم القرارات المتعلقة بالسلوك الإنجابي. (Mason, 1984)

فقد أظهرت كثير من الأبحاث وجود علاقات بين مكانة النساء وتكوين الأسرة، كالزواج والطلاق، وإنجاب الأولاد واستعمال وسائل منع الحمل. (انظر الفصل الحادي عشر)

يعتبر تعليم البنات والنساء وصحتهن الإنجابية من أهم العوامل المؤدية إلى تحسين مكانتهن في المجتمع. فتمكين النساء من خلال التعليم، والحصول على العمل الكاسب، والعناية الصحية اللازمة والتغيرات في النظم القانونية - تعد من أهم العوامل المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج وإنجاب الأولاد، وبالتالي، تحديد مستوى الخصوبة.

إن تأثير التعليم في السلوك الإنجابي قوي وحاسم، بخاصة في تأخير سن الزواج، وفي تأجيل الإنجاب. فالمرأة المتعلمة تسيطر بدرجة أكبر على الوقت الذي تنفقه في الإنجاب وتربية الأولاد، ومن المرجح أن تستخدم وسائل منع الحمل وأن تكون أسرتها أصغر حجماً من المرأة غير المتعلمة . يضاف إلى ذلك أن المرأة المتعلمة يكون عدد أطفالها

الذين يموتون في مرحلة مبكرة أقل - ويكون أطفالها الباقون على قيد الحياة أوفر صحة وأفضل تعليماً (United. Nations, 1995:109) .

ويعد تعليم النساء عاملاً أساسياً في تباين الخصوبة. فالبلدان التي تحصل فيها النساء على مستويات تعليمية عالية تكون معدلات خصوبتها أدنى من البلدان ذات المستويات التعليمية الأقل.

علاوة على ذلك، فقد أدت زيادة الطلب على تعليم الأولاد في البلدان النامية إلى ظهور ضغوط شديدة على الوالدين لخفض معدلات الولادة، لان تعليم الأبناء يؤدي إلى ارتفاع كلفة وقت الوالدين والمال لإنجاب الأطفال وتنشئتهم. وتزداد كلفة فرصة إنجاب الأطفال أهمية مع خروج المرأة للعمل خارج المنزل. وغالباً ما يقترن ذلك بظهور رغبة متزايدة لتقليل حجم الأسرة. ويبدو أن الدوافع الأساسية نحو تقليل حجم الأسرة في البلدان المتقدمة تشبه إلى حد كبير مثيلاتها لدى البلدان النامية والمتمثلة في ارتفاع تكاليف الوقت والمال في إنجاب الأطفال؛ والتضارب بخاصة لدى النساء ، بين الأدوار الوالدية والفرص التعليمية وسوق العمل وتحقيق الرضا النفسي- والاجتماعي المتعلق بإنجاب الأطفال وتربيتهم.

ويبدو أن بعض هذه العوامل أسهمت في العزوف عن الزواج. وانتشار أنواع الاقتران غير الرسمي ، بخاصة المعاشية بصفة أزواج ، في البلدان ذات الخصوبة الواطئة. وما ترتب على ذلك من انخفاض معدلات الخصوبة إلى دون مستوى إحلال الخصوبة كما ذكرنا آنفاً.

٣- النظرية الاقتصادية للخصوبة:

بدأ الاقتصاديون في الوقت الحاضر يهتمون بدراسة المحددات الاقتصادية الجزئية لخصوبة الأسرة في محاولة لتوفير تفسير نظري وتطبيقي أفضل لانخفاض معدلات الولادة المقترن بالمرحلة الثالثة للتحوّل الديمغرافي . في عملهم هذا، تأثروا بالنظرية التقليدية

الجديدة للأسرة والسلوك الاستهلاكي في بناء نموذجهم التحليلي الأساسي فقد استخدموا مبادئ الاقتصاد لتفسير قرارات حجم الأسرة. (Todaro, 1995) تفترض النظرية التقليدية للسلوك الاستهلاكي بان كل فرد لديه جملة من الميول أو الافضليات بالنسبة لصنف معين من السلع يحاول تلبية حاجاته إلى أقصى درجة من استهلاك هذه السلع الخاضعة لدخله وقلة الأسعار النسبية لجميع السلع. في تطبيق هذه النظرية على تحليل الخصوبة، يُعتبر الأطفال بمثابة نوع خاص من الاستهلاك (وفي الدول النامية من الاستثمار) وبذلك تصبح الخصوبة استجابة اقتصادية عقلانية لطلب المستهلك (الأسرة) على الأطفال بالقياس إلى السلع الأخرى.

إذا ما ظلت العوامل الأخرى ثابتة ، فمن المتوقع أن يقل العدد المرغوب فيه من الأطفال مع ارتفاع الدخل الأسري (ربما لا تصح هذه العلاقة بالنسبة للمجتمعات الفقيرة، فهي تعتمد على قوة الطلب على الأطفال مقارنة مع السلع الاستهلاكية الأخرى وعلى مصادر الدخل المتزايد، مثل عمل النساء)، إذ ترتبط عكسياً مع تكاليف الأطفال، وكذلك مع قوة الأذواق للسلع الأخرى، بالمقارنة مع الأطفال. (Todaro, 1995:196)

وتنص هذه النظرية على أنه من المنطقي أن تنجب معظم العوائل التقليدية عدداً كبيراً من الأطفال، أما بالنسبة للعوائل في المجتمعات الحديثة فمن المنطقي أن يكون لديها عدد أقل من الأطفال. في تقدير ما إذا كانوا سينجبون مزيداً من الأطفال أم لا، يُفترض أن يزن الوالدان الفوائد الاقتصادية مقابل الخسائر. ويمكن تصنيف المنافع الناجمة عن وجود الأبناء إلى منافع اقتصادية وأخرى اجتماعية نفسية، ففي الأمد القصير قد يؤدي وجود الأبناء إلى زيادة دخل أسرهم عن طريق التحاقهم بالعمل المتعلق بالمزارع العائلية والمشروعات العائلية الأخرى، أما في الأجل الطويل فإنهم يمثلون نوعاً من الضمان الاجتماعي للوالدين عند الكبر في المجتمعات التي لا تتوافر فيها البرامج الحكومية التي

ترعى كبار السن. بالإضافة إلى هذه المنافع الاقتصادية المهمة فإن هناك منافع نفسية - اجتماعية للأطفال على اعتبار أنهم زينة الحياة الدنيا. ويمكن تصنيف تكاليف تنشئة الأطفال أيضاً إلى تكاليف اقتصادية وأخرى نفسية - اجتماعية. ويمكن أيضاً تصنيف التكاليف الاقتصادية إلى تكاليف صريحة (نقدية) وأخرى ضمنية (تكلفة الفرصة البديلة). و تتضمن التكاليف الصريحة نفقات الغذاء والكساء والمسكن فضلاً عن نفقات تعليم الأطفال والعناية الصحية بهم ورعايتهم. أما التكاليف الضمنية فإنها تشمل خسارة فرصة عمل الأم، الدخل الذي تتمكن من كسبه عند خروجها للعمل خارج المنزل بدلاً من بقائها في الدار للعناية بالأطفال. أما بخصوص التكاليف النفسية - الاجتماعية فإنها تنطوي على خسارة مشاركتها في الحياة العامة بمزيد من التحرر في أوقات الراحة وكذلك قلقها على الأطفال والتفكير في بناء مستقبلهم.

تشير نظرية خصوبة الأسرة المطبقة في البلدان النامية إلى أن تكاليف الأبناء تزداد مع توسع الفرص التعليمية ومجال العمل أمام النساء، أو بسبب ارتفاع الأجور والمصاريف الدراسية، أو تشريع قوانين عمل تضع حداً لسن العمل، أو بتوفير دور لرعاية كبار السن. عندئذ سيميل الوالدان إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال الإضافيين مفضلين بالطبع، النوع على العدد وعمل الأم لقاء أجر بدلاً من بقائها في المنزل وهناك عدة نتائج ضمنية للنظرية الاقتصادية للخصوبة هي:

- ١- من المتوقع أن ترتفع الخصوبة كلما تزايدت قدرة الأبناء في الحصول على دخل أو المساهمة في المزارع والمشروعات العائلية، والعكس صحيح.
- ٢- من المفترض أن تنخفض الخصوبة عند إنشاء مؤسسات التقاعد والضمان الاجتماعي.
- ٣- ومن المفترض أن تنخفض معدلات الخصوبة عند توافر فرص العمل خارج المنزل.
- ٤- من المفترض أن تزداد الخصوبة مع ارتفاع مستوى الدخل نظراً لزيادة القدرة على تحمل نفقات الأولاد.

لقد ثبتت صحة الافتراضات الثلاثة الاولى في الدراسات التطبيقية. أما الافتراض الرابع ، فقد ثبت عدم صحته فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سالبة بين مستوى الدخل والخصوبة ولقد حاول بعض الباحثين تفسير هذا التناقض ومنهم جيري بيكر المُنظر الأساسي لاقتصاديات المنزل الجديد الذي أوضح أن هذا التناقض يعود إلى:

- ١- قلة معرفة العوائل الفقيرة بوسائل منع الحمل .
 - ٢- المفاضلة بين عدد الأطفال ونوعية الأطفال لان العوائل الغنية، كما يدعى بيكر تنفق على أطفالها أكثر من العوائل الفقيرة فيما يتعلق بالتعليم والغذاء والكساء والمصروفات الأخرى التي تؤثر في تحسين نوعية الأطفال.
- وهناك من يعارض هذه النظرية ، وعلى رأسهم ريتشارد أسترين Richard Easterlin (١٩٨٥) الذي يقول أن "الميل نحو الأطفال ليس ثابتاً" ، كما يفترض أصحاب مدرسة شيكاغو وبيكر ، ولكن الميل نحو الأطفال يتغير كما يتغير بخصوص أنواع كثيرة من السلع. الدخل الدائم للفرد بالمقارنة مع دخل الجماعات المرجعية (في الأساس دخل الوالدين). وعلى أية حال، من الملاحظ أن معدل المواليد ينخفض كلما ارتفع الدخل على المدى البعيد، وقد تؤدي زيادة الدخل المؤقتة أو لفترة قصيرة إلى نتيجة معاكسة، أي ارتفاع معدلات الولادة. وربما يعود السبب إلى ثبات الميل نحو العدد المفضل للأطفال.

د- تباين الخصوبة

يشير تباين الخصوبة إلى اختلاف الخصوبة بين الفئات والجماعات الفرعية في السكان. من حيث المبدأ، أي تصنيف للسكان تقريباً ربما يكون أساساً لقياس تباين الخصوبة، بيد أن اهتمام العلماء انصب على دراسة جماعات من الناس تؤهلهم مراكزهم الاجتماعية المختلفة في المجتمع في الحصول على موارد، أنماط حياة وأفكار مختلفة عن

غيرهم. وهؤلاء غالباً ما يتميزون بمعايير وقيم اجتماعية وسمات ثقافية مؤثرة في تكوين الأسرة والخصوبة.

تعتبر الحالة الزوجية ، العمر عند الزواج وأمد الزواج عوامل هامة في اختلاف الخصوبة. توفر هذه العوامل بعض الأدلة العامة عن عدد سنوات الحياة الزوجية التي تتعرض النساء خلالها إلى احتمال إنجاب أطفال أحياء. تتأثر الخصوبة البشرية بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال تأثيرها في المتغيرات الوسيطة من أهمها الزواج، الولادة الأولى، فترة الرضاعة. عدد الأولاد المرغوب فيهم فضلاً عن التخطيط العائلي. يضاف إلى ذلك أن مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية (المعبر عنها بالتحصيل الدراسي ، المهنة أو الدخل) الخلفية الريفية- الحضرية، مشاركة الزوجة في القوى العاملة العنصر- والدين ترتبط جميعها بقوة مع مختلف مقاييس الخصوبة (Shryock, 1976:308). وفيما يلي عرض موجز لهذه العوامل الاجتماعية والفسولوجية:

أ- العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

١- الاختلافات الريفية- الحضرية:

يؤدي مكان الإقامة دوراً هاماً في تباين الخصوبة البشرية فإذا ألقينا نظرة سريعة على معدلات الولادة في دولة ما، فإنه يتضح فوراً أن خصوبة السكان تقل كلما ارتفع مستوى تحضر القطر أو المنطقة، وعلى العكس من ذلك، ترتفع معدلات الولادة في المناطق الريفية. تبلغ تباينات الخصوبة بين سكان الريف والحضر حدها الأقصى في البلدان الصناعية المتقدمة النمو وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتزداد اختلافات الخصوبة بين الريف والحضر اتساعاً مع مرور الزمن بسبب الانخفاض الأسرع لمعدلات الخصوبة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية. فسكان الحضر يتزوجون اعتيادياً في

أعمار أكثر تأخراً من سكان الريف وأن الفجوة تزداد اتساعاً لان الزيادة في العمر عند الزواج وعند إنجاب المولود الأول أكبر بالنسبة للنساء الحضر-يات، كما أن فترة الرضاعة الطبيعية (من الثدي) لدى المرأة الحضر-ية اقصر- عموماً من فترة الرضاعة لدى المرأة الريفية. وأيضاً يعزى اختلاف الخصوبة الريفية- الحضرية إلى تفاوت استعمال وسائل تحديد النسل. فالنساء الحضر-يات أكثر استعمالاً لوسائل تحديد النسل من النساء الريفيات.

تركز إحدى النظريات المفسرة لاختلاف الخصوبة الريفية - الحضرية على دور الخصائص البنيوية المختلفة للأفراد كالتعلم، والمهنة، والحالة العملية والدخل - فالمرأة الحضرية أفضل تعليماً من المرأة الريفية، وغالباً ما تعمل في القطاع الاقتصادي الحضري الحديث. والمرأة الحضرية المتعلمة تسيطر سيطرة أكبر على الوقت المخصص للإنجاب وتربية الأولاد. ومن الأرجح أن تستخدم وسائل منع الحمل وأن تكون أسرتها أصغر حجماً. يفترض هذا التفسير أن النساء اللواتي أمضين شطراً طويلاً من حياتهن في بيئة حضرية - صناعية قد تكونت لديهن اتجاهات تميل نحو تفضيل حجم الأسرة الأصغر بسبب التعرض لطرز الحياة الحضرية والضغط المتزايد ووسائل الاتصال المختلفة. ومن جانب آخر، فالنساء المهاجرات حديثاً إلى المدينة وأمضين فترة قصيرة فيها ربما لم تتوافر لديهن فرص كافية لتغيير اتجاهاتهن نحو الخصوبة المنخفضة. إن الآثار الضعيفة للمحيط الحضري الملاحظ في عدة دراسات يمكن أن تعزى لحد ما إلى قصر فترة الإقامة في المدينة بخصوص النساء المهاجرات إلى المدن.

إن مستويات الخصوبة الأعلى لدى النساء الريفيات يُعتقد أنها تعود جزئياً إلى طبيعة الأحوال الريفية بحد ذاتها لان الحياة الريفية تنطوي على مدى واسع من القيم الاجتماعية والمعايير والمتغيرات التي تقود إلى تفضيل الأسرة الأكثر حجماً لما يترتب على ذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية كما ذكرنا سابقاً.

٢- الطبقة الاجتماعية - الاقتصادية والخصوبة:

من الصعب جداً تحديد الاختلافات في الخصوبة الموجودة بين مختلف الطبقات الاجتماعية في المجتمع ، وذلك بسبب قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . فالشائع ديمغرافياً هو القول المأثور عن أن : "الأغنياء يزدادون ثراءً والفقراء يزدادون أطفالاً" وبعبارة أخرى توجد علاقة عكسية بين المكانة الاجتماعية والخصوبة، ولذلك فإن معدل المواليد يقل كلما ارتفع المركز الاجتماعي والاقتصادي للأسرة (سميث، ١٩٦٣: ٣٩٠).

توضح بعض البيانات أن معدل التكاثر لدى أصحاب المهن أو الوظائف العليا (الأكثر طلباً، والأعلى أجراً والأصعب التحاقاً) أقل من معدلات التكاثر بين أصحاب المهن الدنيا، (سميث: ١٩٦٣) .

تعتبر المكانة الاجتماعية-الاقتصادية هامة في تفسير اختلافات الخصوبة الحالية والماضية، يقترح هاولي (Hawley,1950:114) وجود ثلاث مراحل في هذه العلاقة . كانت الخصوبة خلال المرحلة الأولى متشابهة إلى حد كبير بين أعضاء الطبقات، أو ربما كانت هناك علاقة موجبة بين المكانة والخصوبة .

أما المرحلة الثانية التي بدأت في مطلع القرن التاسع عشر- فقد تميزت بانخفاض معدلات الخصوبة بين الطبقات الاجتماعية العليا، وبالتالي أصبحت العلاقة سالبة بين المكانة الاجتماعية والخصوبة. وتميزت المرحلة الثالثة والأخيرة بوجود علاقة موجبة بين معدل الخصوبة والطبقة الاجتماعية. ربما يُعزى التفسير الرئيسي- في تغير مستويات الخصوبة إلى انتشار وسائل تحديد النسل من الطبقة الاجتماعية العليا إلى الطبقة الوسطى، ومنها إلى الطبقة الدنيا ، بحيث أصبحت عملية تحديد النسل شائعة بين أبناء الطبقات الاجتماعية كافة، خاصة لدى البلدان المتقدمة.

٣- العلاقات بين التعليم والخصوبة:

للتعليم تأثير شديد في تقليل الخصوبة، على المستويين الفردي والمجتمعي معاً... تتأثر كثيراً أفضليات الخصوبة والسلوك الإنجابي للرجال والنساء بواسطة التحصيل التعليمي. على العموم ، تؤدي زيادة التعليم إلى انخفاض الخصوبة. يعتبر تعليم المرأة بمثابة عامل هام في تخفيض الخصوبة، حتى بعد الأخذ بنظر الاعتبار عوامل أخرى ذات صلة بالموضوع كتعليم الزوج والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بخاصة في البلدان النامية. (Jejeebhoy,1995;U.N.1995)

العوامل المحددة للعلاقة بين التعليم والخصوبة ليست بيولوجية فحسب ، إنما كذلك نفسية وسلوكية وربما يمكن أن توصف باستخدام الإطار المركب لايسترلن. (Easterlin and Crimmins,1985) بحسب هذا الإطار تُحدد ثمرة الخصوبة بواسطة عرض الأطفال والطلب عليهم ، وأخيراً تكاليف استعمال وسائل تحديد النسل. (U,N.1995) يشير عرض الأطفال إلى عدد الأطفال أو الأطفال الأحياء الذين يتمكن الزوجان من إنجابهم (بيولوجياً)، في سباق الأعراف السائدة المؤثرة في الزواج والسلوكيات الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الخصوبة، يمكن أن يؤثر التعليم في الخصوبة سلباً أو إيجاباً.

عندما يكون أحد الأقطار في المراحل المبكرة للتحول الديمغرافي (أي عندما لا تكون هناك سيطرة مقصودة على التكاثر) ، تعمل كمية قليلة من التعلم على زيادة الطلب على الأطفال لأنها تزيد من القدرة على الإنجاب من خلال تغذية أفضل وتحسن الصحة الإنجابية للأم والطفل. كما أنها تعمل أيضاً على التقليل من أهمية الممارسات التقليدية التي تحد من الخصوبة مثل الامتناع عن الاتصال الجنسي بعد الولادة، والرضاعة الطويلة من الثدي ومن جانب آخر، قد يقلل التعليم عرض الأطفال، بتأخر الزواج أو المعاشية بصفة زوجية الذي يفضي إلى تقلص طوال الفترة الزمنية للحمل لدى المرأة، و/أو وتأخير زمن الولادة الأولى . ويشير الطلب على الأطفال إلى عدد الأطفال الذين

ترغب الزوجات في إنجابهم. النساء الأفضل تعليمياً يفضلن عموماً الأسر الأصغر حجماً لأن التعليم يشكل ويغير قيمهن، واتجاهاتهن ومعاييرهن، فضلاً عن التكاليف المقدرة لإنجاب الأطفال وتنشئتهم. أخيراً تُشير كلف تحديد النسل إلى المعوقات المتوقعة والحقيقة لاستخدام وسائل تحديد النسل لتنفيذ أفضل الخوصبة. يميل التعليم إلى تقليل هذه التكاليف لأنه يزيد الوعي، الوصول والقدرة على تحمل نفقات واستخدام وسائل تحديد النسل. أكدت الأبحاث وجود علاقة موجبة بين التعليم واستعمال وسائل تحديد النسل (Castro, 1995). النساء الأفضل تعليمياً أكثر احتمالاً في استخدام وسائل تحديد النسل الحديثة، لأنهن أكثر رغبة في تكوين عوائل صغيرة، وأفضل معرفة بوسائل منع الحمل، وأخيراً أكبر مقدرة في الوصول إلى الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية للأم.

٤- تأثير عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل في الخصوبة:

أكدت عدة دراسات وجود علاقة سالبة بين درجة إسهام المرأة المتزوجة في النشاط الاقتصادي الكاسب وحجم الأسرة، بمعنى أن متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم النساء المساهمات في القوى العاملة يقل عن نظيره لدى بقية النساء المتزوجات المتفرغات للأعمال المنزلية (Vostrikova, 1979:1).

تتجلى صورة هذه العلاقة لدى الأقطار المتقدمة على نحو أوضح من الأقطار النامية، وفي المناطق الحضرية على نحو أقوى من المناطق الريفية. يضاف إلى ذلك أن النساء العاملات لقاء أجر كانت خصوبتهن أقل من النساء غير العاملات. (Jaffe, 1960:52)

يظل تفسير هذه الاختلافات الملاحظة في مستويات الخصوبة مثار شك وجدل، لأنه لا توجد علاقة سببية بين عمل المرأة المتزوجة والخصوبة.

٥- الدين والخصوبة:

يُعد اختلاف الخصوبة بين الطوائف الدينية ظاهرة عامة فالمسلمون والهندوس والبوذيون يتمتعون بخصوبة عالية، إذ تشدد جميع هذه الأديان على الزواج المبكر والإكثار

من الذرية، ومع ذلك لا يمكن فصل تأثير الدين في الخصوبة عن تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. (Thomlinson, 1965:178). أظهرت بعض الدراسات في المجتمعات الغربية أن مستوى الخصوبة بين الكاثوليك أعلى من نظيره بين البروتستانت واليهود، بيد أن التفاوت بدأ بالانحسار في معظم هذه البلدان، بغض النظر عن معتقداتها الدينية. وأظهرت بعض الدراسات في مصر- (رزق، ١٩٥٩؛ وياوكي، 1961) (Yaukey, 1961) في لبنان وغيرها أن الخصوبة بين المسلمين أعلى من نظيرتها بين المسيحيين بخاصة في المناطق الحضرية.

ب- العوامل الفسيولوجية:

نظراً لأن الحمل لا يتم إلا عن طريق الاتصال الجنسي بين رجل وامرأة، أصبحت العوامل الفسيولوجية المؤثرة في الخصوبة أمراً ضرورياً لتفسير اختلافات الخصوبة. بحث ديفز وبلوك (Davis and Blake, 1956) المتغيرات الوسيطة التي تعمل من خلالها العوامل الاجتماعية للتأثير في الخصوبة البشرية، ومن بين العوامل ذات الصلة بالموضوع: العقم التام أو الجزئي خلال فترة محدودة، تكرار الاتصال الجنسي، الانفصال الطويل أثناء الزواج أو الطلاق.

ويستند هذا التصور إلى الفكرة القائلة بأنه لا يمكن أن يحصل حمل أو ولادات حية ما لم تتوافر الشروط الآتية:

- ١- حصول اتصال جنسي بين رجل وامرأة.
 - ٢- وأن ينتج عنه حمل
 - ٣- وأن تتم الولادة بصورة طبيعية.
- واستناداً إلى هذا المنظور التصوري، فقد توصلنا إلى وضع قائمة تضم أحد عشر- متغيراً يمكن أن تؤثر مباشرة في الخصوبة. وفيما يلي استعراض موجز لهذه المتغيرات الوسيطة.

أولاً / العوامل المؤثرة في التعرض للاتصال الجنسي:

أ- العوامل المؤثرة في الزواج والطلاق خلال فترة الإنجاب:

- ١- العمر عند الزواج الأول
 - ٢- العزوف المستمر عن الزواج.
 - ٣- طول فترة الانسال المنصرفة بعد الزيجات أو بينها وذلك حين ينتهي الزواج بالطلاق أو الانفصال أو موت أحد الزوجين.
- ب- العوامل التي تؤثر في الاتصال الجنسي أثناء الزواج .

- ١- التقشف الجنسي الإرادي.
- ٢- التقشف الجنسي اللاإرادي (بسبب العجز الجنسي والمرض والانفصال).
- ٣- تكرار الاتصال الجنسي (باستثناء فترات التقشف الجنسي) .

ثانياً/ العوامل المؤثرة في التعرض للحمل:

- ١ - القدرة على الانسال أو عدمها لأسباب لإرادية
- ٢- استخدام أو عدم استخدام وسائل تحديد النسل
- ٣- القدرة على الانسال أو عدمها لأسباب اختيارية كالتعقيم أو العلاج الطبي.

ثالثاً/ العوامل المؤثرة في الحمل والولادة التامة

- ١- وفيات الأجنبية لأسباب لإرادية .
- ٢- وفيات الأجنة لأسباب اختيارية كالإجهاض المقصود.

هـ - التخطيط الأسري

تُعد خدمات التخطيط الأسري من العوامل الهامة للعناية بالصحة الإنجابية وقد انقادت حياة الملايين من النساء والأطفال وحافظت على صحتهم. كما أن استخدام موانع الحمل يُعد عاملاً مساهماً هاماً في تمكين النساء وكأساس هام للتمتع بالحقوق الأخرى . يحدد النظام الجنساني للمجتمع عادة مستوى المقبولية السائد، للوصول إلى موانع الحمل واستخدامها (Hardon,1995) على صعيد الأسرة ، تؤثر الفوارق الجنسية

كذلك في عملية اتخاذ القرار المتعلق باستخدام موانع الحمل، بتحديد القواعد الواضحة المتعلقة بعملية الاتصال والحوار بين الزوجين، فقد وجد أن استقلال النساء وسلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة يزيدان من رغباتهن وقدراتهن على استخدام موانع الحمل. (Morgan and Nirania, 1995)

على الرغم من أن قرار استخدام موانع الحمل يقع على عاتق الزوجين، تميل النساء إلى تحمل معظم المسؤولية بالنسبة لمنع الحمل وذلك لأن معظم طرق منع الحمل الحديثة تخص النساء أكثر من الرجال.

أظهرت تقديرات للأمم المتحدة أن ٥٨% من جميع المتزوجين يستخدمون وسائل منع الحمل على المستوى العالمي؛ وإن بين هؤلاء الأزواج، يعتمد أقل من الثلث على طريقة تتطلب مشاركة الزوج أو تعاونه. الاعتماد على الطرق الخاصة بالرجال أكثر انتشاراً في الأقاليم المتقدمة، حيث تمثل حوالي ٥٠% من جميع الموانع المستخدمة، من الأقاليم النامية، حيث تمثل ٢٠% فقط. تعود هذه الاختلافات لحد ما إلى الاستخدام الأكبر لفترة الأمان والعزل (القذف الخارجي) في الأقاليم المتقدمة بخاصة في أوروبا الشرقية والجنوبية وهناك اختلافات كبيرة في انتشار معدلات استخدام موانع الحمل ضمن البلدان النامية، تتراوح من ٢٠ بالمائة في إفريقيا إلى ٦٠ بالمائة في آسيا و٦٦ بالمائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومع ذلك، فإن الوزن النسبي للطرق الخاصة بالرجال متماثلة كثيراً فيما بين الأقاليم المتخلفة. (United Nations, 2001: 261)

تشير الاتجاهات الحالية إلى ازدياد استخدام موانع الحمل في معظم المناطق النامية منذ عام ١٩٨٠ على الرغم من هذا الاتجاه المتصاعد، يظل عدم تلبية الطلب على موانع الحمل كبيراً الأمر الذي يعبر عن الفجوة بين الدافع نحو السيطرة على الخصوبة والاستخدام الفعلي لموانع الحمل. بالرغم من أن الوصول إلى الخدمات يظل مشكلة لعدم استخدام الموانع وتعود الأسباب الرئيسية إلى قلة المعرفة بوسائل تحديد النسل؛ المخاوف الصحية والمعوقات الاجتماعية - الاقتصادية والأسرية.

(Bongaarts and Bruce, 1995)

وتشير الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية إلى أن استخدام موانع الحمل يزيد مع ارتفاع مستوى تعليم النساء في جميع البلدان، كما أنه يرتبط بالمكانة الاجتماعية والحالة العملية، والرغبة في الأبناء الذكور، فضلاً عن الحالة الصحية للنساء.

وسائل تنظيم الأسرة

هناك وسائل كثيرة ومنوعة لتحديد النسل، منها ما يخص النساء فقط وأخرى تخص الرجال ومنها مشتركة بين الزوجين ، وفيما يلي شرح موجز لكل طريقة مع بيان مدى فعاليتها وأعراضها الجانبية.

١- الوسائل الرحمية (اللولب): (Intrauterine Device (IUD)

اللولب المانع للحمل عبارة عن جهاز صغير مصنوع من البلاستيك طوله حوالي ٣,٦ سم يوضع في داخل الرحم من قبل الطبيبة في آخر أيام الدورة للتأكد من عدم وجود حمل.

لقد أصبح استعمال اللولب واسع الانتشار بين نساء العالم، خاصة في الدول المتقدمة والنامية. وقد اعتمدته عدة دول في برامجها لتنظيم الأسرة كأفضل وسيلة وأسهلها لمنع الحمل. كما اهتمت به منتظمة الصحة العالمية وشجعت النساء في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية على استعماله. يعتبر اللولب ذو فعالية عالية، قد تصل إلى ٩٩% وقد تستمر فعاليته لمدة تتراوح ما بين ٦ إلى ٨ سنوات.

وقد يتسبب بالأعراض الجانبية الآتية: جعل الدورة الشهرية أطول من المعتاد وكمية الدم أكثر غزارة، وقد يتخلل الدورة الطمثية نزف متقطع يزول تدريجياً مع مرور الزمن وقد يصاحب ذلك ألم في الظهر أو أسفل البطن، وقد تزداد نسبة حدوث الالتهابات المهبليّة.

٢- الوسائل الهرمونية:

أ- حبوب منع الحمل (الأقراص): (Pills)

وهي عبارة عن مركبات هرمونية تؤخذ عن طريق الفم بمعدل حبة واحدة يومياً طوال ٢١ يوماً وتؤدي إلى كبح المبيض ومنع الإباضة وبالتالي منع الحمل دون أن يؤثر ذلك في انتظام الدورة الطمثية.

لكي يصبح مفعول الحبوب مؤكداً، يتعين على المرأة الراغبة في منع الحمل أن تبدأ بتناول الحبوب ابتداءً من اليوم الخامس من الدورة الشهرية حتى إذا لم ينقطع الدم تماماً خلال هذه المدة، لأن الانقطاع عن تناول الحبوب لمدة يوم واحد على الأقل أو أسبوع على الأكثر، سيدفع بالمبيض إلى إنضاج البويضة وإطلاقها دون أن تشعر المرأة بذلك. وإذا ما نسيت المرأة تناول حبة كل مساء فعليها تناولها في صبيحة اليوم التالي (فاخوري، ١٩٧٢) ويفضل تناولها بنفس الساعة كل مرة وبدون فترة انقطاع طوال فترة تناول هذه الوسيلة.

وتتكون الحبوب إما من هرمون واحد أو مركبة من هرمونين وإذا ما أخذت الحبوب المركبة بطريقة صحيحة فسوف تصل فعاليتها إلى ١٠٠%. أما فعالية الحبوب أحادية الهرمون فقد تصل إلى ٩٥%. بخصوص الأعراض الجانبية الشائعة فهي الشعور بالغثيان والقيء والدوار وآلام الثدي وزيادة الوزن والنزف ما بين فترات الطمث وينصح في مثل هذه الحالات استخدام وسيلة أخرى أكثر أماناً. يمكن إعطاء الحبوب أحادية الهرمون للمرأة المرضع ولل السيدات المعرضات لمضاعفات التجلط الشرياني ولل سيدات ما بعد سن ٣٥ سنة.

ب- حقن منع الحمل: (Inject able)

تحتوي هذه الحقن على هرمون بروجستيرون الذي يؤدي إلى كبح الإباضة وتقليل قوام مخاط عنق الرحم وتكوين بطانة ضامة لجدار الرحم. ويمتد مفعولها ما بين ٣-٦ أشهر ومن أعراضها الجانبية احتمال حصول نزف بين الدورات الطمثية وعدم

انتظام الطمث وربما انقطاعه، بالإضافة إلى زيادة الوزن والقيء والصداع والاكتئاب . لذلك فقد بات من الضروري إجراء التقييم الطبي الكامل وإعطاء المشورة الصحيحة قبل إعطاء هذا النوع من وسائل تنظيم الأسرة.

ج- غرسات النوربلانت: (Norplant)

وهي من الوسائل الهرمونية الحديثة طويلة الأمد وعالية الفعالية- وتحتوي على هرمون مصنع على شكل كبسولات مرنة طولها ٣٤ ملم وقطرها ٢,٤ ملم يتم غرسها تحت الجلد في الجهة الداخلية للعضد من قبل الطبيبة المؤهلة وتحت تأثير مخدر موضعي ولا تستغرق عملية زرع الغرسات أكثر من ١٥ دقيقة، كما أن مفعولها يبدأ بعد ساعات قليلة من غرسها ويبلغ عدد هذه الغرسات ست غرسات وتوفر حماية من الحمل لمدة خمس سنوات .

إن أفضل الأوقات لزرع هذه الغرسات هو خلال السبعة أيام الأولى من بداية الحيض أو خلال الأيام السبعة التي تلي الإجهاض أو بعد ستة أسابيع من الولادة. ولها أعراض جانبية شبيهة بأعراض حقن منع الحمل . ولكن هذه الأعراض لا تضر بالصحة العامة وتخف تدريجياً مع مرور الزمن.

٣- وسائل الحجز:

تؤدي وسائل الحجز إلى سد الطريق أمام السائل المنوي أو شل حركة الحيوانات المنوية بمنعها من الوصول إلى التجويف الرحمي لتضمن بذلك عدم حصول الحمل - وليست هناك موانع جانبية خطيرة بيد أن درجة فعاليتها تكون متدنية بالمقارنة مع وسائل منع الحمل الأخرى. وتعتمد درجة فعاليتها على إتباع إرشادات الاستعمال بدقة . ومن وسائل الحجز ما يلي .

أ- الواقي الذكري: Condom

الغمد هو غشاء مصنوع من مادة المطاط، يتم وضعه حول القضيب المنتصب ويمنع دخول المني إلى المهبل، ويتميز الواقي الذكري بمعدل فعالية معتدلة في منع الحمل، وتكمن أهميته في وقاية الزوجة من انتقال الأمراض التناسلية الجنسية مثل مرض الايدز أو السفلس أو الزهري وفي وقاية المرأة من سرطان عنق الرحم.

ب- الحاجز المهبل الأنثوي: (Vaginal method)

وهو غشاء مصنوع من المطاط على هيئة فنجان أو قبة ويتم إدخاله في المهبل قبل عملية الاتصال الجنسي ويتم وضع مرهم مبيد للحيوانات المنوية داخل القبة قبل إدخال الحاجز ويزال بعد مضي- ثمان ساعات من الاتصال الجنسي.

ج- مبيدات الحيوانات المنوية:

وهي مواد كيميائية تقوم بشل حركة الحيوانات المنوية لمنعها من الوصول إلى البويضة داخل الرحم وتكون هذه المواد على شكل دهون أو مادة هلامية أو حبوب فوارة تنتج رغوة عندما تتندى، لتغطي فوهة الرحم وتمنع دخول الحيوانات المنوية إلى الرحم. ولزيادة الفعالية أيضاً، يفضل استعمال الواقي الذكري من قبل الزوج.

٤- الوسائل الفسيولوجية الطبيعية:

أ- الرضاعة الطبيعية (Breast Feeding)

وهي تعتمد على إرضاع الطفل بصورة متواصلة حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة هرمون البرولاكتين الذي يؤدي بدوره إلى كبح الإباضة وتعتبر الرضاعة الطبيعية وسيلة فعالة لمنع الحمل إذا توفرت الشروط الثلاثة الآتية :
١- الرضاعة المتواصلة. ٢- انقطاع الطمث. ٣- عمر المولود أقل من ستة شهور. وفي حالة عدم توافر أحد هذه الشروط الثلاثة، ولكي تضمن المرضعة عدم الحمل يمكنها استعمال وسيلة مساندة لا تتعارض مع الرضاعة.

ب- فترة الأمان: (periodic abstinence)

تعتمد هذه الطريقة على الامتناع عن الاتصال الجنسي خلال فترة الإباضة. وتعتمد على فكرة بسيطة وهي أن البويضة تكون قابلة للتلقيح خلال فترة معينة من الدورة الطمثية ، فإذا ما تم وصول الحيوان المنوي إلى البويضة داخل الرحم خلال هذه الفترة، فسوف يحصل الحمل. أما الأيام السابقة لهذه الفترة أو التي تليها فتعتبر أيام عقم فسيولوجي للمرأة . وتعتمد هذه الطريقة على حساب وتحديد أيام الخصوبة للسيدة والامتناع عن الاتصال الجنسي خلال هذه الفترة.

ج- القذف الخارجي (العزل): Withdrawal

الجماع المقطوع هو سحب القضيب قبل حدوث القذف وإفراز السائل المنوي خارج المهبل. وتعتبر هذه الوسيلة غير فعالة وغير مأمونة بسبب وجود الحيوانات المنوية في السائل الذي يسبق القذف ويعتبر الجماع المقطوع من أكثر وسائل منع الحمل خطورة على صحة الإنسان. فهو يضعف ذاكرة الرجل ويرهق أعصابه ويحط من قواه العقلية والجسدية، كما يفقده نشاطه الجنسي ويسبب له الارتخاء والعنانة وسرعة القذف أما بالنسبة للمرأة، فهو يحدث عندها تهيجاً محلياً واحتقاناً في الحوض مما يؤثر في صحتها. كما أن الجماع المقطوع يولد لدى المرأة، مع مرور الزمن بروداً جنسياً لعدم وصولها النشوة الجنسية ونشوة الاستمتاع بالجماع. لذلك فإن هذه الطريقة تشكل خطراً على الحياة الزوجية وتهدد الحياة الأسرية بالتفكك.

٥- التعقيم لدى المرأة أو الرجل:

التعقيم هو أحد وسائل منع الحمل الذي يهدف إلى قطع الدرية عند الجنسين طوال الحياة، دون التعرض إلى وظيفة الأعضاء التناسلية الهرمونية أو التسبب بفقدان الرغبة الجنسية والتحفيز الجنسي. وتتم العملية عن طريق إجراء عملية جراحية لقطع القناتين النطفتين (عند الذكر) لمنع صعود الحيوان المنوي من الخصيتين إلى القضيب؛

وقطع الأنبوبين (لدى الأنثى) لمنع مرور البويضة المؤنثة من المبيضين إلى مكان تلقيحها في الرحم. (فاخوري، ١٩٧٢)

٦- الإجهاض:

ويعني الوفيات المبكرة للأجنة المستحثة بضمنها تلك القانونية وغير القانونية. في الاستخدام الطبي، الإجهاض يعني إخراج الجنين الدائم، بخاصة في أي وقت قبل أن يكون قادراً على مواصلة الحياة. (Shryock, 1976)

الإجهاض ثلاثة أنواع:

- ١- **الإجهاض الطبيعي:** وهو الذي يحدث بصورة تلقائية من دون تدخل أحد حيث يخرج الجنين من جوف الرحم بعد توقفه عن النمو بسبب ضعف إفرازات المبيض الهرمونية أثناء الحمل، وبسبب بعض الأمراض التي قد تصيب أعضاء الجسم أثناء الحمل.
 - ٢- **الإجهاض الطبي:** وهو الإجهاض الشرعي - القانوني المصرح به الذي يجربه طبيب في العيادة في بعض الحالات المرضية كالإصابة بالروماتزم وأمراض القلب والرئتين والكليتين لانقاد حياة الأم أو لأسباب أخرى منها منع تطور الحمل.
 - ٣- **الإجهاض المفتعل:** وهو الإجهاض السري، غير الشرعي الذي تقوم به الحامل بنفسها أو تجريه قابلة غير مأذونه.
- وتختلف نظرة الشعوب إلى الإجهاض . فمن جهة ، تكون بعض الأقطار أكثر مرونة في نظرتها إلى الإجهاض وتبيح استخدامه - كوسيلة من وسائل تحديد النسل - على نطاق واسع، بخاصة الدول الغربية واليابان. ومن جهة أخرى تعارض بعض الشعوب ممارسة الإجهاض وتحرمه المجتمعات الإسلامية كافة.

ويعتبر الإجهاض في كثير من البلدان الغربية أحد وسائل تحديد النسل بين الشباب غير المتزوجات كالسويد. وقد أصبحت قوانين الإجهاض في هذه البلدان أكثر استخداماً من ذي قبل.

الخلاصة:

الطرق الرئيسية التي أدت إلى انخفاض الخصوبة يمكن تصنيفها إلى الأسباب التقريبية والمحددات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر أهمية التي تعمل من خلالها . من بين الأسباب التقريبية يمكن أن نذكر أكثرها أهمية وهي استخدام وسائل تحديد النسل للحد من الولادات أثناء الزواج حالات الاقتران الأخرى، بخاصة المعاشه بصفة أزواج. كما أن الإجهاض المتعمد لعب دوراً هاماً في تخفيض الخصوبة بالنسبة للأقاليم المتقدمة، وكذلك بالنسبة لبعض البلدان النامية.

تم تخفيض الخصوبة عن طريق تقليل عدد الأولاد. عدم القدرة على الإنجاب لم يلعب دوراً كبيراً حتى الآن في تفسير الخصوبة المنخفضة في الأقاليم المتقدمة، ربما سيلعب ذلك في المستقبل.

في البلدان النامية، أدى انخفاض الوفيات دوراً هاماً في تمهيد الطريق نحو انخفاض الخصوبة. الإقبال الشديد على التعليم لدى جميع الأقاليم النامية يمكن أن يولد ضغوطاً متواصلة على معدلات الخصوبة في أي جيل معين، يرتبط الطلب على التعلم مع زيادات في كُلف ووقت الوالدين (والمال) المبذولة على إنجاب الأطفال وتربيتهم، وعادة ما يؤدي هذا إلى استبدال الرغبة في عائلة كبيرة بالرغبة في عائلة صغيرة الحجم . الآثار المقللة للخصوبة تعمل أيضاً عبر الأجيال كما أظهرت عدة دراسات، الوالدون الحاصلون على تعليم مرتفع يُرجح أن ينجبوا أطفالاً أقل عدداً ولكن أكثر تعليمياً؛ تتجلى كلف الفرص الضائعة على أنجاب الأطفال بوضوح بواسطة ظهور أعمال أكثر دخلاً بالنسبة للنساء في مهن خارج المنزل، التي كثيراً ما تتعارض مع العناية بالأطفال. كما أن نمو الدخل يمكن أن يدعم الرغبة في عوائل أصغر، فضلاً عن انتشار أفكار جديدة حول مسؤوليات

الوالدين المناسبة في أنجاب الأطفال، أهمية التعليم وقبول الوسائل الحديثة لتحديد النسل. (Castirline,2001)

بين البلدان المتقدمة كانت الدوافع الرئيسية لانخفاض الخصوبة مشابهة لأسباب انخفاض الخصوبة في البلدان النامية ذات الخصوبة العالية سابقاً : ارتفاع تكاليف الوقت والمال لإنجاب وتربية الأبناء . التوتر بخاصة بالنسبة لنساء ، بين الأدوار الوالدية وكل من الفرص التعليمية ومكان العمل، وإحراز كثير من الرضا النفسي – الاجتماعي المقترن بإنجاب الأولاد من خلال تجربة إنجاب طفل أو طفلين. كما أدت بعض هذه العوامل إلى التراجع عن الزواج واستبداله بأنواع الاقتران الأخرى في البلدان ذات الخصوبة الواطئة أما بخصوص المستقبل فقد بات من المتوقع أن تنخفض مستويات الخصوبة لأول مرة في الأقاليم النامية دون ٢,١ أطفال للمرأة الواحدة في وقت ما في القرن الحادي والعشرين؛ وبذلك ستقترب مستويات الخصوبة في البلدان النامية من نظيراتها في البلدان المتقدمة للمرة الأولى في تاريخ البشرية وستعاني جميعا من نقص في القوى العاملة.

الفصل السادس الصحة والوفاة

مقدمة:

أ- قياس الوفيات

ب- الاتجاهات الماضية والمستقبلية للوفيات

١- الاتجاهات الماضية للوفيات .

٢- تحول الوفيات في النصف الثاني من

القرن العشرين

٣- دليل اختلاف الوفيات

٤- الحياة المتوقعة في المستقبل

ج- وفيات الأمهات

د- اختلاف الوفيات

١- الاختلافات العمرية

٢- الفروق في الحياة المتوقعة حسب

الجنس

٣- الوفيات والحالة الزوجية

٤- الوفيات ومحل الإقامة

٥- التباين الطبقي للوفيات

هـ- أسباب الوفيات

١- تحول أسباب الوفيات

٢- التأثير الديمغرافي لوباء الايدز (نقص

المناعة المكتسبة)

الخلاصة:

الفصل السادس

الفصل السادس الصحة والوفاة

مقدمة:

أدت الوفيات في الماضي دوراً هاماً في الحد من نمو السكان فقد رافق الثورتين الصناعية والزراعية في الغرب في منتصف القرن الثامن عشر- انخفاض متواصل في معدل الوفيات لدى الأقطار المتقدمة حالياً في أوروبا ومن ثم في البلدان التي استوطنها الأوروبيون عبر البحار بينما ظلت معدلات الولادة عالية نسبياً مما أسهم في زيادة معدل النمو السكاني بصورة تدريجية.

وفي منتصف القرن العشرين انخفضت معدلات الوفيات بسرعة لدى البلدان النامية بينما حافظت معدلات الولادة على مستوياتها العالية فأدى ذلك إلى "الانفجار السكاني" في هذه البلدان كذلك. وبعد أن أصبحت معدلات الوفيات الآن معتدلة في أغلب البلدان النامية قل دور الوفيات بينما زاد دور الخصوبة أهمية في الحد من نمو السكان. وبالإضافة إلى دور الوفيات في تحديد عدد السكان فأنها تؤثر كذلك في التركيب العمري للسكان، رغم أن تأثيرها بهذا الخصوص اقل بكثير من تأثير الخصوبة.

رغم ارتباط الحالة الصحية للسكان بالوفيات فإن تحليل الحالة الصحية للسكان لم يلق الاهتمام الكاف من لدن الباحثين الديمغرافيين وذلك بسبب قلة البيانات الضرورية وقلة تطور أساليب التحليل المستخدمة في قياس الأحوال الصحية للسكان. (Linder, 1959)

تتأثر الحالة الصحية للأفراد والجماعات وبالتالي مستويات الوفيات للسكان بعدد كبير ومنوع من العوامل المتداخلة مثل العوامل البيولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية، والحضارية والثقافية. وغالباً ما يتم التمييز بين العوامل البيولوجية والعوامل البيئية. وهذه الدراسة منصبة بصورة أساسية على العوامل الأخيرة ولا تهتم إلا نادراً

بدراسة عامل التركيب الوراثي للسكان والاختبار الطبيعي لأنها تقع خارج نطاق الديمغرافيا الاجتماعية.

تهتم هذه الدراسة بالأحرى بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من جهة، وبين مستويات الوفيات واتجاهاتها، من جهة أخرى. ومن بين العوامل الديمغرافية المؤثرة في الوفيات: التركيب العمري والجنسي للسكان، وذلك لأن معدل الوفيات الخام يتأثر بنسبة صغار السن وكبار السن إلى جانب تأثيره بنسبة الجنس.

أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في مستويات الوفيات فهي كثيرة ومتنوعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مكان الإقامة، الحالة الزوجية، المكانة الاجتماعية الاقتصادية (مثل المهنة، معرفة القراءة والكتابة، المستوى التعليمي حجم المكان، الخصائص العنصرية والاثنية، الدين، القومية وما شابه ذلك)، وتختلف الوفيات كذلك باختلاف خصائص الجماعة والمحيط الجغرافي. هذه الخصائص تشمل المناخ نوعية الخدمات الصحية والطبية، الظروف البيئية مثل نوع إمداد المياه، درجة التلوث البيئي، وكمية ونوعية المواد الغذائية المتوفرة. (Shryock, 1976:224)

تساعدنا البيانات المتعلقة بمستويات الوفيات واتجاهاتها في مختلف أقاليم العالم ومناطق وبلدانه وبين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في التوصل إلى استنتاجات حول العوامل المؤثرة في معدلات الوفيات، فضلاً عن معرفة أصناف الأمراض وأسبابها.

أ- قياس الوفيات

طبيعة إحصاءات الوفيات واستخدامها:

الوفاة حادثة حيوية رئيسية وهي ثانية العمليات الحيوية كما أنها ثانية العوامل الرئيسية الثلاثة (الولادات والوفيات والهجرة) التي تؤثر في عدد السكان وتوزيعهم وتركيبهم . يمكن على وجه العموم القول أن هناك حاجة ماسة إلى إحصاءات الوفيات لأغراض الدراسات الديمغرافية ولإدارة الصحة العامة الاستخدامات الأكثر أهمية لإحصاءات الوفيات تتضمن:

- ١- تحليل الحالة الديمغرافية الراهنة للسكان فضلاً عن إمكانيات نموهم؛
 - ٢- تلبية حاجة وكالات الصحة العامة في مجال تطوير وإدارة وتقويم برامج الصحة العامة؛
 - ٣- تحديد السياسة الإدارية ودورها في مجال برامج الوكالات الحكومية غير تلك المعنية بالصحة العامة؛
 - ٤- تلبية الحاجة إلى معلومات عن التغيرات السكانية بالنسبة إلى مختلف الأنشطة المهنية والتجارية. إحصاءات الوفيات ضرورية من أجل تحليل التغيرات السكانية الماضية اللازمة لعمل الإسقاطات السكانية والخصائص الديمغرافية الأخرى. والأخيرة تُستخدم في تطوير خطط الإسكان والتسهيلات التعليمية وإدارة برامج الضمان الاجتماعي، وإنتاج وتوفير خدمات و سلع لمختلف الجماعات السكانية . تحليل إحصاءات الوفيات أساسي لبرامج السيطرة على الأمراض.(Shryock, et.al, 1976:221) .
- قد توفر التعدادات السكانية والمسوحات العينية بيانات مفصلة تسمح بإجراء تحليلات إحصائية كاملة للوفيات وأسباب الأمراض . تُنشر- إحصاءات الوفيات عادة في كتاب السكان السنوي للأمم المتحدة أو في مجلدات خاصة بالإحصاءات الحيوية.

عوامل هامة في التحليل:

تختلف الوفيات كثيراً بخصوص بعض السمات المميزة للمتوفى والحدث هذه الخصائص المتعلقة بالحدث والمتوفى تحدد الخصائص الرئيسية ذات الأهمية في التحليل الديمغرافي للوفيات.

نظراً للعلاقة القوية بين العمر وخطر الموت ، يمكن أن يعتبر العمر من أهم المتغيرات الديمغرافية في تحليل الوفيات. وهناك بعض العوامل الأخرى التي تفوق العمر في أهميتها مثل فترة العجز بالنسبة للأشخاص المعوقين، سبب المرض بالنسبة للراقدين في المستشفى. الخصائص الأخرى للمتوفى ذات الأهمية الرئيسية تشمل عمره، وجنسه ومحل إقامته الاعتيادي. أما بخصوص العناصر الأساسية للحدث فتضم سبب الوفاة مكان وقوع الوفاة وتاريخ حصول الوفاة وتسجيل الوفاة.

الخصائص الأخرى للمتوفى ذات الأهمية في تحليل الوفيات هي الحالة الزوجية، المكانة الاجتماعية- الاقتصادية (أي، التعليم والدخل والمهنة، ومكان الإقامة وما إلى ذلك). كما تختلف الوفيات بحسب الظروف البيئية.

مصادر بيانات دراسات الوفيات:

أصبح عمل سجلات للوفيات من الوظائف الأساسية للحكومات في الدول العصرية وقيمة هذه البيانات بالنسبة لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها قد تكون وحدها كافية لتبرير عمل مثل هذه السجلات وما تتطلبه من جهد ونفقات ويتم تدوين الصفات الرئيسية للمتوفى (كالعمر، والجنس والحالة الزوجية والمهنة، وما شابه ذلك) ثم تشخيص دقيق لسبب الوفاة. ومن المعلوم أن أسباب الوفاة لا تزال تفتقر إلى التحديد العلمي الدقيق في البلدان النامية كافة.

إن نظام سجل الإحصاءات الحيوية كالوفيات يحتمل أن يكون غير دقيق في البلدان المتخلفة، مما يتطلب الاهتمام بمصادر أخرى لقياس الوفيات. المصادر البديلة الرئيسية هي: التعدادات السكانية والمسوحات العينية والسجلات الدائمة.

مقاييس الوفيات:

يمكن أن يُعبر عن مستويات الوفيات واتجاهاتها وتوقعاتها باستخدام بعض المؤشرات التي تعبر عن هذه الظاهرة أصدق تعبير، وهي تضم المقاييس الآتية:

١- معدل الوفاة الخام:

وهو عبارة عن عدد الوفيات خلال سنة واحدة لكل ١٠٠٠ من السكان في منتصف السنة أي أن :

$$\text{معدل الوفاة الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

يستخدم عدد السكان في منتصف السنة كتقدير لمتوسط عدد السكان المعرضين لخطر الوفاة خلال السنة وذلك لعامين متعاقبين من اليوم الأول لشهر كانون الثاني.

ونظراً لتأثير معدل الوفاة الخام بالتركيب العمري للسكان، فيفضل استخدام الحياة المتوقعة عند الولادة بدلاً من ذلك.

٢- الحياة المتوقعة عند الولادة:

هي عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة عند ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

٣- معدل وفيات الأطفال الرضع:

هو عدد وفيات الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم سنة واحدة في سنة ما مقسوماً على مجموع الأحياء في تلك السنة مضروباً في ١٠٠٠،

٤- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

هو عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال سنة ما مقسوماً على عدد سكان الفئة العمرية المناظرة في منتصف السنة مضروباً في ١٠٠٠.

٥- معدل الوفيات النفاسية (الأمهات):

هو عدد وفيات النساء في مرحلة النفاس لأسباب مرتبطة بمضاعفات الحمل والولادة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي سنوياً.

ب- الاتجاهات الماضية والمستقبلية في الوفيات

١- الاتجاهات الماضية للوفيات:

كانت الحياة المتوقعة في أوروبا خلال القرنين السادس عشر- والسابع عشر نادراً ما تتجاوز (٣٠-٤٠) سنة وتقلبت معدلات الوفيات كثيراً من سنة إلى أخرى؛ بحسب مجلس البحث القومي. (National Research Council, 2000) وعندما اتجهت معدلات الوفيات في الغرب نحو الانخفاض، مرت بعدة مراحل؛ المرحلة الأولى، الظاهرة للعيان في شمال غرب أوروبا حوالي ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠، تميزت بقلّة التذبذب في الوفيات. أدى تحسن وسائل خزن الغذاء والنقل، بالإضافة إلى بداية التكامل الإقليمي للأسواق إلى تقلص الوفيات الناجمة عن المجاعات (Lee, 2003) وفي المرحلة التاريخية الثانية، الواضحة في مطلع القرن التاسع عشر، في إنكلترا وأربا الشمالية، بدأت مستويات الوفيات ذاتها بالانخفاض. وعند نهاية القرن التاسع عشر، ارتفع مستوى الدخل وتحسنت التغذية، فضلاً عن تطور الخدمات الصحية العامة، مما أدى إلى المزيد من الانخفاض في الوفيات وفي مطلع القرن العشرين، بدأت المرحلة الثالثة وما صاحبها من سرعة انخفاض الوفيات، بخاصة انخفاض وفيات الرضع والأطفال وزيادة الحياة المتوقعة للراشدين الشباب. وأخيراً بدأت المرحلة الرابعة منذ حوالي ١٩٦٠، وقد تميزت بزيادة الحياة المتوقعة للسكان في الأعمار كافة.

أسباب الوفيات العالية في الماضي

قبل أن تبدأ الوفيات في الدول المتقدمة بالانخفاض في القرن التاسع عشر، كانت معدلات الوفيات في تلك الدول عالية جداً ويعود ارتفاع معدلات الوفيات إلى أربعة عوامل رئيسية هي: نفشي- المجاعات والنقص المزمن في الغذاء ، انتشار الأوبئة والأمراض كثرة الحروب ، تدهور الظروف في المناطق الحضرية.

١- المجاعات ونقص الغذاء:

ظلت المجاعات ونقص الغذاء في أوروبا منتشرة حتى أواخر القرن التاسع عشر. ففي أوروبا الغربية وحدها وقعت ٤٥٠ مجاعة محلية ما بين ١٠٠٠ إلى ١٨٨٥. كما حدثت مالا يقل عن تسعة مواسم كساد في المحاصيل الزراعية في البلدان الأسكندنافية فيما بين ١٧٤٠-١٨٠٠ مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات الوفيات. وخلال الفترة ما بين ١٨٤٦-١٨٥١، اجتاحت أيرلندا مجاعة خطيرة بسبب النقص في محصول البطاطا، الغذاء الشعبي آنذاك؛ فأدت إلى وفاة مالا يقل عن ٨٥٠ ألف شخصاً (Cousens, 1960). كما أن المجاعات كانت منتشرة أيضاً في عدد من الأقطار النامية، ففي الفترة ما بين ١٠٨ قبل الميلاد ز ١٩١١ ميلادية. وقعت في الصين ١٨٢٨ مجاعة (Thompson, 1965): وفي الفترة ما بين ١٧٧٦-١٨٧٦، اجتاحت شمال غرب الصين موجة من المجاعات أدت إلى وفاة ما بين ٩-١٣ مليون شخصاً. (Davis, 1951)

ويبدو أن المجاعات في مصر كانت متواصلة، كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ((سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ)) يوسف الآية ٤٦. ويقدر ديفز عدد الوفيات في الهند الناجمة عن المجاعات بين ١٨٩١-١٩٠١ بحوالي ١٩ مليون نسمة. (Davis, 1951-39)

وفضلاً عن ذلك، كانت المجاعات منتشرة في بلدان أخرى عديدة في البلدان المتخلفة حتى الوقت الحاضر.

٢- الأوبئة والأمراض المعدية:

يذكر هانزسنر الأخصائي بعلم الأمراض، أن مجرى التاريخ البشري قد تعرض إلى فعل الأمراض المزمنة والأوبئة أكثر من تعرضه لأعمال مشاهير الرجال . لقد عانى الجنس البشري كثيراً من دمار الأمراض المعدية والأوبئة وكذلك أمراض الأطفال التي أدت إلى وفاة أعداد كبيرة من الناس حتى وقت قريب، بخاصة بين سكان القرى والمدن المزدحمة بالسكان. (Bogue, 1969)

يعتبر وباء الطاعون أكثر من بقية الأمراض الأخرى خطورة على الجنس البشري. فقد ذكرت الوثائق المدونة أن الموت الأسود الذي أصاب أوروبا فيما بين ١٣٤٨-١٣٥٠، أدى إلى وفاة ٢٥ مليون نسمة أو ما يعادل ربع سكانها آنذاك، كما ذكر بأن إيطاليا فقدت نصف سكانها، وفقدت فرنسا وانكلترا ثلث سكانها.

(Thompson, 1965:396-97)

وفي عام ١٦٠٣، أدى انتشار وباء الطاعون إلى القضاء على خمس سكان مدينة لندن، كما قضى على سدس سكانها في عام ١٦٢٥. وقبل نهاية القرن التاسع عشر ، أدى انتشار مرض الطاعون، الجدري والكوليرا إلى وفاة ملايين الناس.

(Unted.Nations.1953:52)

٣- الحروب:

رغم أن الحروب تعتبر من العوامل الهامة في ارتفاع مستويات الوفيات إلا أن تأثيرها الدقيق في الوفيات يصعب قياسه. تحدث وفيات بين أفراد القوات المسلحة أثناء المعركة أو بعد انتهائها بسبب الإصابات الخطيرة أو بسبب الأمراض والكوارث الأخرى الناجمة عن الحروب ، فضلاً عن الأضرار التي تصيب المدنيين العزل.

تشير بعض التقديرات الحديثة إلى أن الخسائر العسكرية والمدنية التي لحقت بسكان الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الثانية بلغت حوالي ٥٠ مليون نسمة، ناهيك عن فقدان ملايين الأرواح في الحرب العالمية الأولى والحروب الإقليمية والمحلية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن التقدم العلمي زاد من فاعلية الطب في السيطرة على الأمراض وانقاذ حياة ملايين البشر من خطر الموت المحتم؛ إلا أنه في الوقت ذاته زاد في خطورة الأسلحة الحديثة الفتاكة كالقنبلة الذرية والهيدروجينية وما شابه ذلك، التي يتعرض لها المقاتلون خلال الحروب المحلية، والنزاعات المسلحة.

٤- الظروف المتدهورة في المناطق الحضرية:

تشير الوثائق التاريخية إلى أن الأحوال الصحية لسكان الريف كانت أفضل من الأحوال الصحية في المدن الكبرى المكتظة بالسكان والمحتاجة إلى الخدمات الأساسية عموماً، في كافة البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية قبل بداية القرن العشرين. وتعاني الأحياء المتخلفة في المدن الكبرى أكثر من غيرها من تفشي الفقر والبطالة والجهل وتدهور الأحوال الصحية حتى الوقت الحاضر.

وتعاني معظم هذه البلدان من انتشار وباء الديدن منذ منتصف الثمانينات مما أدى إلى زيادة معدل الوفيات لديها وبالتالي انخفاض الحياة المتوقعة. وبالإضافة إلى وباء الديدن، لعبت الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً كبيراً في تخفيض الحياة المتوقعة. إن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وتراجع فوائد العناية الصحية المقدمة سابقاً بواسطة تلك الدولة، أدت إلى تدهور حقيقي في الحياة المتوقعة، خاصة للرجال في معظم أرجاء أوروبا الشرقية.

بالنسبة للبلدان المتخلفة، ما زال هناك مجال واسع أمامها لتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال. وتلعب الزيادات في تعليم النساء، توفير العناية الطبية الحديثة عند الولادة، توسيع نطاق التلقيح ضد الأمراض وتحسن التغذية دوراً كبيراً في هذا الشأن.

٢- تحول الوفيات في النصف الثاني من القرن العشرين:

أفادت تحسّنات الوفيات في النصف الثاني من القرن العشرين نسبة كبيرة من سكان العالم، في مطلع الخمسينات ، عاش ٦٠ % من السكان في العالم في بلدان كانت فيها الحياة المتوقعة منذ الولادة اقل من ٥٠ سنة. في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، انخفضت هذه النسبة إلى ١٠ % ، وفي غضون ذلك، ارتفعت الحصة من سكان العالم المقيمين في بلدان لديها حياة متوقعة ٧٠ سنة أو أكثر من أقل من ١ % في ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى أكثر من ٥٠ % في ٢٠٠٠-٢٠٠٥. في الوقت الحاضر تستمر الأقاليم المتقدمة بالتمتع بحياة متوقعة أفضل في المتوسط من الأقاليم النامية. منذ ١٩٥٠، استمرت الحياة المتوقعة في الأقاليم المتقدمة بالزيادة (جدول ٨) حتى بلغت ٧٥,٦ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥. الانخفاضات السريعة في مطلع القرن العشرين كانت تعود بالدرجة الأولى إلى تناقص الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية بين الأطفال والشباب. ما إن أصبحت معدلات الوفيات لدى الفئات العمرية الفتية واطئة جداً، حتى أصبحت الزيادة الأكثر في الحياة المتوقعة ممكنة فقط بسبب التقدم في القضاء على الأمراض المزمنة لكبار السن.

بعد ١٩٥٠، تحسّنت الأحوال الصحية والمعاشية على نحو متزايد في العالم فتمكنت الأقاليم النامية من تحقيق تقدم كبير في تخفيض معدلات وفيات الأمراض المعدية ونتيجة لذلك، زادت الحياة المتوقعة على نحو أسرع في الأقاليم النامية عموماً. وبناء عليه، تقلصت الفجوة في الحياة المتوقعة بين الأقاليم النامية والمتقدمة من ٢٥ سنة في ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ١٢,٢ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (جدول ٨).

جدول (٨)

الحياة المتوقعة منذ الولادة حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية ،
١٩٥٠-١٩٥٥ ، ٢٠٠٠-٢٠٠٥ و ٢٠٤٥-٢٠٥٠

الحياة المتوقعة منذ الولادة بالسنوات			المجموعة الإنمائية والمنطقة الرئيسية
٢٠٤٥-٢٠٥٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٥٥-١٩٥٠	
٧٥,١	٦٥,٤	٤٦,٦	العالم
٨٢,١	٧٥,٦	٦٦,١	الأقاليم المتقدمة
٧٤,٠	٦٣,٤	٤١,١	الأقاليم النامية
٦٦,٥	٥١,٠	٣٦,١	أقل البلدان نمواً
٧٦,٣	٦٦,١	٤١,٩	بقية البلدان النامية
٦٥,٤	٤٩,١	٣٨,٤	أفريقيا
٧٧,٢	٦٧,٣	٤١,٤	آسيا
٧٩,٥	٧١,٥	٥١,٤	أمريكا اللاتينية
٨٢,٧	٧٧,٦	٦٨,٨	أمريكا الشمالية
٨١,٢	٧٤,٠	٦٠,٤	الأوقيانوس
٨٠,٦	٧٣,٧	٦٥,٦	أوروبا

Source :Ibid. Table 1v.1,p,55.(2005)

الاتجاه العام الصاعد في الحياة المتوقعة يخفي تباينات داخل الأقاليم النامية. على سبيل المثال. بلغ متوسط الحياة المتوقعة منذ الولادة في أقل البلدان نمواً ٥١,٠ سنة في ٢٠٠٥-٢٠٠٠، أكثر من ١٥ سنة دون مستوى بقية البلدان النامية، في ١٩٥٥-١٩٥٠، كان الفرق بين هاتين المجموعتين ٦ سنوات فقط.

شهدت آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية زيادة متواصلة في الحياة المتوقعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. حققت أمريكا اللاتينية والكاريبية المستوى الأعلى في الحياة المتوقعة بين المناطق الرئيسية في الأقاليم النامية ، من ٥١,٤ سنة في ١٩٥٥-١٩٥٠ إلى ٧١,٥ سنة في ٢٠٠٥-٢٠٠٠ . حدثت الزيادة الأكبر بين جميع المناطق الرئيسية في

آسيا، حيث ارتفعت الحياة المتوقعة من ٤١,٤ سنة في ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٦٧,٣ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

وبخلاف المناطق الرئيسية الأخرى في الأقاليم النامية بدأت أفريقيا تشهد انخفاضاً في الحياة المتوقعة منذ عام ١٩٨٠. بلغت الحياة المتوقعة في أفريقيا ٤٩,١ سنة فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بعد أن كانت ٥١,٥ سنة فيما بين ١٩٨٥-١٩٩٠.

على الرغم من أن انخفاض الحياة المتوقعة في أفريقيا يعود إلى انتشار وباء نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، إلا أن عوائل أخرى لعبت دوراً في هذا المجال، بضمنها الحروب الأهلية والركود الاقتصادي وانتشار بعض الأمراض المعدية كالسل والملاريا الاستثناء الوحيد هي إفريقيا الشمالية التي استمرت فيها الحياة المتوقعة بالزيادة.

أما بخصوص المناطق المتقدمة، فقد اتسعت الفجوة الإجمالية بين أمريكا الشمالية وأوروبا منذ الستينات في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠، تميزت المنطقتان بتشابه الحياة المتوقعة التي بلغت ٧٠,٥ سنة و٧٠,٦ سنة في كل منهما على التوالي، إلا أن أمريكا الشمالية فيما بعد، حققت زيادة متواصلة في الحياة المتوقعة حتى وصلت إلى ٧٧,٦ سنة فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥. أما أوروبا، من جانب آخر، فقد تعرضت إلى خطر انخفاض الحياة المتوقعة منذ أواخر الستينات إلى التسعينات. ونتيجة لذلك، فقد وصلت الحياة المتوقعة في أوروبا إلى ٧٣,٧ سنة فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وهي أقل من مستوى أمريكا الشمالية بحوالي ٤ سنوات. الاتجاه الراكد في أوروبا عموماً تأثر بشدة بالانخفاض الملحوظ للحياة المتوقعة في أوروبا الشرقية، خاصة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا الأكثر سكاناً في الإقليم على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتدهور الأحوال الصحية والمعاشية للسكان.

أما الأقاليم الأوربية الأخرى فقد كانت مستويات الحياة المتوقعة لديها في ٢٠٠٠-٢٠٠٥ قريبة من مستوى أمريكا الشمالية أو تزيد عليه قليلاً. البلدان الباقية الثلاثة في الأقاليم المتقدمة، أستراليا، نيوزيلندا، واليابان لديها حياة متوقعة فيما بين

٢٠٠٥-٢٠٠٠ (٨٠,٢، ٧٩,٠، ٨٠,٥) على التعاقب، وهي أعلى من المعدلات في أوروبا وأمريكا الشمالية.

إن التفاوتات الكبيرة للحياة المتوقعة داخل الأقاليم المتقدمة والنامية تمثل الفروق الواسعة التي تميز حالة الوفيات في العالم. في ٢٠٠٥-٢٠٠٠. تراوحت مستويات الحياة المتوقعة في الأقاليم المتقدمة من ٨١,٩ سنوات في اليابان ٨٠,٦ في أيرلندا، ٨٠,٤ في سويسرا إلى ٦٥,٤ سنة في الاتحاد الروسي ٦٦,١ في أوكرانيا. وهناك بعض البلدان الصناعية المتقدمة داخل الأقاليم النامية تتمتع بمستويات عالية جداً من الحياة المتوقعة. على سبيل المثال، ٨١,٥ سنة هونك كونك ٨٠,٠ سنة في جزيرة مكاو التابعة للصين. ومن الجانب الآخر، تنحدر مستويات الحياة المتوقعة كثيراً في بعض البلدان المتخلفة. ففي ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بلغت ٣٢,٩ سنة في سوازيلند ٣٦,٦ سنة في بوتسوانا، ٣٦,٧ سنوات في ليسوتو. ويعود السبب في انخفاض الحياة المتوقعة في هذه البلدان الثلاثة إلى تفشي وباء نقص المناعة المكتسبة. (U.N.2005:57)

٣- دليل اختلاف الوفيات

من أجل التقدير، على أساس مقارن، للتغيرات الحاصلة في مختلف الأقاليم أو المناطق أو البلدان بخصوص الزيادات في الحياة المتوقعة، تم حساب "دليل انخفاض الوفيات" بواسطة مقارنة الزيادة في الحياة المتوقعة المسجلة بواسطة إقليم معين بين ١٩٥٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٥-٢٠٠٠ و الزيادة القصوى الممكنة. هذا "الأجراء يعنى إثبات الفرق بين الحياة المتوقعة القصوى التي بلغها قطر ما في ٢٠٠٥-٢٠٠٠ (بخاصة ٨٠,٥ سنة في اليابان) والمستوى المسجل بواسطة ذلك القطر" والإقليم الخاضع للدراسة في ١٩٥٠-١٩٥٥ بمعنى، إذا كانت الحياة المتوقعة للفترة الأولى $\ell_0(1)$ ومستوى الحياة المتوقعة للفترة الثانية $\ell_0(2)$ ، و $\ell_0(M)$ ترمز إلى الحياة المتوقعة القصوى المحتملة الوقوع، فإن دليل انخفاض الوفيات يحسب على النحو الآتي:

$$\text{دليل انخفاض الوفيات} = \frac{100(\ell_0(1) - \ell_0(2))}{\ell_0(1) - \ell_0(M)}$$

بناءً عليه، يمثل الدليل الجزء من الزيادة القصوى المحتملة للحياة المتوقعة التي تم تحقيقها فعلاً، كلما ارتفع الدليل، أصبح الإقليم أو القطر أقرب إلى إحراز أكبر انخفاض محتمل للوفيات.

كما يوضح جدول (٩) يبلغ دليل انخفاض الوفيات في العالم ٥٥,٥ في المائة، ذلك المستوى المحدد إلى حد كبير بواسطة الأقاليم النامية (٥٦,٦ في المائة) نظراً لأنها تمثل ٨١% من سكان العالم. البلدان الأقل نمواً، بدليل ٣٣,٦ في المائة، مسؤولة إلى حد كبير عن النقص الذي تعرضت له البلدان النامية ككل. على الرغم من أن دليل انخفاض الوفيات لهذه التجمعات الواسعة واضح، فإنه يخفي اختلافات في الأقاليم الأصغر والبلدان المختلفة.

يشير دليل انخفاض الوفيات الموضح في جدول (٩)، إلى أن الأقاليم الإفريقية لا تتميز بانخفاض الحياة المتوقعة في ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ فحسب وإنما بتحقيق تقدم متواضع بالنسبة إلى أقصى-زيادة محتملة. لم تحقق إفريقيا عموماً سوى ربع الزيادة القصوى المحتملة بين ١٩٥٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (٢٥,٤ في المائة)، فقط إفريقيا الشمالية أحرزت أكثر من نصف تلك الزيادة المحتملة، بقيمة دليل ٥٩%. (United Nations; ٢٠٠٢:٦٦)

وعلى العكس من القارة الإفريقية تماماً، حققت بقية المناطق الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية تقدماً كبيراً في تخفيض مستويات الوفيات، وبالتالي، زيادة الحياة المتوقعة. بلغ دليل انخفاض الوفيات في آسيا ٦٦,٢ في المائة، أي ما يعادل ثلثي تلك الزيادة المحتملة، بينما حققت أمريكا اللاتينية ٦٩,١ بالمائة من تلك الزيادة المحتملة جدول (٩).

في أوروبا حيث كانت الحياة المتوقعة مرتفعة تماماً في ١٩٥٠-١٩٥٥، لم يتحقق سوى أكثر من نصف تلك الزيادة المحتملة، بدليل قيمته ٥٤,٤ في المائة. ويذكر أن هناك تفاوتاً كبيراً بين إقليم وآخر من الأقاليم الأوروبية، حيث يتراوح المدى ما بين ٢٤,٥ في المائة في أوروبا الشرقية إلى ٧٩,٦ في المائة في أوروبا الجنوبية (U.N. ٢٠٠٢: ٦٥).

جدول (٩)

الحياة المتوقعة منذ الولادة، بحسب المجموعات الإيمائية والمناطق الرئيسية لكلا الجنسين، ١٩٥٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥، مع دليل انخفاض الوفيات

المجموعات الإيمائية والمناطق الرئيسية	كلا الجنسين (سنوات)		دليل انخفاض الوفيات
	١٩٥٥-١٩٥٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	
العالم	٤٦,٦	٦٥,٤	٥٥,٥
الأقاليم المتقدمة	٦٦,١	٧٥,٦	٦٥,٩
الأقاليم النامية	٤١,١	٦٣,٤	٥٦,٦
أقل البلدان نمواً	٣٦,١	٥١,٠	٣٣,٦
بقية الأقاليم النامية	٤١,٩	٦٦,١	٦٢,٧
إفريقيا	٣٨,٤	٤٩,١	٢٥,٤
آسيا	٤١,٤	٦٧,٣	٦٦,٢
أمريكا اللاتينية	٥١,٤	٧١,٥	٦٩,١
أمريكا الشمالية	٦٨,٨	٧٧,٦	٧٥,٢
الأوقيانوس	٦٠,٤	٧٤,٠	٦٧,٧
أوروبا	٦٥,٦	٧٣,٧	٥٤,٤

Source: U.N. World population prospects: The 2004 Revision 2005, vol. III, The Analytical Report, and the 2000 Revision, 2002.

وحققت أمريكا الشمالية والأوقيانوس زيادات كبيرة نسبياً، حيث أحرزت كل منهما ٧٥,٢ و ٦٧,٧ في المائة على التوالي من أقصى زيادة محتملة في الحياة المتوقعة. (جدول 9)

٤- الحياة المتوقعة في المستقبل:

يتوقع أن تكون الزيادات في الحياة المتوقعة خلال نصف القرن القادم أقل من تلك المحرزة في نصف القرن الماضي عموماً، يتوقع أن تزيد الحياة المتوقعة في العالم ٩,٧ سنوات فيما بين 2005-٢٠٥٠، مقارنة بحوالي 18.8 سنة للفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥. (جدول ٨)

ومن المتوقع أن تحقق الأقاليم المتقدمة زيادة ٦,٥ سنوات في 2005-٢٠٥٠، لتصل إلى مستوى ٨٢,١ سنة. في الأقاليم النامية يتوقع أن تكون الزيادة ١٠,٦ سنوات، لتصل إلى ٧٤,٠ سنة في ٢٠٤٥-٢٠٥٠، وهكذا فقد بات من المتوقع أن تتقلص الفجوة في الحياة المتوقعة بين الأقاليم المتقدمة والنامية من ١٢,٢ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى ٨,١ سنوات في ٢٠٤٥-٢٠٥٠. داخل الأقاليم النامية، ستستمر اقل البلدان نمواً بالتميز في ارتفاع الوفيات أكثر من بقية البلدان النامية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تحقق زيادة قدرها ١٥,٥ سنة، لتصل الحياة المتوقعة فيها إلى ٦٦,٥ سنة في عام ٢٠٥٠، سنة وهي أعلى من المتوسط العالمي في ٢٠٠٠-٢٠٠٥. (جدول 8)

ج- وفيات الأمهات

تُعد المضاعفات المتعلقة بالحمل والولادة من بين الأسباب الرئيسية للوفاة للنساء في سن الإنجاب في أجزاء عديدة من البلدان النامية. بحسب تقدير حديث لمنظمة الصحة العالمية WHO، توفيت حوالي نصف مليون امرأة من أسباب مرتبطة بالحمل في ١٩٩٨، مع حدوث ٩٩ % من تلك الوفيات في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. (World Health Organization, 1999:98)

تختلف مخاطر وفيات الأمهات كثيراً عبر الأقاليم، تتراوح تقديرات ١٩٩٠ من متوسط ٩٧٩ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ١١ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية في أمريكا الشمالية.

(WHO and UNICEF 1999)

أسباب وفيات الأمهات متشابهة حول العالم، ٨٠% من هذه الأسباب انما ناجمة عن مضاعفات الولادة. على الرغم من أن كل امرأة حامل معرضة لمخاطر عن المضاعفات. فالنساء المراهقات أكثر عرضة من النساء الأكبر سناً للمضاعفات المرتبطة بالحمل وهن أكثر احتمالاً في التعرض إلى الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير الآمن.

السبب المباشر للمضاعفات المرتبطة بالحمل، الاعتلال الصحي، والوفاة يعود في معظم الأحيان للعناية غير المناسبة بالمرأة خلال الحمل والوضع. والعوامل الأخرى التي تسهم في ارتفاع وفيات الأمهات تشمل المكانة التابعة للنساء، الصحة العلية والتغذية غير الكافية كما أن العمر الذي تبدأ فيه النساء في الحمل والتوقف عن الولادة، العدد الكلي لحالات الحمل خلال فترة الإنسال، والأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعيش فيها النساء تؤثر جميعاً في اعتلال ووفيات الأمهات. ومع ذلك فإن العامل الأكثر أهمية في تحديد صحة وشفاء الأمهات هو مدى وصول النساء إلى خدمات الرعاية الصحية ذات النوعية العالية واستخدامهن لهذه الخدمات بصورة مناسبة.

كما أن انعدام التعليم والثقافة والمعلومات الدقيقة والمناسبة حول مظاهر المضاعفات خلال الحمل تسهم كذلك في ارتفاع وفيات الأمهات لدى البلدان النامية. إن قلة التعليم قد تحد من قدرة المرأة أو أسرته في السعي من أجل الحصول على الرعاية الصحية ذات النوعية العالية واستخدامهن لهذه الخدمات بصورة مناسبة.

فالنساء المتعلّمات أفضل قدرة على السعي من أجل الوصول إلى التسهيلات الصحية الأفضل، كما إنهن أكثر احتمالاً في الحصول على معاملة أفضل من لدن القائمين على الرعاية الصحية. كما أن التعليم قد يعمل بصورة غير مباشرة على تخفيض

وفيات الأمهات من خلال ارتباطه الوثيق بالخصوبة الواطئة وقلة عدد الأطفال وتمتعهم بصحة أفضل من غيرهم. على الرغم من عدم توفير بيانات كافية ودقيقة إلا أن هناك معلومات تشير إلى انخفاض وفيات الأمهات في عدة بلدان.

مؤشرات الأمومة المأمونة للرعاية السابقة للولادة والرعاية أثناء الوضع

" الأمومة المأمونة" هو اصطلاح يستخدم للإشارة إلى "قدرة المرأة على الحصول على حمل ووضع مأمونين وصحيين". (الأمم المتحدة، المرأة في العام ٢٠٠٠:٧١) قام أصحاب السياسات بتحديد جملة من الخدمات المتكاملة التي يتعين توفيرها لضمان الأمومة المأمونة. وتشمل هذه الخدمات ما يلي: تثقيف النساء في المجتمعات المحلية بشأن الأمومة المأمونة، والرعاية والمشورة السابقة للولادة، بما في ذلك تحسين تغذية الأمهات وتقديم المساعدة الماهرة أثناء الوضع، والرعاية اللازمة لمضاعفات الولادة، بما في ذلك الحالات الطارئة؛ والرعاية اللاحقة للولادة، وتدير مضاعفات الإجهاض؛ والرعاية للإجهاض؛ وتقديم الخدمات المأمونة اللازمة لوضع حد للحمل، حيثما لا يكون الإجهاض مخالفاً للقانون؛ وتقديم المشورة والمعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، وتوفير التثقيف والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين (الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤).

الرعاية السابقة للولادة:

تعتبر الرعاية السابقة للولادة أمراً أساسياً للتعرف على المضاعفات التي يمكن أن تنشأ أثناء الحمل وتشخيصها وعلاجها بسرعة فضلاً عن تقديم المشورة للحوامل حول طرق كفالة صحة ورفاه للأم والطفل (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٦). ويقتضي- تقديم الرعاية المناسبة السابقة للولادة، وفقاً لمبادرة الأمومة، توفير حد أدنى من الزيارات التي

تقوم بها الحوامل لأحد العاملين الصحيين المهرة وتوفير عدد أكبر من الزيارات للنساء اللاتي تظهر لديهن مضاعفات .

الرعاية أثناء الوضع:

يعتبر وجود مولدة ماهرة أثناء الوضع أمراً أساسياً لضمان حصول الولادة بسلام بالنسبة للام والطفل وتعتبر إمكانية الوصول إلى أحد المرافق الصحية أمراً ضرورياً وفي بعض المناطق تقل النسبة المئوية للحوامل اللاتي يلدن بإشراف مولد ماهر بكثير عن النسبة المئوية للنساء اللواتي يتلقين بعض الرعاية السابقة للولادة. وتوجد أقل النسب المئوية للنساء اللواتي يتلقين مساعدة من مولد ماهر أثناء الولادة في جنوب آسيا (٣٦% وسطياً). حيث تتراوح النسبة المئوية لتغطية الولادات من ٨% في أفغانستان ونيبال إلى ٩٤% في سري لانكا. وتتلقى النساء الحوامل الرعاية الماهرة أثناء الولادة نحو الثلثين وسطياً في جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى، ويتلقى جميع النسوة تقريباً الرعاية الماهرة أثناء الولادة في شرق ووسط آسيا وفي منطقة الكاريبي، باستثناء هايتي حيث تنحدر النسبة إلى ٢٠% وسطياً. (الأمم المتحدة المرأة في العام ٢٠٠٠:٧٤)

الإجهاض من مشاكل الصحة العامة الرئيسية:

تشير التقديرات الحديثة إلى أن نسبة ٦٢% من جميع النساء يعشن في بلدان يُسمح فيها بالإجهاض دون أي قيد أو في ظل جملة واسعة من الشروط (أي عند الطلب، وللحفاظ على الصحة البدنية و/أو العقلية للمرأة أو لأسباب اجتماعية اقتصادية). وفي معظم بلدان العالم الأخرى، لا يُعتبر الإجهاض عملاً مشروعاً قانونياً إلا لإنقاذ حياة المرأة. والإجهاض، سواء أجرى بصورة قانونية أو غير قانونية، يُعتبر مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة. ويقترح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أنه يتعين أن يكون الإجهاض، في البلدان التي تسمح به شرعياً وقانونياً، مأموناً، وأن تتمتع المرأة كذلك بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية لمعالجة المضاعفات التي تنشأ عن

الإجهاض (الأمم المتحدة: ١٩٩٤). وفي كثير من بلدان المناطق النامية يقدر الخطر الإجمالي للوفاة بسبب الإجهاض بحوالي ١ في كل ٢٥٠ عملية، بالمقارنة مع ١ في كل ٣٧٠٠ من المناطق المتقدمة. (الأمم المتحدة، المرأة في العام ٢٠٠٠) وتُعتبر حالات الإجهاض المستحث عادة نتيجة لحالات الحمل غير المرغوب فيه الناجمة عن إهمال استعمال منع الحمل أو فشل موانع الحمل ويعود انتشار الإجهاض في بعض البلدان إلى عدم توفر المعلومات والتثقيف عن الصحة الإنجابية ومنع الحمل، فضلاً عن صعوبة الحصول على موانع الحمل الفعالة بثمان معقول.

الآثار الاجتماعية للعقم:

العقم الذي يشكل عنصراً أساسياً من برامج تنظيم الأسرة، يشير إلى الجهود المبذولة لكفالة تمكين الأفراد الراغبين في أنجاب الأطفال من القيام بذلك. يصيب العقم كلاً من الرجال والنساء في جميع مناطق العالم، وتترتب على الإصابة بالعقم في معظم الأحيان آثار عميقة بالنسبة للأفراد المعنيين وقد تعرضهم لضغوط أسرية واجتماعية شديدة. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة تتراوح من ٨ إلى ١٢% من جميع الأزواج يصابون بأحد أشكال العقم خلال حياتهم الإنجابية و يقدر عددهم ما بين ٥٠ إلى ٨٠ مليون شخصاً في أنحاء العالم كافة (منظمة الصحة العالمية : العقم ، ١٩٩٨).

ويُعتقد أن أغلبية حالات العقم (٥٥%) تعزى إلى آثار الالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي- التي لم تعالج و خاصة السيلان وداء المتعضيات اللذان يؤديان إلى الإصابة بمرض التهاب الحوض وإلى المضاعفات التي تم التعرض لها بعد ولادة الطفل الأول أو بعد الإجهاض، وخاصة الإجهاض المستحث بصورة غير قانونية. (منظمة الصحة العالمية، العقم، ١٩٩٨)

وفي كثير من البلدان النامية قد تترتب على عقم النساء عواقب وخيمة ، فحيثما ترتبط هوية المرأة ومكانتها الاجتماعية ارتباطاً قوياً بدورها الإنجابي، فإن عدم القدرة على الوفاء بتوقعات الأسرة والجماعة قد يؤدي إلى الطلاق أو الهجر من جانب الأزواج

أو الوالدين، والعار والنبذ والعنف على يدي الأزواج. ويذكر أن أوجه التقدم في تكنولوجيات الصحة الإنجابية قد تزود الأزواج، بخاصة في المناطق المتقدمة، بفرصة أفضل لمعالجة العقم، وحمل الأطفال على النحو المرغوب فيه.

تعرض المرأة للالتهابات الناجمة عن الاتصال الجنسي:

تعتبر المرأة أكثر تعرضاً للالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي، وما يترتب عليها من عواقب أكثر خطورة من الرجل والالتهابات الرئيسية الأربعة المنقولة بالاتصال الجنسي (باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية) هي: التهاب المهبل، وداء المتعضيات والسيلان والزهري. وقد تبين من الدراسات الاستقصائية للأوبئة إن الإصابة بالالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي وانتشارها تختلف كثيراً بين بلدان مختلف الأقاليم والمناطق وداخل الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة.

ويشير ذلك إلى ما للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فضلاً عن اختلاف إمكانيات الحصول على العلاج، من تأثير في الإصابة بالالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي. وانتشارها. وتميل الالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي، إلى أن تكون أكثر شيوعاً فيما بين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو فيما بين الشباب والأفراد غير المتزوجين (غروباس، ك.غ، ١٩٩٨). كما أن من الأرجح من الناحية البيولوجية أن تصاب المرأة بالالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي أكثر من الرجل (الأمم المتحدة، ١٩٩٦)، إلا أن المرأة، لا تعاني في معظم الأحيان من الأعراض المبكرة للالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي، ولذلك فإنها تلتبس العلاج بصورة متأخرة، مما يسفر عن عواقب صحية أخطر ومضاعفات في الأجل الطويل كما يسهم إبطاء المرأة في التماس العلاج في انتشار الالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي.

وقد يؤدي عدم معالجة السيلان وداء المتعضيات إلى مرض التهاب الحوض، وإلى ألام مزمنة في الحوض، والإصابة بخراج في قناة المبيض، والحمل خارج الرحم والعقم، كما يؤدي عدم معالجة الالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي لدى الحوامل إلى انخفاض

وزن الأطفال عند الولادة وإلى إصابة الأطفال الرضع بمشاكل في العين أو الرئتين أو يؤدي إلى وفاة الجنين (منظمة الصحة العالمية. ١٩٩٨).

د- اختلاف الوفيات:

يرتبط اختلاف الوفيات بمجموعة كبيرة ومتداخلة من العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئة والثقافية والوراثية وغيرها وفيما يلي استعراض موجز لهذه العوامل.

١- الاختلافات العمرية:

على الصعيد العالمي ، أدى انخفاض الوفيات السريع منذ عام ١٩٥٠ ، وانخفاض الخصوبة منذ عام ١٩٧٥ إلى أحداث تغييرات رئيسية في توزيع الوفيات حسب العمر. وتبعاً لذلك ، فقد حدثت ٤٢% من مجموع الوفيات قبل سن الخامسة، بينما حدثت ٢٦% فوق سن الستين، فيما بين ١٩٥٠-١٩٥٥ في حين حدثت ٢١% من جميع الوفيات عند سن الخامسة و ٥٠% فوق سن الستين فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

الوفيات بين الصغار:

يعتبر معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مؤشرا هاما للتنمية ولرفاهية الأطفال. أثرت التحسينات في وفيات الرضع والأطفال في الحياة المتوقعة وأصبحت مسؤولة عن معظم الزيادة في الحياة المتوقعة حول العالم.

خلال الخمسين سنة الماضية، حدث الجزء الأكبر لانخفاض الوفيات بين السكان أثناء فترة الطفولة. تتحدد المستويات الإجمالية للحياة الواقعة بقوة بواسطة الوفيات أثناء فترة الطفولة بخاصة حين تكون مستويات الوفيات عالية. ونتيجة لذلك فإن الزيادات المطردة في الحياة المتوقعة ما بين ١٩٥٠-٢٠٠٥ على المستوى العالمي ، تعكس ، إلى حد كبير الانخفاض السريع لوفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة.

جدول رقم (١٠)
وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، حسب المناطق والأقاليم
الرئيسية للفترات: ١٩٥٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥ و ٢٠٤٥-٢٠٥٠

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالآلف		معدل وفيات الأطفال الرضع بالآلف			المجموعات الإيمائية أو المنطقة الرئيسية
٢٠٠٠ - ٢٠٥٠		١٩٥٠ - ٢٠٥٠			
٢٠٠٥-٢٠٤٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٠٥٠-٢٠٤٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٥٥-١٩٥٠	
٢٤,٩	٧٨,٩	١٩,٤	٥٤,٥	١٥٧,٢	العالم
٥,٦	٩,٧	٤,٥	٧,٨	٥٩,١	الأقاليم المتقدمة
٢٦,٩	٨٦,١	٢٠,٩	٥٩,٤	١٨٠,٢	الأقاليم النامية
٣٩,٤	١٦٠,٤	٢٨,٨	٩٢,٢	١٩٦,٧	أقل البلدان نموًا
٢١,٣	٧٤,٠	١٧٤	٤٧,٦	١٧٧,٩	بقية الأقاليم النامية
٣٧,١	١٣٨,٣	٢٦,٢	٩١,٠	١٨١,١	أفريقيا
٢٣,٣	٧٠,٦	١٩,٥	٥٤,٠	١٨٢,٤	آسيا
١٣,٣	٤٠,٣	٩,٩	٣٢,٠	١٢٦,٢	أمريكا اللاتينية
٥,٤	٨,١	٤,٤	٦,٧	٢٨,٦	أمريكا الشمالية
١٠,٢	٣٢,٥	٨,٤	٢٤,٣	٦٠,٣	الاقويانوس
٦,٣	١١,٧	٤,٩	٩,٤	٧٢,٤	أوروبا

Source : United Nations, world population prospects, the 200٠ Revision, volume III; Analytical Report, 200٢.

على الرغم من التقدم الكبير منذ الخمسينات في تقليل وفيات الأطفال إلا أن أكثر من ١٠ ملايين طفل دون سن الخامسة يموتون سنوياً حول العالم . إن تخفيض الوفيات بين الأطفال الصغار يشكل احد العناصر الرئيسية في أهداف التنمية العالمية.

على المستوى العالمي توفي ٥٤,٥ من مجموع ١٠٠٠ طفلاً مولودين أحياء قبل بلوغهم السنة في ٢٠٠٥-٢٠٠٠. هذا يمثل انخفاضاً كبيراً في معدل وفيات الأطفال

الرضع منذ ١٩٥٠-١٩٥٥؛ حين كان المعدل ١٥٧,٢ بالألف ورغم ذلك ظلت هناك فجوة واسعة بين البلدان الغنية والفقيرة. من بين ١٠٠٠ مولود حي في البلدان الأقل نمواً في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، يموت ٩٢ قبل وصولهم السنة الواحدة، بالمقارنة مع ٨ أطفال في المناطق المتقدمة. (جدول ١٠)

وعلى صعيد المناطق الرئيسية في العالم، تبذل أفريقيا سعيها البطيء في تخفيض وفيات الرضع. في مطلع الخمسينات كانت مستويات وفيات الرضع متشابهة في كل من أفريقيا وآسيا، بحدود ١٨٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية أما في ٢٠٠٥-٢٠٠٠، فقد انخفضت وفيات الرضع في آسيا إلى ٥٤ لكل ١٠٠٠، أو ما يعادل أكثر من الثلثين- حققت أفريقيا أيضاً انخفاضاً كبيراً في وفيات الرضع، غير أن التحسن كان أبطأ بكثير من آسيا. في أفريقيا انخفضت وفيات الرضع، بأقل من النصف فيما بين ١٩٥٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥، إلى ٩١ لكل ١٠٠٠ مولود حي مقارنة مع ٤٧ في بقية الأقاليم النامية. الانخفاضات المتوقعة في وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة تعتمد على التقدم المتواصل في القضاء على كثير من المخاطر التي تهدد صحة الأطفال .

وفيات الأطفال دون سن الخامسة

يُعتبر معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مؤشران هامان للصحة العامة لأنهما يعكسان وصول الأطفال والجماعات إلى الخدمة الأساسية للصحة كالتلقيح، العلاج الطبي للأمراض المعدية وإلى التغذية المناسبة ما زالت وفيات الأطفال دون سن الخامسة عالية في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. حيث أن ١٦٠ بين ١٠٠٠ طفلاً مولوداً حي لا يصلون إلى عمر ٥ سنوات مقارنة بحوالي ٧٤ لكل ١٠٠٠ في بقية البلدان النامية و ١٠ لكل ١٠٠٠ في الأقاليم المتقدمة. الاتجاهات حسب المناطق الرئيسية شبيهة بتلك المتعلقة بوفيات الأطفال الرضع، مع حصول تقدم طفيف في أفريقيا (جدول ١٠). ويعود السبب بذلك إلى تأثير الأطفال دون سن الخامسة بالإصابة بمرض الإيدز على نطاق أوسع من الأطفال الرضع.

الانخفاضات المتوقعة في وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة تعتمد على التخلص المتواصل من كثير من المخاطر التي تهدد صحة الأطفال. سيعتمد التقدم تجاه هذه المخاطر على التحسينات في تعليم النساء المرتبط بتوقعات تنشئة الأطفال على نحو أفضل ، على توسيع نظم الصحة لتشمل الفقراء وبقية المعرضين للخطر، وعلى الالتزامات الوطنية والدولية بتوسيع برامج التلقيح ضد الأمراض المختلفة. (United. Nations, 2005.62)

الوفيات بين الراشدين:

تُحلل وفيات الراشدين عادة باستخدام مقياسين الأول: يقدر تجربة وفيات الشباب والراشدين باستخدام مقياس يُدعى بواسطة الديمغرافيين (٤٥ ١٥٩)، الاحتمال بأن شخصاً عمرة ١٥ سنة سيعيش إلى ٦٠ سنة. الثاني ، يقيس الوفيات بين الكبار بواسطة (٦٠ ٩٢٠) الاحتمال بأن شخصاً عمره ٦٠ سنة سيعيش إلى ٨٠ سنة ويذكر أن بيانات مباشرة عن وفيات الراشدين غير متوافرة عن معظم البلدان النامية والأقل نمواً.

في ظل ظروف الوفيات للفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥، الاحتمال بأن احد الأشخاص في سن ١٥ سنة سيعيش إلى سن ٦٠ كان ٨١% بالنسبة للعالم لكن التباينات في الصحة والرفاهية بين البلدان ذات الدخل المنخفض والمرتفع تستمر حتى أعمار الراشدين. الأشخاص في عمر ١٥ سنة في الأقاليم المتقدمة لديهم احتمال أكبر للعيش، ٨٧% من أولئك في الأقاليم النامية، ٧٩% بينما ينخفض احتمال البقاء على قيد الحياة حتى سن ٦٠ سنة إلى ٦٣% في الأقاليم الأقل نمواً.

يرتفع احتمال البقاء حتى سن ٦٠ في أمريكا الشمالية إلى ٨٩% و ٨٤% في أوروبا فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥. كان المستوى الأوربي مماثلاً تقريباً لمستوياته في آسيا وأمريكا اللاتينية، على الرغم من الحياة المتوقعة الأطوال في أوروبا ؛ وذلك بسبب انخفاض احتمال مستوى البقاء في أوروبا الشرقية البالغ ٧٥% فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

الأقاليم النامية في أفريقيا لديها أدنى المستويات لاحتمال بقاء الراشدين ، البالغ ٥٧% في نفس الفترة المذكورة آنفاً . ومن المتوقع أن يرتفع مستوى احتمال بقاء الراشدين على قيد الحياة في العالم من ٨١% في ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى ٨٨% في ٢٠٤٥-٢٠٥٠. وعلى النقيض من ذلك، يوجد مجال اكبر للتحسن في بقاء كبار السن، الذي بدأ تاريخياً على اثر تحسن صحة الأطفال والراشدين. فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥، كان احتمال العيش من ٦٠ إلى سن ٨٠ سنة ٤٨% بالنسبة للسكان في العالم. وفي الأقاليم المتقدمة بلغ هذا المؤشر لبقاء كبار السن ٥٦% بينما وصل في الأقاليم النامية إلى ٤٣%. من المتوقع حصول تقدم كبير في بقاء كبار السن خلال نصف القرن القادم؛ على الصعيد العالمي، يتوقع أن يرتفع إلى ٦١% بين ٢٠٤٥-٢٠٥٠ إلى ٧٠% في الأقاليم المتقدمة وإلى ٥٩% في الأقاليم النامية. (United. Nations, 2005, 62-64)

٢- الفروق في الحياة المتوقعة حسب الجنس:

في جميع بلدان العالم تقريباً تبلغ الحياة المتوقعة عند الولادة للإناث أطول من الحياة المتوقعة للذكور. على الصعيد العالمي، النساء لديهن حياة متوقعة مقدارها ٦٧,٧ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بالمقارنة مع ٦٣,٢ سنة للذكور (جدول ١١). أفضلية الإناث في الأقاليم المتقدمة، ٧,٤ سنوات في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، اكبر نسبياً من أفضلية ٣,٥ سنوات للإناث في الأقاليم النامية. الفجوة في الحياة المتوقعة بين الذكور والإناث ضيقة على نحو الخصوص في أقل البلدان نمواً (١٩ سنة)، وذلك لان تأثير الايدز في الوفيات بين الإناث أكثر خطورة من الذكور. في ٢٠٤٥-٢٠٥٠ من المتوقع أن يبقى الفرق بين الذكور والإناث في الحياة المتوقعة بالنسبة للعالم قريباً من ٥ سنوات لصالح الإناث. أما بين المناطق الرئيسية، فيكون التفاوت الجنسي- في الحياة المتوقعة كبيراً بخاصة في أوروبا، عند ٨,٨ سنوات في ٢٠٠٠-٢٠٠٥ . التفاوت الجنسي- المرتفع جداً في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، بمستوى ١٣ سنة في الاتحاد الروسي، له تأثير قوى في المتوسط الأوروبي.

آسيا، التي كان لديها تاريخياً تفاوت جنسي منخفض جداً في الحياة المتوقعة، شهدت زيادة تفاضل الإناث في العقود القلائل الماضية.

جدول (١١)

الحياة المتوقعة عند الولادة للسكان حسب المجموعة الإنمائية
والمناطق الرئيسية، ١٩٢٠-١٩٥٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥

الأنثى (سنوات)		الذكور (سنوات)		الأقاليم والمناطق الرئيسية
٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٥٥-١٩٥٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٥٥-١٩٥٠	
٦٧,٧	٤٧,٩	٦٣,٢	٤٥,٢	العالم
٧٩,٣	٦٨,٦	٧١,٩	٦٣,٦	الأقاليم المتقدمة
٦٥,٢	٤١,٨	٦١,٧	٤١,٢	الأقاليم النامية
٥٢,٠	٣٦,١	٥٠,١	٣٥,٠	أقل البلدان نمواً
٦٨,٠	٤٢,٧	٦٤,٢	٤١,٠	بقية الأقاليم النامية
٥٢,٤	٣٩,٢	٥٠,٣	٣٦,٥	إفريقيا
٦٧,٤	٤٢,١	٦٤,٣	٤٠,٧	آسيا
٧٢,٦	٥٣,١	٦٦,١	٤٩,٧	أمريكا اللاتينية
٧٩,٦	٧١,٩	٧٣,٨	٦٦,١	أمريكا الشمالية
٧٦,١	٦٣,٥	٧١,٠	٥٨,٥	الأوقيانوس
٦٩,١	٦٨,٠	٦٩,١	٦٣,١	أوروبا

Source :

U .N. World population prospects. The 2004 Revision, Vol. 3. Analytical Report, 2005.

يعود التباين الجنسي في الحياة المتوقعة لدى الأقاليم المتقدمة بالدرجة الأولى إلى اختلاف اتجاهات وفيات الراشدين وكبار السن؛ ذلك لأن مستويات الوفيات واتجاهاتها بين الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر في هذه الأقاليم لم يُعد لها تأثير كبير في الحياة المتوقعة منذ فترة زمنية طويلة وذلك لتقارب مستوياتها.

وهناك اختلاف كبير في الحياة المتوقعة للذكور والإناث داخل المناطق المختلفة في الأقاليم النامية. فقد بلغت الحياة المتوقعة للإناث في أمريكا اللاتينية حوالي ٧٣ سنة مقابل ٦٦ سنة للذكور فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وعلى النقيض من ذلك، تنخفض الحياة المتوقعة لكل من الجنسين في إفريقيا إلى ٥٣ سنة للإناث مقابل ٥٠ سنة للذكور. كما تزيد فجوة الجنس في الحياة المتوقعة بين القارتين، حيث بلغت في أمريكا اللاتينية ٧ سنوات مقابل ٢ سنة في إفريقيا.

وتحتل آسيا مكانة وسطى بين القارتين المذكورتين، بواقع ٦٧,٤ سنوات للإناث و٦٤,٣ سنوات للذكور.

وُجدت التباينات الأصغر في جنوب وسط آسيا، حيث تزيد الحياة المتوقعة للإناث في المتوسط، على نظيرتها لدى الذكور بفارق ١,١ سنة. ومن جانب آخر، توجد أكبر التباينات في أمريكا الجنوبية وإفريقيا الجنوبية حيث تبلغ الفجوة بين الجنسين ٦,٥ و ٦,٠ سنوات في كل منهما على التوالي، وهي قريبة من التباينات الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا وزيلندة الجديدة.

وعلى المستوى القطري، تتوقع النساء أن يعشن حوالي ٣ سنوات في المتوسط أطول من الرجال في بلدان جنوب وسط آسيا، باستثناء كازخستان، قيرغستان كاجكستان، وتركمانستان، أوزباكستان، فضلاً عن سري لانكا، حيث تزيد الحياة المتوقعة للإناث على الذكور ما بين ٤,٥ إلى ٨,٦ سنوات.

يعزى التفاوت الجنسي- للوفيات إلى جملة من العوامل السلوكية، كالتدخين، تعاطي المخدرات، التعرض لمخاطر المهن الشاقة فضلاً عن العوامل الوراثية التي على ما يبدو تؤثر في النساء على نحو أقل خطورة من الرجال. ورغم ذلك فإن أفضلية الإناث في الوفيات طوال دورة الحياة الكاملة لم تكن ظاهرة شاملة. ففي جنوب - وسط آسيا، مثلاً ظلت الحياة المتوقعة للرجال أطول من النساء حتى أواخر السبعينات. وظلت وفيات الإناث في بعض أجزاء المدى العمري شائعة حتى النصف الأول من القرن العشرين. (Tabutin and Willems, 1998)

وفي السنوات الحالية سُجل وضع غير موات للإناث في الوفيات في بلدان كثيرة من الأقاليم النامية. (United. Nations, Secretarial,1998)

٣- الوفيات حسب الحالة الزوجية

تكون معدات الوفيات بين المتزوجين من كلا الجنسين أدنى من بقية الفئات الزوجية الأخرى، ويعزى هذا الفرق عموماً إلى الاختيار الطبيعي للزواج الذي يتركز على الأشخاص الأوفر صحة . هناك أدلة تشير إلى أن المتزوجين يتمتعون بدرجة أعلى من الصحة البدنية والنفسية والعقلية وتقدير للذات من غير المتزوجين.

ويذهب كوكران (Cochran, 1996) في تفسير ذلك إلى القول بأن الزواج قد يعمل على حماية المرء من الاضطرابات النفسية من جراء الإحساس بالأمان والعلاقة الحميمة والعشرة القائمة بين الزوجين وما يحققه الزواج من رغبة في تكوين أسرة ومنتعة في إشباع للغريزة الجنسية وما إلى ذلك . وقد يسهم الزواج في الصحة النفسية والوقاية من القلق والتوتر النفسي لما يوفره من دعم اجتماعي لكلا الزوجين في أوقات الشدة والأزمات. يضاف إلى ذلك أن الحياة الأسرية تساعد على الاستقرار والتكيف من النواحي البدنية والاجتماعية والنفسية.

ومن جانب آخر، يتميز الأشخاص المطلقون والأرامل بمعدلات وفيات أعلى من المتزوجين، وربما يعود هذا لحد ما إلى طبيعة الأحوال الصحية التي يعيشون في ظلها، كما ويعزى إلى ارتفاع نسبة الذين ارتكبوا أخطاء بين هؤلاء عند اختيار شريك الحياة من ناحية الصحة والمزاج. (تومسون ١٩٦٩: ٥٦)

٤- الوفيات ومحل الإقامة:

لم تكن المدن الغربية في السابق أماكن صحية. ورغم ذلك، فقد تحسنت أحوالها الصحية بسرعة في نهاية القرن التاسع عشر.

أما في الوقت الحاضر، فقد اقتربت معدلات الوفيات في المناطق الريفية والحضرية من بعضها كثيراً لذلك يمكن القول عموماً بأنه لاتوجد اتجاهات واضحة في

الوقت الحاضر ولا علاقة عامة بين مستويات الوفيات في الريف والحضر.. ففي بعض الحالات نجد اختلافات ريفية- حضرية كبيرة وفي حالات أخرى تختفي هذه الاختلافات. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاختلافات مرتبطة بعوامل أخرى: جغرافية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية. وغيرها.

أما بالنسبة لاختلاف مستويات الوفيات واتجاهاتها بين الريف والحضر في الأقاليم النامية، فيصعب علينا، على أساس البيانات القليلة المتوافرة التوصل إلى أي استنتاج بهذا الخصوص. وكل ما يمكن ذكره بهذا الصدد هو أن تركيز معظم الخدمات الطبية والتسهيلات الصحية في المدن الكبرى وارتفاع المستوى المعاشي والثقافي لسكانها أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات في هذه المدن على نحو أسرع من المناطق الريفية التي ما يزال سكانها محرومين من معظم هذه الخدمات والتسهيلات الصحية والعلاجية. فقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت في بلدان مختلفة في آسيا وأفريقيا إلى أن معدلات الوفيات بين سكان الريف أعلى من مثيلاتها بين السكان الحضر.. (United. Nations.1973: 135-136)

٥- التباينات الطبقة للوفيات

تضم الطبقة الاجتماعية- الاقتصادية متغيرات ذات صلة بتفسير ظاهرة الوفيات، كالتعليم، المهنة، الدخل.... الخ. يعتبر التعليم أحد المؤشرات الهامة للأحوال الصحية والوفاة لدى الأفراد وأسره في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد أظهرت البيانات المتوافرة عن أوروبا الشرقية، بخاصة روسيا أن الجماعات ذات التعليم المنخفض لديها مستويات وفيات أعلى من الجماعات ذات التعليم المرتفع. (U.N.2005:101) وفي دراسة أخرى، في الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن الأفراد الفقراء الحاصلين على تعليم منخفض كانت معدلات الوفيات لديهم أعلى من الأغنياء الحاصلين على تعليم مرتفع. وفي البلدان النامية وجد كليند (Cleland, 1998) اختلافات

كبيرة في وفيات الأطفال بحسب المستوى التعليمي للأم إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم قل مستوى الوفيات بين أطفالها والعكس صحيح .
ويقتزن اختلاف الوفيات باختلاف مستويات المعيشة. فقد أدى ارتفاع مستوى المعيشة العام للسكان المصاحب للثورة الزراعية في الغرب إلى انخفاض معدلات الوفيات السريع. وأظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في إنكلترا والولايات المتحدة ، أن الوفيات بلغت حدها الأقصى- بين أصحاب الفئات المهنية الدنيا. وفي دراسة أخرى في إنكلترا والولايات المتحدة ووجد أن أصحاب الدخل المرتفع يتمتعون بأدنى المستويات للوفيات، في حين أن أصحاب الدخل المنخفض يتمتعون بأعلى المستويات (U.N.1973:139) .

هـ- أسباب الوفيات

١- تحول أسباب الوفيات

نتيجة للتحول في طبيعة انتشار الأمراض، تعرض السكان في العالم إلى تغير جوهري في حالة الاعتلال والوفيات السائدة فيه، من حالة سيطرت فيها الأمراض الطفيلية والمعدية إلى حالة أخرى تسهم فيها الأمراض غير المعدية (المزمنة) بالنصيب الأعظم في وفيات كل من الرجال والنساء.
في منتصف القرن العشرين، حلت الأمراض غير المعدية، بخاصة أمراض الدورة الدموية والسرطان، محل الأمراض المعدية كأسباب رئيسية للوفيات في البلدان المتقدمة. على الرغم من حدوث هذا التحول في وقت متأخر في البلدان النامية. فقد بات من المتوقع أن تصبح الأمراض غير المعدية كالقابة، أمراض القلب والسرطان والحوادث بمثابة الأسباب الرئيسية للوفيات في عام ٢٠٢٠: (W HO,1999:14) .

يتميز التحول الحالي في انتشار الأمراض باختلاف تعرض الذكور والإناث للإصابة بالاعتلال أو الوفيات الناجمة عن أسباب معينة . ويفسر هذا الاختلاف معظم الفروق الجنسية في الحياة المتوقعة المذكورة في الأجزاء السابقة من هذا الفصل. يستعرض القسم الحالي الفروق الجنسية والعوامل المرتبطة بها. يوضح جدول (12) توزيع الوفيات بين أسباب مختارة في العالم لكل من الذكور والإناث في ١٩٩٨. على الرغم من عدم وجود اختلاف كبير بين الذكور والإناث في أسباب الوفيات الناجمة عن الأمراض السارية، توجد فروق جنسية هامة في الوفيات عبر الأمراض في هذه المجموعة بالنسبة للأمراض المعدية والطفيلية، التي تشكل أكثر من نصف الوفيات من الأمراض السارية، تُعد نسبة وفيات الذكور إلى الإناث (١,١١) أعلى من نسبة الأمراض السارية كافة (١,٠١).

السل وحده يفسر زيادة ٢٨٨,٠٠ وفيات للذكور على الإناث في ١٩٩٨، مع وفاة ١٤٨ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى. (World Health Organization, 1991) بين الأمراض غير السارية (المزمنة)، تأتي أمراض القلب والأورام الخبيثة في مقدمة أسباب الوفيات بالنسبة لكل من الذكور والإناث. ويشير (جدول ١٢) إلى أن ٣٢% من الذكور أكثر من الإناث يموتون بسبب الأورام الخبيثة. يجب ملاحظة أن سرطانات الثدي والجهاز التناسلي للأنثى تفسر عدداً كبيراً من الوفيات حوالي 844,000 في ١٩٩٨. هذا يزيد كثيراً عن ٢٣٩,٠٠٠ وفاة ناجمة عن سرطان البروستات.

جدول (١٢)
الوفيات حسب الجنس وأسباب مختارة العالم ١٩٩٨.

نسبية الجنس (ذكر/أنثى)	الوفيات بالالف		سبب الوفاة
	إناث	ذكور	
١,١٢	٢٥,٤٢٠	٢٨,٥١٠	جميع الأسباب
١,٠١	٨,١٦١	٨,٢٨٦	١- الأمراض السارية
١,١١	46,649	٥١,٧٨٠	الأمراض المعدية والطفيلية
١,٠٧	١٥,٣٠٨	١٦,٤٠٩	٢- الأمراض غير السارية
١,٣٢	٣,١١٣	٤,١١٥	الأورام الخبيثة
٠,٩٣	٨,٦٣٩	٨,٠٥١	أمراض القلب
١,٩٦	١,٩٥٠	٣,٨١٥	الحوادث
١,٩٨	١,١٧٠	٢,٣٢٣	غير متعمدة
١,٩١	٧,٨٠	١,٤٩١	متعمدة

Source :

World Health Organization .The world Health Report, 1999 :Making a difference. (Geneva, 1991, annex Table 2)

يزيد عدد الوفيات الناجمة عن أمراض القلب بين النساء على نظيره لدى الذكور. ويبدو أن هذا لا يخلو من تناقص في ضوء عدد كبير من الأدلة التي تشير إلى وجود عوامل وراثية وبيولوجية من شأنها أن تقلل من خطر الإصابة بأمراض القلب بين النساء. (Waldron, 1985)

المصدر الرئيسي لزيادة وفيات الإناث يعود إلى الأشخاص البالغين ٧٠ سنة فأكثر، حيث تزيد وفيات الإناث على وفيات الذكور بمقدار ٣٦% وعلى النقيض من

ذلك، عند أعمار ٣٠-٥٩ سنة تزيد وفيات الذكور على وفيات الإناث من أمراض القلب بأكثر من ٥٠% هذا يدل على أن أمراض القلب أصبحت السبب الأولي للوفاة بين الإناث لأن مزيداً منهم يبقين على قيد الحياة إلى الأعمار التي تصبح فيها أمراض القلب الأسباب الرئيسية للوفاة. (U.N. population Monitoring, 2000,2001)

الحوادث سبب هام للوفيات بين الذكور. من بين ٥,٧٦٥ مليون وفاة بسبب الحوادث في ١٩٩٨، يمثل الذكور ٣,٨١٥ مليون أو حوالي الثلثين. (جدول ١٢) يصل عدد الذكور الذين يموتون بسبب حوادث المرور أكثر من ضعف عدد الإناث، (Who, 1999). كما أن عدد الوفيات الناجمة عن الانتحار والعنف بين الذكور تبلغ حوالي أربعة أضعافها بين الإناث. وتعد الوفيات الناجمة عن الحريق بين الإناث هي الفئة الوحيدة من الأضرار التي تزيد على نظيرتها بين الذكور.

تدل الأنماط الإقليمية على وجود اختلافات هامة في أدوار الأسباب المختلفة في الإسهام في الوفيات عبر المناطق الجغرافية.

في جميع الأقاليم في العالم تزيد وفيات الذكور على وفيات الإناث في مجموعة الأسباب الثلاثة. عبر الأقاليم تعود الأسباب الجنسية الأكبر للذكور في الوفيات إلى حوادث مرور الطرق، والعنف. يحتمل أن يموت الذكور من حوادث مرور الطرق أكثر من ضعف الإناث في جميع الأقاليم، أما الوفيات المرتبطة بالعنف بين الذكور فتزيد حوالي ستة أضعاف نظيرتها بين الإناث. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والكاريبي. كان العنف السبب الرئيسي للوفيات بين الشباب الذكور ١٥-٢٩ سنة من العمر في كلا الإقليمين في ١٩٩٠ كما أن خطر الانتحار بين الذكور أكبر من الإناث في جميع الأقاليم باستثناء الصين.

العوامل التي تفسر تفوق وفيات الذكور على الإناث في الوفيات الناجم عن معظم الأمراض السارية غير معروفة تماماً، الفروق الجنسية المتأصلة في الطبيعة

البايولوجية، المدعومة بالفروق في التنشئة لكل من الذكور والإناث تسهم في الفروق الجنسية. (Waldron,1985: 79)

بالنسبة للأمراض المزمنة والحوادث، يوجد دليل قوى يشير إلى أهمية العوامل السلوكية في الإسهام بالفروق الجنسية في الوفيات والاعتلال. (Himes,1994)

ويذكر أن التدخين مسؤول عن تسعة أضعاف وفيات الذكور على الإناث. على الرغم من أن الأنماط الحالية تدل على أن الآثار السلبية للعوامل السلوكية وطرز الحياة في الوفيات تعمل عموماً ضد الذكور وهي أكثر شيوعاً في بلدان أوربا الشرقية ، إلا أن هذه المؤشرات أصبحت أكثر انتشاراً من ذي قبل كما أن هناك دليل أيضاً على أن الفجوة بين وفيات الذكور والإناث تضيق في عدد من البلدان مع تطور حياة النساء في إطار عملية التنمية.

٢- التأثير الديمغرافي للإيدز. (نقص المناعة المكتسبة)

يشهد العالم منذ ١٩٨١ انتشار اخطر الأوبئة في التاريخ الحديث، نقص المناعة المزمن. في نهاية ٢٠٠٥ كان ٤٠,٣ مليون فرداً في العالم يعانون من الإصابة بفيروس نقص المناعة المزمن، (WHO,2005) و لقد أصبح وباء الايدز السبب الأساسي للوفاة بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٥٩ سنة في العالم (WHO,2004). الوفاة المبكرة للشباب والكهول في سن العمل تقود إلى عواقب وخيمة كثيرة بالنسبة للأجيال الأصغر عمراً؛ في ٢٠٠٣، بلغ عدد الأطفال الأيتام ما بين ١٧-٠ سنة ١٥ مليون طفلاً وذلك بسبب مرض الايدز. (UNAID,2004)

الأثر الخطير لوباء الايدز يتجلى على نحو أوضح في البلدان النامية، حيث أن حوالي ٩٢ % من أولئك المصابين بالايديز عاشوا في نهاية ٢٠٠٣. تعد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أكثر بقاع العالم تعرضاً للإصابة بهذا المرض، حيث بلغ عدد المصابين ٢٥,٨ مليون فرداً من كافة الأعمار. (UNAIDS,2005)

ورغم ذلك، فإن عدد الناس المصابين وعدد البلدان المتأثرة ازداد في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. في نهاية ٢٠٠٥، قدر عدد المصابين في شرق آسيا، جنوب شرقها وجنوبها بحوالي ٨,٥ مليون فرداً بالإضافة إلى ٢,١ مليون عاشوا في أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي. وتتعرض أوروبا الشرقية واسيا الوسطى إلى زيادة سريعة في عدد المصابين بهذا المرض حيث قدر العدد بأكثر من ١,٦ مليون فرداً في ٢٠٠٥. (UNAIDS,Who,2005).

وقد أظهر تنقيحات تقديرات السكان عام ٢٠٠٤ أن عدد البلدان المعرضة للوباء في أفريقيا بلغ ٤٠ قطراً وفي آسيا ٥ وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٢ وفي أوروبا ٢ وفي أمريكا الشمالية قطراً واحداً فقط. (U.N.2005:67)

أ- التأثير في الوفيات:

إن تأثير الإيدز في الوفيات سيستمر بالزيادة في السنوات القادمة. الحياة المتوقعة في البلدان الأكثر إصابة في أفريقيا، تظهر انخفاضاً سريعاً. في ٤٠ قطراً إفريقيا المعرض للإصابة، انخفضت الحياة المتوقعة من ٤٨,٢ سنة في ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٤٥,٧ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥. في المناطق الجغرافية الأخرى المصابة بمرض الإيدز. لم يتسبب المرض في انخفاض الحياة المتوقعة. على المستوى القطري، يختلف تأثير الإيدز في الوفيات كثيراً. في بتسوانا" حيث قدر انتشار الوباء بحوالي ٣٦,٢% من السكان الراشدين في ٢٠٠٣، انحدرت الحياة المتوقعة من ٦٥,١ سنة في ١٩٨٥-١٩٩٠ إلى ٣٦,٦ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وبالمثل انخفضت الحياة المتوقعة في جنوب أفريقيا من ٦٢,٠ سنة في ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٤٩,٠ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ١٨ سنة أقل مما ستكون عليه الحال في غياب الإيدز.

التباينات الجنسية في تأثير الإيدز في الوفيات تختلف بحسب توزيع الإصابات بين الرجال والنساء. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ٥٧% من الراشدين المصابين بالمرض هم من النساء (UNAIDS,2005). يضاف إلى ذلك أن النساء يُصنن في أعمار

أبكر، في المتوسط، من الرجال. ونتيجة لذلك، فإن للايدز تأثير في الحياة المتوقعة للنساء أكبر من الرجال. كما أن الايدز يؤثر كذلك في التوزيع العمري للسكان.

ب- التأثير في حجم السكان وفهمهم:

الأعداد المتزايدة للوفيات بسبب الايدز يتوقع أن تفضي- إلى انخفاض نمو السكان، وفي بلدان قليلة -بوتسوانا، ليسوتو سوازيلاند- في تقليل حجم السكان. في معظم البلدان النامية الأخرى المعرضة للإصابة بالمرض ، سيستمر نمو السكان بصورة إيجابية لان مستوى الخصوبة لديها يوازي ارتفاع الوفيات.

ج- التأثير في التركيب العمري للسكان:

إن تركيز وفيات الايدز بين الراشدين في سن العمل سيقود إلى إعادة تشكيل التركيب العمري للسكان في البلدان الأكثر عرضة للإصابة، مثل زيمبابوي. إن نسبة الرجال إلى النساء في هذه الفئات العمرية ستزداد لان عدد وفيات النساء من الايدز يزيد على عدد نظيره من الرجال في زيمبابوي ، وأنهن يتوفين في أعمار أصغر. إن إعادة تشكيل تركيب السكان بسبب الايدز ستكون له آثار عميقة في تركيب الأسرة ، القوى العاملة والمظاهر الأخرى للمجتمع. (U.N.2005:72-80)

الخلاصة:

شهد العالم انخفاضاً استثنائياً في الوفيات خلال القرن العشرين. في النصف الثاني من القرن العشرين وحده ازدادت الحياة المتوقعة منذ الولادة في العالم من ٤٦,٥ سنة في ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٦٥,٤ سنة في ٢٠٠٠-٢٠٠٥. في الأقاليم المتقدمة، ازدادت الحياة المتوقعة منذ الولادة ٩,٥ سنوات منذ مطلع عام ١٩٥٠، مرتفعة من ٦٦,١ إلى ٧٥,٦ سنة. وعلى العكس، فإن معظم البلدان في الأقاليم النامية لم تبدأ بالتعرض إلى انخفاض الوفيات حتى بعد عام ١٩٥٠؛ ورغم ذلك، كان تحولها فيما بعد أكثر سرعة، فقد قفزت الحياة المتوقعة في الأقاليم النامية ٢٢,٣ سنة ، من ٤١,١ سنة في ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٦٣,٤ في ٢٠٠٠-٢٠٠٥ . حتى بين البلدان الأقل نمواً، زادت الحياة المتوقعة ١٤,٩ سنة ، من

٣٦,١ إلى ٥١,٠ سنة. في الأقاليم المتقدمة أفضى انخفاض الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية والطفيلية إلى زيادة إسهام الأمراض غير السارية (المزمنة) في الاعتلال والوفيات عموماً. وفي الأقاليم النامية، ظلت الأمراض المعدية والطفيلية مصدر هاماً للوفيات والاعتلال على الرغم من زيادة مفعول الأمراض غير السارية.

يعزى الانخفاض السريع للوفيات في الأقاليم إلى ارتفاع مستويات المعيشة وتحسين التغذية، فضلاً تحسن الأحوال الصحية والاقتصادية للسكان ككل.

أما في الأقاليم النامية، فقد لعبت برامج الصحة واستخدام التكنولوجيا الجديدة في الوقاية من الأمراض ومكافحتها دوراً كبيراً في هذا الميدان.

على الرغم من أن معظم العوامل المؤثرة في تخفيض الوفيات خلال القرن العشرين قد ارتبطت بتحسين ظروف المعيشة لكلاً الجنسين، إلا أن الحياة المتوقعة للنساء زادت أسرع من الرجال في أنحاء العالم كافة، ونتيجة لذلك، فإن الحياة المتوقعة للأنثى الآن تفوق الحياة المتوقعة للذكور في كل قطر تقريباً. كما تختلف مستويات الوفيات عموماً بحسب العمر، والحالة الزوجية، والتعليم، المهنة، مكان الإقامة و الأحوال البيئية وغيرها.

أما من حيث أسباب الوفيات، فيبدو بوضوح أن الأمراض المزمنة بدأت تلعب دوراً هاماً في انتشار الوفيات. والاعتلال بخاصة بين كبار السن، في كل من المناطق المتقدمة والنامية. ويُعتبر انتشار وباء نقص المناعة المكتسبة (الايدز) من أخطر أسباب الوفيات في البلدان النامية في الوقت الحاضر.

الفصل السابع الهجرة

مقدمة:

أولاً: الهجرة الداخلية.

العوامل المؤثرة في الهجرة:

1- الهجرات الداخلية الرئيسية في العصر
الحديث

2- اختلافات الهجرة

3- نظريات الهجرة

ثانياً: الهجرة الدولية والتنمية.

أ- قياس الهجرة الدولية

ب- الاتجاهات الحالية للهجرة الدولية

ج- نظريات الهجرة الدولية

١- المدخل الاقتصادي

٢- المدخل السوسولوجي

٣- المدخل السياسي

د- الأسباب الرئيسية للهجرة الدولية

هـ- تأثير الهجرة الدولية في عملية التنمية

لدى البلدان الأصلية

و- هجرة الطلبة لأغراض العمل والدراسة

الخلاصة:

الفصل السابع

الفصل السابع

الهجرة

مقدمة:

الهجرة هي العامل الأساسي الثالث المؤثر في تغير سكان منطقة معينة. العاملان الآخران، الولادات والوفيات، عولجا في فصلين سابقين، أدرك الديمغرافيون منذ فترة طويلة أهمية الهجرة في التأثير في زيادة وقلّة السكان وفي تغير الخصائص الديمغرافية للمناطق الأصلية والمناطق المقصودة.

الهجرة عامل هام في نمو السكان والقوى العاملة لمنطقة ما، إن معرفة عدد الأشخاص الداخلين إلى منطقة معينة والخارجين منها وخصائصهم أمر ضروري في بيانات التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية من أجل تحليل التغيرات في تركيب السكان والقوى العاملة لمنطقة معينة. إن قياس وتحليل الهجرة أمران ضروريان في إعداد تقديرات السكان والإسقاط السكاني لشعب معين أو لجزء من ذلك الشعب. إن البيانات المتعلقة بعمر المهاجر إلى منطقة معينة وجنسه، وجنسيته، ولغته الأم، فترة الإقامة، والمهنة، إلخ.....، تسهل فهم طبيعة وحجم مشكلة التمثيل والتكيف الاجتماعي والثقافي التي غالباً ما تحدث في مناطق ذات هجرة واسعة النطاق.

يهتم علماء الاجتماع بالآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة على المهاجرين وعلى السكان في المناطق المرسلّة للمهاجرين والمستقبلّة لهم. وعلى ثقافتهم وتكيف السكان المهاجرين وينصب اهتمام الاقتصادي على علاقة الهجرة بالدورة الاقتصادية، وعرض العمال المهاجرين وغير الماهرين، ونمو الصناعة والحالة العملية والمهنية للمهاجر، ويهتم كل من المشرع والسياسي بوضع السياسات وتشريع القوانين المتعلقة بالهجرة، وبدرجة اقل، بالهجرة الداخلية، والسلوك الانتخابي للمهاجرين. (Shryock, et.al,1976:340)

أما من الناحية الاجتماعية، فتؤثر الهجرة في العمليات والبنى الاجتماعية، وفي شخصيات الأفراد، ففي الجماعات المستقرة يتسبب الانتقال من مكان إلى آخر في قطع الصلات والروابط الاجتماعية، في حين أن قدوم مهاجرين من الخارج كثيراً ما يُدخل عناصر غير متجانسة ثقافياً وحضارياً مع الجماعات المستقرة التي قدموا إليها. ولذلك فإن الهجرة تتطلب تكيفاً اجتماعياً، هذا علاوة على التكيف الشخصي للأفراد المهاجرين. وعندما تنطوي الهجرة على الانتقال بين جماعات أو حضارات مختلفة كثيراً، فقد يصبح التكيف الكامل أمراً مستحيلاً بالنسبة إلى المهاجر أو حتى إلى أولاده على المدى القريب. ففي أحسن الأحوال تكون عملية الاندماج بطيئة وشاقة (سميت، ١٩٦٣: ١٤٩٨).

تعريف الهجرة:

الهجرة شكل من التحركية الجغرافية، أو الاجتماعية المتضمنة تغيراً للمسكن الاعتيادي بين وحدات جغرافية واضحة المعالم. ومع ذلك فبعض تغيرات محل الإقامة المؤقتة لا تتضمن تغيرات في المسكن الاعتيادي؛ هذه تُستبعد عادة من "الهجرة". فهي تتضمن رحلة قصيرة لغرض الزيارة، العطلة أو العمل، حتى عبر الحدود الوطنية. تغيرات أخرى في المسكن، مع أنها دائمية، إلا أنها حركات لمسافة قصيرة، ولهذا السبب، تُستبعد من "الهجرة" أيضاً. من الناحية العملية، اقتضت عبارة الهجرة في الاستعمال العام على التغيرات الدائمة نسبياً في المسكن بين مناطق سياسية أو إدارية محددة أو محل السكن. (Shryock, et.al, 1976:349). لأغراض ديمغرافية، يمكن التمييز بين نوعين محددين للهجرة الهجرة الدولية والهجرة الداخلية تشير الأولى إلى حركات عبر الحدود الدولية. وهي تدعى بالنزوح (Emigration) من بلد إلى آخر والوفود (Imigration) في حالة القدوم إلى بلد معين. إن مصادر البيانات، أنواع البيانات المتوافرة، وأساليب التقديرات والتحليل مختلفة تماماً بالنسبة للهجرة الدولية والداخلية، مما يتطلب معالجة منفصلة لهذين النوعين من الهجرة لهذا السبب، فقد خُصص قسمان للهجرة، الأول الدولية والثاني للهجرة الداخلية.

أولاً: الهجرة الداخلية

إن انتقال الناس داخل حدود بلد معين لم تلق الاهتمام المبكر كالهجرة الدولية، ولكنها أصبحت موضوعاً للدراسة المتزايدة في العقود القلائل الماضية. من بين جميع مكونات تغير السكان، تُعد الهجرة الداخلية أكثرها صعوبة في القياس. ومع ذلك، فقد طُورت طرق مباشرة وغير مباشرة للقياس فأصبح بالإمكان الاختيار من بينها.

لقد تضمن اهتمام الديمغرافيين بالأمر الآتي: ١- الهجرة كعامل في تغير السكان ومن ثم في قياسات أو تقديرات الهجرة للاستخدام في إجراء التقديرات أو الإسقاطات (التنبؤات) السكانية الحالية؛ ٢- الهجرة باعتبارها العامل الأول في إعادة توزيع السكان بين المناطق الجغرافية أو أنواع أماكن السكن؛ ٣- التفاوت في الحركة القصيرة والهجرة والانتقائية في هذين النوعين من الحركة.

تعريفات:

يعتمد تحليل الهجرة على مفاهيم أساسية إلى جانب بعض المفاهيم الفرعية:

أولاً: في حالة الهجرة الداخلية:

- ١- الهجرة إلى الخارج: (Out migration) وهي مغادرة منطقة أو وحدة إدارية إلى مكان آخر.
- ٢- الهجرة نحو الداخل: (in-migration) وهي المجيء من مكان آخر إلى منطقة أو وحدة جغرافية مقصودة.
- ٣- صافي الهجرة: (net- migration) هي الوزن الصافي بين عدد المغادرين لمكان معين وعدد القادمين إليه ويكون صافي الهجرة موجباً إذا كان عدد القادمين إلى مكان معين يفوق عدد المغادرين منه، ويعتبر سالباً إذا كان عدد المغادرين يفوق عدد القادمين إليه.
- ٤- إجمالي الهجرة: وهو مجموع الهجرة للداخل و الهجرة للخارج.

٥- تيار الهجرة: مجموعة من المهاجرين الذين تجمعهم أصول أو أماكن مقصودة مشتركة في فترة هجرة معينة. ويمكن استخدام تيار الهجرة لوصف الحركة بين نوعين من محل الإقامة مثل الانتقال من قلب المدينة إلى الضواحي. الحركة المضادة لتيار الهجرة تدعى بالهجرة المعاكسة ويدعى الشخص العائد إلى مكان إقامته الأصلي بالمهاجر العائد.

العوامل المؤثرة في الهجرة:

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المتعلق بالهجرة كثيرة ومعقدة نظراً لأن الهجرة عملية انتقالية تؤثر في الأفراد الذين يتميزون ببعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، والتعليمية لذلك فالتأثير النسبي للعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ربما يختلف لا بين الشعوب والأقاليم فحسب وإنما ضمن مناطق جغرافية محددة وفئات سكانية معينة كذلك. فإن معظم البحوث المبكرة عن الهجرة تركزت على عوامل اجتماعية، وحضارية ونفسية أكثر من العوامل الاقتصادية. ويمكن حصر أهم العوامل المختلفة المؤثرة في الهجرة بالمجالات الآتية.

- ١- العوامل الاجتماعية، بضمنها رغبة المهاجرين في التخلص من القيود المحلية.
- ٢- عوامل طبيعية، بضمنها المناخ أو الفيضانات أو الجفاف والعواصف والزلازل والبراكين.
- ٣- عوامل حضارية بضمنها بقاء العلاقات العائلية الممتدة ومغريات المدينة الثقافية والخدمية.
- ٤- عوامل ديمغرافية بضمنها انخفاض معدلات الوفيات وبالتالي ارتفاع نمو السكان في الريف.
- ٥- عوامل اتصال بضمنها تحسن وسائل النقل والاتصال وتأثير التحديث.
- ٦- عوامل اقتصادية: وهي تتضمن ليس فقط العوامل الدافعة من الريف حيث اقتصاد الكفاف وفائض القوى العاملة وإنما العوامل الجاذبة المتمثلة في الأجور الحضرية

المرتفعة نسبياً وكذلك العوامل الدافعة بالعودة نحو المناطق الريفية بسبب ارتفاع معدل البطالة في المدن.

الهجرات الداخلية الرئيسية في العصر الحديث

١- حركات الهجرة الرئيسية:

لعل في مقدمة الخصائص المميزة للهجرة الداخلية في الوقت الحاضر هي زيادة أهمية الهجرة من الريف إلى المدن في جميع البلدان النامية تقريباً، في حين قلت أهميتها في المناطق المتقدمة النمو. يمكن على وجه العموم القول إن الهجرة من الريف إلى المدن خلال العقود الماضية اكتسبت أهمية خاصة في البلدان النامية كافة تقريباً، وذلك لدورها الهام في تعجيل حركة التحضر- في هذه البلدان. فقد أصبحت ظاهرة التحضر السريع من المعالم المميزة للتطور الديمغرافي الحالي في البلدان النامية، وستبحث هذه الظاهرة مفصلاً في الفصل القادم.

تعتبر حركات السكان داخل الولايات المتحدة من أكبر حركات الهجرة الداخلية في العالم المعاصر والحديث. ويمكن تمييز ثلاثة تيارات رئيسية للهجرة الداخلية هي الهجرة نحو الغرب، الهجرة من الريف إلى المدن، وهجرة الزوج من الجنوب نحو الأقاليم الشمالية والغربية من البلاد.

وربما يصح تشبيه حركة الناس في الاتحاد السوفيتي السابق، من الجانب الأوربي إلى الجانب الآسيوي، بحركة انتقال السكان في أمريكا من الشرق إلى الغرب، ومن الخصائص الديمغرافية البارزة في التطور السكاني للاتحاد السوفيتي هي النمو السريع للمدن بسبب الهجرة من المناطق الريفية.

وحدث خلال القرن التاسع عشر حركة هجرة واسعة النطاق من الأقاليم الريفية إلى المناطق الحضرية في البلدان الأوروبية كافة. ومع ذلك، فقد توقفت حركات

الهجرة من الريف إلى المدن في معظم البلدان الأوربية في الستينات واشتد تيار الهجرة المعاكسة على نحو متزايد تبعاً لتغير الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

٢- اختلافات الهجرة:

هي دراسة الاختلافات في معدلات الهجرة بين الفئات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في السكان. عند دراسة اختلاف الهجرة ، تتم المقارنة عادة بين المهاجرين وسكان المكان الأصلي أو بين المهاجرين وسكان المكان المقصود. يختلف المهاجرون عن غيرهم من الفئات الأخرى في مجموعة من الصفات مثل الجنس، العمر، الحالة الزوجية، والمهنة، والوضع الثقافي وغيرها من السمات الأخرى.

الخصائص الديمغرافية للمهاجرين:

توصل الديمغرافيون منذ فترة زمنية طويلة إلى أن المهاجرين داخل القطر أو بين قطر وآخر هم في الأعم الأغلب من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٢٤) سنة من العمر وتنخفض نسبة المهاجرين بعد سن الخامسة والعشرين تدريجياً مع التقدم بالعمر.

من المعروف أن اغلب الشباب يسعون وراء الحصول على عمل كاسب، بعد إكمالهم مرحلة التعليم الثانوي أو الجامعي. كما أنهم يفتشون عن شريكة حياة وتأمين الحياة الأسرية المستقرة. أضف إلى ذلك، أنه تسهل عليهم الحركة والتنقل خلال هذه المرحلة العمرية المفعمة بالحيوية والنشاط والطموح العالي، مقارنة بمراحل العمر المتقدمة. يتفوق الرجال على النساء في الهجرات التي تتطلب قطع مسافات طويلة، بينما تسود النساء في الهجرات القصيرة وفي السنوات الماضية زادت نسبة النساء المهاجرات بسبب توفر فرص أفضل للتعليم ، بخاصة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. يوجد نوعان من هجرة النساء : الهجرة الأسرية والهجرة الانفرادية، وقد ازداد النوع الثاني من الهجرة بسرعة في كل من أمريكا اللاتينية واسيا وذلك بسبب ما تتمتع به الفتيات المهاجرات من حرية دون التقييد بالأهل مما شجعهن على الهجرة دون صحبة الأهل.

(Briggs, 1971)

الخصائص الاجتماعية:

لعل من ابرز نتائج دراسات الهجرة الداخلية هي وجود علاقة موجبة بين المستوى الدراسي والدافع نحو الهجرة. فالأشخاص الأكثر تعليماً هم أكثر احتمال في الميل نحو الهجرة من أولئك الأقل تعليماً. يعود السبب في ذلك إلى أن الأفراد الحاصلين على مستويات تعليمية جيدة يمكنهم الحصول على العمل في المدن المقصود أكثر من غيرهم. ويتميز المهاجرون الشباب عن سكان المناطق التي غادروها بأنهم أكثر طموحاً ، كما ويتحلون بروح المبادرة. يميل أصحاب المهن الفنية والعلمية إلى الهجرة أكثر من العمال الماهرين وشبه الماهرين، كما يميل العاطلون عن العمل إلى الهجرة أكثر من العاملين وذلك سعياً وراء العمل. (Thomlinson, 1965)

أما بخصوص الحالة الزوجية للمهاجرين ، فقد كانت نتائج الدراسات متضاربة. فقد أظهرت إحدى الدراسات أن أغلب المهاجرين من الريف إلى المدن كانوا من فئة العزاب ومن جهة أخرى، كشفت بعض الدراسات أن كثير من المهاجرين إلى المدن في آسيا وأفريقيا من فئة المتزوجين الذين يذهبون إلى المدن بصحبة أفراد أسرهم أو يتركونهم وراءهم ثم يعودون إليهم بعد فترة محددة. (United Nations, 1957)

الخصائص الاقتصادية:

ظلت النسبة الأعظم للمهاجرين الحضر- طوال عدة سنوات تتكون عموماً من الفقراء المحرومين من الأرض والعمال الزراعيين غير الماهرين ممن لا تتوفر أمامهم فرص للعمل الكاسب في الريف . ورغم ذلك فقد تغيرت الحال بمرور الزمن بسبب ظهور القطاع الصناعي الحديث في معظم المناطق الحضرية في البلدان النامية فصار يجذب إليه المهاجرين المنحدرين من مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

٣- نظريات الهجرة:

تعد دراسة رافنشتاين، Ravenstein لحركة السكان الداخلية في بريطانيا وبعض البلدان الأوربية الأخرى أول محاولة جدية لصياغة بعض الفرضيات المتعلقة بالهجرة، وهي تشتمل على الفرضيات الآتية:

- ١- تمثل الهجرة الصافية نسبة صغيرة من إجمالي الهجرة بين منطقتين.
- ٢- كل تيار هجرة يقابله تيار معاكس يماثله من حيث الحجم تقريباً.
- ٣- سكان المدن أقل رغبة بالهجرة من سكان الريف .
- ٤- يقطع أغلب المهاجرين مسافة قصيرة فقط
- ٥- تكون الهجرة من الريف إلى المدن على مراحل
- ٦- تجرى تيارات الهجرة الرئيسية من الريف إلى البلدان الصغيرة ومنها إلى المدن الكبرى.
- ٧- يقصد المهاجرون المراكز الصناعية والتجارية الكبيرة بالدرجة الأولى
- ٨- الإناث أكثر ميلاً للهجرة من الذكور
- ٩- يقطع المهاجرون إلى المدن الكبرى مسافات طويلة.
- ١٠ يزيد التطور التكنولوجي من معدلات الهجرة.
- ١١- رغم تعدد دوافع الهجرة، تأتي رغبة الناس في تحسين أحوالهم المعاشية في المقدمة. أما جورج زيف (Zipf, 1946) فقد افترض أن عدد المهاجرين بين جماعتين يتناسب مع حاصل ضرب مجموع سكان الجماعتين مقسوماً على أقصر- مسافة تفصل بينهما.

النظريات الاقتصادية للهجرة من الريف إلى الحضر:

حاول تودارو تطوير نظرية الهجرة من الريف إلى الحضر- لتفسير ظاهرة للهجرة المتصاعدة من الريف إلى الحضر- في سياق ظاهرة البطالة الحضرية المتزايدة. (Todaro, 1976: 138-148).

تنص نظرية تودارو على أن الهجرة تنشأ استجابة للفروق الريفية - الحضرية في الدخل المتوقع بدلاً من الأموال المكسوبة (ربحاً كانت أم أجراً).

القضية الأساسية هي أن المهاجرين يأخذون بنظر الاعتبار مختلف فرص العمل المتوافرة لديهم في القطاعين الريفي والحضري ويختارون تلك التي تزيد إلى الحد الأقصى مكاسبهم المتوقعة. وتقاس المكاسب المتوقعة باحتمال حصول العمال الجدد على عمل حضري فضلاً عن الفرق في الأجور الحقيقية في الريف والحضر. ويهاجرون إذ كانت المدخولات المتوقعة في المدينة تفوق متوسط المدخولات السائدة في الريف.

ثانياً : الهجرة الدولية والتنمية

مقدمة:

الهجرة الدولية ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد، فهي تحدث ضمن سياق العلاقات الدولية الاقتصادية، السياسية والثقافية القائمة، وهي تؤثر في عملية التنمية كما تتأثر بها على حد سواء. من المحتمل أن تختلف طبيعة العلاقة المتبادلة بين الهجرة الدولية والتنمية تبعاً لمرحلة التنمية التي تمر بها البلدان أو الجماعات المعنية بالأمر. نظراً لاختلاف الطرق التي تتفاعل بواسطتها الهجرة الدولية والتنمية، ونظراً لاقتصار البحث على معالجة بعض مظاهر التفاعل المتبادل فقط، فقد ظلت المعرفة الحالية المتعلقة بالتفاعلات بين الهجرة والتنمية غير شاملة. وبناء على ذلك فقد أصبح من الصعب التوصل إلى تعميمات شاملة. يتناول هذا القسم المواضيع الآتية:

- أ- قياس الهجرة الدولية.
- ب- الاتجاهات الحالية للهجرة الدولية
- ج- نظريات الهجرة الدولية
- د- أسباب الهجرة الدولية
- هـ- تأثير الهجرة الدولية في تنمية البلدان الأصلية.
- و- هجرة الطلبة لأغراض العمل بالخارج.

أ- قياس الهجرة الدولية:

تعد الهجرة الدولية عملية ديمغرافية أكثر تعقيداً وصعوبة في القياس من الولادات والوفيات. لما تتطلبه دراسة أنماطها واتجاهاتها ورصد حدوثها عبر الزمان والمكان. بما أن الهجرة الدولية تتضمن اجتياز حدود، فإن تعريفها وقياسها يعتمدان على الوسائل والمفاهيم المستخدمة في مختلف نظم جمع البيانات القومية المعتمدة.

تحدث الهجرة الدولية عندما يغادر الناس البلد الأصلي للذهاب إلى بلد آخر. مثالياً، يتعين تسجيل البيانات المتعلقة بهذه الحركة في كلا المكانين، بضمنها معلومات عن البلد الأصلي في حالة الوفود Immigration والبلد المقصود في حالة النزوح Emigration، ومع ذلك لا تتوافر معلومات مفصلة إلا عن بلدان قليلة في الغالبية العظمى من الحالات. لا تسجل تيارات الهجرة بصورة دقيقة. لا تقوم الدوائر الإحصائية الوطنية إلا بتسجيل العدد الكلي للوافدين والنازحين ولذلك يتعذر إجراء دراسة عن أنماط الهجرة واتجاهاتها، فضلاً عن أسبابها الرئيسية. وهكذا يصعب رصد الاتجاهات الدولية وتعيين أهميتها بسبب عدم توافر البيانات اللازمة. يضاف إلى ذلك توجد مشكلات النوعية والقابلية للمقارنة والاتساق في البيانات عبر الزمان والمكان.

بسبب هذه القيود البيانية، لا يمكن تقدير أهمية الهجرة الدولية ودراستها إلا على صعيد الهجرة الصافية- الفرق بين عدد الوافدين والنازحين إذا كان عدد المهاجرين الداخلين إلى قطر معين يفوق عدد النازحين منه خلال فترة زمنية محددة تكون الهجرة الصافية موجبة ، وإن البلد يكسب سكاناً من خلال الهجرة. وعلى العكس من ذلك إذا كان عدد النازحين يفوق عدد الوافدين إلى قطر معين يكون صافي الهجرة سالباً وأن البلد يخسر سكاناً بسبب الهجرة. في هذه الدراسة نطلق على صافي الهجرة الموجب "بالوقود الصافي" وصافي الهجرة السالب "بالنزوح الصافي".

ب- الاتجاهات الحالية للهجرة الدولية:

في العقود الحالية، أصبح سكان الأقاليم المتقدمة يميلون نحو الزيادة بسبب صافي الهجرة الموجب (الوفود الصافي) بينما أخذت الأقاليم النامية تخسر الكثير من سكانها بسبب صافي الهجرة السالب (النزوح الصافي). ظلت أعداد الهجرة الصافية تزداد على نحو متواصل في الأقاليم المتقدمة وبلغت ذروتها البالغة ٢,٦ مليون سنوياً بين ١٩٩٠-٢٠٠٠. وخلال الخمسين سنة القادمة يتوقع أن يبلغ عدد المضافين إلى سكان الأقاليم المتقدمة حوالي ٢,٢ مليون نسمة سنوياً (United. Nations, 2005,84).

تضمنت معظم الهجرة الصافية في البلدان الأقل نمواً أعداداً كبيرة من اللاجئين، كما أن النزوح من هذه البلدان إلى الأقاليم المتقدمة يتضمن كذلك أعداد من اللاجئين الساعين إلى حياة أفضل من حالة الحرمان والجوع التي يعيشون تحت ضغوطها الوخيمة.

أمريكا الشمالية وأوروبا هما المنطقتان الراجحتان الأكبر حالياً بسبب الوفود الصافي، في حين أن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية هي المناطق الخاسرة لا من حيث عدد السكان النازحين، بل في أغلب النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. للفترة ما بين ١٩٥٠-٢٠٠٠، كانت أمريكا الشمالية والاقويانوس هما المنطقتان الوحيدتان اللتان أضافتا سكاناً بسبب الهجرة الدولية. ومن جانب آخر فإن أفريقيا، أمريكا اللاتينية والكاريبية، فقدت سكاناً. وكانت الحالة بالنسبة لآسيا مختلفة تماماً فقد كانت الهجرة الصافية لديها إيجابية خلال الخمسينات والستينات، تلتها هجرة صافية سالبة من المتوقع أن تستمر.

هذه الأنماط العامة تخفي تباينات كبيرة. داخل أمريكا الشمالية، التي كانت تضيف حوالي ١,٣ مليون شخصاً سنوياً إلى سكانها منذ ١٩٩٠، تُعد الولايات المتحدة الأمريكية القطر المستقبل بالدرجة الأولى- حيث تمثل أكثر من ٨٠% من جميع الهجرة الصافية في أمريكا الشمالية منذ ١٩٥٠. وفي أعقاب تعديل قانون الهجرة والتجنس في

١٩٦٥ زادت أعداد المهاجرين إلى الولايات المتحدة القادمين من آسيا ومن أمريكا اللاتينية والكاريبية فضلاً عن إفريقيا.

ظل النزوح الصافي من أمريكا اللاتينية والكاريبية يزداد مع مرور الزمن. بين ١٩٩٠-٢٠٠٠، خسرت أمريكا اللاتينية حوالي ٨٠٠,٠٠٠ شخصاً سنوياً بسبب الهجرة الصافية ويعود السبب في زيادة أعداد المهاجرين إلى تدهور الأحوال الاقتصادية في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية.

بخصوص أفريقيا، تشمل تيارات النزوح إلى المناطق الرئيسية الأخرى العمال وأسرههم من شمال أفريقيا إلى أوروبا وإلى الدول المنتجة للنفط في غرب آسيا. في التسعينيات هاجرت أعداد كبيرة من النازحين من عدد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا، وأستراليا وكندا والولايات المتحدة. فضلاً عن أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من هذه القارة.

خلال الخمسينات والستينات، كانت أوروبا تعاني من نقص شديد في أعداد العمال غير الماهرين. نتيجة لذلك، فقد هاجر العمال العاطلون من البلدان المستعمرة سابقاً إلى أوروبا الغربية سعياً وراء العمل. مثل هؤلاء العمال المهاجرون فائدة كبيرة بالنسبة للصناعيين ولحكوماتهم واقتصادياتهم. لقد شجعت الحكومات المرسلات للمهاجرين هجرة العمال هذه لأنها ساعدت على أبطاء نمو السكان الحضري، وزيادة العائدات من العملة الصعبة من خلال التحويلات المالية إلى بلدانهم، وكانوا يأمّلون تدريب بعض عمالهم لغرض الاستفادة منهم عند عودتهم.

كان تدفق العمال الأجانب إلى أوروبا سريعاً ومركزاً لدرجة كبيرة. في أواخر الستينات استقبلت ألمانيا الغربية وفرنسا سوياً نحو ستة ملايين عامل أجنبي، تركّزوا في المدن الصناعية في الأعمال اليدوية في الأعم الأغلب. جنت البلدان المرسلات فوائد قليلة مقارنة مع خسارتها. وفي السبعينات أدى الركود الاقتصادي المتزايد إلى إجبار الأوربيين في معظم البلدان على تشديد قوانين الهجرة لديها من أجل تقليل دخول العمال

المهاجرين، وما زالت هذه السياسة سارية المفعول حتى الوقت الحاضر ، ويستثنى من ذلك العمال الماهرون وأصحاب الكفاءات الذين يلقون تشجيعاً في الدخول إلى مختلف البلدان الغربية، كما زادت أعداد اللاجئين إلى العواصم والمدن الأوروبية.

أما بخصوص آسيا، فقد بدأت الهجرة منها إلى أجزاء أخرى من العالم بالزيادة في الستينات (Castles and Miller, 2003) وتحولت آسيا من مستقبلة للمهاجرين إلى مرسله لهم في السبعينات. حالياً، تخسر- آسيا حوالي ١,٢ مليون شخصاً سنوياً بسبب النزوح الصافي. أدت قوانين الهجرة الأكثر تساهلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا، فضلاً عن زيادة الروابط العسكرية والاقتصادية والسياسية إلى تصاعد حركة الهجرة إلى هذه البلدان.

ومنذ عهد قريب، أدى النمو الاقتصادي السريع في عدة بلدان آسيوية إلى إعادة توزيع المهاجرين دولياً داخل آسيا ومنها . كانت هناك حركة هجرة للعمال الآسيويين الذاهبين إلى البلدان المنتجة للنفط في غرب آسيا، وهجرة العمال الأتراك إلى أوروبا بالدرجة الأولى إلى ألمانيا الغربية؛ والهجرة من المستعمرات السابقة (بصورة رئيسية الهند باكستان اندونيسيا وفيتنام) إلى المملكة المتحدة، هولندا، وفرنسة. وهكذا فإن البلدان المنتجة للنفط في غربي آسيا ظلت تكسب سكاناً بسبب النزوح الصافي . وبظهور أسواق عمل عالمية أمام أصحاب الكفايات العالية، أصبحت آسيا الآن مصدراً رئيسياً لمثل هؤلاء العاملين المنتشرين في مختلف بقاع العالم.

الأوقيانوس، بخاصة أستراليا وزيلنده الجديدة أضافت ٨٦٠٠٠ شخصاً سنوياً من خلال الهجرة الصافية. خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. فضلت قوانين الهجرة الاسترالية المهاجرين البريطانيين على غيرهم . كما أن زيلنده الجديدة فضلت المهاجرين من المملكة المتحدة طوال عدة عقود وتستخدم زيلنده الجديدة الآن معايير المهارة والالتحاق بالأسرة لقبول الوافدين إليها . كما أنها تشجع قبول المهاجرين الراغبين في استثمار المال لديها.

خلال الخمسين سنة القادمة، يتوقع أن تتغير أنماط الهجرة الدولية على مستوى المناطق الرئيسية قليلاً جداً. من المتوقع أن تبقى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية مرسلات للمهاجرين الدوليين ، في حين أن أمريكا الشمالية ، وأوروبا والاقويانوس ستظل المناطق الرئيسية المستقبلة للمهاجرين من البلدان النامية.

ج- نظريات الهجرة الدولية:

تعتبر الهجرة الدولية، أسبابها ونتائجها، موضوعاً لعدة علوم اجتماعية، قدم كل منها بعض التفسيرات حول طبيعة نشوء وتطور أنواع معينة من الهجرة الدولية. الأطر التفسيرية مفيدة في توضيح المسلمات الأساسية أو الافتراضات المقدمة حول طبيعة الهجرة الدولية والمساعدة على اشتقاق فرضيات قابلة للاختبار.

النظريات المختلفة المذكورة لاحقاً تختلف عن بعضها الآخر لا من حيث العلم الذي يشكل الأساس لها فحسب وإنما كذلك بخصوص تركيزها على المهاجرين كأفراد أو على الهجرة كظاهرة ذات مستوى كلي يخضع إلى أنظمة تتجاوز الفرد. إن توضيح هذه الاختلافات يُعد خطوة أولية ضرورية في دراسة الأساس النظري بالنسبة لمختلف أنواع العلائق بين الهجرة الدولية والتنمية.

١- المدخل الاقتصادي:

من وجهة النظر الاقتصادية، تعد الهجرة الدولية عاملاً لإعادة توزيع القوى العاملة. وتبعاً لذلك، فإن النظريات الاقتصادية ترمي إلى تفسير هجرة العمال، بمعنى، الحركة الدولية للأفراد النشيطين اقتصادياً. تعد نظرية ادم سميث (Smith 1776) هي الأقدم لتفسير حدوث هجرة العمال. يقترح ادم سميث واقتصاديون آخرون من نفس الفترة أن هجرة العمال تنشأ من اختلافات في عرض العمال والطلب عليهم في مناطق مختلفة. لذلك، فقد دعا إلى إزالة العوائق أمام حركة العمال من أجل أن يتيح المجال للعمال بالانتقال من مناطق ذات أجور واطئة إلى مناطق ذات أجور عالية وبالتالي

تسهيل التقدم الاقتصادي للمنطقة الأصلية والمنطقة المقصودة على حد سواء فضلاً عن تقدم العمال أنفسهم. في الواقع، دافع آدم سميث عن التحرر الكامل لانتقال رأس المال، السلع والعمال عبر الحدود الدولية وذلك من أجل أن تحقق قوى السوق أقصى تقدم اقتصادي وتقليص الفقر.

وضع علماء عصريون (Sjaastad,1962: Harris and Todaro,1970, and todaro,1976) النظرية التقليدية الجديدة للهجرة، التي تنص على أن البلدان ذات الأعداد الكبيرة من العمال بالنسبة إلى رأس المال ستميل لأن يكون لديها مستوى منخفض في أجور السوق، في حين أن البلدان ذات الأعداد القليلة من العمال بالنسبة إلى رأس المال، ستميل لأن تكون لديها أجور سوق عالية. يعزى فرق الأجر إلى انتقال العمال من البلدان ذات الأجر المنخفض إلى البلدان ذات الأجر المرتفع. نتيجة لهذه الحركة، فإن عرض العمال ينقص والأجور ترتفع في البلدان الأصلية ويزداد عرض العمال وتنخفض الأجور في البلدان المقصودة، مفضية في النهاية إلى توازن جديد حيث تعكس فقط فروق الأجور وتكاليف الهجرة. عند تلك المرحلة، تتوقف الهجرة الدولية.

إلى جانب النظريات الاقتصادية الكلية، توجد نظريات اقتصادية جزئية انصبت على المهاجرين الأفراد باعتبارهم فاعلين عقلانيين ممن يقررون الهجرة على أساس حسابات الربح والخسارة. (Harris and Todaro,1970,Todaro, 1976)

حيث ينظر إلى الناس على أنهم يقررون الهجرة إلى الأماكن التي يتوقعون أن يحققوا فيها أعظم إنتاجية في ضوء مهاراتهم المفترضة.

أما نظرية اقتصاديات الهجرة الجديدة فتقوم على الافتراض بأن الناس يعملون بصورة جماعية، نموذجياً ضمن أسر، لا إلى زيادة الدخل المتوقع إلى أقصى حد ممكن فحسب بل إلى تقليل المخاطر وتخفيف الضغوط المقترنة بأنواع مختلفة من مشاكل السوق الشائعة لدى البلدان النامية.

تبعاً لهذا المنحنى، تحاول الأسر تقليل المخاطر على رفاهها الاقتصادي بإرسال بعض أعضائها للعمل في بلد آخر حيث الأجور وظروف العمل مستقلة عن الظروف الاقتصادية المحلية. الهجرة الدولية والحوالات التي تولدها يمكن أيضاً أن تسمح للأسر في الحصول على رأس المال المطلوب لزيادة إنتاجية الأصول في الجماعة الأصلية.

المنظور الرابع لتفسير أسباب الهجرة الدولية يستند إلى أفكار كارل ماركس بخصوص وظيفة الرأسمالية الدولية المعروف بالنموذج التاريخي-البنوي لنظرية النظم العالمية أو نماذج التبعية الدولية. يصور هذا النماذج بلدان العالم الثالث على أنها تعاني من الركود الاقتصادي والسياسي والمؤسسي المحلي والدولي معاً بسبب من ارتباطها بعلاقات التبعية مع البلدان المتقدمة. يفترض هذا المنحنى أنه يمكن إرجاع أصول الهجرة إلى الاختلالات المؤسسية والقطاعية التي سببتها الشركات الدولية في النظام الرأسمالي العالمي- ينظر إلى العمال في العالم على أنهم منقسمون جغرافياً إلى ثلاثة أقاليم متميزة: المركز، شبه الأطراف والأطراف. تبعاً لطبيعة الاعتماد السياسي والاقتصادي المتبادل بين الأقاليم الثلاثة، فضلاً عن اتجاه وطبيعة انسياب المال والسلع تنظم أنماط حركات العمال بين الأقاليم.

(Petras, 1981; Sassen, 1988; Portes, 1995)

في بلدان المركز يكون الطلب على العمال المهاجرين غير منتظم لأنه يعكس عادةً الندرة النسبية للأفراد المستعدين للعمل لقاء أجور منخفضة. يظهر الطلب على العمل الرخيص في قطاعات كالزراعة، كما أنه مرتبط بالتحول العام لاقتصاديات بلدان المركز من قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات. في بلدان الأطراف يقود تنجير الإنتاج الزراعي عموماً إلى تعزيز أهمية الأرض، حلول المحاصيل النقدية محل اقتصاد الكفاف، الاستخدام الموسع للمدخلات الحديثة لإنتاج محاصيل عالية الجودة، الميكنة، والانخفاض التالي في الطلب على العمال. تفضي- هذه التغيرات إلى تنحية العمال عن الأرض. وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة التي تسهم في إنتاج فائض في القوى العاملة في المناطق الحضرية.

إن القوى العاملة الحضرية المتزايدة بسرعة لا يمكن استيعابها بالكامل بواسطة إيجاد فرض عمل حضرية جديدة، مما يؤدي إلى انتشار البطالة والبطالة المقنعة المقترنة بزيادة أعداد الأشخاص في القطاع غير الرسمي ومهن قطاع الخدمات ذات الأجر المنخفض، وهكذا تُهمش كثير من الأسر، حتى خلال فترات النمو الاقتصادي السريع، وتزداد الفوارق في المدخولات. إن تواجد مثل هذه التطورات مع عدم تلبية الطلب على العمل الرخيص في بلدان المركز تعود إلى الهجرة الدولية للعمال من الأطراف، تلك الهجرة التي تسهل بواسطة الروابط الثقافية والأيدولوجية معاً بين بلدان المركز وبلدان معينة في الأطراف وبواسطة تطور وسائل النقل والاتصال فيما بينها، تلك الروابط والاتصالات تشجع توغل الرأسمالية إلى الأطراف بواسطة بلدان المركز.

بحسب نظرية النظم العالمية، فإن الهجرة أكثر احتمالاً في الحدوث بين القوى الاستعمارية السابقة وإحدى مستعمراتها وقد يُسرت بواسطة الصلات الثقافية اللغوية، الإدارية، وروابط النقل والاتصالات القائمة بين الاثنين. داخل بلدان المركز، تركزت إدارة الاقتصاد العالمي داخل عدد قليل نسبياً من المراكز الحضرية حيث الصيرفة، التأمين، الخدمات المهنية والبنية التحتية ذات التكنولوجيا الرفيعة. نظراً للطلب المتزايد على العمال غير الماهرين وانخفاض الإنتاج الصناعي الثقيل في تلك المدن، المقترن بالتطور السريع لوسائل النقل والاتصالات مع بلدان الأطراف فمن المحتمل أن تجذب نسبة كبيرة من المهاجرين العابرين للحدود. (Sassans, 1991)

٢- المدخل السوسيولوجي:

على الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية في قرارات الهجرة، غالباً ما يُنظر إلى النظريات الاقتصادية للهجرة الدولية على أنها ضيقة المنظور لأنها لا يمكن أن تفسر حركات مستحثة بواسطة اعتبارات أخرى، بضمنها الحاجة إلى التخلص من التهديدات، الرغبة في الانتقال إلى مناخ أفضل والرغبة في التفتيش عن شريك حياة في سوق زواج أفضل. إن إدراك أهمية مدى أوسع من العوامل المتعلقة بالموضوع في تفسير قرارات

الهجرة وحقيقة أن الهجرة ليست اختيارية دائماً، تشكل الأساس للمنظور المقترح بواسطة لي. (Lee, 1966)

بحسب لي تعود الهجرة إلى كل من العوامل الإيجابية في منطقة معينة من الأماكن المقصودة والعوامل السالبة في مكان الأصل أو السكن الحالي، بمعنى أن المناطق الأصلية والمقصودة تتميزان معاً بجملة من العوامل الإيجابية أو قوى الجذب (عوامل جاذبة) وعوامل سالبة أو عوامل الطرد (العوامل الدافعة). كلما زاد الفرق الملاحظ في صافي قوى الجذب (العوامل الإيجابية ناقصاً العوامل السالبة) بين أماكن الأصل والمقصودة، زاد احتمال حدوث الهجرة.

يفترض لي (١٩٦٦) أن الاختبار سيكون إيجابياً بالنسبة لبعض المهاجرين وسالباً للبعض الآخر. إذا ما أخذنا جميع المهاجرين سوية يميل الاختبار حسب التعليم أو المهنة لأن يكون ثنائي المنوال (bimodal)، مع تركيز الغالبية العظيمة من المهاجرين في المجموعات الأدنى والأعلى. يعتمد مدى الانتقائية على عدة عوامل. فهي تتأثر بواسطة المسافة (البعد) من البلد المقصود؛ كلما زادت المسافة، ارتفعت كلف الهجرة ومجازفاتها، وزاد الميل نحو الاختيار الإيجابي. الانتقائية يمكن أن تعتمد أيضاً على الخصائص المميزة للبلد الأصلي مقارنة بالبلد المقصود.

لتفسير الاختلاف الكبير في التعليم بين المهاجرين من مختلف بلدان العالم إلى الولايات المتحدة، يقترح بورجاس (Borjas, 1994) أن اختلاف حجم الدخل بين البلد الأصلي والمقصود يؤثر في طبيعة المهاجرين. إذا كان حجم الدخل أكبر في البلد المقصود، سيكون موقفهم إيجابياً، فالأفراد أصحاب المهارات التي تفوق المعدل سيكون لديهم حافز نحو الهجرة لأن العائدات الناجمة من التعليم ستكون أكبر في البلد المقصود، مع تساوي الأشياء الأخرى. إذا كان حجم الدخل أكبر في البلد الأصلي، سيكون موقف المهاجرين سلبياً. ورغم ذلك، فإن الخصائص الاقتصادية للبلدان المرسل والمرسلة والمستقبلة ليست المحددات الوحيدة لأصول المهاجرين ومهاراتهم. فالصلات التاريخية بين بلدان أو أقاليم معينة

تلعب دوراً كذلك في الأصل الوطني للمهاجرين وخصائصهم. الهجرة بخاصة هجرة العمال، تحدث على الأرجح بين دولة استعمارية سابقة ومستعمراتها في الماضي، كهجرة العمال من المغرب والجزائر إلى فرنسا مثلاً. (Sassen, 1988) أخيراً، فإن محددات الطلب على المهاجرين (بخاصة سياسات قبول المهاجرين الوطنية) ذات تأثير كبير في حياة المهاجرين.

(United Nations:2005, World Population Monitoring 2003.)

أستند لي في أفكاره هذه إلى عمل ستوفر (Stouffer, 1940) الذي اقترح بأن الهجرة تعود إلى الجاذبية النسبية الملاحظة في المناطق الأصلية والمقصودة، وأن تيارات الهجرة تتأثر بواسطة وجود فرص معترضة ومعوقات، حيث تزداد كل منهما تبعاً للمسافة الفاصلة بين المكان الأصلي والمقصود. في الواقع، بالرغم من انخفاض تكاليف السفر، مازال البعد يعتبر عاملاً هاماً في تقليل الدافع نحو الهجرة. كما هو الحال بالنسبة للنظريات الاقتصادية، شددت النظريات السوسيولوجية على أهمية دور الأسرة، سواء من ناحية كونها وحدة لاتخاذ القرار أو كمؤسسة توفر الدعم الضروري لحدوث الهجرة. يضاف إلى ذلك، غالباً ما تتضمن الهجرة جماعات أسرية وليس "عمالاً" فقط. قد تنتقل الوحدات الأسرية سوية أو على مراحل، وذلك بمغادرة أحد أعضاء الأسرة أولاً ويتبعه آخرون.

تقرر سياسات الهجرة للبلدان المستقبلة للمهاجرين قبول هجرة الأسرة من عدمها فضلاً عن الطريقة التي تحدث فيها الهجرة. هناك أدلة على أن المهاجرين كثيراً ما يعتمدون على قريب استقر فعلاً في البلد المقصود للحصول على المؤن، إيجاد عمل، أو الدعم المالي وأنواع المساعدات الأخرى خلال الفترة الأولى من قدومه، مما يشير إلى أن الروابط القرابية بين المهاجرين المحتملين في البلد الأصل والمقيمين في البلد المقصود قد تقلل من صدمة الهجرة، بخفض المخاطر المتضمنة وزيادة مكاسب الهجرة. إن مفهوم "شبكة الهجرة" الذي يشتمل على جميع العلاقات التي تربط المهاجرين، المهاجرين سابقاً وغير المهاجرين في منطقتي الأصل والوصول يوفر دعماً لمفهوم الروابط الجماعية لأن

الروابط الاجتماعية لا تقتصر على تلك القائمة على أساس القرابة، وإنما تشتمل الصداقة والأصول الجماعية المشتركة. (Gurak and Caces, 1992) يمكن أن تعتبر شبكة العلاقات بمثابة رأس مال اجتماعي الذي يعتمد عليه الناس للحصول على المعلومات المتعلقة بالمكان المقصود إضافة إلى الدعم المادي والنفسي من أجل تسهيل الهجرة وعملية التكيف. كما أن شبكة الهجرة تدعم الروابط بين المهاجرين المقيمين فعلاً في المنظمة المقصودة والأفراد الباقين في منطقة الأصل.

٣- المدخل السياسي:

تقوم النظرية السياسية على تفسير العوامل المؤثرة في الهجرة الدولية في سياق مدى توافق المصالح الفردية والمجتمعية أو تضادها مع بعضها الآخر، بالإضافة إلى معرفة مصالح الدولة المقصودة والدولة الأصلية والمجتمع الذي تمثله كل منها.

بخصوص هجرة العمال، يتركز هذا المنظور على المصالح المتضاربة للمجتمعات المستقبلة- في زيادة عرض العمال إلى أقصى- درجة ممكنة وفي المحافظة على سلامة الثقافة المحلية عن طريق فرض معوقات ضد اندماجهم في المجتمع. تشمل هذه المعوقات العزلة المكانية للمهاجرين بحصرهم في مناطق معينة، القيود القانونية على مدة إقامتهم أو على الأعمال التي يحصلون عليها؛ والقيود على الالتحاق بالأسرة، القيود على الخدمات الاجتماعية الحاصلين عليها، الموانع على التجنس، والإجراءات القانونية الأخرى التي تتضمن وضع قيود اجتماعية ضمن الحدود الجغرافية للمجتمع المستقبل.

أما بخصوص الهجرة القسرية، فإن منظري الهجرة لم يولوها إلا اهتماماً قليلاً، على الرغم من كثرة عددهم في الوقت الحاضر وتعقيد مشاكلهم. اللاجئون عموماً هم حصيلة عملية تكوين الأمة، التي تحاول الدول أن تعمل بواسطتها وفق نموذج الدولة القومية الذي تمثل الدولة بموجبه مجتمعاً متجانساً وثقافة موحدة سائدة. تواجه المجتمعات غير المتجانسة ثقافياً أو قومياً أو اثنيّاً أو دينياً مشكلة ضرورة زيادة تجانسها من أجل تعزيز الوحدة الوطنية في البلاد. ولذلك يصبح التجانس الثقافي غاية بحد ذاتها. ربما يتطلب

تحقيقها تحويل الأفراد من خلال، على سبيل المثال، اعتناق دين جديد، أو التمثل اللغوي. في حالة فشل عملية التحويل هذه، يمكن أن تلجأ الدول إلى تغريب الأفراد المعنيين أو عزلهم عن بقية أفراد المجتمع. (Zelberg, 1981) بما أن هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة، تعد بمثابة اضطهاد، فإن الأشخاص المستهدفين يصبحون بطبيعة الحال لاجئين.

ما زالت الهجرة غير الموثقة مستمرة بلا كبح. ونظراً لافتقار من يهاجرون بطرق غير قانونية إلى الوثائق اللازمة فإنهم يواجهون تمييزاً فضلاً عن حرمانهم من حقوق الإنسان وكثيراً ما يضطرون إلى قبول أجور وشروط عمل لا تستوفي المعايير الدنيا لدى بلدان أخرى. وقد أصبحت عمليات نقل المهاجرين تجارة مزدهرة تدر على المشتغلين بها بلايين الدولارات.(الأمم المتحدة: ١٩٩٩: ٢٣)

د- الأسباب الرئيسية للهجرة الدولية:

كما يوحي العرض السابق، توفر النظريات الحالية للهجرة الدولية بعض التوجيه لتحديد الأسباب الأساسية. بحسب النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة، يُعد فائض القوى العاملة بالنسبة إلى رأس المال السبب الرئيسي- لانخفاض الأجور في بلدان الأصل. بالقدر الذي يكون فيه هذا نتيجة لنمو السكان السريع غير المقترن بالنمو الاقتصادي، ربما يُعتبر نمو السكان سبباً أساسياً للهجرة. بالمثل، تقترح الاقتصاديات الجديدة للهجرة الدولية أن الهجرة تحدث بسبب رغبة الأسر في الانخراط في أعمال متباينة أو، من خلال التحويلات المالية، الحصول على دخل لتمويل استثمارات مربحة في الوطن أو مسقط الرأس. الهجرة ضرورية في كلتا الحالتين بسبب فشل المؤسسات المحلية في توفير ضمان ضد المجازفة برأس المال المستخدم، تبعاً لذلك، يمكن أن يعزى السبب الأساسي للهجرة إلى عدم وجود المؤسسات المالية الملائمة في البلدان النامية.

في المنظور السياسي، تعتبر الأسباب الرئيسية للهجرة الدولية بمثابة انعكاس للخصائص المميزة للبلدان الأصلية التي تشمل نمو السكان السريع، التدهور البيئي، الفقر، فقدان التنمية واختراق حقوق الإنسان وفيما يلي عرض موجز لكل منها:

١- نمو السكان السريع

الرأي الشائع حول أسباب الهجرة الدولية هو أن المهاجرين الدوليين ينزحون بصورة رئيسية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة وأن البلدان النامية التي تشهد نمواً سكانياً سريعاً هي المصادر الرئيسية للمهاجرين الدوليين. وهكذا، في سياق الاختلالات الديمغرافية الموجودة بين البلدان المتقدمة والنامية واحتمالات استمرارها في المستقبل المنظور، فقد تم الافتراض بأن الهجرة من البلدان النامية إلى المتقدمة ستزداد بالضرورة عندما تصبح البلدان النامية غير قادرة على نحو متزايد على توفير فرص عمل كافية للزيادات الكبيرة المتوقعة للقوى العاملة. (Emmeriy.L, 1993; Golini etal.1993)

ومع ذلك فإن الهجرة الدولية تعود إلى اعتبارات اقتصادية سياسية وثقافية، وقميل إلى عدم الارتباط تماماً مع متغيرات ديمغرافية في البلد الأصلي؛ بعبارة أخرى، فإن البلدان النامية التي تشهد النمو السكاني الأسرع لم تكن المصادر الرئيسية للهجرة إلى البلدان المتقدمة، ولا تلك البلدان ذات الأعداد الأكبر من السكان ورغم ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن حجم السكان والموقع الجغرافي (البعد) يعتبران أكثر أهمية في تحديد أعداد المهاجرين من مؤشر معدل نمو السكان. (Kritz, 1981; Yang,1995)

٢- التدهور البيئي:

من المعترف به أن التدهور البيئي يمكن أن يسبب النزوح بواسطة تأثيره في الظروف الاقتصادية في منطقة الأصل. توجد طريقتان لتصوير تأثير التغير البيئي في الهجرة. الأولى تتعلق بالتدهور على اعتبار أنه أحد الأسباب الرئيسية للهجرة وهكذا، فإن التغير البيئي يمكن أن يدفع إلى الهجرة عموماً خلال فترة طويلة من جراء الآثار

الاقتصادية (بتقليل متوسط الدخل)، أو بواسطة الآثار الاجتماعية (بجعل البيئة أقل قبولاً أو أقل صحياً). (Bilsborrow,1991)

الطريقة الثانية تعتبر العوامل البيئية بمثابة أسباب ثانوية للهجرة، كما هو الحال بالنسبة للحوادث الخطيرة كالعواصف والزلازل والبراكين والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى أو النزاعات أو الحروب. في كل حالة، ربما تتفاعل العوامل البيئية مع العوامل البشرية الأخرى لتنتج آثار ضارة لها القدرة على إحداث تيارات كبيرة من المهاجرين الدوليين.

(International Organization for Migration,1996)

٣- الفقر

الفقر عامل آخر كثيراً ما يذكر كأحد الأسباب الرئيسية للهجرة الدولية. يمكن أن يُفسر الفقر بطريقتين: بأنه نتيجة لانعدام التنمية أو في ضوء المكانة الاقتصادية النسبية للمهاجرين في المجتمع الأصلي. يقتصر القسم الحالي على التفسير الثاني ، ما دام انعدام التنمية سيُعالج فيما بعد على انفراد.

يوجد ١,٢ مليار نسمة يعيشون في فقر مطلق في العالم في الوقت الحاضر، معظمهم في البلدان النامية، بخاصة في المناطق الريفية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بحسب دليل الفقر البشري ما زال ربع سكان البلدان النامية يفتقرون إلى بعض أهم خيارات الحياة الأساسية وهي البقاء على قيد الحياة بعد سن الأربعين، والوصول إلى المعرفة والحصول على الحد الأدنى من الخدمات الخاصة والعامة.

(United Nations, 1999)

ولقد استمر اتساع الفجوات في الدخل بين الأفقر والأغنى من أناس وبلدان على السواء ، كما أن الفجوات أخذت في الاتساع بين البلدان وداخلها كذلك. (U.N.1999)

كما هو الحال بالنسبة للهجرة من الريف إلى المدن، يهاجر الفقراء إلى بلدان أخرى سعياً وراء الرزق من أجل حياة أفضل لأنفسهم ولأفراد أسرهم. إن اتساع الفجوات في الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة وبين البلدان النامية أيضاً يُعد بمثابة أحد العوامل الدافعة نحو الهجرة إلى بلدان أخرى وهكذا، فإن الفقر الشائع يقود إلى الهجرة الدولية.

٤- التنمية وفقدان التنمية:

إن مفهوم فقدان التنمية مرتبط بقوة بفكرة أن الفقر الشاسع يقود إلى الهجرة، لأن تلك البلدان التي تعثرت فيها عملية التنمية هي الأكثر فقراً. البلدان الأقل نمواً تقع في الأعم الأغلب في هذه الفئة. ومع ذلك فهي ليست بالضرورة مصادر هامة للمهاجرين، بخاصة بالنسبة للمهاجرين الذاهبين إلى البلدان المتقدمة لأسباب اقتصادية.

٥- خرق حقوق الإنسان:

الحكم الجيد يتطلب احترام حقوق الناس كافة داخل حدود القطر. خرق الحقوق الإنسانية قد يقود إلى الهجرة القسرية لبعض المواطنين الذين يقع عليهم الظلم. في محاولة لتقدير تأثير خرق الحقوق البشرية في نزوح اللاجئين، ربط شميدل (Schmeidl, 1995) العدد السنوي للاجئين حسب البلد الأصلي خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٠ والتغيرات السنوية في ذلك العدد بمؤشرين لخرق الحقوق البشرية: الأول يتضمن مدى ضمان الحقوق السياسية والحريات المدنية في بلد معين والثاني: حصول اضطهاد سياسي أو إبادة جماعية. وتبعاً لذلك فقد وجد أن خرق الحقوق الإنسانية، يعتبر بمثابة أحد الأسباب الرئيسية في نزوح ملايين اللاجئين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.

هـ- تأثير الهجرة الدولية في عملية التنمية لدى البلدان الأصلية:

يمكن أن تؤثر الهجرة الدولية في التنمية الاقتصادية للبلدان الأصلية بتخفيض البطالة والبطالة المقنعة، بالإسهام في زيادة الأجور الحقيقية، وفي أحداث خسائر في أصحاب الكفاءات العالية الذين تعتبر خبراتهم ضرورية من أجل التنمية، وبتمكين المهاجرين من ادخار جزء من مدخولاتهم في الخارج وتحويله لغرض استثماره في البلد الأصلي والخبرة والمهارات المكتسبة من عملهم في الخارج قد تثبت فائدتها في تعجيل عملية التنمية. الأقسام الآتية تدرس كلاً من الآثار المحتملة للهجرة الدولية في التنمية.

١- العمال والأجور:

بحسب النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة، يُتوقع أن تكون الهجرة الدولية للعمال مفيدة للبلدان الأصلية لأنها تتيح الفرصة لها للتخلص من فائض القوى العاملة خارج حدودها والحصول على العملة الصعبة من خلال تحويل الأموال.

إن تحقيق تلك النتائج يسهل التنمية بواسطة تخفيف الضغوط على سوق العمل للبلدان الأصلية، وزيادة متوسط الأجور، وتحسين المستوى المعاشي لأسر المهاجرين.

٢- هجرة أصحاب الكفاءات العالية:

من بين الآثار المحتملة للهجرة الدولية، التي تثير قلقاً شديداً، هي نزوح أصحاب الكفاءات العالية، بخاصة أولئك الأشخاص الحاصلين على المهارات الإدارية، الفنية والعلمية اللازمة لاكتساب التكنولوجيا واستخدامها .. تعاني معظم البلدان النامية من نقص شديد من أصحاب المهارات العالية ويصعب سد هذا النقص. ويذكر أن هجرة العمال الدولية لا تقتصر على الذهاب من البلدان النامية إلى البلدان النامية إنما بين البلدان المتقدمة كذلك كما هو الحال بالنسبة لهجرة العمال الفنيين والخبراء إلى بلدان الخليج العربي في فترة السبعينات.

كما توجد أيضاً حركة هجرة لأصحاب المهارات العالية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وهكذا، فإن البلدان النامية المحتاجة إلى الخبرات الفنية لدفع عملية التنمية إلى الأمام أصبحت معتمدة على الخبراء الفنيين الأجانب، في الأغلب من البلدان المتقدمة كحل مؤقت للنقص من أصحاب الخبرات الفنية العالية. يضاف إلى ذلك أعدت كثير من البلدان النامية برامج لإرسال المواطنين إلى الخارج من أجل إكمال دراساتهم العليا أو لغرض التدريب في العلوم أو الهندسة من أجل زيادة قدرات سكان البلاد في هذه الميادين الحيوية ونتيجة لذلك، فقد زاد عدد الطلاب الأجانب المسجلين في الجامعات الغربية بسرعة فائقة كما سنوضح فيما بعد. على الرغم من أن البلدان النامية قد تخسر كثيراً من مواطنيها أصحاب المهارات العالية بإرسالهم للتدريب أو الدراسة في الخارج، إلا أن استمرار الانفتاح للدراسة الدولية هام لتعزيز التبادل الفكري والثقافي الضروري لدعم التقدم التكنولوجي لبعض البلدان النامية.

من المهم أن نذكر بأن السوق العالمية لأصحاب الكفاءات العالية أصبحت الآن أكثر اندماجاً، وتتسم بكثرة التنقل فيها وبأجورها الموحدة. أما سوق العمال غير المهرة فتقيدها بشدة الحواجز الوطنية، على الرغم من أنها تمثل نسبة كبيرة من الهجرة الدولية. فقد أعدت كل من استراليا وكندا والولايات المتحدة برامج خاصة ترمي إلى اجتذاب المهاجرين المهرة، مما أدى إلى استنزاف الكفاءات العالية من البلدان النامية. ونظراً لفرض القيود الصارمة على حركة العمال غير المهرة، فقد أصبحت الهجرة غير الموثقة تزداد بسرعة فائقة بلا كابح.

ونظراً لافتقار المهاجرين غير الشرعيين إلى الوثائق اللازمة فقد أصبحوا يواجهون تمييزاً وحرماناً من الحقوق البشرية وكثيراً ما يُجبرون على قبول أجور دنيا وشروط عمل قاسية. (United Nations, 1999:33)

٣- الحوالات النقدية

إحدى الآثار الرئيسة للهجرة الدولية، بخاصة التي تشتمل أفراداً فعالين اقتصادياً، على البلدان الأصلية هي توليد الحوالات، بمعنى الجزء من مكاسب العمال المهاجرين المرسل. من البلد المستقبل إلى البلد المرسل على المستوى العالمي تشكل الحوالات النقدية عادة مصدراً رئيساً من مكاسب التحويلات الأجنبية بالنسبة للبلدان الأصلية، وفي بعض الحالات تسهم بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

كمصدر للعملة الصعبة ساعدت التحويلات النقدية على تخفيض النقص الشديد في ميزان المدفوعات الذي أحاط بالعديد من البلدان النامية. كما أنه يمكن استخدام التحويلات النقدية أيضاً في استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات الأساسية اللازمة لتعزيز الاستثمار واستخدام الطاقة، بتلك الوسيلة يتم تعجيل عملية التنمية. علاوة على ذلك، عندما تودع الحوالات النقدية في المصارف المحلية، فإنها يمكن أن توفر رأس مال لرجال الأعمال: لقد كانت للتحويلات النقدية في المصارف المحلية آثار إيجابية في جميع البلدان المصدرة للقوى العاملة في جنوب آسيا والشرق الأوسط، فقد أسهمت كثيراً في نمو الناتج الإجمالي المحلي. (Knerr, 1996)

ورغم ذلك، فإن الآثار الإيجابية للحوالات قد تعرضت إلى الشك على أسس أنها تولد اعتماداً متزايداً على الواردات وتعزز المستويات العالية للاستهلاك التي قد تفضي إلى ضغوط تضخمية إذا كان الإنتاج لا يجاري الطلب المتزايد. (Kritz and Keely, 1981; Keely, 1995)

٤- الهجرة المعاكسة:

تعود نسبة كبيرة من المهاجرين في الخارج في نهاية المطاف إلى أوطانهم الأصلية لأسباب كثيرة، كالترحيل والتغريب، تغيرات في قوانين الهجرة، المرض، غلق المصانع، البطالة، الركود الاقتصادي في البلد المضيف والحرب. العودة بسبب هذه الظروف أقل احتمالاً لأن تقود إلى نتائج إيجابية دائمة بالنسبة للمهاجرين، وأسرهم والجماعة الأصلية.

كما أن العودة الاختيارية بعد فترات قصيرة نسبياً في الخارج المستحثة باعتبارات أسرية وعدم القدرة على التكيف للظروف الجديدة، يحتمل كذلك أن لا تقود إلى نتائج إيجابية مستمرة إلا قليلاً بالنسبة للمهاجر وأسرته والجماعة الأصلية.

إن إمكانية أن تكون لعودة المهاجرين آثار إيجابية على التنمية تعتمد على قدرة البلد الأصلي على توفير ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة من أجل الاستخدام المنتج لمهارات وإدخارات المهاجرين العائدين . وهكذا فإن الظروف في البلد الأصلي، بخاصة مستوى البطالة في الاقتصاد المحلي أو الوطني، لها أن تؤثر كثيراً في قرار العودة.

إضافة إلى مدخراتهم في الخارج، يجلب المهاجرون العائدون معهم كذلك خبراتهم، ومهاراتهم، وأفكارهم وطراز حياتهم التي اكتسبوها أثناء معيشتهم في الخارج، بخاصة في الدول المتقدمة. ومع ذلك، فإن الأفكار الجديدة هذه قد لا تلقى قبولاً حسناً من لدن الجماعات الأصلية. يضاف إلى ذلك، أن المهارات المكتسبة في الخارج قد لا تكون مناسبة لحاجات البلد الأصلي.

باختصار، على الرغم من أن المهاجرين العائدين كثيراً ما يكونون في حال أفضل من نظرائهم غير المهاجرين إلا أن نجاحهم طويل المدى لا يمكن ضمانه على الإطلاق. في معظم الأحوال ، يظهر المهاجرون ميلاً حياًل الاستهلاك بدلاً من الاستثمار المنتج، ونحو الاستثمار في التجارة أو الخدمات بدلاً من الصناعة. كثيراً ما يجد المهاجرون العائدون صعوبة في إيجاد العمل المناسب في البلد الأصلي. وربما يفضلون تأسيس المشاريع الخاصة الصغيرة فيكسبون مكانة أكثر احتراماً في المجتمع.

أما العائدون من أصحاب الكفاءات العالية، فيؤدون دوراً أساسياً في تنمية المجتمع من خلال توغلهم في مختلف المؤسسات الإدارية والاقتصادية والثقافية الجوهرية في البلاد على الرغم من قلة أعدادهم.

و- هجرة الطلبة لأغراض الدراسة والعمل في الخارج:

قبل بضعة عقود، كان ينظر إلى الهجرة لغرض الدراسة كفرصة متاحة في الأعم الأغلب أمام أبناء الصفوة المختارة للحصول على المؤهلات العلمية والثقافية والإدارية المطلوبة لإشغال الوظائف عند عودتهم إلى بلدانهم . علاوة على ذلك، ذهب كثيرون إلى البلدان الأجنبية عن طريق الزمالات التعليمية. وعلى أية حال فإن هجرة الطلبة مهدت الطريق مؤخراً على نحو متزايد للاستقرار الدائم والانخراط في صفوف القوى العاملة الأجنبية الماهرة.

من حيث المبدأ تمثل هجرة الطلبة حركة ذات طبيعة مؤقتة: يتوقع أن يعود الطلبة الأجانب إلى بلدانهم الأصلية عند إكمالهم دراساتهم وعدم البقاء في البلد المضيف. ومع ذلك، بسبب من المغريات الكثيرة في البلدان المضيفة وقلة فرص العمل، وانخفاض المرتبات وتدني مستوى المعيشة في البلد الأم، فقد فضل كثيرون البقاء في البلدان الأجنبية لغرض الإقامة الدائمة لاسيما وأنهم يلقون التشجيع الدائم والحوافز المادية من حكومات الدول المضيفة. ففي الولايات المتحدة وجد أن نسبة كبيرة من الطلبة الأجانب الحاصلين على شهادة الدكتوراه قرروا البقاء في البلد، على وجه الخصوص الغالبية العظمى - ٧٠% على الأقل - من الصين والهند وبيرو، والمملكة المتحدة.

إن الحجم المتزايد لأعداد الطلبة الأجانب في عدة بلدان خلال السنوات الحالية يدل على زيادة الحراك الدولي للطلبة ففي أوروبا، بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية للطلبة الأجانب ١٤% ما بين ١٩٩٠-١٩٩٨، أما في الولايات المتحدة فقد بلغ المعدل ٣٦% (U.N.2005:142).

وبين الطلبة الأجانب المسجلين في المعاهد العليا ، الذكور أكثر عدداً من الإناث، على الرغم من قلة الفرق. وعلى العكس في البلدان الاسكندنافية (الدانمرك والسويد والنرويج) عدد الطالبات يفوق عدد الطلاب .

إن تواجد الطالبات المتزايد بين الطلبة الأجانب اتجاه جديد ظهر في كثير من البلدان المستقبلة للطلبة وبخاصة الولايات المتحدة.

البلدان الأصلية للطلبة الأجانب:

يأتي الطلبة الأجانب للدراسة من بلدان مختلفة غالباً ما ترتبط بعلاقات جغرافية، وتاريخية أو ثقافية مع البلدان المضيفة. تعتبر الولايات المتحدة المضيف الأكبر للطلبة الأجانب في العالم، ويشكل القادمون من بلدان آسيوية حوالي الثلثين.

كما أن عدداً كبيراً من الطلبة الآسيويين يذهبون للدراسة في أستراليا، وفي اليابان وفي بعض البلدان الأخرى. إن معظم الدول المستقبلة للطلبة في إفريقيا وآسيا تجذب الطلبة في الغالب من داخل الإقليمين.

وأوروبا أيضاً تجذب الطلبة عموماً من نفس الإقليم، وهم يمثلون النسبة الأكبر من مجموع الطلبة الأجانب.

مع حلول الاقتصاد القائم على المعرفة والتقدم الملحوظ في نهاية القرن العشرين، أصبحت كثير من البلدان المتقدمة تعاني من نقص في القوى العاملة ذات المستوى الرفيع، بخاصة أصحاب المهن الفنية والعلمية وتكنولوجيا المعلومات ولقد أصبح ضمان الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا بمثابة البرنامج الرئيسي بالنسبة لصناع القرار والقادة الصناعيين. ولهذا السبب، فقد صار ينظر إلى الطلبة الأجانب في العلوم والتكنولوجيا من جانب البلدان المضيفة بمثابة احتياطي بالنسبة للقوة العاملة المهاجرة المؤهلة مستقبلاً. ولقد اتخذت بعض البلدان فعلاً إجراءات لأغراء الطلبة الأجانب وسهلت حصولهم على الهجرة الدائمة أو المؤقتة وحثتهم على البقاء بتقديم شتى أنواع المغريات المادية وغير المادية. ففي منتصف ١٩٩٩ غيرت الحكومة الأسترالية سياستها السابقة بخصوص قانون الهجرة وأصبح بمقدور الطلبة الحاصلين على شهادات في تكنولوجيا المعلومات أو بعض الحقول الفنية الأخرى الحصول على تأشيرة إقامة دائمة في البلاد. المملكة المتحدة أيضاً تتبع سياسة لجذب أصحاب الكفاءات الأفضل والأبرع في العالم. إن برنامج الهجرة المسن

بواسطة الحكومة في كانون الثاني ٢٠٠٢، مصمم لتمكين الأشخاص من ذوي المهارات الشخصية النادرة من المجيء إلى المملكة المتحدة والعمل فيها. (Government of the United Kingdom, 2002)

وتعرض الولايات المتحدة تأشيرات دخول خاصة للمهاجرين المهنيين لتزويد صناعات التكنولوجيا الرفيعة بما يلزمها من عاملين مهرة. (تقرير التنمية ١٩٩٩: ٣١). ويمنح كثير من الطلبة الأجانب تخويلاً بالعمل المؤقت بموجب تأشيرة دخول (H-IB) ويحصلون في النهاية على أعمال ثابتة.

والحالة مماثلة في بلدان أخرى، في النمسا، وفرنسة، وجمهورية كوريا الطلبة الأجانب المنخرطين في حقل تكنولوجيا المعلومات يمكنهم الآن تغيير نوع تأشيرة الدخول والوصول إلى سوق العمل وتقديم طلب لغرض الإقامة الدائمة. (Organization for Economic Co- operation and Development, 2001)

وفي ألمانيا يوجد تشريع جديد أيضاً يسمح للطلبة الأجانب بتغيير وضعية إقامتهم عند اجتيازهم بنجاح امتحان تأهيلي خاص.

سياسات الهجرة الدولية والتعليم:

بالسعي إلى تشجيع أنواع معينة من الهجرة ووضع القيود أمام أخرى. تؤثر سياسات الوفود في مهارات المهاجرين. التعليم هو احد العوامل التي تؤخذ بالاعتبار بواسطة البلدان التي تطبق قبولاً انتقائياً. بعض البلدان ليست لديها سياسات بخصوص الانجاز الدراسي بحد ذاته، ولكن لديها سياسات تفضيل وافدين لديهم مهارات معينة، تتطلب عموماً تدريباً متقدماً.

منذ النصف الثاني من التسعينات، سنت كثير من البلدان المتقدمة قوانين تؤكد كثيراً على مهارات المهاجرين. ونتيجة لذلك، فإن حصة الوافدين المقبولين تحت فئة قاعدة المهارة ازدادوا في هذه البلدان.

الخلاصة:

الهجرة هي العامل الأساسي الثالث المؤثر في تغير سكان منطقة أو إقليم معين، فهي تؤثر في زيادة أو قلة السكان وفي تغير الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق الأصلية والمناطق المقصودة. والهجرة نوعان: داخلية وخارجية. تحدث الهجرة الداخلية ضمن قطر معين بدوافع كثيرة كما أنها تسفر عن نتائج مختلفة. تؤثر الهجرة الداخلية في عملية التنمية كما أنها تتأثر بها. أما الهجرة الخارجية فهي التي تحدث بانتقال الناس من بلد إلى آخر، أي عبر الحدود الدولية. والهجرة الدولية تؤثر كذلك كما أنها تتأثر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. النظريات القائمة للهجرة تسلط الضوء على العوامل المحددة للهجرة وتوفر إطاراً لتحليل علاقتها بالتنمية، كما أنها تساعد أصحاب السياسة والمخططين على رسم السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة.

الباب الرابع تركيب السكان

تتضمن دراسة تركيب السكان مجموعة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان تضم الخصائص الديمغرافية أربع صفات هي: سكان الريف والحضر (التحضر)، التركيب العمري، التركيب الجنسي، والتركيب العنصري والاثني. أما الخصائص الاجتماعية، فتشتمل على ديمغرافية العائلة (الخصائص الزوجية والمجموعات العائلية والأسرية) فضلاً عن الخصائص التعليمية ويضم الوضع المهني الخصائص الاقتصادية للسكان.

يدرس الفصل الثامن الخصائص الريفية والحضرية، ويتناول الفصل التاسع دراسة التركيب العمري والجنسي ويختص الفصل العاشر بدراسة التركيب العنصري والاثني ويدرس الفصل الحادي عشر ديمغرافية الأسرة. ويعالج الفصل الحادي عشر الخصائص التعليمية ويهتم الفصل الثالث عشر بدراسة الخصائص الاقتصادية.

الفصل الثامن الخصائص الريفية والحضرية التحضر وهو المدن في العالم

مقدمة:

الفروق الريفية - الحضرية.

مفهوم التحضر:

أ- حجم وهو سكان الحضر والريف.

١- مستويات واتجاهات التحضر في
العالم.

٢- معدل نمو السكان الحضر.

٣- حجم وهو سكان الريف.

ب- العوامل المؤثرة في النمو الحضري.

- الهجرة من الريف إلى الحضر.

- نتائج التحضر.

ج- نظريات التحضر والتنمية الاقتصادية:

١- المدخل التنموي.

٢- التحيز الحضري والتخلف.

٣- نظرية التبعية.

د- أصول المدن وتطورها:


هـ- نظريات الأصول الحضرية:

١- الفائض الزراعي.

٢- العوامل المتعلقة بالري

٣- الضغوط السكانية

الفصل الثامن



الفصل الثامن

- ٤- حاجات الدفاع
- ٥- العوامل الدينية
- و- أصول المدن وتطورها:
- أرض ما بين النهرين
- مصر
- وادي السند
- شمال الصين
- أمريكا الوسطى
- المدن الإغريقية
- المدن الرومانية
- مدن القرون الوسطى
- التحضر والثورة الصناعية
- المدن الحديثة في العالم

الخلاصة

الفصل الثامن

الخصائص الريفية والحضرية

التحضر ونمو المدن في العالم

المقدمة:

يعد إجراء البحث عن الخصائص الريفية والحضرية هاماً من عدة نواحٍ. فالمعلومات المتعلقة بمستويات واتجاهات نمو السكان الحضر- والريف تمكن القائمين بالتخطيط ورسم السياسات من تشخيص الأنماط المنتظمة وبالتالي فهم عملية التنمية على أفضل وجه. هذه البيانات ضرورية أيضاً بالنسبة لصناع القرار في مساعدتهم على توقع ظهور المشكلات المرتبطة حتماً بتحويلات اجتماعية رئيسية، مثل التحضر ونمو المدن الكبرى كالازدحام والضوضاء، والمناطق المتخلفة في المدينة، والاعتلال الصحي، وإدمان المخدرات والجريمة والانحراف، والشعور بالعزلة، والاغتراب، والتهميش، ومظاهر القلق والاضطراب الاجتماعي والنفسي، فضلاً عن تلوث البيئة.

العوامل الدافعة للزيادة في مستوى التحضر- في إقليم أو بلد معين ونمو المدن الكبرى إنما هي اجتماعية- اقتصادية، حضارية، سياسية بالإضافة إلى كونها ديمغرافية.

يحلل هذا الفصل الخصائص الريفية - الحضرية في العالم. يبحث الجزء الأول من الفصل مستويات التحضر والاتجاهات المستقبلية بالنسبة لسكان الحضر- والريف في العالم؛ الأقاليم المتقدمة والنامية. أما القسم الثاني؛ فيدرس العوامل المؤثرة في النمو الحضري. ويحلل القسم الثالث نظريات التحضر- والتنمية الاقتصادية. ويختص القسم الرابع باستقصاء أصول المدن وتطورها منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر ويعالج القسم الخامس: نظريات الأصول الحضرية، وهو يصف المدن الكبرى وتوزيعها الجغرافي، عملية التركيز، والتحضر- المضاد. وأخيراً توزيع المدن والسكان بحسب أصناف حجم المدن.

الفروق الريفية - الحضرية:

يُعد مكان إقامة الإنسان في الريف أو الحضر من بين أهم العوامل المؤثرة في طراز حياته، وسلوكه، وغط تفكيره، فسكنى المدينة أو الريف يُحدد بشكل عام نوع المهنة التي يزاولها ، ومستوى معيشتة والقيم والمعايير الاجتماعية التي يؤمن بها.

فالمجتمع الريفي يختلف كثيراً عن المجتمع الحضري في نواح متعددة. فمن مميزات المجتمع الريفي سيادة حرفة الزراعة والأنشطة المتعلقة بها وانخفاض الكثافة السكانية وصغر حجم المستوطنات الريفية؛ فضلاً عن درجة التجانس الكبيرة بين السكان من النواحي الاثنية والثقافية والاقتصادية. أما بخصوص الاختلافات الديمغرافية بين سكان الريف والحضر-، فتتعلق بالتوزيع العمري والجنسي- للسكان والدخول والموارد الاقتصادية، والحالة الزوجية، الخصائص التعليمية، بالإضافة إلى الصحة والوفاء والسلوك الإنجابي.

مفهوم التحضر:

يشير لمبارد (Lampard, 1965) إلى وجود ثلاثة مفاهيم متداولة الآن في العلوم الاجتماعية للتحضر-: السلوكي، والبنائي والديمغرافي. يدرس الأول تجارب الأفراد وأنماط السلوك، ويتعلق الثاني بالأنشطة الاقتصادية للسكان، أما الثالث فيهتم بدراسة حجم السكان وتركيزهم. فالمفهوم الأول لعملية التحضر- هو اجتماعي- سلوكي ويتضمن العملية التي يكتسب بواسطتها الفرد غير الحضري الأدوار، أنماط المعيشة، الرموز ، أنواع التنظيم الاجتماعي ، المظاهر الحضارية المميزة لسكان المدينة، ويشاركونهم في المعاني، القيم، المعايير والأفكار الخاصة بهم (Gist,1967) وتسري عملية التحضر على الأشخاص الذين يعيشون في المدن والذين مازالوا يقطنون الريف أو البادية ولكنهم واقعون تحت تأثير الحياة الحضرية بحكم تفاعلهم مع سكان المدن بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما المفهوم الثاني فهو اقتصادي ويرتكز على تحول نمط معيشة الجماعات من الاعتماد الرئيسي على الزراعة والمهن الأخرى المرتبطة بها إلى جماعات صناعية حضرية تعتمد في معيشتها على ممارسة الصناعة التحويلية والخدمات "وتكون مكاسبها أنما وارفه من أهل [الريف] لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم. (ابن خلدون ١٩٩٨: ١٢٢).

ويقوم هذا المفهوم على دراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحضر. أما المفهوم الثالث لعملية التحضر- فهو ديمغرافي. تعرّف الدرج (Eldridge:1956) التحضر- بأنه عملية تركيز السكان التي تجري بطريقتين: تضاعف مواقع التركيز والزيادة في حجم المراكز المنفردة ونتيجة لهاتين العمليتين، تزداد نسبة السكان القاطنين في مراكز حضرية.

ما دام اهتمامنا منصباً على تحليل مفهومي الريف والحضر- في النظرية الديمغرافية، فسيكون تركيزنا على المفهوم الديمغرافي للتحضر- مع عدم إهمال للجوانب الأخرى للتحضر . يختلف مفهوم السكان المصنفون حضراً لدرجة كبيرة من قطر إلى آخر. إن وصف المناطق "بالحضر- أو الريف " غالباً ما يستند إلى اعتبارات ، سياسية، إدارية، حضارية، إلى جانب المعايير الديمغرافية (Hauser, 1965) . كما جاء في كتاب الديمغرافية السنوي للأمم المتحدة، يضم تعريف الحضر- الأشكال الآتية:

١- تصنيف الأقسام المدنية الصغرى على أسس معينة تشمل (أ) نوع الحكومة المحلية، (ب) عدد السكان المقيمين في المستوطنة، (ج) نسبة العاملين بالمهن غير الزراعية.

٢- تصنيف المراكز الإدارية للأقسام الريفية الثانوية إلى حضر- وما عدا ذلك إلى الريف.

٣- تصنيف المراكز ذات الحجم المعين (المدن وضواحيها) إلى حضر- ، بغض النظر عن الحدود الإدارية. (United. Nations, 1955)

أ- حجم ونمو السكان الحضر والريف:

١- مستويات واتجاهات التحضر في العالم:

يمكن تقييم اتجاهات التحضر في قطر ، إقليم أو منطقة على أفضل وجه باختبار درجة التحضر في ضوء مؤشرات مثل النسبة المئوية للحضر، معدل التحضر- ومعدل نمو السكان الحضر.

مما لا شك فيه أن القرن العشرين هو قرن "الانفجار الحضري" في عام ٢٠٠٠، ازداد السكان الحضر في العالم حوالي أربعة أضعاف عما كانوا عليه في عام ١٩٥٠ (٢,١ مليار نسمة) وفي الأقاليم المتقدمة تضاعف عدد سكان المدن خلال الفترة نفسها، من ٤٤٦ إلى ٩٠٣ مليون نسمة، أما في الأقاليم النامية ، فقد كانت الزيادة أكبر (من ٣٠٤ إلى ١٩٨٦ مليون نسمة) أي ما يعادل تسعة أضعاف تقريباً . (جدول رقم ١٣)

جدول (١٣)

توزيع السكان الحضر في العالم ، الأقاليم المتقدمة والنامية

١٩٥٠-٢٠٣٠

التوزيع النسبي			السكان الحضر بالملايين			
٢٠٣٠	٢٠٠٠	١٩٥٠	٢٠٣٠	٢٠٠٠	١٩٥٠	الأقاليم الرئيسية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	5,117	2,889	٧٥٠	العالم
٢٠	٣١	٦٠	1,015	٩٠٣	٤٤٦	الأقاليم المتقدمة
٨٠	٦٩	٤٠	4,102	1,986	٣٠٤	الأقاليم النامي

Source :United Nations, World urbanization prospects, the 1999 Revision (2000).

تشير التقديرات المنقحة للتحضر في العالم عام ٢٠٠٠ إلى أن مستوى التحضر- بلغ حوالي ٣٠ % عام ١٩٥٠، ثم وصل إلى ٤٧,٤ % عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٦١ % عام ٢٠٣٠. وهناك اختلاف كبير في مستويات التحضر بين الأقاليم المتقدمة

والنامية. ففي عام ١٩٥٠، بلغ مستوى التحضر في الأقاليم المتقدمة حوالي ٥٥% مقارنة بحوالي ١٨% بالنسبة للأقاليم النامية وفي عام ٢٠٠٠، بلغت النسبتان ٧٦ و ٤٠,٥% على التوالي. ومن المتوقع في عام ٢٠٣٠ أن تبلغ النسبتان ٨٤ و ٥٧% لكل منها على التوالي حيث ستقل الفجوة عما كانت عليه سابقاً. (جدول ١٤)

جدول (١٤)

النسبة المئوية للسكان المقيمين في مناطق حضرية في العالم، الأقاليم المتقدمة والنامية، ١٩٥٠-٢٠٣٠.

٢٠٣٠	٢٠٠٠	١٩٧٥	١٩٥٠	العالم
٦١,١	٤٧,٤	٣٧,٨	٢٩,٧	الأقاليم المتقدمة
٨٣,٧	٧٦,١	٦٩,٩	٥٤,٩	الأقاليم النامية
٥٧,٣	٤٠,٥	٢٦,٧	١٧,٨	البلدان الأقل نمواً
٤٤,٠	٢٥,٤	١٤,٣	٧,١	إفريقيا
٥٤,٣	٣٧,٨	٢٥,٢	١٤,٦	آسيا
٥٥,٢	٣٧,٦	٢٤,٦	١٧,٤	أمريكا اللاتينية
٨٣,٢	٧٥,٤	٦١,٢	٤١,٤	أمريكا الشمالية
٨٤,٤	٧٧,٢	٧٣,٨	٦٣,٩	الأوقيانوس
٧٤,٥	٧٠,٠	٧١,٨	٦١,٦	أوروبا

Source: U.N(2000) World population prospect as Assessed in, 1999 .

المؤشر الآخر لوصف تحضر- السكان هو معدل التحضر- يعرف معدل التحضر بأنه متوسط معدل تغير السكان الحضر السنوي وهو مساوٍ للفرق بين معدل النمو الحضري والعالمي للسكان الخاضع للدراسة. خلال الخمسينيات بلغ معدل التحضر في الأقاليم النامية ١,٩% سنوياً ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٠,٩% فيما بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠.

من ناحية ثانية بلغ معدل التحضر في الأقاليم المتقدمة في ١٩٥٠ أدنى من نظيره لدى الأقاليم النامية (١,١% سنوياً) ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٠,٣٠% في نفس التاريخ السابق. نظراً لاختلاف أنماط التحضر- في العالم ككل أظهر معدل التحضر ميلاً نحو الانخفاض من ١,٢% سنوياً في ١٩٥٠ إلى ٠,٦% ما بين ١٩٧٠-١٩٧٥ ومن المتوقع أن يصل إلى ٠,٧% فيما بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠. (United Nations, 1996:2-30)

نظراً لاختلاف سرعة التحضر بين الأقاليم المتقدمة والنامية فقد تغيرت حصة كل منهما من السكان الحضر ومن المتوقع أن يستمر التغير بصورة جوهريّة. في ١٩٥٠ اشتملت الأقاليم النامية على ٤٠% من السكان الحضر في العالم وفي عام ٢٠٠٠، بلغت النسبة ٦٩%.

وفي ٢٠٣٠، يتوقع أن تزداد حصة الأقاليم النامية من السكان الحضر- في العالم إلى ٨٠%، بينما ستخفض حصة الأقاليم المتقدمة إلى ٢٠% في نفس التاريخ. (جدول ١٣)

٢- معدل نمو السكان الحضر:

هذا التوزيع المتغير للسكان الحضر بين الأقاليم المتقدمة والنامية يعكس اختلاف معدلات التحضر في كل إقليم. إن معدل نمو السكان الحضر في العالم الذي يعرف بأنه المعدل السنوي لتغير السكان الحضر- ظل حوالي ٣,٠% سنوياً بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥. ومال إلى الانخفاض، بعد ذلك، ليصل إلى ٢,٤ بالمائة سنوياً ما بين ١٩٩٠-١٩٩٥. ومن المتوقع أن ينخفض أكثر ليصل إلى ١,٦% سنوياً ما بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وفي الأقاليم النامية، بلغ معدل النمو الحضري ذروته عند ٤,٢% سنوياً فيما بين ١٩٦٠-١٩٦٥. وبدأ بالانخفاض منذ ١٩٨٥ حتى وصل إلى ٣,٤% سنوياً فيما بين ١٩٩٥-١٩٩٥، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر إلى ١,٩% ، بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠. (United Nations, 1999)

على الرغم من انخفاض معدل نمو السكان الحضر- فإن متوسط الزيادة السنوية للسكان الحضر في العالم استمر بالارتفاع. في حين أن الزيادة السنوية فيما بين ١٩٥٠-١٩٧٥، بلغت ٣٢ مليون نسمة فقد قدرت بحوالي ٥٢ مليون بين ١٩٧٥-١٩٩٥. ومن

المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٧٦ مليون سنوياً فيما بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠ من بين الـ ٣٢ مليون نسمة المضافين سنوياً إلى سكان الحضر- في العالم خلال ١٩٥٠-١٩٧٥ ، تُعزى ٦٤% إلى الأقاليم النامية . ومن المتوقع أن تبلغ ٩٨% فيما بين ٢٠٢٥-٢٠٣٠ ، بمعنى أن جميع السكان الحضر المضافين إلى سكان العالم سيأتون من البلدان النامية في ذلك التاريخ. (United, Nations,1999)

على صعيد المناطق، أصبحت آسيا (باستثناء اليابان) تضم ٦٣,٣ % من السكان الحضر في ٢٠٠٠ تليها أمريكا اللاتينية والكاريبي ٢١% وأفريقيا ٦٢% . في ٢٠٣٠ يتوقع أن ينخفض نصيب أمريكا اللاتينية والكاريبي من السكان الحضر- إلى ١٥% في حين أن حصة أفريقيا ستصل إلى ٢١% . (U.N. 1999).

٣- حجم ونمو سكان الريف:

شهد القرن العشرون تغيرات جذرية في انتقال السكان في العالم من المناطق الريفية إلى الحضرية. فقد عاش ٦٦% من السكان في العالم في مناطق ريفية في ١٩٦٠ ، إلا أن تلك النسبة انخفضت إلى ٥٣% في عام ٢٠٠٠. نظراً لبداية التحضر- في وقت مبكر وبصورة سريعة في الأقاليم المتقدمة وفي أمريكا اللاتينية، فقد عاش ربع سكان كل منهما في مناطق ريفية في عام ٢٠٠٠. وعلى النقيض من ذلك، مازال يعيش حوالي ٦٣% من السكان في مناطق ريفية في كل من آسيا وإفريقيا. على الرغم من تقلص سكان الريف فإن الزيادة السريعة لسكان العالم ما بين ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ ، تضمنت زيادة هامة لسكان الريف، من ٢,٠ مليار نسمة في ١٩٦٠ إلى ٣,٢ مليار نسمة في ٢٠٠٠. تعود هذه الزيادة كلياً إلى النمو في الأقاليم النامية، لأن سكان الريف في الأقاليم المتقدمة قد تقلص خلال الفترة. حصلت زيادات كبيرة على وجه الخصوص في آسيا التي زاد سكان الريف فيها من ١,٣ مليار إلى ٢,٣ مليار فيما بين ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ ، وفي إفريقيا التي ازداد فيها سكان الريف من ٢٢٥ مليون إلى ٤٨٧ مليون (جدول ١٥) خلال الثلاثين سنة القادمة يتوقع ألا تحصل أية زيادة في سكان الريف لدى الأقاليم المتقدمة. (United Nations, 2001)

يتركز معظم سكان الريف في العالم في عدد قليل من البلدان بخاصة الصين (٨٦٨ مليون) والهند (٧٢٥ مليون)، اندونيسيا (١٢٥ مليون)، بنغلاديش (٩٨ مليون).

جدول (١٥)

سكان الريف، معدل النمو في العالم ١٩٦٠ - ٢٠٣٠

معدل النمو السنوي		النسبة المئوية			السكان (بالملايين)			المجموعات الإثنية
٢٠٣٠ - ٢٠٠٠	١٩٦٠ - ٢٠٠٠	٢٠٣٠	٢٠٠٠	١٩٦٠	٢٠٣٠	٢٠٠٠	١٩٦٠	المناطق الرئيسية
٠,٠١	١,١٨	٣٩,٧	٥٣,٠	٦٦,٤	٣,٢٢٣	٣,٢١٠	٢,٠٠٥	العالم
١,١٩-	٠,٥٤-	١٦,٥	٢٤,٠	٣٨,٦	٢٠٠	٢٨٥	٣٥٣	الأقاليم المتقدمة
٠,١١	١,٤٣	٤٣,٨	٦٠,١	٧٨,٤	٣,٠٢٣	٢,٩٢٥	١,٦٥٢	الأقاليم النامية
٠,٩١	١,٩٣	٤٥,٥	٦٢,١	٨١,٥	٦٤٠	٤٨٧	٢٢٥	إفريقيا
٠,٠٩-	١,٣٧	٤٦,٦	٦٣,٣	٧٩,٢	٢,٢٧٢	٢,٣٣١	١,٣٤٨	آسيا
٠,١٨-	٠,٣٢	١٦,٨	٢٤,٧	٥٠,٧	١٢٢	١٢٨	١١١	أمريكا اللاتينية
٠,٦٥-	٠,٣٥	١٥,٦	٢٢,٨	٣٠,١	٥٨	٧١	٦١	أمريكا الشمالية
٠,٥١	١,٣٥	٢٥,٦	٢٩,٨	٣٣,٦	١١	٩	٥	الأوقيانوس
١,٤٢-	٠,٨١-	١٧,٤	٢٥,٢	٤٢,٠	١٢٠	١٨٤	٢٥٤	أوروبا

Source: United Nations, World Urbanization Prospects, 1999 (2000).

إن التحول المتواصل للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية من خلال توسع الأقاليم الحضرية، ونزوح المهاجرين من الريف إلى المدن فضلاً عن انخفاض نمو السكان ستقود جميعاً إلى تقلص حجم سكان الريف في جميع المناطق الرئيسية باستثناء أفريقيا والاقويانوس. (U.N.2000: 421)

ب- العوامل المؤثرة في النمو الحضري:

تختلف العوامل المؤثرة في هذا النوع من النمو الحضري بين البلدان والأقاليم في مختلف أنحاء العالم. على النقيض تماماً من تجربة الأقاليم المتقدمة في العالم، حيث كان التحضر إلى حد كبير، نتيجة للتنمية الاقتصادية، حدث التحضر في البلدان النامية والمتخلفة نتيجة للنمو الديمغرافي الذي سبق التنمية الاقتصادية كثيراً.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية أدى انخفاض معدلات الوفيات السريع في البلدان النامية مع بقاء معدلات الولادة عالية، إلى الانفجار السكاني الذي سبق ذكره، وذلك قبل قيام حركة التصنيع والتنمية الريفية على نطاق ملموس في الأقاليم الريفية، مما أدى إلى سرعة نمو السكان في المناطق الريفية التي تواجه فعلاً مشكلات متزايدة تتعلق بعرقلة الجهود المبذولة في إطار التنمية الزراعية وأسفرت زيادة حجم الأسرة وتفتت الملكية الزراعية بسبب نظام الإرث الذي يقضي بتوزيع الأرض على الأبناء الورثة بعد وفاة رب الأسرة، مما أدى إلى تقليص وحدات الملكيات الزراعية بحيث لا يكفي الناتج الزراعي لسد حاجة أفراد الأسرة من المواد الغذائية الضرورية الأمر الذي دفع بعض أفراد الأسرة القادرين على العمل إلى التفتيش عن فرص عمل في مكان آخر وخاصة المدن فتوسعت حركة الهجرة من الريف إلى المدن.

الهجرة من الريف إلى الحضر:

الهجرة من الريف إلى المدن تُعد استجابة طبيعية لنزوح الكثير من سكان الريف الفقراء إلى البلدان والمدن الكبرى سعياً وراء حياة أفضل. فهم مدفوعون بالرغبة القوية في الحصول على العمل الكاسب والأجور الأفضل، وظروف العمل الأنسب فضلاً عن توقع الحصول على التعليم، والصحة، والسكن الملائم وأنواع التسهيلات والخدمات الاجتماعية الأخرى غير المتوافرة في الأعم الأغلب في معظم المناطق الريفية في البلدان النامية والمتخلفة.

تدفع المهاجرون الريفيون إلى المدن الكبرى، بخاصة العواصم، في أرجاء المناطق النامية والمتخلفة كافة بدافع اليأس وخيبة الأمل بدلاً من توقع الحصول على الأعمال الكاسية والفرص الثمينة.

ونظراً لعدم توافر فرص عمل كافية في قطاع الصناعة الناشئ فقد تكس جيش العمال الكادحين القادمين من الريف في القطاع غير الرسمي، الذي توجد فيه نسبة عالية من البطالة الإجمالية.

وبالنسبة لكثير من المهاجرين من الريف إلى المدن يتمثل الخيار الوحيد في العمالة الذاتية التي تكون عادة أقل أمناً من العمالة المأجورة، وأولئك الموجودون في أسفل السلم الاجتماعي يجدون صعوبة في سد احتياجاتهم المعيشية. ويعيش معظم المهاجرين من الريف في المناطق المتخلفة التي لا تتوافر فيها أبسط مقومات الحياة التي تليق بكرامة الإنسان العصري.

ولعل من أخطر المشكلات التي تواجه المهاجرين على المدى البعيد هي مشكلة التكيف لظروف الحياة الحضرية في المدن الكبرى المختلفة تماماً عن الظروف السائدة في المناطق الريفية التي تعاني عادة من الإهمال من لدن السلطات بل والاستغلال الاقتصادي أحياناً من جانب الإقطاعيين ورجال الأعمال والعسكر في المدن.

وتسهم الهجرة من الريف، من جانب آخر، في ارتفاع مستوى الخصوبة بين سكان المدن لكثرة أعداد الشباب في تيارات الهجرة. فقد رافق عملية الهجرة من الريف إلى المدن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضر- في البلدان النامية حيث تعزى حوالي ٦٠% لنمو السكان الحضر- في البلدان النامية في المتوسط إلى الزيادة والباقي إلى الهجرة الداخلية. الأحوال السياسية والبيئة يمكن أن تعزز النمو الحضري. أدت الحروب إلى هروب ملايين اللاجئين إلى العواصم بسبب التصحر وإزالة الإحراج في نزوح كثير من الناس إلى المدن بعد أن تعرضت قرى بكاملها إلى اجتياح الرمال .

تدرك الحكومات في معظم البلدان النامية صعوبة (أو استحالة) وقف تيار الهجرة من الريف إلى الحضر- أو مجرد الحد بدرجة ملموسة من نمو المناطق الحضرية. وإزاء حتمية اتساع نطاق المناطق الحضرية، يحاول المخططون الآن تطوير وتنمية المناطق الريفية وزيادة كفاءة إدارة المدن لتسهيل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومنذ الخمسينات حاولت عدة حكومات تحسين أحوال معيشة الناس والحد من هجرتهم إلى المدن ولكن بدون جدوى نظراً لأن قوة الجذب إلى المناطق الحضرية وقوة الطرد من المناطق الريفية قد زادت كثيراً من سرعة اتساع نطاق المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات الحكومية تعني محاباة ضمنية لتنمية الحضر- على حساب الريف نظراً للمعاملة التفضيلية للمدن من حيث التنمية الصناعية، وسياسات تحديد الأسعار والاستثمار في مرافق البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية، ودعم أسعار الأغذية وغيرها من أشكال الدعم الحكومي.

وكان المقصود من التنمية الريفية المتكاملة رفع الإنتاجية الزراعية وإغراء سكان الريف على البقاء في مزارعهم.

وكان الخلل الرئيسي لهذه المشروعات هو أنها لم تصل بالدرجة المناسبة إلى سكان الريف لوقف هجرتهم. ولم تستفد من مشروعات الاستيطان الجديدة إلا نسبة ضئيلة من فقراء الريف بحيث لم تستطع كبح جماح الهجرة من الريف إلى الحضر، ناهيك عن فشل معظم مشروعات الإصلاح الزراعي في تحقيق الأهداف الطموحة المرجوة منها لأنها كانت تفتقر إلى الخبراء القائمين على تخطيطها وتنفيذها بكفاءة.

واهتمت بعض الحكومات في البلدان النامية بإزالة الأحياء السكنية العشوائية الجديدة، مع التسامح مع سكان الأحياء العشوائية القديمة وإعطائها وضعاً قانونياً، بل وتوفير الخدمات الضرورية أحياناً إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل لأن تأثيرها الدائم ضئيل في إيقاف تيار الهجرة من الريف.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، تستمر الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر رغم جهود السلطات لأن المهاجرين يرون فيها فائدة لأنفسهم ولأسرهم التي تركوها وراءهم في المناطق الريفية. وطالما بقيت الفروق قائمة بين المناطق الريفية والحضرية، سيهاجر الناس لغرض الاستفادة من فرص العمل والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأفضل، ومن فرص الدخل الأعلى، ومن أشكال النظم الثقافية وأنماط الحياة الجديدة، والأفكار المبدعة، والمهارات والابتكارات التكنولوجية والانفتاح على العالم الخارجي، وتكاد تنحصر- جميع هذه المزايا في المدن الكبرى، بخاصة العواصم الوطنية أو الإقليمية.

نتائج التحضر:

منذ أواخر القرن الثامن عشر، ظل التحضر- عاملاً جوهرياً في عملية التحديث والتنمية في العالم، تضاعف نمو السكان الحضر خلال مرحلة التحول الديمغرافي في أوروبا مرتين أو ثلاث مرات بالمقارنة مع ستة إلى عشرة أضعاف بالنسبة للبلدان النامية المعاصرة. (MicNicoll, 1984; 181)

من الواضح، أن هناك نتائج حتمية للتحضر- بالنسبة لنظم النقل والاتصال، التجارة والتبادل، التخصص وتقسيم العمل. يضاف إلى ذلك، إن سكان الريف يستفيدون من نمو قطاع الحضر- بسبب زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، وكثير من الابتكارات التقنية التي طُورت في المناطق الحضرية ومن اقتصاد السوق الناجم عن التحضر. (Bairoch, 1981:65)

كما أن إنتاجية العمل تميل إلى الزيادة في المدن وأن نمو المدن يولد أيضاً طريقة حياة متميزة عبر عنها لويس ويرث (Wirth, 1938). بعبارة المشهورة "الحضرية كطريقة للحياة" المتمثلة في زيادة حجم المدينة وارتفاع الكثافة السكانية وعدم التجانس السكاني، ويقود التحضر- حتماً إلى زيادة تقسيم العمل في المجتمع حيث تزداد نسبة القوى العاملة خارج الزراعة بصورة متواصلة مع تقدم عملية التحول الديمغرافي.

على الرغم من سرعة عملية التحضر- في البلدان النامية في الوقت الحاضر، فإن المشكلة الحرجة بالنسبة للكثير منها تتمثل في ظاهرة "الإفراط في التحضر" المتجسد في نمو سكان الحضر بوتيرة تزيد كثيراً على وتيرة توفير فرص العمل المناسبة، ناهيك عن عدم قدرة الحكومات المختلفة على تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية، (بخاصة التعليم، الصحة، السكن) وغير ذلك.

ج- نظريات التحضر والتنمية الاقتصادية:

تاريخياً وُجدت علاقة بين التحضر- والتنمية الاقتصادية: البلدان ذات المستويات العالية من التحضر- تميل لأن تكون لديها مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، إلا أنه لم يثبت حتى الآن ما ذا كانت هذه العلاقة المتبادلة سببية أم لا.

أجريت محاولات مختلفة خلال الخمسين سنة الماضية للكشف عن هذه العلاقة وتفسير أسباب التحضر- والتخلف في الأقاليم النامية والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مداخل رئيسية وهي:

١- المدخل التنموي

في الخمسينات كانت الأفكار المتعلقة بتنمية البلدان النامية قائمة على استقصاء التجربة الأوروبية. فرض هذا الاتجاه التنموي تحولاً اقتصادياً قائماً على التقدم المتواصل من مجتمع تقليدي ريفي إلى مجتمع صناعي حضري حديث. ولقد سار المنحنى التنموي على نماذج مثل مراحل النمو الاقتصادي عند روستو (١٩٦٠ : Rostow). يوضح هذا النموذج المراحل الخمسة المتعاقبة التي ينتظر أن تمر من خلالها البلدان النامية لكي تحرز التقدم الاقتصادي الذي حققته البلدان المتقدمة من قبل ، على حد تعبير روستو.

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي:

يتميز المجتمع التقليدي بانخفاض إنتاجية الفرد وعدم توافر تكنولوجيات الإنتاج الحديثة والتركيز على إنتاج المواد الأولية، وسيطرة النظام الطبقي الإقطاعي وجمود حركة التنقل الاجتماعي وسيادة الأعراف والإيمان الشديد بالقضاء والقدر.

ثانياً: مرحلة الاستعداد للانطلاق:

ويحدد روستو السمة الأساسية لما قبل الانطلاق في توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحويل المجتمع التقليدي نحو الانطلاق إلى مرحلة جديدة.

ثالثاً: مرحلة الانطلاق:

وفيها يتم التخلص من القيم والعوامل المعوقة للنمو، ويأخذ ناتج الفرد في التزايد من خلال التغيير الجذري في الفنون الإنتاجية التي تقودها فئة أصحاب الأعمار القادرين على تحمل المسؤولية. يذهب روستو إلى أن منطلقات هذه المرحلة قد تكون ثورة سياسية أو ثورة تكنولوجية علمية.

وبالمثل ، فإن فكرة ميردال (Myrdal,1957) عن السببية التراكمية صورت نمو أقاليم الأطراف سائرة على أنماط التحضر التي مرّ بها إقليم المركز الأوروبي خلال الثورة الصناعية. النمو الاقتصادي في أحد الأقاليم سيحدث طلباً شديداً على الغذاء، السلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية الأخرى التي لا يتمكن المنتجون المحليون من توفيرها . هذا الطلب سيولد الفرصة للمستثمرين في أقاليم الأطراف لتأسيس القدرة المحلية لتلبية الطلب؛ سيستغل رجال الأعمال فرصة الأرض القوى العاملة الأرخص في أقاليم الأطراف هذه. فإذا كان مفعول التساقط هذا من القوة بما فيه الكفاية، فإنه سيتمكن أقاليم الأطراف من تطوير السببية التراكمية المتصاعدة الخاصة بها.

ويقضي مفعول التساقط بأن تزايد ثراء الأغنياء سيقضي- تدريجياً على ظاهرة الفقر لأن الغني المتزايد يعني تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر، وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل أعمال

الخير، أي ما يتبرع به الأغنياء. وفي هذا الإطار المفهومي ليس للدولة دور فيما عدا حفظ الأمن والنظام. (عبدالله: ٢٠٠١).

٢- التحيز الحضري والتخلف

في عام ١٩٧٧، ابتكر مايكل لبتون عبارة "التحيز الحضري" في التنمية العالمية (Lipton, 1977) يعني التحيز الحضري ميل الصفوة الحضرية في بعض البلدان النامية إلى تنفيذ سياسات توزيع الموارد في البلاد لمنفعة المدن . نظراً لتركيز الموارد في المناطق الحضرية، فإن معدل التحضر- يتصاعد وتتعرقل بذلك التنمية الاقتصادية في البلاد في الأعم الأغلب. ونتيجة لذلك، تزداد الفوارق الريفية- الحضرية وذلك لان معظم الناس الفقراء ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية على الرغم من تزايد حركة الهجرة من الريف إلى الحضر . يؤخذ على فكرة التحيز الحضري أنها أهملت القيود الدولية المفروضة على التنمية- الاقتصادية في أقاليم الأطراف ، الأمر الذي أكدت عليه نظرية التبعية.

٣- نظرية التبعية

اهتم اقتصاديو أمريكا اللاتينية اهتماماً خاصاً بآلية تأثير القلب في التخوم، ووضعوا نظرية التبعية. وقد كتب فيها عدد غير قليل من المشاهير، ويطلق عليها اسم "مدرسة التبعية". وفي مقدمتهم دوس سانتوس وجندر فرنك و أ.ف كاردوزو. يذهب أصحاب نظرية التبعية إلى القول بأن الرخاء الاقتصادي للبلدان المتقدمة أعتمد كثيراً على التخلف في الأجزاء الأخرى من العالم. فقد حُجم دور البلدان الأقل تقدماً وأخضع بقوة للقوى الاقتصادية والسياسية في البلدان المتقدمة فلم يعد بإمكانه مواصلة التجربة التاريخية للبلدان المتقدمة.

في الحقيقة، أدى النظام العالمي للتبادل غير المتكافئ واستغلال القوى العاملة وجني الأرباح الطائلة إلى جعل البلدان المتخلفة أكثر فقراً بدلاً من تخلصها من الفقر والعازة.

تعد نظرية فرنك مثلاً حياً لنظرية التبعية المؤثرة في تفسير الأنماط العالمية للتنمية والتخلف، حيث تنص النظرية على أن التنمية المستقلة مستحيلة لأن التنمية في أحد البلدان تفضي إلى التخلف في البلد الآخر. (Frank, 1967:47) في نظريته المشهورة الموسومة بالنظام العالمي، حدد ولرشتاين ثلاثة مجموعات متميزة في النظام العالمي (Wallerstein, 1989) شعوب المركز (الولايات المتحدة، شعوب أوروبا الغربية واليابان) سيطرت على هذا النظام العالمي، لا بسبب قوتها السياسية والفكرية فحسب بل بسبب التبادل غير المتكافئ.

شعوب التخوم أو الأطراف (في الغالب مستعمرات سابقة) احتلت مواقع هامشية في النظام العالمي. لقد باعت بعض المواد الخام للشعوب الغنية واشترت منها السلع المصنعة وكان سكانها في الأعم الأغلب يعملون في زراعة الكفاف واعتمدت حكوماتهم على المساعدات والاستثمارات الخارجية في النظام العالمي فقد وُضعت بلدان التخوم في مكانتها التابعة للخارج. إن موقع أي شعب في النظام العالمي لا يحدد فقط رفاهه الاقتصادي وإنما كثيراً من مظاهر تركيبه الداخلي على سبيل المثال يميل أعضاء الطبقة العليا لدى شعوب الأطراف إلى التوجه نحو شعوب المركز: فهم يشترون السلع ويقلدون طراز الحياة لهذه الشعوب، يعملون مع الشركات الأجنبية ويأملون بالهجرة إليها في المستقبل، ويعتمدون على المساعدات والاستثمارات الأجنبية من أجل التنمية المحلية. وكلما زاد اعتماد الحكومة على الاستثمار الأجنبي تعاظم دور الأجانب في تشكيل الاقتصاد الوطني. (عبد الله، ٢٠٠١: ١٥٠) وحتى إذا استبعدنا التمويل الأجنبي يبقى ما هو أخطر، "التبعية التكنولوجية" فمعظم البلدان النامية والمتخلفة تتبنى سياسة استيراد التكنولوجيا أو نقلها.

إن مشتري المصنع في أحسن الأحوال يتعلم تقنية تشغيل ولكنه لا يحصل بأية حال على هندسة الآلات، أي التركيب الهندسي القائم على معرفة نظريته وطبيعته التي

صممت الآلات في ضوءهما.(عبد الله :١٥٠). وهذا ما يعبر عن التبعية التكنولوجية للغرب أصدق تعبير.

المنظور التاريخي للتحضر الاستعماري:

اعتمدت التنمية الاقتصادية والتحديث في بلدان المركز كثيراً على استغلال أقاليم الأطراف أو التخوم يقول باران بهذا الصدد: تنزع الامبريالية جزءاً من الفائض الاقتصادي بحيث تقصر جهود التنمية عن تحقيق ما يأمله المواطنون، فجماع النهب الاستعماري بعد النهب المباشر للمواد الأولية تدخل جميعاً في إطار التنمية الموجهة أساساً لخدمة مصالح خارجية على حساب المصالح الوطنية للمجتمع.

إن تقسيم العمل الدولي الذي يحدد التبادل غير المتكافئ بين المركز والتخوم أثر بصورة جوهرية في أنماط وعمليات التحضر ونمو المدن في التخوم. فقد شيدت القوى الاستعمارية مدناً جديدة ووطرت المدن القائمة من أجل فرض السيطرة الإدارية والاقتصادية والسياسية على المناطق الداخلية في البلاد. وتوسعت بسبب وفود العمال إليها للاشتغال في قطاع الخدمات الاجتماعية عموماً.

كما أن التراث الاستعماري ترك بصماته في قوانين البناء والتخطيط العمراني وحتى طراز الحياة لدى أعضاء الطبقة العليا.

على الرغم من أن هذه الأنواع من النماذج التنموية أفادت السياسة العامة والممارسة (العملية) في الماضي إلا أنها تعتبر الآن نماذج بسيطة جداً. فالفكرة المطروحة وهي أن جميع البلدان والأقاليم النامية - على اختلاف خصائصها السياسية والحضارية والتكنولوجية والسّمات الأخرى- تسير على نهج المجتمعات الصناعية الحضرية لم تثبت صحتها حتى الآن ، وذلك لان النمو الحضري لدى البلدان النامية لم يفضِ إلى النتائج المتوقعة في التنمية الاقتصادية بسبب فشل سياسات التنمية في معظم الأحيان.

د- أصول المدن وتطورها:

هذا القسم يدرس تطور المدن منذ أقدم أصولها حوالي ٥٥٠٠ سنة قبل الميلاد عبر الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر. خلال هذه الفترة الطويلة من التطور الحضري، ساعدت التغيرات في العمليات الاجتماعية والحضارية، الاقتصادية، السياسية التكنولوجية والبيئية على تعزيز النمو والتغير الحضري. إن تأثيرات هذه التغيرات يمكن أن تُلاحظ في التركيب الداخلي للمدن وأنماط استخدام الأرض داخل المدن، وفي تطور النظم الحضرية الإقليمية، والعالمية.

تشير عبارة النظام الحضري إلى المجموعة الكاملة للمستوطنات الحضرية ذات الأحجام المختلفة التي توجد داخل إقليم معين. سنحاول استعراض العوامل البيئية والديمغرافية والظروف المسبقة الأخرى اللازمة لظهور المدن. ثم نقدم بعد ذلك مختلف نظريات أصول الحياة الحضرية التي تفسر- سوية أسباب ظهور المدن . تطورت البلدات والمدن بصورة مستقلة في مختلف أقاليم العالم التي حصل فيها فائض في النتاج الزراعي . خمسة أقاليم توفر أقدم الأدلة على التحضر- : بلاد ما بين النهرين (العراق) ومصر وشمال الصين ، ووادي السند وأمريكا الوسطى.

انتشر التحضر من هذه الأقاليم الخمسة ذات الأصول الحضرية حتى ظهرت في عام ١٠٠٠ ميلادية أجيال متعاقبة من دويلات المدن بضمنها الإمبراطورية الإغريقية، والرومانية والبيزنطية كان التوسع الحضري عملية غير قائمة على أساس وظيفي ومتفاوتة، لم يظهر التخصص الإقليمي وأنماط التجارة بعيدة المدى حتى القرن الحادي عشر مما وفر الأسس لتطوير جديد من التحضر- قائم على الرأسمالية التجارية، الحركة الاستعمارية والتوسع التجاري حول العالم مما مكن الأوربيين في النهاية من تشكيل اقتصاديات العالم والمجتمعات الحضرية. ولدت الثورة الصناعية فيما بعد أنواعاً مختلفة من المدن الجديدة. خلف الاستعمار الأوربي والثورة الصناعية سوية تجمعات كبيرة من الناس في المدن لم

يسبق لها مثل من قبل وكانت مرتبطة مع بعضها الآخر بعلاقات قائمة على التبادل غير المتكافئ.

تعريف المدينة :

يعرف سجوبرج (Sjoberg, 1965) المدينة بأنها جماعة كبيرة الحجم عالية الكثافة السكانية التي تضم مجموعة متنوعة من الأخصائيين غير الزراعيين، بضمنهم صفوة متعلمة. حاول جوردون تشايلد (Childe, 1950) وصف الخصائص المميزة للمدن كالآتي:

- الحجم، كانت المستوطنات كبيرة الحجم السكاني.
- تركيب السكان . التخصص المهني في الإدارة والحرفي
- تشييد المباني العامة الهياكل وظهور المعمارين المتفرغين لهذا العمل.
- السجلات والعلوم البحتة، دعت الحاجة إلى حفظ السجلات باستخدام النصوص المكتوبة والرياضيات.
- التجارة، انتعشت الحركة التجارية كثيراً بين مختلف البلدان المتجاورة.

هـ- نظريات الأصول الحضرية:

توجد تفسيرات مختلفة لأسباب ظهور المدن على الرغم من أنه لا توجد نظرية واحدة لتقديم تفسير كامل ، إلا أن كل نظرية تسلط الضوء على دور بعض العوامل المختلفة في تعزيز التحضر المبكر. (Knox, etal.2005)

١- الفائض الزراعي:

يؤكد علماء الآثار ، بضمنهم جوردون تشايلد (childe, 1965) وسيرليونارد وولي (Whooley, 1963) على أهمية الفائض الزراعي في ظهور المدن عندما أصبح المزارعون قادرين على إنتاج ما يزيد عن حاجتهم وحاجة أسرهم الخاصة من الغذاء، تمكنوا من دعم، سكان متزايدين مستقرين. دعت الحاجة إلى استخدام الفائض الزراعي

لمزيد من البنى المركزية للتنظيم الاجتماعي الموجود في المدن. وظهرت الحاجة إلى التدرج الاجتماعي والمؤسسات لتحديد الحقوق على الموارد . انتزاع الجزية وفرض الضرائب، ومعالجة الملكية الخاصة، وإدارة تبادل السلع. شجعت جماعات الصفوة على التطور الحضري لأنها استخدمت ثرواتها لتشييد القصور الفخمة والميادين والساحات والنصب التذكارية تتطلب تشييد المباني درجة كبيرة من التخصص المهني في الأنشطة غير الزراعية، كالفنون الهندسية والإرادية، التي يمكن أن تنظم بصورة فعالة في المحيط الحضري فقط.

٢- العوامل المتعلقة بالري:

أشار كارل وتفوجل (Wittfogel, 1957) إلى أن كثيراً من المدن القديمة ظهرت في مناطق زراعية اعتمدت في تطورها على الري والسيطرة على فيضانات الربيع المنتظمة، فأكد بأن مشاريع الري المتطورة تطلبت تقسيمات جديدة للعمل، التعاون على نطاق واسع، وتكثيف الزراعة من أجل زيادة إنتاجية الأرض. هذه المطالب تعمل على تحفيز التطور الحضري بتعزيز التخصص المهني، التنظيم الاجتماعي المركزي، والنمو السكاني المعتمدة على إنتاج الفائض الزراعي.

٣- الضغوط السكانية:

تختلف العوامل المؤدية إلى النمو الحضري في العالم من إقليم إلى آخر ففي المناطق المتقدمة يعد التحضر استجابة للتنمية الاقتصادية. أما في الأقاليم النامية، فقد جاء التحضر نتيجة للنمو السكاني السريع الذي سبق عملية التنمية الاقتصادية. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدى انخفاض الوفيات السريع مع بقاء معدلات الولادة عالية إلى الانفجار السكاني في البلدان النامية قبل ظهور عملية التصنيع والتنمية الريفية على نطاق ملموس ، أدى نمو السكان السريع في المناطق الريفية إلى زيادة المشكلات المتعلقة بالتنمية الزراعية. بدأ الناس يهاجرون إلى المدن سعياً وراء العمل وفرص التعليم ومستويات معيشة أعلى. يظهر بوضوح من تجارب الدول النامية والمختلفة أن معدل الهجرة من الريف إلى الحضر يفوق كثيراً إمكانيات توفير فرص العمل

المناسبة في المدن. على الرغم من أن التحضر- انعكاس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية، فإن المعدلات السريعة للنمو الحضري - خاصة في الأقاليم النامية- تحد من قدرة الحكومات المحلية والإقليمية في توفير الحاجات الأساسية كالماء والكهرباء والمجاري والخدمات الاجتماعية الأخرى .

٤- حاجات الدفاع:

يؤكد بعض الباحثين ، بضمنهم ماكس فيبر (Weber,1958) أن المدن أنشئت بسبب الحاجة إلى تجمع الناس من أجل الحماية داخل الدفاعات العسكرية الأمنة. أشار وتفوجل (Wittfogel, 1957) إلى ظهور الحاجة إلى نظام الدفاع الشامل لحماية نظم الري ذات القيمة الكبيرة من الهجوم ، ولكن على الرغم من انتشار الأسوار والحصون في المدن القديمة لم تكن جميع المدن محصنة.

وكما أعترف ويتلي على الرغم من أنها لم تكن بالضرورة السبب الأول لتطوير المدن، فإن الحرب كانت قد أسهمت كثيراً في معظم الأحيان في تعزيز التطور الحضري بالحث على تجميع المستوطنات لأغراض الدفاع وبتشجيع التخصص المهني. (Wheatley, 1971)

٥- أسباب دينية:

إن وجود المعابد والأضرحة تعكس أهمية الدين في حياة الناس المقيمين في المدن القديمة. أقترح سجبورج (Sjoberg. 1965) أن السيطرة على تقديم النذور بواسطة رجال الدين أعطتهم قوة اقتصادية وسياسية فساعدت هذه الجماعة على التأثير في التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى تشجيع التطور الحضري . أكد ويتلي (Wheatley, 1971) بأن الحاجة اقتضت بناء مؤسسات هامة كالدين لتعزيز التغيرات في التنظيم الاجتماعي المقترنة بالتحويلات الاقتصادية، والتكنولوجية والعسكرية الداخلة في النمو الحضري القديم .

تفسيرات أكثر شمولية:

حصل مؤخراً إجماع على أن فهمنا لأصول المدن يجب أن يقوم على توحيد هذه العوامل التفسيرية المترابطة كما عبر "ويتلي" عن ذلك بقوله : من المشكوك فيه أن يكون هناك عامل سببي واحد كافٍ لتفسير التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى ظهور الأنماط الحضرية.(Wheatly.1971)

و- أصول المدن وتطورها:

تطورت البلدات والمدن القديمة بصورة مستقلة في أقاليم العالم التي حدث فيها تحول إلى الإنتاج الزراعي للغذاء. على الرغم من ظهور بعض المدن المشهورة منذ القدم إلا أن الطابع الريفي ظل مهيماً على حياة الناس في المستوطنات الحضرية حتى وقت قريب . ولم تستوعب المدن نسبة كبيرة من السكان لغرض الإقامة والعمل حتى القرن التاسع عشر، وقد أقتصرت الأمور على مناطق معينة في العالم. لهذا السبب، فإن التقسيم المتميز للسكان إلى ريف وحضر لم يكتسب أهميته الديمغرافية حتى العصر الحديث. شهد المجتمع البشري ثلاث تحولات كبرى في نمط وتنظيم المستوطنات البشرية وهي:

- ١- مرحلة الانتقال من الصيد إلى الزراعة المستقرة في العصر- الحجري في أعقاب التحولات الجذرية في الإنتاج الزراعي.
- ٢- ظهور المدن القديمة في وادي الرافدين، ومصر، ونهر السند وشمال الصين وأمريكا الوسطى.
- ٣- وأخيراً قامت الثورة الصناعية الحديثة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر.

توفر خمسة أقاليم أقدم الأدلة على التحضر والحياة الحضرية. مع مرور الزمن، ولدت هذه الأقاليم أجيالاً متعاقبة من الإمبراطوريات المتحضرة في العالم.

أرض ما بين النهرين:

يقدم وادي الرافدين، أرض ما بين نهري دجلة والفرات، الدليل الأقدم على التحضر في العالم- منذ حوالي ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد. إن النمو الهام في الحجم لبعض القرى الزراعية الواقعة على السهول الفيضية كان الأساس لظهور دويلات المدن المستقلة للإمبراطورية السومرية منذ حوالي ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، لقد شملت مدينة أور في جنوب العراق، أريدو، أوروك وإربل. ضمت دويلات المدن المحصنة هذه عشرات الآلاف، وشكلت تدرجاً اجتماعياً مكوناً من طبقات دينية، سياسية، وعسكرية، وتكنولوجيا مبتكرة تشمل مشاريع ري ضخمة وحركة تجارية واسعة .

مصر:

ما بين ٢٠٠٠ و ١٤٠٠ قبل الميلاد، ظهرت بعض العواصم المصرية القديمة مثل طيبة، اختاتن (تل العمارنة). وقد ابتكر المصريون القدامى تحنيط جثث ملوكهم واشتهروا ببناء الأهرام والمعابد.

وادي السند:

منذ حوالي ٢٥٠٠ قبل الميلاد، ظهرت في وادي السند في باكستان الحديثة جماعات حضرية كبيرة نسبياً عاشت في السهول الفيضية الخصبة، كما شُيّدت مشاريع السدود على السهول النهرية. كان يحكم هذا الإقليم حاكم واحد ولديه عاصمتان هما: حرابا في الشمال وموهنجو- دارو في الجنوب. وقد امتدت شبكة المواصلات التجارية حتى الإمبراطورية السومرية في وادي الرافدين.

شمال الصين:

طورت سلالة شانج في السهول الخصبة للنهر الأصفر منذ حوالي ١٨٠٠ قبل الميلاد بعض المستوطنات الحضرية اعتمدت المدن الصينية القديمة ، كما هو الحال بالنسبة

للهلال الخصيب ووادي السند، على السدود الزراعية. هناك دليل على التدرج الاجتماعي والتخصص المهني، بضمنه تدرج في السلطة يضم الصفوة المحاربة ذات السلطة المطلقة على الفلاحين الزراعيين.

أمريكا الوسطى:

تعود المستوطنات الحضرية المبكرة في أمريكا الوسطى إلى حوالي ٥٠٠ قبل الميلاد. قامت حضارة الزبوتك (Zapotec) في المكسيك. كانت هذه المدينة محاطة بسور وتضم أهراماً ومعابد. وكانت مدينة Teotihuacan قرب مدينة المكسيك الحديثة وضمت حوالي ٢٠٠,٠٠٠ شخصاً.

تعود بعض المدن الماينية مثل تيكال Tikal إلى حوالي ١٠٠ قبل الميلاد. كانت المدن الماينية واقعة في مناطق منخفضة بالقرب من مدينة المكسيك الحالية، بضمنها شبه جزيرة يوكاتان Yukatan، بالإضافة إلى غواتيمالا. وصل حجم السكان في البعض منها إلى ٥٠٠٠٠ نسمة. كانت هذه المستوطنات مراكز لدويلات صغيرة كونت فيما بينها اتحاداً كونفدرالياً هشاً.

وكانت المدن خاضعة لحكم جماعات دينية وعسكرية. اعتمدت الزراعة في هذا الإقليم على الذرة التي لم تتطلب زراعتها معدات زراعية معدنية، ونظم ري واسعة. وعند وقوع الغزو الاسباني في القرن السادس عشر، أخذت بالتدهور طوال عدة قرون بسبب الجفاف، الحروب، والضغوط السكانية. (Gilbert. et al. 1992)

التوسع الحضري من أقاليم الأصول الحضرية:

تضمن انتشار التحضر إلى الخارج من أقاليم الأصول الحضرية تطوراً غير منتظم. كان التوسع الحضري عملية غير مستقرة أسفرت عن تراجع المستوطنات الحضرية وتحولها إلى تجمعات ريفية ثم انتعاشها من جديد. ساعد الفرس على انتشار المدن من وادي الرافدين إلى آسيا الوسطى. وإلى الشمال، شيد الآشوريون عدة مدن امتدت غرباً من عاصمتهم آشور، إلى سوريا وآسيا

الصغرى. وفي حوالي ١٧٠٠ قبل الميلاد حل الحثيون محل الآشوريين وأنشأوا مدنهم الخاصة. وفيما بين ١٤٠٠-١١٠٠ قبل الميلاد، شيد المسيونيون (Mycenaeans) في جنوب اليونان عدة مدن أشهرها مدينة مسيني القديمة. وفي ٢٠٠٠ قبل الميلاد، شيد الكنعانيون دويلات مدن صغرى مثل صور، بيروت، جرش، وغزة ودمشق. وإلى جهة الغرب، ساعد الفينيقيون على نشر- التحضر- عبر البحر إلى إسبانيا. وإلى جهة الشرق فيما يعرف الآن بالهند وباكستان وجدت المدن الهندية، ومنذ نهاية القرن الرابع قبل الميلاد شيدت الإمبراطورية المأوورية مدناً في عموم الهند ووضعت الأسس للحياة الحضرية في أرجاء جنوب شرق آسيا وعند الفتح الإسلامي في القرن الثامن الميلادي، وبداية الحكم الإسلامي شيدت مدن مثال لاهور وأصبحت مدينة دلهي مركزاً إدارياً وثقافياً هاماً.

وفي الصين تطورت المستوطنات الحضرية فيما بين القرن الثالث قبل الميلاد والقرن الثالث الميلادي في أرجاء شرق آسيا، بضمنها مستوطنات على امتداد طريق السلك. الفترة اللاحقة للتحضر في الصين جاءت عقب الاحتلال المغولي وبناء المدن. وامتد التحضر فيما بعد إلى كوريا واليابان من خلال تأثير الصينيين. بدأ التحضر في اليابان مع إيجاد أوساكا في ٤٠٠ ميلادية، أعقب ذلك تشييد مجموعة من العواصم الملكية في القرنين السابع والثامن، وتوج هذا في القرن التاسع بمدينة كيوتو التي ظلت عاصمة طوال ألف عام وفي أواخر القرن الرابع عشر تم إنشاء مدن القلاع، بضمنها أيدو (طوكيو) التي أصبحت فيما بعد مركزاً حضرياً ضخماً. في أمريكا الوسطى اهتم المانيون والجماعات المجاورة، بضمنها زيوتكس، وفيما بعد الازتك Aztec في أعمار المدن. أدى الاستعمار الأوروبي العدواني الذي ابتدأ بالغزو الإسباني في القرن السادس عشر إلى إلحاق الخراب والتدمير في هذه المدن الحضرية. لقي النمو والتوسع الحضري من أقاليم الأصول الحضرية دعماً بسبب الابتكارات الهامة، بخاصة في التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي المقترن بالتغيرات في

التنظيم الاجتماعي ، كما أن الانتكاسات الديمغرافية الناجمة عن انتشار الأوبئة والحروب كان لها تأثير في تراجع التحضر.

المدن الإغريقية:

استقى الإغريق معلوماتهم بخصوص بناء المدن من الهلال الخصيب بعد انتشارها إلى إقليم البحر المتوسط . في ٨٠٠ قبل الميلاد، شيد الإغريق مدنهم مثل أثينا إسبارطة وغيرها.

انعكست أهمية الدين ، والتجارة ، الإدارة والدفاع في بنية دويلات المدن الإغريقية، التي كانت وحدة مستقلة مكونة من المدينة وضواحيها المباشرة. المنطقة الخلفية تزود سكان المدينة بالغذاء لغرض الاستهلاك وبعض المنتجات الأخرى مثل زيت الزيتون لغرض التصدير . كانت المدينة والأراضي الزراعية المحيطة بها مكتفية ذاتياً وكانت الأساس للبنية السياسية لعالم الإغريق القديم وكانت المدينة محصنة بسور دفاعي.

كانت كثير من المدن الإغريقية القديمة واقعة على امتداد سواحل البحر معبرة عن أهمية التجارة بعيدة المدى لهذه المرتبة الحضرية. أدى النمو السكاني مع قلة مساحة الأرض الصالحة للزراعة على امتداد السواحل إلى قيام حركة الاستعمار عبر البحار وإقامة نظم المدن الإغريقية . أنشأت مجموعات من المستعمرين مع أفراد أسرهم دويلات امتدت من بحر أيجه إلى البحر الأسود، حول البحر الادرياتيكي وعلى امتداد البحر المتوسط غرباً حتى شمال أسبانيا .

طورت دولة المدينة الإغريقية أشكالاً جديدة من الحكومة انعكس تأثيرها في أنواع الحكم الحضري الديمقراطي والتشاركي اللاحقة في أنحاء العالم كافة. تكمن السلطة السياسية في جمعية تشريعية من الرجال الذين ينتخبون قادة المدينة. على الرغم من استمرار إدارة الحياة المدنية الإغريقية في سياق ديني، لم تعد القوانين والقرارات السياسية تُعرض كأوامر إلهية مطلقة. كما كانت في وادي الرافدين ومصر. ويُذكر أن المدن الإغريقية ظلت صغيرة الحجم تماماً بموجب المعايير الحالية . على الرغم من أن أثينا

وصلت إلى حوالي ١٥٠٠٠٠ نسمة، إلا أن معظم المدن الأخرى تراوحت ما بين ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ نسمة.

المدن الرومانية:

حلت الإمبراطورية الرومانية محل الإمبراطورية اليونانية خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، وفي القرن الثاني الميلادي شيد الرومانيون مدناً عبر أوروبا الجنوبية ووضعوها الأساس للنظام الحضري في أوروبا الغربية. على الرغم من أن سكان روما العاصمة بلغ المليون نسمة في ١٠٠ ميلادية ضمت المدن الرومانية الكبيرة عادة حوالي ١٥٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ نسمة.

أحد الاختلافات الهامة بين المدن الرومانية والإغريقية هو أن المدن الرومانية لم تكن مستقلة كما هو الحال بالنسبة للمدن الإغريقية. فقد أدت وظائفها ضمن إمبراطورية منظمة جيداً تتبع إلى روما.

لقد حقق الرومان عملاً جباراً في الهندسة المدنية. كانت معظم المدن الهامة مرتبطة مباشرة مع بعضها البعض ومع روما بشبكة مواصلات عظيمة سهلت الاتصالات الإستراتيجية والعسكرية والتجارية. كانت البنية التحتية من شبكة مجاري وإمدادات مياه قد أسهمت في تحسين الأحوال الصحية لدرجة كبيرة بحيث وضعت المعايير للمدن اللاحقة. كثير من المدن الأوربية الحديثة تعود أصولها إلى الإمبراطورية الرومانية، بضمنها لندن، باريس، فينا، صوفيا، وبلغراد.

وفي القرن الخامس الميلادي ، أسس الرومان نظام حضري متكامل وشبكة نقل امتدت من إنكلترا في الشمال الغربي حتى بابل في الشرق ومع ذلك، فقد بدأ سكان الإمبراطورية بالتناقص مسبباً نقصاً في القوى العاملة، فأصبحت الحقول مهجورة والمدن تعاني من قلة السكان مما شجع عدوان القبائل البربرية القادمة من الأراضي الألمانية في شرق - أواسط أوروبا مما ساعدت على سقوط الإمبراطورية.

مدن القرون الوسطى:

كانت العصور المظلمة في أوروبا الغربية فترة ركود اقتصادي وتدهور في حياة المدينة. بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية حتى حوالي ١٠٠ ميلادية. بالطبع، استمرت الحياة الحضرية بالانتعاش في أجزاء من العالم، بضمنها تشيد المدن الذي بدأ مع انتشار الإسلام منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع الميلادي في القرون اللاحقة انتعشت الحياة الحضرية في مدن مثل مكة ، المدينة ، بغداد ودمشق ، كما شيدت مدن جديدة مثل طهران في إيران، البصرة، الكوفة، الموصل وكرلاء في العراق والقاهرة وطنجة في شمال أفريقيا وإلى الجنوب من الصحراء الكبرى شيدت مدينة تنباكتو في مالي الحديثة وكانو في نيجيريا وغيرها. (Knox. Etal.2005)

انتعشت الحياة الحضرية في أجزاء من أوروبا خاصة في أسبانيا بتأثير النفوذ الإسلامي. مثل قرطبة، شيدت مدينة بيزنطية (اسطنبول الحالية) تحت حكم البيزنطيين باعتبارها عاصمة الإمبراطورية البيزنطية ما بين ٣٠٠-٦٥٠ ميلادية، بموقعها الاستراتيجي للتجارة بين أوروبا وآسيا، نمت المدينة لتصبح من أكبر المدن في العالم آنذاك، سكانها البالغ عددهم نحو نصف مليون نسمة. خلال القرون الوسطى ، كانت الغالبية العظمى من المدن من ناحية ثانية، صغيرة الحجم لا يزيد عدد سكانها على ١٠٠٠٠ نسمة.

التحضر والثورة الصناعية

بدأت الصناعات الكبيرة في إنكلترا في منتصف القرن الثامن عشر، كانت الثورة الصناعية حافزاً قوياً للنمو الحضري لأنها سببت تغيرات جذرية في الإنتاج الصناعي. فقد أصبح التنظيم الاقتصادي للمجتمع يعتمد في المقام الأول على الصناعة الآلية. وقد نمت المستوطنات الحضرية حول المصانع الجديدة.

وقد تزامن النمو السريع للمدن وتعدد أشكالها مع ظهور الثورة الصناعية. تمكنت المدن في المجتمعات الصناعية المتقدمة من توفير فرص العمل اللازمة للمهاجرين

الريفيين الذين جاءوا إلى المناطق الحضرية سعياً وراء أعمال أفضل، أجور أعلى وظروف عمل أحسن. تتشابه المدن في هذه المجتمعات لدرجة كبيرة في تركيبها الداخلي. تضم المنطقة الحضرية المدينة المركزية التي يقطنها في الأعم الأغلب عدد قليل من أفراد الطبقة العليا الذين يحيط بهم عدد كبير من الفقراء. تحاط المدينة المركزية عموماً بالضواحي، مناطق سكنية بالدرجة الأولى تمت وتوسعت حول المدينة المركزية. تدعى المنطقة المشتركة- بالحاضرة (Metroplis)، وهي تشكل وحدة اقتصادية وجغرافية منتشرة في عدة مجتمعات صناعية متقدمة كالولايات المتحدة وإنكلترا، توسعت الحواضر المتجاورة فانددمجت مع بعضها مكونة مدينة ضخمة (Metroplis)، منطقة حضرية تضم مدينتين مركزيين أو أكثر مع الحواضر المحيطة بها.

المدن الحديثة في العالم:

المشكلة الحالية لكثير من المدن في البلدان النامية هي ليست قلة النمو الحضري، بل بالأحرى عملية التحضر المفرط، التي تنمو بموجبها المدن وسكانها أسرع من الأعمال والمساكن التي يمكنها توفيرها. ارتبطت معدلات التحضر غير المسبوق بنمو المدن الضخمة (Mega polis). يمكن أن تتميز المدن الكبيرة بحجمها الكبير.

تتميز هذه المدن الضخمة عادة بالأولوية (في الترتيب أو المنزلة أو الأهمية) وبدرجة عالية من المركزية داخل نظمها الحضرية الوطنية. الأولوية والمدن الأولى تحدث عندما يكون السكان في المدينة الأكبر في نظام حضري كبيراً على نحو غير متكافئ مع المدينتين الثانية والثالثة الأكبر في ذلك النظام. تشير المركزية إلى الهيمنة الوظيفية للمدن داخل نظام حضري معين. المدن التي تتمتع بحصة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية، السياسية والثقافية تتميز بدرجة عالية من المركزية داخل نظامها الحضري.

توزيع المدن والسكان الحضر حسب مرتبة حجم المدينة:

يمكن دراسة البنية الحضرية لبلد ما أو إقليم برصد توزيع السكان الحضر على مختلف مراتب حجم المدينة بالإضافة إلى أهمية المدينة التي تحتل منزلة عالية، يمكن تصنيف المدن بحسب حجمها إلى خمسة أقسام: المدن التي تضم ١٠ ملايين نسمة أو أكثر، المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين، ومن ١ إلى ٥ ملايين، من نصف مليون إلى مليون نسمة ومدن ذات أقل من نصف مليون نسمة.

المدن ذات الملايين العشرة أو أكثر:

بين ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥، زاد عدد المدن ذات ١٠ ملايين نسمة أو أكثر من ١ إلى ١٤ مدينة من بينها ٤ مدن في الأقاليم المتقدمة و ١٠ مدن في الأقاليم النامية.

مدن يتراوح عدد سكانها ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين:

ازداد عدد المدن من المرتبة الثانية، من ٥ إلى ١٠ ملايين نسمة، من ١٩ في ١٩٥٠ إلى ٢٣ في ١٩٩٥ ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٨ في ٢٠١٥. في ١٩٩٥ كانت ٦ منها واقعة في الأقاليم المتقدمة و ١٧ مدينة في الأقاليم النامية.

المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين ١ إلى ٥ مليون:

زاد عدد هذه المدن من ٧٥ في ١٩٥٠ إلى ٣٢٧ في ١٩٩٥ وفي ٢٠١٥، يتوقع أن يصل عدد هذه المدن إلى ٤٦٣ مدينة. على المستوى الإقليمي، في ١٩٩٥، كانت ١٥٩ مدينة واقعة في الأقاليم النامية. وفي ٢٠١٥، ٣٤٥ من مجموع ٤٦٣ مدينة (٧٥%) يتوقع أن تكون موجودة في الأقاليم النامية والباقية ١١٨ (٢٥%) في الأقاليم المتقدمة. وتمثل هذه المدن ٢٢ في المائة من السكان الحضر في العالم عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٤ في المائة عام ٢٠١٥.

مدن ما بين نصف مليون إلى ١ مليون:

يوجد عدد من المدن في هذا الصنف أكثر من أي صنف آخر بين ١٩٥٠ و ١٩٩٥. فقد تضاعف عددها من ١٠٦ بين ١٩٥٠ و ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٤٠٧ مدينة في ٢٠١٥. تصل النسبة المئوية للسكان المقيمين في هذه المدن إلى ٩ في المائة من مجموع السكان الحضر.

مدن ذات أقل من نصف مليون نسمة:

يقطن الآن أكثر من نصف السكان الحضر في العالم في مدن تضم أقل من نصف مليون نسمة. كانت هذه المدن موطناً لحوالي ٦٤ في المائة من السكان الحضر في العالم ومن المتوقع أن يتناقص نصيبها بصورة بطيئة في المستقبل. وفي ٢٠١٥، من المتوقع أن يظل نصف السكان في كل من الأقاليم النامية والمتقدمة ساكنين في هذه المدن. (United Nations, 1996)

ظاهرة التحضر المضاد:

ظاهرة التحضر المضاد تعني من حيث الجوهر تناقص الحجم والكثافة السكانية. شهدت كثير من التجمعات الحضرية الكبرى في الأقاليم المتقدمة ظاهرة النمو البطيء أو السالب لسكانها خلال السبعينات والثمانينات مثل الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وإسبانيا والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة واليابان. بالإضافة إلى الأقاليم المتقدمة، فقد شهدت بعض المدن الكبرى في الأقاليم النامية تناقصاً سريعاً في نمو سكانها، رغم أن معدلات نموها السنوي ظلت موجبة تبعاً لذلك توجد أسباب للاعتقاد بأن عملية التحضر المضاد ربما لا تقتصر على الأقاليم المتقدمة فقط.

هناك عدة أسباب تفسر- التراجع مع مرور الزمن في درجة تركيز السكان وتوزيعهم (Champion, 1989) حيث، يفضل البعض التجمع في مدن كبيرة وأقاليم أكثر تحضراً، على سبيل المثال، تزايد الخدمات التجارية تقود إلى زيادة التجمع في المدينة. من جانب آخر تعمل عوامل أخرى على المدى البعيد باتجاه اللامركزية.

الخلاصة:

في عام ٢٠٠٠، عاشت ٤٧% من السكان في العالم في مناطق حضرية في ٢٠٠٥، ولأول مرة في التاريخ، سيفوق عدد السكان الحضر- نظيره في الريف. ينمو السكان الحضر ثلاث مرات أسرع من نظيره الريفي، ومن المتوقع أن يعيش ثلاثة من خمسة أشخاص في مناطق حضرية في ٢٠٣٠ كما تظهر الدراسة أيضاً أن الفجوة بين الأقاليم المتقدمة والنامية بخصوص مستوياتها من التحضر قد تقلصت منذ ١٩٧٥. بلغ مستوى التحضر في الأقاليم المتقدمة ٧٦% في ٢٠٠٠، مقارنة بحوالي ٤١% لدى الأقاليم النامية في نفس التاريخ، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة السكان الحضر- في الأقاليم المتقدمة ٨٤% عام ٢٠٣٠ بالمقارنة مع ٥٧% لدى الأقاليم النامية. في عام ٢٠٠٠، عاشت ٧٥% من السكان في أمريكا اللاتينية والكاريبي في مناطق حضرية وفي أوروبا، وأكثر من ٧٧% في أمريكا الشمالية، أما في أفريقيا وآسيا، فقد بلغت النسبة حوالي ٣٨% لكل منها، على الرغم من أن هذا العدد يخفى تباينات هامة بين البلدان.

يضاف إلى ذلك، يوجد اتجاه متواصل نحو زيادة أحجام المدى الكبرى وتعدد أصنافها وتعقد الحياة فيها .

إن ظاهرة التوسع الحضري من المدن العظمى إلى مناطق الضواحي أو المدن الأصغر تُعرف بالتحضر المعاكس ، وهي لا تقتصر على المدن الكبرى في الأقاليم المتقدمة فحسب بل تشمل المدن الكبرى في البلدان النامية أيضاً، حيث أن بعض هذه المدن تشهد تباطؤاً في نمو سكانها . كما أن كثيراً من هذه المدن تتميز بدرجة كبيرة من الأولوية - حصة هامة من السكان الحضر- في القطر يعيشون في مدينة واحدة. هناك بعض العوامل المؤثرة في حركة التحضر تأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي للمدن، مخطط الأقاليم الوطني والسرعة الحالية للنمو الاقتصادي للبلدان.

الفصل التاسع التركيب العمري والجنسي

أولاً: التركيب العمري

مقدمة:

أ- التركيب العمري للسكان في العالم

١- اتجاهات التركيب العمري
للسكان.

٢- العمر الوسيط.

٣- نسبة الإعاقة أو الاتكال.

ب- تدمير السكان.

١- زيادة أعداد كبار السن.

٢- المظاهر الديمغرافية والاقتصادية
والاجتماعية للتدمير.

٣- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتدمير.

٤- المكانة الاقتصادية والاجتماعية

٥- القوى العاملة والتقاعد.

٦- الاعتلال والعجز.

٧- التعليم.

٨- الحالة الزوجية.

٩- ترتيبات المعيشة.

١٠- نظم الدعم الرسمية وغير الرسمية.

الفصل التاسع

ثانياً: التركيب الجنسي للسكان

- ١- البيانات والمؤشرات
 - ٢- نسبة الجنس
 - ٣- نسب الجنس حسب الفئات العمرية
 - ٤- التركيب الجنسي في العالم
 - ٥- تأثير الوفيات في التركيب الجنسي.
 - ٦- الهرم السكاني.
- الخلاصة.

الفصل التاسع

الفصل التاسع التركيب العمري والجنسي للسكان

أولاً: التركيب العمري

مقدمة:

إن معرفة التوزيع العمري للسكان أمر أساسي في جميع التحليلات السكانية تقريباً ذات الصلة بوصف وتحليل الأنواع الأخرى من البيانات الديمغرافية.

يهتم علماء الاجتماع من مختلف الاختصاصات كثيراً بدراسة التركيب العمري للسكان، لأن السن أهم صفات الفرد الخاصة المتعلقة بنمط تفكيره والعمل الذي يزاوله وتحديد احتياجاته المختلفة فجميع هذه القضايا مرتبطة ارتباطاً قوياً بعمر الإنسان يضاف إلى ذلك، أن العلاقات الاجتماعية داخل الجماعة تتأثر لدرجة كبيرة بواسطة الأعداد النسبية لكل فئة عمرية أو جيل . وكثير من أنواع التخطيط، وخاصة تخطيط مؤسسات المجتمع المدني وخدماته تتطلب بيانات عن التركيب العمري. والعمر عامل هام لقياس إمكانية السكان الدارسين، وقوة العمل، والخدمة العسكرية والمصوتين. كما أن بيانات العمر ضرورية في إعداد تقديرات السكان الجارية والإسقاطات السكانية، فضلاً عن تقدير المتطلبات الأساسية المتعلقة بأعداد المدارس والمعلمين أو المدرسين، والمؤسسات الأخرى كافة والخدمات الصحية والإسكان والغذاء وما إلى ذلك.

إن نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) إلى السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) قضية أساسية في نظم التقاعد العامة، ويرتبط النفوذ السياسي أيضاً بنسب السكان في كل فئة عمرية (preston,1984). والسابق على كل ما تقدم هو أن العمر من أكثر المتغيرات الديمغرافية أهمية في دراسة الخصوبة، الوفيات، والحالة الزوجية، والهجرة وما إلى ذلك. (Shryock.et.al.1976: 113)

تعريفات وتصنيفات

تعريف العمر:

يُحدد عمر فرد ما في تعداد السكان عموماً في ضوء عمر الفرد في عيد ميلاده الأخير. يفضل خبراء الأمم المتحدة الأسلوب الآتي الذي يعرف العمر بالفترة الزمنية المقدرة أو المحسوبة بين تاريخ الميلاد وتاريخ التعداد، المعبر عنها بالسنوات الشمسية. (United Nations, 1970)

الحصول على البيانات وتصنيفها:

يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بالعمر إما بالسؤال المباشر عن العمر أو السؤال عن تاريخ الميلاد أو الاثنين معاً. ويمكن تبويب بيانات العمر في سنوات منفردة أو فئات عمرية خماسية (٠-٤، ٥-٩) أو فئات واسعة (٠-١٤)، (١٥-٦٤)، (٦٥ فأكثر). وهناك تصنيفات أخرى للعمر تلبي بعض الاحتياجات الخاصة كالقيّد بالمدارس (٦-١١)، (١٢-١٧)، (١٨-٢٣)، والقوى العاملة والحالة الزوجية حيث يتم التمييز بين السكان دون سن الزواج (أقل من ١٥ سنة) والسكان في مرحلة الزواج (١٥ سنة فأكثر وبالنسبة لتحليل الخصوبة يتطلب الأمر معرفة العمر الكلي للنساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة).

تحليل التركيب العمري

طبيعة التوزيع العمري:

تُبوب وتُطبع البيانات عن العمر في الأعم الأغلب في فئات خماسية (٠-٤، ٥-٩ إلخ) هذا الأسلوب كافٍ لتوفير مؤشر عن شكل التوزيع العمري ولخدمة معظم أعراض التحليل المختلفة وربما تظهر حاجة إلى سنوات منفردة لبعض أنواع التحليل الأخرى.

توزيعات النسب المئوية:

في أبسط أنواع تحليل بيانات العمر تتم مقارنة مقادير الأعداد المطلقة مع بعضها الآخر. إذا كانت الأعداد المطلقة الموزعة حسب فئات الأعمار الخماسية قد حُولت إلى نسب مئوية فإنه يمكن الحصول على دليل أوضح للمقادير النسبية للإعداد في التوزيع. فالتحويل إلى نسب مئوية أمر ضروري إذا كانت التوزيعات العمرية لمختلف البلدان ذات الأحجام المختلفة خاضعة للمقارنة العددية أو بالرسم البياني، كما في المثال الآتي الذي يوضح التوزيع السكاني حسب العمر في كل من غانة والولايات المتحدة سنة ١٩٦٨.

جدول رقم (١٦)

المجموع	أقل من ٥	١٤-٥	٢٤-١٥	٣٤-٢٥	٤٤-٣٥	٦٤-٤٥	٦٥
١٠٠,٠ غانة	١٩,٣	٢٥,٢	١٦,٨	١٦	١٠,٢	٩,٤	٣,١
١٠٠,٠ الولايات المتحدة	١١,٣	١٩,٨	١٣,٤	١٢,٨	١٣,٥	٢٠,٢	٩,٢

حيث يلاحظ في الجدول أن نسبة صغار السن الأقل من ٥ سنوات في غانة تمثل ١٩,٣ % من مجموع السكان بالمقارنة مع ١١,٣ % بالنسبة للولايات المتحدة ومن جهة أخرى نلاحظ أن نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر في غانة تمثل ٣ % في حين أنها تمثل ٩ % في الولايات المتحدة أي ما يعادل ثلاثة أضعاف .

العمر الوسيط:

يمكن تحليل التوزيع العمري للسكان باستخدام العمر الوسيط الذي يقسم التوزيع إلى مجموعتين متساويتين في الحجم أحدهما أصغر من العمر الوسيط والأخرى أكبر منه.

نسب الإعالة العمرية:

عند حساب نسبة الإعالة العمرية ، تؤخذ الاختلافات في نسب الصغار والكبار والسكان في سن العمل بنظر الاعتبار. هناك ثلاثة أنواع من نسب الإعالة:

- ١- نسبة الإعالة الكلية
- ٢- نسبة الإعالة الصغار (أقل من ١٥ سنة)
- ٣- نسبة الإعالة الكبار (٦٥ سنة فأكثر).

$$\text{نسبة الإعالة الكلية} = \frac{\text{عدد الصغار} + \text{عدد الكبار}}{\text{عدد السكان في سن}} \times 100$$

وبتطبيق هذه الصيغة على نتائج التعداد في ليبيا سنة ١٩٩٥ نحصل على

$$\%75,3 = 100 \times \frac{171432 + 17,14263}{2,04044}$$

$$\%68,5 = 100 \times \frac{17,14263}{2,04044} = \text{نسبة الإعالة الصغار}$$

$$\%6,8 = 100 \times \frac{17,1432}{2,04044} = \text{نسبة الإعالة الكبار}$$

وتعني نسبة الإعالة الكلية أن كل ١٠٠ شخصاً في سن العمل (١٥-٦٤) مسؤول عن إعالة ٧٥ شخصاً من صغار السن وكبار السن معاً.

أ- التركيب العمري للسكان في العالم

تؤدي عملية التحول من وفيات وخصوبة عاليتين إلى مستوى منخفض للاثنين معاً إلى تغيرات كبيرة في التركيب العمري للسكان. في البداية، تشهد الوفيات العالية انخفاضاً شديداً في خطر الوفيات بالنسبة إلى صغار السن (اعتيادياً دون ٥ سنوات) ولذلك فإن الأثر المباشر لانخفاض الوفيات هو زيادة أعداد الأطفال في السكان. وتبعاً لذلك، تقود المرحلة الأولى للتحول الديمغرافي إلى توزيع عمري فتي أصغر من التوزيع السابق للتحول الديمغرافي.

بعدئذ، حين تنخفض الخصوبة، يبدأ معدل الزيادة في عدد الأطفال بالانخفاض لهذا السبب، يؤدي الانخفاض المتواصل للخصوبة إلى قلة عدد الأطفال نسبياً في السكان، ويفضي إلى تعمير السكان. إن عملية تعمير السكان الناجمة عن انخفاض الخصوبة تزداد سرعة بسبب انخفاض معدل الوفيات. ولهذا السبب فإن سكاناً ذا خصوبة واطئة ووفيات تميل نحو الانخفاض يحتمل أن يميلوا نحو التعمير بسرعة.

في ضوء ما تقدم، نلاحظ أن السكان في العالم في طريقهم نحو التعمير بسبب التغيرات في الخصوبة والوفيات التي حدثت خلال القرن العشرين وتلك المتوقعة في المستقبل.

١- اتجاهات التركيب العمري للسكان

يختلف التركيب العمري للسكان بين البلدان ويتغير عبر الزمن مسبباً مختلف أنواع العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في الخمسينات والستينات، انصب اهتمام الباحثين على النمو السريع للسكان الصغار في البلدان النامية كان النمو في عدد الأطفال أسرع من نمو الكهول الذين كانوا مسؤولين عن تنشئتهم ومعيشتهم ولذلك فقد اعتبروا تهديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تظل هذه المشكلة قائمة في البلدان ذات الخصوبة العالية. وفي السنوات الأخيرة، أنصب اهتمام متزايد على دراسة تعمير السكان في بلدان عديدة، يُعتبر هذا الاتجاه الديمغرافي أيضاً ذو نتائج اقتصادية واجتماعية هامة،

بخاصة بالنسبة للتقاعد، حجم القوى العاملة، العناية الطبية، خدمات
المشردين والمعوقين. بنية الأسرة والأنماط السكانية والتغذية وما إلى ذلك.

لغرض تحليل الاتجاهات المختلفة في التوزيع العمري، من المفيد
تصنيف البلدان من حيث توقيت بداية انخفاض الخصوبة لديها. ظل سكان
البلدان التي لم يبدأ فيها انخفاض الخصوبة في ١٩٩٠ فتياً على نحو متزايداً
خلال الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٩٠، لقد زادت نسبة السكان دون سن ١٥ سنة
من ٤٢% إلى ٤٦%، بينما انخفضت نسبة كبار السن من ٣,٥% إلى ٢,٨%،
وأنخفض العمر الوسيط من ١٩,١ إلى ١٧,٠ سنة ويتمثل هذا الاتجاه في أقل
البلدان نمواً في أفريقيا، جنوب آسيا وغرب آسيا.

وأما البلدان النامية فقد تغير فيها التوزيع العمري منذ ١٩٧٠، حين بدأ
انخفاض الخصوبة بين سكانها، فقد ازدادت نسبة صغار السن من ٣٧% في
١٩٥٠ إلى ٤٢% في ١٩٧٠ وانخفضت بعدئذ إلى ٣٣% في ١٩٩٠، أما نسبة كبار
السن، فقد ظلت عند ٤,٠% في الخمسينات والستينات، ثم زادت إلى ٤,٩% في
١٩٩٠. وبخصوص البلدان المتقدمة التي بدأ فيها انخفاض الخصوبة قبل
١٩٥٠، فقد تميزت بسرعة تعمير سكانها.

كانت نسبة صغار السن في تلك البلدان ٢٨% في ١٩٥٠، وهي أقل
بكثير من البلدان النامية والمتخلفة وقد انخفضت إلى ٢١% في ١٩٩٠. وقد
زادت نسبة كبار السن بسرعة من ٨% في ١٩٥٠ إلى ١٢% في ١٩٩٠ وتبعاً
لذلك زاد العمر الوسيط من ٢٨ سنة في ١٩٥٠ إلى ٣٤ سنة في ١٩٩٠.

تقدر نسبة صغار السن في العالم بحوالي ٣٢% في ١٩٩٠، ونسبة كبار
السن ٧% وبلغ العمر الوسيط ٢٥ سنة، مما يدل على أن سكان العالم آنذاك ما
زال فتياً بعض الشيء.

توجد اختلافات جغرافية واضحة في التوزيع العمري للسكان عاكسة اختلاف
مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الماضي، يوجد أصغر السكان عمراً في أفريقيا،

وأكبرهم عمراً في أوروبا الشمالية والغربية ويحتل سكان أمريكا اللاتينية وآسيا مكاناً وسطاً بين المجموعتين السابقتين (الأمم المتحدة ١٩٩٤). ولغرض إعطاء فكرة واضحة عن تغير التركيب العمري في الحاضر والمستقبل ، نقوم بتحليل ذلك للفترة فيما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠.

التركيب العمري فيما بين ٢٠٠٥-٢٠٥٠

يمكن تقويم التغيرات المتوقعة في التركيب العمري بطريقتين متلازمتين: بواسطة تقدير نسب مجموع السكان في مختلف الفئات العمرية وبواسطة مقارنة أحجام الفئات العمرية المختلفة. سينصب اهتمامنا هنا على الفئات العمرية العريضة: أقل من ١٥، ١٥-٦٤، ٦٥ وأكثر. انظر جدول (١٧) الذي يوضح النسب المئوية للأشخاص في الفئات العمرية الثلاثة. كما هو متوقع، توجد فروق شديدة الوضوح بين الأقاليم المتقدمة والنامية. في عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة كبار السن في الأقاليم المتقدمة ١٥,٣% مقابل ٥,٥% في الأقاليم النامية ٣,٢% أقل البلدان نمواً. علاوة على ذلك، يتوقع أن تزداد نسبة كبار السن في الأقاليم المتقدمة إلى ٢٥,٩% عام ٢٠٥٠، مقابل ١٤,٦% في الأقاليم النامية. سوف تشهد الأقاليم النامية ارتفاعاً كبيراً في نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥-٦٤ من ٥٣,٧% إلى ٦٤,٥%، في حين أن النسبة في الأقاليم المتقدمة سوف تنخفض كثيراً من ٦٧,٧% في ٢٠٠٥ إلى ٥٨,٤% عام ٢٠٥٠. وعلى العكس، فإن نسبة الأطفال في الأقاليم المتقدمة سوف لا تتغير كثيراً (من ١٧,٠% في ٢٠٠٥ إلى ١٥,٦% في ٢٠٥٠، ولكنها سوف تنخفض في الأقاليم النامية من ٣٠,٧% إلى ٢٠,٩% خلال الفترة نفسها). (أنظر جدول ١٧)

جدول رقم (١٧)
التركيب العمري للسكان حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية
٢٠٠٥ و ٢٠٥٠.

النسبة المئوية ٢٠٥٠			النسبة المئوية ٢٠٠٥			المجموعات الإنمائية أو المنطقة الرئيسية
٦٥+	١٥-٦٤	٠-١٤	٦٥+	١٥-٦٤	٠-١٤	
١٦,١	٦٣,٧	٢٠,٢	٧,٤	٦٤,٥	٢٨,٢	العالم
٢٥,٩	٥٨,٤	١٥,٦	١٥,٣	٦٧,٧	١٧,٠	الأقاليم المتقدمة
١٤,٦	٦٤,٥	٢٠,٩	٥,٥	٥٣,٧	٣٠,٧	الأقاليم النامية
٦,٦	٦٤,٥	٢٨,٩	٣,٢	٥٥,٠	٤١,٨	أقل البلدان نمواً
١٦,٩	٦٤,٥	١٨,٦	٥,٩	٦٥,٢	٢٨,٩	بقية البلدان النامية
٦,٧	٦٤,٧	٢٨,٧	٣,٤	٥٥,١	٤١,٥	أفريقيا
١٧,٥	٦٤,٣	١٨,٣	٦,٤	٦٥,٨	٢٧,٨	آسيا
١٨,٤	٦٣,٦	١٨,١	٦,١	٦٣,٩	٣٠,٠	أمريكا اللاتينية
٢١,١	٦١,٨	١٧,١	١٢,٤	٦٧,١	٢٠,٥	أمريكا الشمالية
١٩,٣	٦٢,٧	١٨,٠	١٠,٠	٦٥,١	٢٤,٨	الأوقيانوس
٢٧,٦	٥٧,٤	١٥,٠	١٥,٩	٦٨,٣	١٥,٩	أوروبا

Source : United Nations, world population prospects, the 2004 Revision, volume III; Analytical Report, 2005.

٢-العمر الوسيط:

يعتبر العمر الوسيط أحد المؤشرات المفيدة لقياس التركيب العمري للسكان. وهو القيمة التي ينقسم عندها التوزيع إلى مجموعتين، الأولى أقل منها والثانية أكبر منها. الاتجاه المتزايد للعمر الوسيط على المستوى العالمي يعبر عن تعمير السكان. ففي عام ١٩٥٠، بلغ العمر الوسيط في العالم ٢٣,٩ سنة، وأرتفع إلى ٢٨,١ سنة في ٢٠٠٥ جدول رقم (١٨). في ١٩٥٠، كان العمر الوسيط للأقاليم المتقدمة ٢٩,٠ سنة فقط ولكنه أرتفع إلى ٣٨,٦ سنة في ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن يبلغ ٤٥,٥ سنة في ٢٠٥٠. في أقل البلدان نمواً، حيث تسود معدلات خصوبة عالية، كان العمر الوسيط ٢٠ سنة في ١٩٥٠، ومن المتوقع أن لا يصل إلى ٣٠ سنة في ٢٠٥٠ وعلى العكس، فإن بقية البلدان النامية، التي بلغ

العمر الوسيط لديها في ١٩٥٠ أكثر بقليل من أقل البلدان نمواً يتوقع أن تحصل على عمر وسيط يزيد على ٣٩ سنة في عام ٢٠٥٠. التباينات حتى أكثر وضوحاً بين المناطق الرئيسية فقد بلغ العمر الوسيط في أفريقيا دون ٢٠ سنة في عامي ١٩٥٠ و ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٧ سنة في ٢٠٥٠. وعلى العكس من ذلك تماماً فقد بلغ العمر الوسيط في أوروبا ٣٩,٩% سنة في ٢٠٠٥، ونتوقع أن يزداد إلى ٤٧,١ سنة في ٢٠٥٠. على المستوى المتوسط، حصلت كل من أمريكا لشمالية والأوقيانوس على نمطين متماثلين حيث ارتفع العمر الوسيط من أقل من ٣٠ سنة في ١٩٥٠ إلى أكثر من ٤٠ سنة في ٢٠٥٠. ونلاحظ أقصى التغيرات تطرفاً في الأعمار الوسيطة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي آسيا حيث الأعمار الوسيطة في ١٩٥٠ (٢٠,٢ و ٢٢,٠ سنة) ويتوقع أن يتضاعفا تقريباً في ٢٠٥٠ واصلة إلى حوالي ٤٠ سنة (جدول ١٨).

جدول (١٨)

العمر الوسيط حسب المجموعة الإنمائية والمناطق الرئيسية، ١٩٥٠-٢٠٥٠.

العمر الوسيط (سنوات)			المجموعات الإنمائية أو المنطقة الرئيسية
٢٠٥٠	٢٠٠٥	١٩٥٠	
٣٧,٨	٢٨,١	٢٣,٩	العالم
٤٥,٥	٣٨,٦	٢٩,٠	الأقاليم المتقدمة
٣٦,٦	٢٥,٦	٢١,٤	الأقاليم النامية
٢٧,٣	١٨,٩	١٩,٦	أقل البلدان نمواً
٣٩,٣	٢٦,٨	٢١,٧	بقية البلدان النامية
٢٧,٤	١٨,٩	١٩,٠	أفريقيا
٣٩,٩	٢٧,٧	٢٢,٠	آسيا
٣٩,٩	٢٥,٩	٢٠,٢	أمريكا اللاتينية
٤١,٥	٣٦,٣	٢٩,٨	أمريكا الشمالية
٤٠,٥	٣٢,٣	٢٨,٠	الأوقيانوس
٤٧,١	٣٩,٩	٢٩,٧	أوروبا

Source: Ibid. Table 11.2, p.30

أما على الصعيد القطري، فقد بلغ العمر الوسيط في ١١ قطراً أكثر من ٤٠ سنة في ٢٠٠٥ تعود جميعها إلى الأقاليم المتقدمة. في ٢٠٥٠، من المتوقع أن يزيد العمر الوسيط في ٨٩ قطراً على ٤٠ سنة، حوالي نصفها ستكون في الأقاليم النامية.

من المتوقع أن يبلغ العمر الوسيط في ١٧ قطراً أكثر من ٥٠ سنة في ٢٠٥٠، مما يدل على تعمير السكان لدى الأقاليم المتقدمة، تلك الظاهرة التي ستصبح شائعة في البلدان النامية كذلك وستحدث خلال فترة زمنية أقصر. مما في البلدان المتقدمة. بين البلدان العشرة ذات الأعمار الأطول في العالم في ٢٠٠٥، تقع جميعها في أوروبا ما عدا اليابان، التي لديها عمر وسيط هو الأطول في العالم (٤٢,٩ سنة). في ٢٠٥٠ من المتوقع أن تكون خمسة من البلدان الستة ذات الأعمار الوسيطة الأطول غير أوروبية من المتوقع أن يبلغ العمر الوسيط في جميع البلدان العشرة ذات العمر الوسيط الأطول أكثر من ٥٠ سنة في ٢٠٥٠ (United Nations 2005)

٣- نسبة الإعاقة أو الاتكال:

تُعد نسبة الإعاقة لدى سكان معين أكثر فائدة من العمر الوسيط في التعبير عن التوزيع العمري للسكان، وتقوم نسبة الإعاقة على الافتراض القائل أن جميع أعضاء المجتمع إنما هم مستهلكون، غير أن المنتجين هم بعض أعضائه. فالبلد الذي ترتفع فيه نسبة السكان المنتجين للسلع والخدمات هو في وضع أفضل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من آخر تقل فيه هذه النسبة مع تساوي الأشياء الأخرى. (Thompson, 1965)

أخذ خبراء الأمم المتحدة بالافتراض القائل أن أصحاب الفئة العمرية (١٥-٥٩) أو (١٥-٦٤) سنة يمثلون السكان في سن العمل ويفترض أن يكونوا في الأعم الأغلب ناشطين اقتصادياً، بينما يمثل الأطفال (٠-١٥ سنة) من العمر وكبار السن (٦٥ فأكثر) من العمر فئة العالة أو الإتكاليين الذين يعتمدون في عيشهم على غيرهم من أفراد المجتمع الفعالين اقتصادياً. بناء على ذلك يمكن تقدير العبء الملقى على عاتق السكان في

سن العمل باستخدام نسبة الاتكال ، وقد بينا سابقاً كيفية حسابها لكل من الصغار والكبار على أفراد أو للاثنين معاً أو الإعالة الكلية. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الإعالة أو الاتكال:

١- الاتكال الكلي.

٢- اتكال كبار السن (٦٥ سنة أو أكثر)

٣- اتكال صغار السن (٠-١٥ سنة).

وفيما يلي عرض لمؤشرات الاتكال في العالم والأقاليم والمناطق المختلفة في العالم. **نسبة الإعالة الكلية:**

على الصعيد العالمي يُتوقع أن لا يحدث تغير هام في نسبة الإعالة الكلية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠، حيث ستزداد من ٥٥,١ شخصاً اتكالياً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل (١٥-٦٤) سنة إلى ٥٧,١ شخصاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل. أما على المستوى الإقليمي ، فقد بات من المتوقع أن ترتفع نسبة الإعالة الكلية كثيراً في الأقاليم المتقدمة من ٤٧,٧ إلى ٧١,٢ شخصاً عائلاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل، بينما ستخفض نسبة الإعالة الكلية في البلدان الأقل نمواً بشدة، من حوالي ٨٢ إلى ٥٥ عائلاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٥٠ (جدول ١٩).

جدول (١٩)

مختلف أنواع نسبة الاتكال، حسب المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية
٢٠٠٥ و ٢٠٥٠.

المجموعات الإنمائية أو المنطقة الرئيسية			نسبة الاتكال (%) (٢٠٠٥)			النسبة الاتكال (%) (٢٠٥٠)		
			الكلية	الأطفال	كبار السن	الكلية	الأطفال	كبار السن
العالم			٥٥,١	٤٣,٧	١١,٤	٥٧,١	٣١,٧	٢٥,٤
الأقاليم المتقدمة			٤٧,٧	٢٥,١	٢٢,٦	٧١,٢	٢٦,٨	٤٤,٤
الأقاليم النامية			٥٦,٩	٤٨,٢	٨,٧	٥٥,٠	٣٢,٤	٢٢,٦
أقل البلدان نمواً			٨١,٨	٧٦,٠	٥,٩	٥٥,١	٤٤,٩	١٠,٢
بقية البلدان النامية			٥٣,٤	٤٤,٣	٩,١	٥٥,٠	٢٨,٩	٢٦,٢
أفريقيا			٨١,٣	٧٥,٢	٦,٢	٥٤,٧	٤٤,٤	١٠,٣
آسيا			٥٢,٠	٤٢,٣	٩,٨	٥٥,٦	٢٨,٥	٢٧,٢
أمريكا اللاتينية			٥٦,٤	٤٦,٤	٩,٥	٥٧,٣	٢٨,٤	٢٨,٩
أمريكا الشمالية			٤٨,٩	٣٠,٥	١٨,٥	٦١,٩	٢٧,٧	٣٤,٢
الاقويانوس			٥٣,٥	٣٨,١	١٥,٤	٥٩,٥	٢٨,٧	٣٠,٨
أوروبا			٤٥,٥	٢٣,٢	٢٣,٣	٧٤,٢	٢٦,٢	٤٨,٠

Source : Ibid.

ويذكر أن هذه الاتجاهات الإقليمية المتضاربة متأثرة إلى حد كبير بالاتجاهات السائدة في كل من أوروبا وأفريقيا ففي كلتا الحالتين، تقوم الاتجاهات بقوة بتحويل زمر كبيرة من صغار السن إلى أعمار متقدمة. ونتيجة لذلك تتميز أفريقيا عن بقية المناطق الأخرى بأعلى نسبة للإعالة (٨١,٣ %) ، في حين أن نسبة الإعالة في أوروبا تنخفض إلى (٤٦,٥) عائلاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل. وفي المستقبل يتوقع أن تشهد إفريقيا انخفاضاً ملحوظاً إلى حوالي ٥٥ عائلاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل في ٢٠٥٠. وعلى العكس من أفريقيا تنخفض نسبة الإعالة الكلية في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وتقترب النسبتان من بعضها بعض الشيء، فقد بلغت ٥٢ في آسيا و ٥٦,٤ في أمريكا اللاتينية، وستزداد

النسبتان قليلاً في ٢٠٥٠ ولكنهما ستظلان دون ٦٠ عائلاً لكل ١٠٠ شخص في سن العمل جدول (١٩).

نسبة الإعالة للكبار:

من المتوقع أن تتضاعف نسبة إعالة الكبار (٦٥ سنة) وأكثر في الأقاليم المتقدمة للفترة ما بين ٢٠٥٠-٢٠٠٥ حيث ستزداد من ٢٢,٦ عائلاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل إلى ٤٤,٤ عائلاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل أما في أوروبا ، فالحالة أشد تطرفاً ، حيث يتوقع أن تتضاعف النسبة أكثر من مرتين ، من (٢٣,٣) % إلى (٤٨,٠) % خلال نفس الفترة المذكورة، وذلك بسبب الانخفاض الشديد للخصوبة. وهذا يعني أن شخصين في سن العمل يحتاجان إلى إعالة شخص واحد عائل أو متقاعد، ومن الجدير بالذكر أن نسبة إعالة الكبار أنها هي مقياس ديمغرافي بحت للتركيب العمري للسكان ، ويجب أن يُستخدم بعناية شديدة حيث يوجد دليل على أن الكثير من كبار السن في مجتمعات عديدة يقدمون المساعدة لأولادهم ولأفراد أسرهم. أما في بقية الأقاليم النامية، فيتوقع أن تزداد نسبة إعالة الكبار أكثر من الضعف من (٩,١ إلى ٢٢,٦) فيما بين ٢٠٥٠-٢٠٠٥، نظراً لأن بعض البلدان المزدحمة السكان كالصين والهند تقع ضمن هذا الأقاليم ويذكر أن التغير النسبي ينطوي على زيادة مطلقة كبيرة من كبار السن في هذا الإقليم.

نسبة اتكال الصغار:

من المتوقع أن تشهد البلدان الأقل نمواً انخفاضاً كبيراً في نسبة الإعالة الصغار فيما بين ٢٠٥٠-٢٠٠٥، من ٧٦ طفلاً أو فتياً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل إلى حوالي ٤٥ عائلاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل. ويعزى ذلك إلى توقع انخفاض الخصوبة في هذا الأقاليم. في المستقبل القريب أما بالنسبة إلى الأقاليم النامية عموماً، فربما ستشهد انخفاضاً أقل بعض الشيء، من (٤٨,٢) % إلى (٣٢,٤) % خلال نفس الفترة المذكورة، ومن المتوقع ألا تشهد الأقاليم المتقدمة إلا ارتفاعاً طفيفاً في نسبة الإعالة الصغار خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة من ٢٥ % إلى ٢٧ % أما بخصوص بقية المناطق المتقدمة، فقد

بات من المتوقع أن لا تشهد كل من أوروبا وأمريكا الشمالية إلا تغيراً طفيفاً في مستوياتها المخصصة فعلاً. (جدول ١٩)

ب- تـعمير السكان

أ- تـعمير السكان وزيادة أعداد كبار السن:

يتقدم السكان في جميع أنحاء العالم بالسن ، نظراً لولادة عدد أقل من الأطفال ولأن الناس يعمرون بصورة متزايدة. بالرغم من أن عدد كبار السن من النساء والرجال اقل بكثير من عدد الشباب ، فإنه يتزايد بمعدل أسرع بكثير ففي عام ١٩٥٠، بلغت نسبة كبار السن ٥% من مجموع السكان في العالم، وزادت النسبة إلى أكثر من ٧% بقليل في عام ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن تبلغ ١٦% في عام ٢٠٥٠. على الصعيد العالمي ، سوف يزداد حجم كبار السن أكثر من ثلاث مرات ، من ٤٧٦ مليون في ٢٠٠٥ إلى ١,٥ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠.

وكانت نسبة النساء والرجال من كبار السن إلى مجموع السكان تتزايد بصورة رئيسية في المناطق المتقدمة، وذلك حتى فترة قريبة. وكان هذا النمو يعزى إلى الانخفاض الطويل الأجل في الخصوبة، الذي أدى إلى انخفاض نسبة صغار السن من مجموع السكان، وإلى زيادة العمر المتوقع نتيجة لأوجه التقدم الطبي، وزيادة توفر الرعاية الصحية وتحسين الأحوال الصحية للسكان. وتحدث الشروط نفسها حالياً في المناطق النامية.(الأمم المتحدة، المرأة في العالم، ٢٠٠٠: ٣)

سوف تساهم المناطق الرئيسية في العالم في الاتجاه نحو تـعمير السكان ولكن بمستويات مختلفة كثيراً. وبين عامي ٢٠٠٥-٢٠٥٠ من المتوقع أن تزيد نسبة كبار السن من سكان أوروبا من ١٥,٩% إلى ٢٧,٦% وفي أمريكا الشمالية من ١٢,٤% إلى ٢١,١% وفي الاقيانوس من ١٠,٠% إلى ١٩,٣% ومن المتوقع أن تحدث أسرع زيادة في نسبة كبار السن

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من ٦,١% إلى ١٨,٤% وفي آسيا من ٦,٤% إلى ٧,٥% خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة سابقاً. وسيكون نصيب أفريقيا الأقل من الأفراد الكبار في سكانها ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٥٠، حيث ستزداد نسبتهم من ٣,٤% إلى ٦,٧% وذلك بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة لديها، مع توقع بقاء مستوى الخصوبة لدى كثير من البلدان الأفريقية فوق مستوى الإحلال حتى عام ٢٠٥٠.

(United Nations, world population prospects: the 2004 revision, 2005.p28.)

ويؤدي تعمير السكان إلى اختلال التوازن في أعداد المسنين والمسنات في أنحاء العالم كافة، ونظراً لأن النساء يعمرن بوجه عام أكثر من الرجال ، فإن عدد النساء يفوق عدد الرجال من كبار السن، ويتزايد هذا الفرق بسرعة مع تقدم السن. وفي جميع أنحاء العالم هناك ١٢٣ امرأة لكل ١٠٠ رجل في سن الستين أو أكثر ، ١٨٩ امرأة لكل ١٠٠ رجل في سن الثمانين أو أكثر ، و٣٨٥ امرأة لكل ١٠٠ رجل في سن المائة أو أكثر ويقرر الكثير من العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية نوعية حياة كبار السن، وتمثل تحديات ويتيح مستويات متفاوتة جداً في القدرة الوظيفية والصحة في سن الشيخوخة.

ب- المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية لتعمير السكان.

١- المضامين الاقتصادية والاجتماعية لتعمير السكان.

عندما يتحول التوزيع العمري للسكان، خلال عملية التعمير لا تتغير الأوزان النسبية لمختلف الفئات العمرية فحسب ، بل تتغير أيضاً علاقات معينة بين الفئات العمرية المختلفة تلك العلاقات التي يعتقد بأنها مفيدة في تقدير أهمية المضامين الاقتصادية والاجتماعية المحتملة من جراء التحول العام نحو أعمار متقدمة . التغيرات في التركيب العمري للسكان يمكن أن تؤثر في التطور الاقتصادي للمجتمع، كما يتمثل في مؤشرات مثل مستوى الدخل القومي للفرد الواحد ومعدل نموه. من المتوقع أن يزداد

الدخل الفردي للسكان عندما ينمو الدخل الفردي للفئة العمرية العاملة، أو عندما تزداد النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة). وتبعاً لذلك فإن التركيب العمري للسكان ستؤدي إلى تغيرات في معدل نمو الدخل الفردي، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

خلال العقود الخمسة القادمة، من المتوقع أن تشهد البلدان النامية زيادة ملموسة في نسبة السكان في سن العمل، من حوالي ٥٤% في ٢٠٠٥ إلى حوالي ٦٥% في عام ٢٠٥٠. (جدول ١٧)

وبموجب الافتراضات السابقة، فقد بات من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي بسبب زيادة نسبة السكان في سن العمل، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. أما بالنسبة للأقاليم المتقدمة، فإن التغير الجوهري المتوقع، يسير باتجاه تناقص نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) مع تزايد نسبة كبار السن. ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بالنسبة المئوية حيث أن معدل اتكال كبار سيرتفع من ٢٢,٦ شخصاً لكل ١٠٠ شخصاً في سن العمل في ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٤ في ٢٠٥٠. وبحسب الافتراضات السابقة سيكون لهذا التحول في التركيب العمري للسكان آثار سلبية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية جدول (١٩).

٢- المكانة الاجتماعية والاقتصادية:

بالنسبة لكثير من المسنين، وخاصة في البلدان المتخلفة، بعد الفقر أكبر تهديد للحياة الكريمة. على الرغم من تحسن المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد الكبار لدى البلدان المتقدمة، وبعض البلدان النامية ذات الغطاء الكامل لبرمج الضمان الاجتماعي بسبب تطور برامج التقاعد، تظل النساء أكثر احتمالاً من الرجال لان يعانون من الفقر. نظراً لان من المرجح أن يترملن أكثر من الرجال وان يعيشن لوحدهم، الأمر الذي يتطلب استمرار الموارد و/أو الدعم الاقتصادي. وعلاوة على ذلك ونتيجة للتمييز في أسواق العمل الذي يستمر طيلة العمر، فإن المرأة تكسب بوجه عام أقل من الرجل وتعمل في

الأغلب في الأنشطة غير الرسمية أو غير المأجورة، التي لا توفر الضمان الاجتماعي أو المعاشات التقاعدية. وهذه الظروف، إلى جانب العادات والقوانين (كقوانين الإرث التي تحايي البنين على البنات والأولاد على الزوجات) تجعل من المرجح أن ينتهي الأمر بالمرأة إلى الفقر في الشيخوخة أكثر من الرجال.

ومن الجانب الإيجابي ، فإن كبار السن يقدمون لأفراد أسرهم وجماعاتهم المحلية موارد قيمة ومهارات ومعارف اكتسبوها على مر السنين. وفي كثير من البلدان، يعمل كبار السن في سبيل إعالة أنفسهم أو أداء مهام تطوعية هامة. رعاية أحفادهم وأزواجهم ووالديهم الطاعنين جداً في السن في معظم الأحيان.(الأمم المتحدة المرأة في العالم ٢٠٠٠).

٣- القوى العاملة والتقاعد:

تعد مشاركة النساء المسنات في القوى العاملة أقل من الرجال المسنين على المستوى العالمي، بلغت نسبة مساهمة الرجال المسنين ٤٢% من المجموع مقارنة مع ١٦% بالنسبة للنساء المسنات في ١٩٩٥. (International Labour Organization, 1996)

ويعزى هذا الفارق جزئياً إلى أن النساء في معظم البلدان يستحقن معاشات تقاعدية من الدولة قبل الرجال بفترة تتراوح بين ٢-٥ سنوات (Ibid)، كما أن تعريف النشاط الاقتصادي كثيراً ما يستبعد قسماً كبيراً من الأعمال المنجزة بواسطة النساء. (الأمم المتحدة، ١٩٩٥)

ويعتبر انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للمسنات والمسنين من دواعي القلق في كثير من البلدان المتقدمة حيث أن الاتجاه في هذه البلدان يسير نحو التقاعد المبكر أصبح تمويل نظم التقاعد موضع شك نظراً لأنه يتعين على السكان الناشطين اقتصادياً الذين يتناقص عددهم ، كما ذكرنا سابقاً، أن يعيلوا عدداً يتزايد باطراد من الأشخاص غير الناشطين اقتصادياً، بخاصة كبار السن في الحقيقة يعمل كثير من كبار السن من كلا الجنسين ما داموا قادرين على مواصلة العمل.

نظراً لانخفاض المستوى التعليمي وقلة المهارات لدى النساء المسنات، فأنهن يتركزن في القطاع غير الرسمي وفي المزارع العائلية والمنشآت الصغيرة التي لا توفر الضمان الاجتماعي المناسب ولا أمن العمل.

٤- الاعتلال والعجز:

قامت منظمة الصحة العالمية بإثارة الاهتمام بنوعية الحياة لدى المسنين. وقد أكدت المنظمة على أن زيادة طول العمر المتوقع دون زيادة نوعية الحياة إنما هي جائزة عديمة الفائدة، وإن الصحة المتوقعة أهم من العمر المتوقع. (World Health Organization, 1991)

الحياة المتوقعة الأطول بالنسبة للنساء لا تعني بالضرورة أنهن يتمتعن بحياة صحية أفضل. قامت "شبكة العمر المتوقع في صحة جيدة" بجمع بيانات هامة عن عدد من البلدان لتقدير "الصحة المتوقعة" التي تُعرف بأنها العمر المتوقع في صحة جيدة (أي متوسط عدد السنوات التي يتوقع الفرد أن يحياها دون الإصابة بمرض موهن أو دون قيود على أنشطة الحياة اليومية).

بالنسبة لمعظم البلدان التي شملتها الدراسة، كانت النساء المسنات يقضين سنوات يعانين فيها من العجز أكثر من الرجال المسنين. (الأمم المتحدة المرأة في العالم ٢٠٠٠ : ٩٧)، وفي هذه المرحلة المتقدمة من العمر، من الأرجح أن تكون المرأة معرضة بوجه خاص للإصابة بالأمراض المزمنة والمقعدة التي يمكن أن تقلل من قدرتها على الحركة وعلى إقامة علاقات اجتماعية وبالتالي من نوعية حياتها والمشاركة في الحياة العامة.

النساء أكثر عرضة من الرجال لظروف العجز المزمن مثل التهاب المفاصل وسلس البول أو الغائط، كما أن النساء يتعرضن للإصابة بمرض الزهايمر بمعدل أعلى من الرجال. (Goubin and Wansch, 1999)

على الرغم من انخفاض معدلات الوفيات من أمراض القلب والجلطة الدماغية، تظل أمراض القلب السبب الرئيسي للوفاة والعجز بين كبار السن من الرجال والنساء في كل من البلدان المتقدمة والنامية. أظهر تحليل دورة الحياة، بخاصة في بلدان ذات فروق جنسانية واسعة أن الحالة الصحية للنساء المسنات تمتد جذورها إلى التميز الذي يعانون منه خلال فترة الحياة السابقة، حين كن لا يتمكن من الوصول إلى الرعاية الصحية، التغذية والتعليم بدرجة مساوية للرجال.

(United Nations, (20001), world population monition, 2000,p75)

٥- التعليم:

يعتبر التعليم أحد الدعائم الأساسية لتمكين الأفراد وتزويدهم بالمعلومات والقدرات والخبرات الضرورية للمشاركة في الحياة وسوق العمل. لهذا السبب ، فقد أصبح تعليم الكبار من بين الأهداف الرئيسية لتوفير التعليم للجميع. ويذكر أن كبار السن، بخاصة النساء، لديهن تحصيل دراسي اقل من بقية الفئات العمرية للسكان. كما أن معدلات معرفة القراءة والكتابة بين سكان الريف أقل من الحضر. ونتيجة لذلك، فإن الفرص المتاحة أمام الكبار من الجنسين في الحصول على الأعمال المناسبة والمدخولات الوافية أقل من الراشدين والشباب.

٦- الحالة الزوجية:

يتزوج معظم النساء والرجال في المجتمع ويعيشون مع شريك حياتهم خلال فترة من حياتهم أثناء مرحلة الرشد. في الأعمار المتقدمة، الرجال أكثر احتمالاً من النساء لان يكونوا متزوجين وأظهرت دراسة حديثة للأمم المتحدة ضمت ١٦٣ بلداً أن نسبة المتزوجين من المسنين الرجال بلغت ٧٩% بالمقارنة مع ٤٣% بالنسبة للنساء المتزوجات بيد أن ارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور يدع كثيراً من النساء يعشن لوحدهن في السنوات الأخيرة من حياتهن ، بخاصة لان معظم النساء الأرامل لا يتزوجن من جديد. وبالمقابل ، فإن الرجال المسنين يعيشون بوجه عام مع زوجاتهم. يتزايد عدد الأرامل بسرعة في

معظم الأقاليم كما هو الحال بالنسبة لإعداد المسنات اللواتي لم يسبق لهن الزواج من قبل.

ويعتبر الترميل بالنسبة للنساء المسنات أكثر شيوعاً في شمال أفريقيا ووسط آسيا. ويعود السبب في ذلك إلى ميل الفتاة نحو الزواج من فتى أو شاب أكبر منها سناً ولأن الزواج من جديد بعد الطلاق أو وفاة الزوج أقل شيوعاً مما هو في مناطق أخرى وذلك بسبب العادات والتقاليد التقليدية السائدة ويُعتبر ترميل النساء المسنات، من جانب آخر، أقل شيوعاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. (الأمم المتحدة، المرأة في العالم، ٢٠٠٠: ١٣٧)

٧- ترتيبات المعيشة:

على الرغم من أن زيادة الحياة المتوقعة للزوجين تنطوي على احتمال أكبر لظهور عوائل تضم عدة أجيال، فإن أعداد كبار السن الوحيدين زادت بسرعة منذ الستينات لدى البلدان المتقدمة- وتحدث التطورات نفسها لدى البلدان النامية الآن ولو على نطاق أضيق.

وتسير هذه الظاهرة جنباً إلى جنب مع تفكك العائلة التقليدية الممتدة وشيوع العائلة الذرية أو النواة التي تضم الوالدين والأولاد غير المتزوجين. ويعزى هذا الاتجاه إلى تضافر عدة عوامل ديمغرافية وغير ديمغرافية، بضمنها ضعف الروابط والالتزامات العائلية والقبلية التقليدية؛ التفكك العائلي بسبب التحضر والتصنيع؛ زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوفير نظم الضمان الاجتماعي.

مع ذلك، تدل البيانات المتوافرة على أن نسبة كبار السن المقيمين بمفردهم لدى البلدان النامية أقل بكثير مما هي عليه لدى البلدان المتقدمة، وذلك بسبب مفعول معيار الطاعة الإلزامية للوالدين والعناية بهم حيث توجد أدلة على أن أعضاء العائلة ما زالوا يقدمون الدعم العاطفي، والرعاية الاجتماعية والمساعدات المالية لكبار السن المقيمين معهم في نفس المنزل وحتى البعدين عنهم. (Tanpoo, 1999)

٨- نظم الدعم الرسمية وغير الرسمية:

الحالة الزوجية وترتيبات المعيشة للمسنين ذات آثار رئيسية بالنسبة لتوفير الإعالة الرسمية وغير الرسمية للمتقدمين بالسن . نظراً لقلّة الاعتماد على الأقرباء بسبب انخفاض الخصوبة وقلّة عدد المولودين إلى ما دون مستوى الإحلال (٢,١ أطفال لكل امرأة)، فقد ضعف الدعم العائلي للوالدين في البلدان المتقدمة وفي بعض البلدان النامية، مما أدى إلى زيادة الضغوط على نظم الدعم الرسمية.

تعتمد معظم المجتمعات النامية، حيث نظم الدعم الحكومية شبه معطلة أو معدومة، على العائلة الممتدة في تقديم الدعم والرعاية للمسنين في العائلة. ويظل عدد من النساء حتى سن الشيخوخة يتمتعن بالقدرة على رعاية أنفسهن والآخرين بما في ذلك أحفادهن وأفراد الأسرة الآخرين.

توجد اتجاه لدى البلدان التي لديها نظم دعم رسمية نحو تحويل مسؤوليات الرعاية بكبار السن من الدعم العام إلى العائلة ، مما زاد من الضغط الواقع على أفراد الأسرة القائمين بالدعم المطلوب.

على الرغم من قلّة نسبة الأفراد المسنين الموجودين في المؤسسات لدى البلدان المتقدمة، التي لا تزيد على ٥% من مجموع كبار السن إلا أن النسبة ترتفع إلى ما بين ٢٥ إلى ٣٠% في الفترة الأخيرة من حياة المسنين. ويذكر أن عدد النساء المسنات يزيد على عدد المسنين الرجال المودعين في هذه المؤسسات، ذلك لأن النساء يعمرن أطول من الرجال.

ثانياً: التركيب الجنسي

تحتل الخاصية الشخصية للجنس مكانة هامة في الدراسات الديمغرافية فالبيانات المنفصلة للذكور والإناث مهمة بحد ذاتها، بالنسبة لتحليل الأنواع الأخرى من البيانات وبالنسبة لتقويم نوعية ودقة إحصاءات تعدد السكان .

هناك أنواع متعددة من التخطيط العام والخاص معاً، مثل التخطيط العسكري، تخطيط مؤسسات الجماعة وخدماتها، بخاصة الخدمات الصحية والتعليمية، وتخطيط البرامج التجارية وهي تتطلب بيانات سكانية منفصلة بالنسبة للذكور والإناث.

يهتم علماء الاجتماع والاقتصاد بهذه البيانات ذلك لان نسبة الذكور والإناث في الدولة أو الجماعة لها صلة مباشرة بمعدل الزواج، ومعدل الوفيات ومعدل المواليد وفضلاً عن ذلك، يؤثر التوازن بين إعداد الجنسين في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل جماعة معينة وربما تتأثر الأدوار الاجتماعية والأنماط الثقافية أيضاً على سبيل المثال، تعرض معدل المساهمة في القوى العاملة، والتوزيع المهني للنساء في عدة بلدان أوروبية إلى تغير كبير وظهر نمط جديد من العلاقات الاجتماعية بين الجنسين. (Shryock, et.al 1976) وعلى ذلك يمكننا القول باختصار أن مسيرة الحياة لدى أية جماعة تعتبر دالة لنسبة الذكور والإناث في السكان.

البيانات والمؤشرات

يقوم كل تعداد حديث بتحديد أعداد ونسب الذكور والإناث في السكان. إن تحديد الجنس وتصنيفه هو خاصية واضحة المعالم ويمكن الحصول على البيانات بسهولة.

أما المؤشرات المستخدمة في دراسة التركيب الجنسي للسكان فهي قليلة وبسيطة وسهلة الفهم. ويبدو منطقياً أن أياً من الأرقام النسبية أو المطلقة تصلح لهذا الغرض.

(١) النسبة المئوية للذكور في السكان، أو نسبة الذكور.

(٢) نسبة الجنس.

(٣) نسبة زيادة أو نقص الذكور إلى مجموع السكان.

نسبة الذكور:

هي مقياس للتركيب الجنسي المستخدم عموماً في الأبحاث غير الفنية، أما الصيغة فهي كالآتي:

$$\text{نسبة الذكور} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$$

دعنا نطبق الصيغة على الليبيين في تعداد ٢٠٠٦ كالآتي:

$$50,6\% = 100 \times \frac{2695145}{5323991}$$

وتتعرض نسبة الذكور في السكان إلى الانخفاض بسبب الحروب والهجرة إلى خارج البلاد.
نسبة الجنس:

وهي المقياس الرئيسي- للتركيب الجنسي- المستخدم في الدراسات السكانية وهي عبارة عن عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى أو:

$$\text{نسبة الجنس} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times 100$$

ففي المثال السابق، نجد أن نسبة الجنس تساوي
 $102,5 = 100 \times \frac{2695145}{2628846}$

$$2628846$$

المائة هي نقطة التوازن بين الجنسين بحسب هذا المقياس. نسبة الجنس التي تزيد على ١٠٠ تدل على زيادة الذكور، ونسبة الجنس دون ١٠٠ تدل على زيادة الإناث. وتبعاً لذلك، كلما كانت زيادة الذكور أكبر، ارتفعت نسبة الجنس، وكلما كانت زيادة الإناث أكبر انخفضت نسبة الجنس.

وقد تحسب نسبة الجنس بقسمة عدد الإناث على عدد الذكور وضرب الناتج في ١٠٠. إلا أن خبراء الأمم المتحدة يوصون باستخدام الصيغة السابقة لغرض توحيد القياس. وتتراوح نسبة الجنس عادة ما بين ٩٥-١٠٥. المقياس الثالث للتركيب الجنسي، (الزيادة أو النقص) في عدد الذكور كنسبة مئوية من مجموع السكان، ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{الزيادة أو النقص في نسبة الذكور} = \frac{\text{مجموع الذكور} - \text{مجموع الإناث}}{\text{مجموع السكان}}$$

عند تطبيق بيانات ليبيا على هذه الصيغة نحصل على:

$$1,25\% = 100 \times \frac{2628846 - 2690140}{5323991}$$

يدل هذا الرقم على أن زيادة الذكور تبلغ ١,٢٥ % من مجموع السكان. نقطة التوازن للجنسين بحسب هذا المقياس، أو المعيار هي صفر، تدل القيمة الايجابية على زيادة عدد الذكور والقيمة السالبة تدل على تفوق عدد الإناث.

تحليل نسب الجنس المتعلقة بالفئات الفرعية للسكان:

بما أن نسبة الجنس تختلف كثيراً من فئة فرعية إلى أخرى، من المفيد دائماً أن نأخذ بالحسبان نسب الجنس بصورة منفصلة للعناصر الفرعية للسكان في أي تحليل مفصل للتركيب الجنسي للفئات السكانية. يمكن أن تؤخذ هذه الاختلافات في تحليل المستوى الكلي لنسبة الجنس عند أي تاريخ، واختلاف نسبة الجنس من منطقة لأخرى. أو من فئة سكانية إلى أخرى.

التركيب الجنسي في مختلف أقاليم العالم:

يقل عدد النساء بصورة قليلة عن عدد الرجال في العالم- ١٠١ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى. ويفوق عدد الرجال عدد النساء في معظم بلدان آسيا وشمال إفريقيا. وتوجد أقل النسب المتوسطة بين الجنسين في غرب آسيا- ٩٢ امرأة لكل ١٠٠ رجلاً- وفي أوقيانوسيا وجنوب آسيا حيث تبلغ النسبتان المتوسطتان ٩٥ و ٩٦ على التوالي . ومن البلدان أو المناطق الـ ٢٢ في العالم التي يوجد فيها ٩٥ امرأة لكل ١٠٠ رجلاً فإن جميعها باستثناء واحد منها تقع في آسيا و أوقيانوسيا (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠: ٦).

والمظهر الآخر المميز للتوزيع الجنسي للسكان هو عدم وجود توازن في التوزيع الجنسي بين الفئات العمرية الرئيسية الثلاث. تشير البيانات المتوافرة إلى زيادة عدد الذكور على نظيره لدى الإناث في الأعمار الصغيرة (٠-١٤ سنة) وإلى تساوي النسبتان تقريباً في الأعمار الوسطى (١٥-٥٩) سنة بينما يزيد عدد الإناث على نظيره لدى الذكور في الأعمار المتقدمة جدول (٢٠).

جدول (٢٠)

نسبة الجنس حسب الفئات العمرية الرئيسية ، المجموعات الإنمائية والمناطق الرئيسية.

المجموعات الإنمائية أو المنطقة الرئيسية	نسبة الجنس (عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى)		
	١٤-٠	٥٩-١٥	٦٠+
العالم	١٠٥,٦	١٠٣,٣	٨١,٢
الأقاليم المتقدمة	١٠٥,١	١٠٠,٥	٧٠,٧
الأقاليم النامية	١٠٥,٧	١٠٤,٠	٨٨,٤
أفريقيا	١٠١,٩	٩٩,٨	٨٥,١
آسيا	١٠٧,٢	١٠٥,٦	٨٨,٨
أمريكا اللاتينية	١٠٣,٧	٩٧,٧	٨١,٧
أمريكا الشمالية	١٠٤,٩	١٠١,١	٧٦,٠
الأوقيانوس	١٠٦,٢	١٠٢,٨	٨٤,٥
أوروبا	١٠٥,١	١٠٠,١	٦٧,٤

الأمم المتحدة: توقعات السكان في العالم ١٩٩٨.

يلاحظ من بيانات الجدول (٢٠) أن نسبة الجنس تميل نحو الانخفاض التدريجي مع التقدم بالعمر بالنسبة لجميع المناطق في العالم . تختلف نسبة الجنس اختلافاً كبيراً بين كبار السن، بسبب طول الحياة المتوقعة للإناث ، ويتراوح المدى ما بين ٧١ رجلاً لكل ١٠٠ أنثى في الأقاليم المتقدمة إلى ٨٨ رجلاً لكل ١٠٠ امرأة في الأقاليم النامية (جدول ٢٠) . وتؤثر كل من الحروب والهجرة الخارجية في اختلاف نسبة الجنس، فالبلدان التي تعرضت للحرب كالاتحاد السوفيتي السابق، بلغت نسبة الجنس فيه ٨٧ رجلاً لكل ١٠٠ امرأة في عام ١٩٧٥، وذلك بسبب الخسائر البشرية الكبيرة التي منى بها خلال الحرب العالمية الثانية. (U.N, 1979)

أما البلدان التي يزيد فيها عدد الوافدين كثيراً على عدد النازحين، فترتفع فيها نسبة الجنس ، ففي عام ١٩٧٠، بلغت نسبة الجنس في قطر ١٨٢ رجلاً لكل ١٠٠ أنثى، وفي الإمارات العربية المتحدة ١٦٤، وفي الكويت ١٣٢.

تأثير الوفيات في التركيب الجنسي:

في الأقطار التي لم يتعرض سكانها للحرب أو الهجرة الخارجية الواسعة يقتصر تأثير التركيب الجنسي- على الولادات والوفيات فقط. تتراوح نسبة الجنس عند الولادة في الأقطار الصناعية المتقدمة ما بين ١٠٥ إلى ١٠٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. وبما أن معدلات الوفيات بين الذكور تزيد على نظيراتها لدى الإناث في المراحل العمرية كافة فقد صارت نسبة الجنس بعد الولادة تميل إلى الانخفاض التدريجي حتى تصل إلى التعادل (١٠٠) فيما بين (٤٠-٥٠) سنة من العمر ، وتتراوح نسبة الجنس ما بين (٩٤-٩٧) بالنسبة إلى مجموع السكان في مثل هذه الأقطار المتقدمة. أما في الأقطار النامية فإن ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات، خلال فترة الانسال ، يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجنس التي تقترب من ١٠٠ في مجموع السكان.

الهرم السكاني:

بحثنا التركيب العمري والجنسي للسكان على إنفراد ، ولكي نحصل على صورة أوسع، نقوم بعرض الموضوعين بصورة مشتركة عن طريق الهرم السكاني ، فالهرم السكاني إنما هو رسم بياني يمثل التوزيع العمري والجنسي للسكان وتمثل قاعدته أصغر الأعمار بينما يميل جانباه نحو التقصص التدريجي حتى ينتهيان في القمة حيث توضع فئات الأعمار بالترتيب على مقياس راسي ، على أن توضع أصغر الفئات العمرية في أسفل الشكل، وأكبر الفئات في أعلاه. وبذلك توضع الفئة العمرية من (صفر-٤ سنوات) عند قاعدة الهرم، تليها مباشرة إلى أعلى الفئة من (٥-٩، ١٠-١٤) وهكذا حتى ننتهي إلى فئة ٧٥ سنة فأكثر التي تحتل قمة الهرم السكاني وتدون على المحور الأفقي من مجموع السكان مع ملاحظة وضع الجزء الممثل لقطاع الذكور إلى يسار الخط الفاصل المركزي والممثل لقطاع الإناث إلى يمينه ثم نقوم بتحويل هذه النسب المئوية إلى أعمدة تمثل حصة كل من الذكور والإناث من المجموع الكلي للسكان في كل فئة عمرية وبذلك تحصل على هرم العمر والجنس أو الهرم السكاني ويمثل الهرم المجموع الكلي، بمعنى ١٠٠% وعند استخدام الهرم لأغراض المقارنة ، ربما يكون من الأفضل استخدام الأرقام المطلقة بدلاً من النسب المئوية في تركيب الهرم السكاني ويمثل الهرم السكاني تأريخ أي قطر من قرن من الأحداث التي شهدها المجتمع.

يستطيع الخبير في الأحوال السكانية أن يقرأ في صورة التوزيع العمري والجنسي للسكان كثيراً من الأحداث الهامة التي وقعت أثناء القرن السابق على إجراء التعداد السكاني الذي يدرس صورته في الهرم السكاني ، فالحروب والمجاعات والأوبئة والهجرات تترك بصماتها الواضحة على الهرم السكاني .

أنواع السكان السكانية:

يمكن تصنيف الأهرام السكانية للمجتمعات البشرية إلى خمسة أصناف وهي:

أ- الهرم المخروطي:

يمتاز هذا الهرم بقاعدته العريضة وانحدار جوانبه بصورة معتدلة. وهو يمثل جميع الأقطار ذات المواليد والوفيات العالية. وتكون السن الوسطى عادة منخفضة ونسب العالة عالية.

ب- الهرم المخروطي المقعر:

وقاعدته أعرض بقليل من قاعدة الهرم السابق. وينحدر الجانبان بدرجة أشد. ويمثل هذا الهرم البلاد التي ينمو فيها السكان بسرعة بسبب انخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات الولادة عالية. ويدخل ضمن هذه الفئة معظم البلدان النامية بضمنها البلاد العربية. وتهبط الأعمار الوسطى في مثل هذه الأهرام بينما ترتفع نسب العالة الكلية والعالة الصغار إلى أعلى المستويات في العالم.

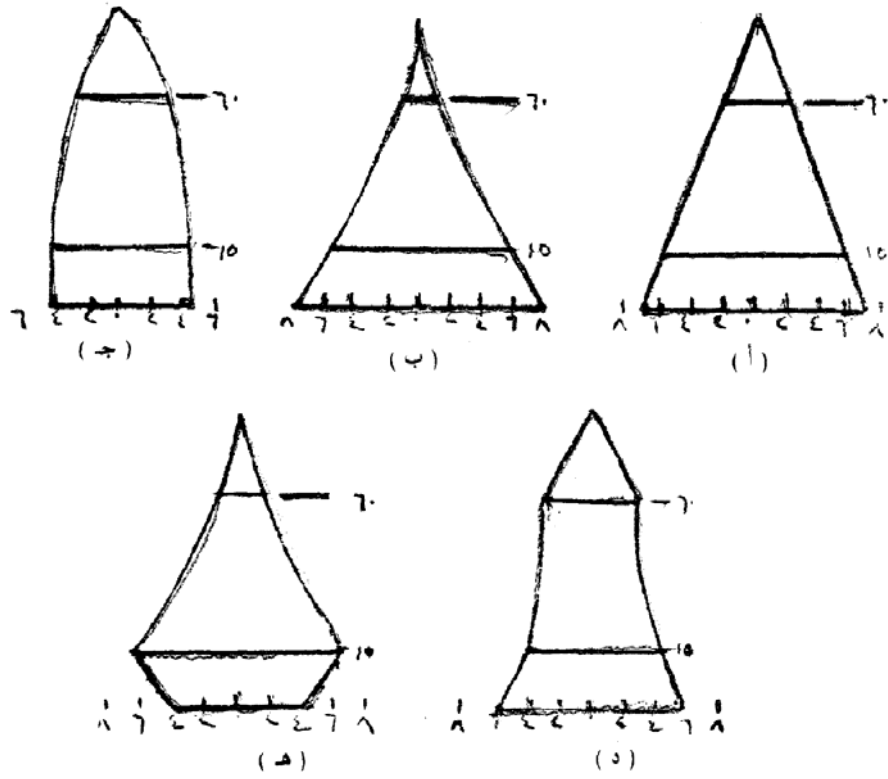
ج- الهرم الخلوي:

يشبه هذا الهرم خلية نحل من الطراز القديم. ويمتاز بقاعدته الضيقة بسبب انخفاض معدلات الولادة وارتفاع جانبيه بصورة رأسية بسبب انخفاض معدلات الوفيات ويمثل هذا الهرم معظم سكان أوروبا الغربية. ويتركز السكان في فئات الأعمار الوسطى حيث يتميز بأعلى سن وسيطة وقل نسب العالة في العالم.

د- الهرم الجرسى

ويمثل جماعة سكانية استطاعت أن ترفع من معدل الخصوبة مع استمرار معدلات الوفيات بالانخفاض. وتميل السن الوسطى فيها إلى الانخفاض. ويمثل هذا الطراز الانتقالي من الأهرامات في الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفيتي سابقاً.

هـ- ويمثل الشكل الأخير للهرم السكاني جماعة تعرضت إلى الهبوط السريع في معدلات الولادة وانخفاض معدل الوفيات. ويمثل هذا الهرم سكان اليابان وسكان معظم البلدان الغربية في الثلاثينات (انظر شكل ٢). (Thompson, 1965)



شكل (٢)

خمسة نماذج من الأهرام السكانية

المصدر واين ثومسون ودافيد لويس: مشكلات السكان ١٩٦٥ ص ١٦٧

الخلاصة:

تؤدي عملية التحول من وفيات وخصوبة عاليتين إلى مستويات منخفضة للثنتين معاً إلى أحداث تغيرات في التركيب العمري للسكان. في البداية، تتضمن انخفاض الوفيات العالية انخفاضاً شديداً في خطر الوفيات بين صغار السن (١٤-٠٠ سنة) مما يؤدي

إلى زيادة أعداد الأطفال في السكان. وتبعاً لذلك نبدأ المرحلة الأولى للتحويل الديمغرافي. بعدئذٍ، حين يبدأ معدل الخصوبة بالانخفاض يبدأ معدل الزيادة في عدد الأطفال بالانخفاض. النتيجة الديمغرافية الدولية لانخفاض الخصوبة، بخاصة إذا استمرت مع زيادة في الحياة المتوقعة هي تعمير السكان يؤثر انخفاض الخصوبة في تقليص نسبة الأطفال، ومن ثم زيادة نسبة الكهول وكبار السن. وهكذا فإن انخفاض الخصوبة كثيراً ما يرتبط بتعمير السكان على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يزداد عدد كبار السن ٦٥ سنة وأكثر إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في الحجم، حيث سيزداد من ٤٧٦ مليون في ٢٠٠٥ إلى حوالي ١,٥ مليار في ٢٠٥٠. ستسهم المناطق الرئيسية في الاتجاه نحو تعمير السكان ولكن بدرجات مختلفة سيكون لدى أوروبا الحصة الأكبر من كبار السن في سكانها في ٢٠٥٠، كما هي عليه الآن، في حين ستستمر أفريقيا بإظهار الحصة الأدنى، بسبب ارتفاع معدل الخصوبة لدى سكانها. الزيادة الأسرع في نسب كبار السن، توقع أن تحدث في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وفي آسيا، وذلك بارتفاع النسبة المئوية من ٦% في ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٨% في ٢٠٥٠ في كلتا الحالتين.

يمكن تلخيص هذا الموضوع بالإشارة إلى العمر الوسيط للسكان. تعبر الزيادة في العمر الوسيط عن تعمير السكان. في ١٩٥٠، كان العمر الوسيط للسكان في الأقاليم المتقدمة ٢٩,٠ سنة، ولكن يتوقع أن يزداد إلى ٤٥ سنة في ٢٠٥٠. في البلدان الأقل نمواً، حيث سادت معدلات خصوبة عالية، كان العمر الوسيط في ١٩٥٠ أقل من ٢٠ سنة، ومن المتوقع ألا يزيد على ٣٠ سنة في ٢٠٥٠. الفروق أكثر وضوحاً بين المناطق الرئيسية. يُعتبر تعمير السكان ذو نتائج اقتصادية واجتماعية هامة، بخاصة بالنسبة للتقاعد، حجم القوى العاملة، الرعاية الصحية، خدمات المعوقين، بنية الأسرة والأحوال السكنية، وما شابه ذلك.

الفصل العاشر التركيب العنصري والاثنى

مقدمة:

أ- العنصر والجماعة الأثنى:

١- المفهوم الاجتماعي
للعنصر.

٢- الجماعات الاثنى.

٣- أنماط العلاقات العنصرية
والاثنى.

ب- الجنسية القانونية أو المواطنة

ج- اللغة

— أهمية اللغة

د- الدين.

الخلاصة

الفصل العاشر

الفصل العاشر التركيب العنصري والاثني

مقدمة:

العنصر- فصيلة من البشر- تتميز عن غيرها من الفصائل الأخرى بالتكوين الجسماني والمتوارثات البيولوجية، وذلك بالرغم من وجود فروق فردية في نطاق هذه المجموعة. والخصائص المميزة للفصائل العنصرية كثيرة ومتعددة ، بعضها بسيط وظاهري مثل لون البشرة وشكل الشعر ولونه وشكل الأنف ولون العينين وطول القامة وقصرها، والبعض الآخر دقيق ويحتاج إلى أجهزة قياس خاصة مثل تركيب عظام الرأس والفكين والبناء البدني لبعض أعضاء الجسم. والنظرة الأكثر شيوعاً بين علماء الانثروبولوجيا الطبيعية ، أن الإنسان وحيد النشأة ، وان الجنس البشري انحدر من أصل واحد ، وأنه كان متحد الصفات، فلما انتشر في أرجاء العالم حيث تسود بيئات متنوعة وظروف طبيعية ومناخ اجتماعي خاص أخذت كل مجموعة تتكيف للظروف البيئية والمناخ الاجتماعي الذي تعيش فيه وتنصر في بوتقته، ومن ثم اكتسبت كل مجموعة صفات متميزة ورسبت في تكوينها وانتقلت عبر العصور من الأصول إلى الفروع (الخشاب ، في مذكور ، ١٩٧٥: ٤٣).

يوجد عدد قليل من العناصر الإنسانية فقط - من ثلاثة إلى خمسة حسب تصنيف علماء الانثروبولوجيا - ولكن عدة عناصر فرعية أو جماعات عرقية أو إثنية . وهذه المجموعات العنصرية الكبرى هي كالآتي:
أ- مجموعات القوقازيين ويدخل في نطاقها الجنس الالبي وجنس البحر المتوسط وجنس الهندوس.

ب- مجموعة المغول وتشمل مغول شرق آسيا، والملايو وجزر الهند الشرقية والهنود الحمر في أمريكا الشمالية.

ج- مجموعات الأجناس الزنجية ويدخل في نطاقها زنوج إفريقيا وغينية الجديدة وملاييزيا وبولونيزيا وفصائل الأقزام (الخشاب، في مدكور، ١٩٧٣: ٤٤)

هذه الجماعات تتميز بتوزيعات جغرافية مختلفة وخصائص ديمغرافية متفاوتة. وتبعاً لذلك فإن هذه الجماعات غالباً ما تدخل في الإحصاءات الديمغرافية.

كما أن جماعات أثنية معينة أيضاً غالباً ما تذكر على انفراد في تعدادات السكان أو نظم التسجيل بسبب التميز الذي يمارس ضدها في حالات أخرى ، كما في بعض بلدان أمريكا اللاتينية إزاء سكان القبائل الهندية لديها، يوجد اعتراف بالحاجة إلى معرفة أحوال الجماعات المستضعفة من أجل رفع مستوى معيشتها ودمجها في المجتمع والاقتصاد الوطني. في الولايات المتحدة ، ظهرت كثير من المطالبات من قبل الهيئات المضادة للتمييز ومن جماعات الأقلية نفسها بضرورة عمل تبويات سكانية خاصة بالبيانات المتعلقة بالجماعات الاثنية. هذه الوكالات مهتمة بمعرفة التباينات السائدة (في السكن ، التعليم ، العمل، الدخل إلخ..) وفي القضاء على المعوقات. يجمع علماء الانثروبولوجيا الطبيعية على اعتبار مفهوم العنصر- كوسيلة للتصنيف أو إطار ترتب داخله المجموعات البشرية المختلفة (سليم، ١٩٨١: ٧٩٦)، ومن طريقه يمكن تسهيل الدراسات المتعلقة بتطور الجنس البشري، إن المجموعات العرقية، الدينية، اللغوية والجغرافية والحضارية لا تتطابق بالضرورة مع الجماعات العنصرية، وإن السمات الحضارية لهذه الجماعات لا علاقة لها بالسمات العنصرية.

الخصائص العنصرية والاثنية والعلائق القائمة فيما بينها

إن تعريف العنصر والعناصر العرقية أو الأثنية إنما هو من اختصاص علماء الانتروبولوجيا الطبيعية.. فهم يعتبرون معظم الجماعات الاثنية ذات أصول عنصرية متداخلة ، وإن خليطاً عنصرياً جديداً يظهر للوجود ، تبعاً كذلك.

أما علماء الديمغرافيا، فيهتمون أثناء جمعهم للبيانات المتعلقة بالعنصر والجماعات الاثنية بأمور أخرى مختلفة عن تلك التي يهتم بها علماء الانتروبولوجيا. وهم يركزون جل اهتمامهم على كيفية تمييز أعضاء جماعة معينة أنفسهم عن بقية الجماعات الأخرى في نفس المجتمع.

ومن وجهة النظر السوسيولوجية، العنصر فئة من الناس ممن ينظرون إلى أنفسهم ويُنظر إليهم من الآخرين بأنهم مختلفون بسبب خصائص يُفترض أن تكون فطرية (موروثة بيولوجياً). القضية الهامة هي أن الناس يظنون أن هناك اختلافات فطرية، وراثية بين فئات من الجنس البشري وأن هذه الفروق ذات مغزى اجتماعي. يرتبط مفهوم العنصر- عادة مع العنصرية والتعصب العنصري هو الانتصار للجنس الذي يعتقد المجتمع أو الفرد أنه انحدر من أصله، لأن كل جنس بشري يشكل مجتمعه بمقتضى- طباعه وخصائصه الموروثة ويضيف على حياة المجتمع من مقومات الذاتية حتى تبدو مظاهر النشاط الاجتماعي وكأنها صورة طبق الأصل لصفات الجنس. (الخشاب في مذكور، ١٩٧٥، ٤٣٢)

في حين أن الفئات العنصرية تقوم على فروق طبيعية (جسدية)، فإن الفئات الاثنية تقوم على فروق حضارية. الأولى تركز على المظهر والثانية على وجهة النظر، (طريقة المرء في النظر إلى الأشياء) . (Rose, 1964:9)

وقد ارتبطت ظاهرة التعصب العنصري بفكرة الشعب المختار. فقد زعم اليهود أنهم شعب الله المختار وأن الكنعانيين لم يخلقوا إلا ليكونوا عبيداً لهم.

وجاء الإسلام مؤكداً مبدأ المساواة بين الناس في القيمة الإنسانية المشتركة. فإنه لا فضل لفرد على آخر إلا بالتقوى. يقول الله تعالى " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير". (سورة الحجرات: الآية ١٣)

الأفكار تزول تدريجياً ويبدو أن التعصب العنصري يستغرق وقتاً طويلاً حتى يزول، والملاحظ بصفة عامة أن جميع الشعوب مهما بلغت في مدارج التقدم الحضاري والاجتماعي فإن الحوادث الاجتماعية ومجريات الأحداث تجيء مؤيدة بأن فكرة التعصب العنصري لا تزال تمارس ضغوطاً على الأفراد والجماعات والمجتمعات كافة بدرجات متباينة.

أ- العنصر والجماعات الاثنية:

تعتمد الجماعات القومية و/أو الاثنية للسكان على الأحوال القومية. بعض الأسس التي تقوم عليها الجماعات الاثنية هي: القومية الاثنية (أي منطقة الأصل أو الانتماء الجماعي كما يتميز عن المواطنة أو بلد القومية القانونية)، العنصر، اللون، اللغة، الدين، أعراف اللباس أو الأكل، القبيلة أو مجموعة مؤتلفة من هذه الخصائص. كما لوحظ من قبل هاولي (Hawley, 1950)، إحدى المشكلات في تحليل السكان حسب الجماعة الاثنية هي انعدام نظام تصنيف بسيط معياري. لم تحاول الأمم المتحدة وضع تصنيف معياري للجماعات الاثنية ولا وكالاتها الفرعية. (Shryock, 1976:145-146)

١- المفهوم الاجتماعي للعنصر:

جاء في كتاب الأستاذ ماك " العنصر والطبقة والقوة " أن معظم المناقشات التي غالبا ما يخوضها الناس تعبر عن معتقداتهم وليست حقائق بيولوجية، وإن معظم أفعال

الناس المتعلقة بالعنصر قائمة على أساس ما تعلموه بشأن الموضوع وليس على حقائق علمية. (Mack, 1936: 91). كما أكد تومسون بأن المعايير التي يستخدمها الناس على الجماعات العنصرية تتفاوت من وقت لآخر داخل المجتمع الواحد، ومن مجتمع إلى آخر مع مرور الزمن (Thompson, 1965: 65).

ولقد كُتبت سفايف كثيرة عن موضوع العنصر- والفروق العنصرية . فقد نسبت المجتمعات المتقدمة لنفسها أصالة العنصر- وسموه ونقاوة الدم والتفوق الحضاري ، كما لصقت بالمجتمعات المختلفة مركب الدونية وخسة أصولها العنصرية ومن ثم تولدت فكرة التمايز والتفاضل والتفوق العنصري وفكرة شعب الله المختار، تلك العقيدة الزائفة التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً خطيراً في تاريخ النزاع والصراع البشري عبر العصور التاريخية المختلفة، بسبب فكرة التفوق البشري، فقد أدعى هربرت سبنسر- أن "العناصر، الصفات" أو المجتمعات الغربية عاشت وتطورت إلى مستويات أعلى من المجتمعات غير الغربية لأنها كانت قادرة على التكيف الأفضل لمواجهة ظروف الحياة . استخدم هذا الرأي لتبرير تفوق العنصر- الأبيض على غير الأبيض وسيطرة الأقوياء على الضعفاء. (Spencer, 1837) .

وتبعاً لذلك فقد زاد الاهتمام مؤخراً بضرورة إدخال هذه الجماعات في تعدادات السكان رغم قلة عدد الدول التي تأخذ بهذا المبدأ ، وذلك لغرض معرفة الفروق التي تميزها عن بقية الجماعات الأخرى والتفرقة التي تمارس ضدها أو من أجل رفع مستوياتها المعاشية والصحية والتعليمية في سبيل إدماجها في المجتمع الأكبر والاقتصاد القومي.

٢- الجماعات الاثنية :

الاثنية تشير إلى الخصائص المميزة لجماعة معينة قائمة على أسس اجتماعية بدلاً من بايولوجية. بعبارة أخرى. يشترك أعضاء جماعة أثنية معينة بسمات حضارية مشتركة،

كاللغة، الدين، القيم، المعتقدات، طراز اللباس، نمط الغذاء، العضوية القبلية وما شابه ذلك.

على أساس مثل هذه السمات المشتركة، قامت شعوب متعددة الأجناس والثقافات، بخلق وتطوير ثقافات فرعية (أو ثقافة فرعية) داخل المجتمع الأكبر أو الثقافة السائدة في المجتمع. ويعترف بهذه الثقافة الفرعية لكونها مميزة من جانب أعضاء الجماعة الاثنية ومن جانب أعضاء الثقافة السائدة في المجتمع في الوقت ذاته. إن مشاعر الألفة والتوحد بين أعضاء الجماعة الاثنية راسخة في جذور الأصل القومي المشترك أو التقاليد التاريخية. وهي معززة بواسطة الولاء القوى لأعضاء الجماعة الواحدة ضد الجماعات الأخرى، فضلاً عن المصير المشترك.

بالنسبة لمعظم تاريخ البشرية، كان الشعور بالوحدة الذي تعتمد عليه الجماعة الاثنية قائماً على العضوية في جماعة قبيلة مشتركة. عندما ظهرت الدول القومية أصبحت محور الاثنية، على الرغم من أن مشاعر التوحيد غالباً ما كانت تُعزز، إلى جانب ذلك بواسطة الدين المشترك، تظل العضوية في دولة قومية ما أساس الاثنية في بلدان صغيرة متجانسة. في بلدان كبيرة غير متجانسة، يختلف أساس الاثنية ويتداخل. فالعنصر، واللغة، والدين، والأصل الوطني قد تحدد الاثنية. تاريخياً، في مثل هذه الدول القومية، تعتبر الجماعة السائدة نفسها الجماعة الاثنية الحقيقية وتحاول بصورة شعورية أو لاشعورية تمثيل الجماعات الاثنية الأخرى كافة أو صهرها في بوتقة واحدة هي الدولة القومية.

إحدى خصائص مشاعر التوحد المشترك بواسطة جماعات أثنية هي ظهور درجات مختلفة من الاعتداد بالجنس داخلها. الاعتداد بالجنس هو الإعجاب بمظاهر الحياة الاجتماعية، أو الثقافية السائدة لدى الجماعة التي ينتمي إليها الفرد والخط من شأن ثقافة الجماعة الأخرى، مما يؤدي في الغالب إلى الانقسام والتفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

ومن وجهة النظر السوسيولوجية، عندئذ الجماعة الاثنية هي عدد كبير نسبياً من الناس ، نتيجة لسماتهم الثقافية المشتركة والتفاعل الشديد، يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم الآخرون بمثابة وحدة ثقافية، بخلاف الجماعة العنصرية ، الفروق الاثنية قائمة على أساس اختلافات ثقافية مكتسبة بالتعلم وليست موروثية بايولوجياً. اليابانيون في اليابان والأمريكان من أصول يابانية يشتركون في نفس الميراث الوراثي ومع ذلك فهم يظهرون معايير ثقافية وقيم اجتماعية مختلفة تماماً.

٣- أنماط العلاقات العنصرية والاثنية:

تتخذ العلاقات العنصرية والاثنية أشكالاً مختلفة تتراوح من التوافق والتعايش السلمي إلى التنازع والصراع والعنف. في دراستهما لطبيعة العلاقات العنصرية والاثنية، توصل كل من جورج سمبسون ووينجر (Simpson, and Yinger, 1972) إلى تحديد الأنماط الاثنية من العلاقات الاجتماعية.

١- التمثيل (Assimilation)

وهو يتضمن التمثيل أو الاندماج العنصري أو الاثني أو الاثنين معاً. يحدث التمثيل عندما تتخلى أقلية جماعية عن خصائصها الثقافية المميزة لها وقبول تلك السمات المميزة للجماعة المسيطرة وقد يحدث ذلك طوعاً أو بالإكراه. أما التمثيل العنصري، فيحدث من جراء الزواج المختلط وظهور فصيلة هجينة جديدة ذات صفات مشتركة.

٢- التعددية: (Pluralism)

في حالة التعددية، تحافظ بعض الجماعات على هويتها الثقافية الخاصة بها، وولائها لجماعتها واعتزازها بتراثها الحضاري. وتسود حالة التعددية في الأنظمة الديمقراطية التي تتعايش فيها عدة قوميات فرعية ، كما هو الحال في سويسرا.

٣- التبعية والاستغلال: (Exploitation)

ويقوم الاستغلال على استخدام النزعة العنصرية أو القومية على تفوق جماعة على أخرى أحقيتها في السيطرة عليها. وقد يتخذ الاستغلال والتبعية عدة أشكال أكثرها

بشاعة هو الاستعمار الذي يفرض بواسطة الغزاة سيطرتهم على الشعوب النامية والمتخلفة ويحاولون فرض ثقافتهم ومؤسساتهم الخاصة عليها ويستغلونها أبشع استغلال.

٤- العزل العنصري: (Segregation)

ويقصد به عزل الجماعة العنصرية أو الاثنية عن بقية أفراد المجتمع الأصلي. والنظر إليها نظرة دونية على اعتبارها أنها منحلة فطرياً وحرمانها من حقوقها المدنية والاجتماعية والسياسية.

٥- التغريب الإجباري ((Coercive migration

ويتم بموجبه نقل جماعة الأقلية إلى موطن آخر بعيداً عن الجماعة الأصلية في البلاد بحجة التخلص من شرورهم وقد يتم القضاء عليهم وإبادتهم أحياناً.

٦- الحماية القانونية (legal protection)

قد تلجأ بعض الحكومات أحياناً إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية لفرض حماية مصالح الأقليات في البلاد خوفاً من انتشار العنف والعداء فيما بينها وبين جماعة الأكثرية ففي بريطانيا، مثلاً تم منع التمييز العنصري في العمل ومكان السكن بتشريع قانون العلاقات العنصرية سنة ١٩٦٥، كما تم منح الحقوق المدنية للزواج في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الجنسية القانونية أو المواطنة: Citizenship

المواطن هو مواطن قانوني في البلد المعد للإحصاءات الخاضعة للبحث. الأجنبي شخص مشمول في التعداد السكاني، السجل... إلخ، للقطر المعين ولكنه غير مواطن فيه. الأجنبي، رغم ذلك، هو عادة مواطن في بلد آخر يمثل جنسيته القانونية. الجنسية يمكن أن تُكتسب عن طريق الولادة أو التجنس منح حقوق المواطنة (Nationalization). جميع الأشخاص المولودين في بعض البلدان تقريباً، كالعراق. إنما هم مواطنون تلقائياً، أو لديهم ذلك الخيار على الأقل. ويختلف الأمر عن ذلك في بلدان أخرى. في خضم

الحربين العالميتين الأولى والثانية، اجتث ملايين الناس من جذورهم وغادروا بلدانهم الأصلية، وظل البعض منهم بدون جنسية، أي لم يُعترف بهم كمواطنين لأي قطر كان.

تختلف النسبة المئوية للمُجنسين الذكور عن الإناث فقد بات من المحتمل أن تمنح الجنسية للذكور على نحو أسرع وأسهل من النساء القادمات من نفس البلد الأجنبي. علاوة على ذلك، يمكن أن تختلف نسبة المتجنسين تبعاً لإقامة الوافدين في منطقة حضرية أو ريفية. ويرتبط محل إقامة الوافد بعوامل كثيرة أخرى من بينها مسألة ما إذا كان الوافد سيعيش في منطقة يتواجد فيها عدد كبير من أبناء بلده السابق أم لا، أي سيعيش بعيداً عنهم. ويؤثر ذلك كثيراً على درجة تكيفه للمحيط الجديد.

ج- اللغة:

أدخلت عدة أنواع من الأسئلة حول اللغة المتحدث بها في تعدادات السكان لتحقيق مختلف الأهداف. الأول: تستخدم اللغة كدليل، أو دليل مكمل للأصل الأثني. لهذا الغرض اللغة المتحدث بها بواسطة الشخص في بلده الأصلي في طفولته المبكرة أو لغة والديه هي أفضل من اللغة المتحدث بها خلال سنوات رشده. الغرض الثاني هو معرفة القدرة الحالية على التكلم بعدة لغات. هذا النوع من السؤال يوفر بيانات عن المهارات اللغوية للسكان، المواطنين والمولودين في الخارج. الغرض الثالث هو القدرة لدى الأجانب أو أقليات أثنية معينة في التحدث باللغة الرسمية للبلد. الهدف الأساسي هنا يتعلق بالتمثيل والاندماج، ولسوء الحظ، فإن معظم تعدادات السكان في العالم تكاد تخلو من هذه الأسئلة المتعلقة باللغة. توجد ثلاثة أنواع من بيانات اللغة التي يمكن أن يتحدث بها الناس في تعدادات السكان وهي كالآتي.

أ- اللغة الأم التي تُعرف بأنها اللغة التي يتحدث بها الفرد اعتيادياً في بلده أثناء الطفولة.

ب- اللغة الاعتيادية، التي تُعرف بأنها اللغة المتحدث بها في الوقت الحاضر أو في الأعم الأغلب يتحدث بها الأفراد في موطنهم الحالي.

ج- القدرة على التحدث بلغة معينة أو أكثر. تخدم كل واحد من هذه الأنواع من المعلومات هدفاً تحليلياً متميزاً بوضوح، يجب أن يقرر كل بلد نوع المعلومات التي يحتاج إليها عند الضرورة عند جمع بيانات عن اللغة الاعتيادية أو عن اللغة الأم مع بيان الأهمية النسبية لكل لغة.

المعلومات عن اللغة السائدة يجب أن تُجمع بالنسبة للأشخاص كافة، باستثناء الأطفال غير القادرين على النطق. كدليل للتمثيل، اللغة الاعتيادية، القدرة على التحدث باللغة الرسمية للبلاد (أو اللغات) واللغة الأم يمكن أن تُستخدم جميعاً في مقارنة الوافدين من بلدان مختلفة، سيكون من المفيد ربط نسبة الذين يتحدثون اللغة الرسمية مع معدل التجنس، مع استبعاد أثر سنة القدوم. المقياسان الأوليان، إلى جانب آخر، يمكن أن تُستخدم أيضاً لبناء دليل التمثيل أو التكيف.

أهمية اللغة:

اللغة هي أساس الحضارة، فالحضارة لا يمكن أن توجد بدون لغة. تعرف الحضارة بأنها الأنماط المعقدة والمشاركة من اللغة والفكر، العواطف، المعرفة والمعتقد التي يمكن أن تنقل من جيل إلى آخر ومن جماعة لأخرى.

تضم كثير من بلدان العالم أعداداً كبيرة من السكان ممن يتحدثون بلغات مختلفة. ويصبح من دواعي الفخر والاعتزاز أن تتكلم كل جماعة أقلية لغتها الخاصة التي تميزها عن باقي الأقليات الأخرى.

في ظل هذه الظروف، تصبح الجنسية والروابط اللغوية بين الأقليات التي تعيش ضمن مختلف الشعوب من العوامل التي تثير كثيراً من المشكلات الثقافية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تصدع الوحدة الوطنية. فعدم قدرة أبناء الأقليات على التفاهم بسهولة يضعف من اختلاطها ويقود إلى زرع بذور الفرقة والشك

والريبة والى العدول عن التعاون في كثير من أمور الحياة ذات الصلة الوثيقة بالمصلحة العامة.

د- الدين:

الدين موضوع آخر مذكور بواسطة الأمم المتحدة في بحثها للاصل الاثني. هذا الموضوع ذو أهمية اجتماعية كبيرة بحد ذاته، فضلاً عن أهميته الديمغرافية.

لأغراض التعداد السكاني، يمكن تعريف الدين بأنه إما (أ) معتقد ديني أو روحي أو تفضيل، بغض النظر عما إذا كان المعتقد ممثل بواسطة جماعة منظمة أم لا، أو (ب) انتماء إلى جماعة منظمة لديها عقيدة دينية أو روحية معينة. كل بلد يبحث في الدين في تعداده ينبغي أن يستخدم التعريف الأنسب لحاجاته ويجب تدوين التعريف في مطبوعات السكان كما أن كمية التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع تعتمد على متطلبات البلد. فرما يمكن أن يسأل عن الدين السائد في البلد أو ربما يُسأل كذلك عن الطوائف الدينية في البلد نفسه. بالنسبة لفائدة المستخدمين للبيانات الذين يجهلون الأديان أو الطوائف داخل البلد، فضلاً عن إجراء المقارنات الدولية، يجب أن يوضح تطبيق البيانات كل طائفة كفئة فرعية للدين. من المفيد كذلك ذكر بعض المعتقدات الدينية غير المعروفة خارج البلد أو الإقليم. كثير من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والديمغرافية المذكورة في هذا الكتاب قد تُستخدم في تحليل الدين فالدين عامل هام في تحليل أنماط الزواج. الدين يؤثر في العمر عند الزواج ونسبة الذين لم يتزوجوا، مثلاً العزاب، القساوسة والراهبات. والهندوس لا يشجعون زواج الأرامل من جديد. كما أن العقائد الدينية مرتبطة كذلك بتعدد الأزواج والزوجات في مجتمع ما.

ومن أوضح العلائق الأخرى ما يقوم بين الدين والمكانة الاجتماعية والاقتصادية. فاليهود في الولايات المتحدة، مثلاً يحصلون على مدخولات أعلى من غير اليهود والكاثوليك وحتى الجماعات البروتستانتية.

اليهود، الذين لديهم تقليد طويل في احترام العلم هم من أفضل الجماعات الدينية المثقفة ويؤدون دوراً بارزاً في الحياة الفكرية للولايات المتحدة. فقد بلغت نسبة الحائزين منهم على جائزة نوبل ٢٥% من المجموع الكلي للحائزين على الجائزة في الولايات المتحدة، بينما لا تزيد نسبتهم على ٥% من مجموع السكان في البلد. ويرتبط الاتجاه نحو القضايا الاجتماعية أيضاً بالانتماء الديني فاليهود عموماً أكثر تحراً من الكاثوليك والبروتستانت.

كان أميل دوركهائم أحد الأوائل الذين درسوا الدين بعمق من منظور سوسيولوجي. لقد ادعى أن المقدس والديني أو الأرضي إنما هما وجهان واضحان للحياة اليومية في كل مجتمع. الديني يتضمن المواضيع والأحداث في الحياة اليومية، الاعتيادية، القابلة للتفسير والاجتهاد. المقدس يكون مستقل عن تجارب الحياة اليومية؛ فهو غير اعتيادي، غير قابل للتفسير، محاط بالأسرار، فعال في بعض النواحي، ولذلك يستحق التبجيل والاحترام الدين يتعلق بالجوانب المقدسة من الحياة البشرية.

يرى دوركهائم أن الدين يقوم بوظيفة فعالة في المجتمع وذلك من خلال تلبية حاجتين بشريتين أساسيتين الأولى هي الحاجة إلى التكيف مع البيئة، التغلب والسيطرة على البيئة الطبيعية من أجل البقاء؛ الثانية هي الحاجة إلى التعبير عن المشاعر، الاستجابة لمشاعر الآخرين والدخول في علاقات مع الآخرين. الدين فعال في المجتمعات لأنه يلبي هاتين الحاجتين الأساسيتين في حياة أفراد المجتمع.

باختصار في رأي دوركهائم الدين هو تعبير عن التماسك البشري. عن وعي الفرد بنظامه الاجتماعي، عن شبكة العلاقات الاجتماعية الحاصلة داخل المجتمع، وعن اعتماده عليه. ويمكن تلخيص هذه الوظائف بالأمور الآتية:

١- التماسك الاجتماعي: الدين يعمل كشكل من الاسمنت الاجتماعي. فهو يوحد المؤمنين بجمعهم بانتظام سوية لممارسة طقوس مختلفة وبواسطة تزويدهم بالقيم والمعتقدات المشتركة التي توحد فيما بينهم وتجمع شملهم في أمة واحدة.

٢- توفير مغزى: الدين يثير تأملاً في الموضوعات اللاهوتية التي تعطي إجابات ذات مغزى عن المطلق والسرمدى وتثير قضايا حول الوجود. وهو يقدم تفسيرات للمأزق البشرية ويعطي معنى للكون الذي يبدو بدون ذلك عديم الجدوى.

٣- الضبط الاجتماعي: القيم والمعايير الأكثر أهمية لمجتمع ما- على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالحياة الإنسانية والسلوك الجنسي، والملكية، - تميل لأن تكون مندمجة ليس في القوانين فحسب وإنما في المعتقدات الدينية كذلك: يساعد الدين على المحافظة على الضبط الاجتماعي على سلوك الفرد بواسطة تعزيز القيم والمعايير الحيوية بشدة.

٤- التغيير الاجتماعي: يمكن أن يثير الدين أو يسهل التغيير الاجتماعي. فالقيم الدينية توفر معايير خلقية يمكن أن تقاس تجاهها الترتيبات الاجتماعية القائمة. من المحتمل أن تصبح الحركات الدينية الجديدة نافذة للنظام الاجتماعي و مشجعة أتباعها علي نقده أو تحديه وتغييره.

٥- الدعم النفسي: الدين يزود الأفراد بالدعم العاطفي في العالم المشكوك فيه. على سبيل المثال ، فهو يساعد الناس خلال الأحداث الرئيسية لمسيرة الحياة- فالولادة والوفاة والزواج محاطة دائماً بالطقوس الدينية كالتعمير والزفاف والاحتفالات (Robertsons, 1983) .

الخلاصة:

- ١- العلاقات العنصرية والاثنية هي أنماط التفاعل الاجتماعي بين الناس الذين يشترك أعضاؤهم بخصائص بدنية أو سمات ثقافية مشتركة. الناس الذين لديهم خصائص بدنية مشتركة يُعرفون اجتماعياً بالعنصر- الناس الذين يشتركون بسمات ثقافية مشتركة يُعرفون اجتماعياً بالجماعة الاثنية.
- ٢- العنصرية تُشير إلى حالة تُعتبر فيها إحدى الجماعات وضيعة بالنسبة لجماعة أخرى وخاضعة لها.

- ٣- المواطن هو المواطن القانوني في البلد القائم بأعداد التعداد السكاني. ويمكن أن تكتسب الجنسية بطريقتين: الولادة والتجنس.
- ٤- توجد ثلاثة أنواع من بيانات اللغة التي يمكن استخدامها في تعدادات السكان: اللغة الأم، اللغة الاعتبارية، والقدرة على التحدث بلغة معينة أو أكثر.
- ٥- الدين معتقد روحي أو انتماء إلى جماعة منظمة لديها عقيدة دينية أو روحية معينة. الدين عنصر- أساسي في التمسك الاجتماعي والضبط الاجتماعي . يرى دوركهايم أن المقدس والديني هما وجهان لحقيقة واحدة في الحياة الاجتماعية.
- يقوم الدين بوظيفتين فعاليتين في الحياة الاجتماعية هما: المساعدة على التكيف مع ظروف الحياة الطبيعية والاجتماعية والقدرة على التعبير عن المشاعر والعواطف مع الاستجابة لمشاعر الآخرين والدخول في علاقات اجتماعية معهم الدين عنصر أساسي في تحقيق التماسك الاجتماعي والنظام الاجتماعي، فضلاً عن الدعم النفسي.

الفصل الحادي عشر ديمغرافية العائلة

مقدمة

حجم الأسرة:

أ- تكوين الأسرة وتركيبها:

ب- الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج.

١- الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج.

٢- الاختيار للزواج.

٣- المهر.

٤- العمر عند الزواج

ج- إنجاب الأولاد

١- توقيت التحول نحو الوالدية

وسياقها.

٢- التباينات الجنسية في أنماط

الخصوبة.

د- تفكك الاقتران والطلاق والتمل

هـ- تحديد النسل.

الخلاصة :

الفصل الحادي عشر

الفصل الحادي عشر ديمغرافية الأسرة

مقدمة:

هناك قوى ديمغرافية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية كبرى تؤثر في تشكيل الأسر والحياة العائلية، وتغير في الواقع من تكوين الأسر وهياكلها. فالسكان يعمرون، الأسر تتغير في الحجم والتركيب، الناس يتزوجون وينجبون أطفالاً في وقت متأخر من حياتهم. تتعرض الأسرة الذرية والممتدة سوية إلى تغيرات، في حين تظهر أنماط جديدة من الأسر المعيشية. (United Nations, 2001:70)

ويؤدي تحسين فرص الحصول على التعليم والعمل وخدمات الصحة الإنجابية والتغيرات في النظم القانونية إلى تمكين المرأة وإلى إعادة تشكيل الأدوار التي تؤديها داخل الأسرة وخارجها وتوسع من نطاق هذه الأدوار، وتعيد تحديد الواجبات التي يضطلع بها الرجال ومسؤولياتهم الأسرية. ومن جهة أخرى، هناك ظروف مختلفة تجعل الأسر غير قادرة على تلبية وظائفها الأساسية في الإنتاج، الإنجاب، والتنشئة، بالإضافة إلى تلبية حاجات أعضائها في الصحة، التغذية، والسكن، والتنمية الشخصية. والأمراض، والمخدرات، الجريمة، البطالة، والفقر، المجاعة، والتشرد بسبب الحرب، التلوث البيئي، والكوارث الطبيعية إنما هي بعض التحديات التي تواجه الأسر في أنحاء العالم كافة، وخاصة في البلدان المتخلفة . وفي سياق هذه التغيرات، فإن القرارات التي تتعلق بحياة الأسر تتخذ معان جديدة: الزواج وتوقيته وإنجاب الأطفال وعددهم. وكيفية إعالة الأسرة والجمع بين الوالدية والعمل، وتفكك الاقتران، والزواج من جديد، الترميل، ورئاسة الأسرة، وتكوين أشكال جديدة من الاقتران والأسر وكيفية ذلك. (United Nations, 2000: 29)

وقد اعترف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ بالأسرة، على اختلاف أنواعها، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وبأنها، بهذه الصفة، ينبغي تعزيزها وإحاطتها بالحماية والدعم الشاملين. (United Nations, 1994)

حجم الأسرة:

تتميز العائلة (Family) عن الأسرة المعيشية (Household) على الرغم من استخدام الأخيرة كوحدة عملية لقياس وتقويم التغيرات في حجم العائلة وتركيبها. تتكون الأسرة المعيشية من جميع الأشخاص الذين يشغلون وحدة سكنية ويتدبرون أمور معيشتهم بشكل مشترك سواء كانت تربطهم صلة قرابة أم لا. أما العائلة فهي الجماعة المكونة من شخصين أو أكثر ممن يرتبطون عن طريق القرابة، الزواج أو التبني، ويعيشون في وحدة سكنية أو وحدات سكنية ويشتركون في وسائل المعيشة.

إن حجم الأسرة المعيشية مؤشر جيد لاتجاهات حجم العائلة وتركيبها، وذلك لتوافر بيانات عن الأسرة المعيشية أكثر من العائلة. مع بعض الاستثناءات يوجد اتجاه عام نحو تقليص حجم الأسرة المعيشية، زيادة في الأسر وحيدة الوالد، وانخفاض معدلات الخصوبة. يعود السبب في تقليص حجم الأسرة إلى عاملين رئيسيين هما: تفكك الأسرة التقليدية الممتدة وتحولها إلى أسرة ذرية أصغر حجماً، وانخفاض مستويات الخصوبة في الأقاليم النامية. (United Nations, 2000)

ويبلغ متوسط حجم الأسرة في الأقاليم النامية ما بين ٣,٧ إلى ٦ أشخاص. يعزى انخفاض متوسط حجم الأسرة في الأقاليم المتقدمة لدرجة كبيرة إلى زيادة عدد الأسر المكونة من شخص واحد، بخاصة بين الراشدين غير المتزوجين وكبار السن.

أ- تكوين الأسرة وتركيبها:

في ميدان الخصوبة وتكوين الأسرة، تم الاعتراف بأهمية مكانة النساء كمفهوم رئيسي من أجل فهم عملية اتخاذ القرار في السلوك الإنجابي. (Mason, 1984)

من المعترف به على نطاق واسع بأنه ما لم تدخل العلائق الجنسية، علاقات القوة، والأدوار الجنسية في الأطر التحليلية القائمة، فإن فهمنا للعمليات الديمغرافية والأسرية سيظل ناقصاً. لقد أكدت برامج العمل في المنتديات والمؤتمرات الدولية حول السكان والتنمية (United Nations, 1995) وفي برامج عمل المؤتمر العالمي الرابع عن النساء (United Nations, 1996) على أهمية تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. يدعو برنامج العمل إلى تمكين النساء كغاية هامة بحد ذاتها، بمعزل عن انعكاساتها الديمغرافية.

إن تمكين النساء- من خلال التعليم، الحصول على العمل والعناية الصحية، والتغيرات في النظم القانونية- إنما هو من بين الأهداف المذكورة في برنامج العمل المقرر في المؤتمر العالمي للسكان والتنمية. (United Nations, 1995) تؤكد وجهة النظر الجديدة هذه على أن النظم الجنسية تتفاعل مع البرامج السكانية لتحديد نجاحها وأن تقدم النساء في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والصحية هو مؤشر ضروري لتلبية أهداف السكان والتنمية. (Ashford, 1995)

يشير النظام الجنساني للمجتمع إلى جملة معايير، ممارسات مشتركة، وجزاءات مرافقة تحدد بموجبها توقعات سلوك الذكور والإناث. هذه التوقعات المحددة اجتماعياً تفرض مسؤوليات وتقسيم عمل بين الرجال والنساء (أدوار الجنس) وتمنح حقوقاً والتزامات مختلفة تفضي إلى اختلاف القوة، الاستقلال الذاتي، والرفاهية بين الجنسين لصالح الرجال على حساب النساء. (Mason, and Balata, 1998)

تختلف المعايير الجنسية كثيراً من حضارة إلى أخرى، ولكنها تؤثر في حياة الناس وفي تفاعلاتهم في المجتمعات كافة، بضمنها ميدان الأسرة. إن الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء والقوة المتباينة المقترنة بهذه الأدوار تؤثر في سلوكهم الجنسي بطرق مختلفة. الزواج، وأنماط إنجاب الأولاد، والصحة الإنجابية.

عندما تزداد الفرص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالنسبة للنساء، تتعرض القيم والمعايير الجنسية إلى تغيرات هامة في أنحاء كثيرة من العالم. كما أن أنماط الأسرة تتعرض كذلك إلى تحولات هامة في بلدان كثيرة، وتتغير الأدوار الجنسية على نحو متزايد من جراء العملية التنموية. (Mason and Jensen, 1995)

وهناك علائق وثيقة بين النظم الجنسية وتكوين الأسرة. فالتغيرات في مكانة النساء تؤثر مباشرة في التغير الأسري مثل تشكيل الزواج والطلاق، إنجاب الأطفال واستخدام وسائل تحديد النسل.

ورغم ذلك، يوجد اعتراف متزايد مفاده أن المؤثرات التقليدية، كالتعليم أو العمل غير كافيين للتعبير عن مكانة النساء ذات الأبعاد المتعددة وأنه يتعين إضافة أبعاد أخرى وثيقة الصلة بالموضوع بصورة مباشرة، كالاستقلال الذاتي، قوة اتخاذ القرار والسيطرة على الموارد. ويذكر أن جهود كثيرة بدلت في هذا المجال من خلال دراسة حالة أقطار معينة أو جماعات ساعدت على إجراء تحليلات أكثر عمقاً والتوصل إلى نتائج أدق واشمل. يتناول هذا الفصل دراسة وتحليل الظواهر الديمغرافية التقليدية من خلال المنظور الجنساني. وقد تم استعراض الأنماط الرئيسية للزواج، إنجاب الأطفال، واستخدام وسائل تحديد النسل، وذلك لغرض تحديد أهمية تأثير مكانة النساء في هذه التحولات الأسرية.

ب- الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج:

يرى معظم علماء الاجتماع أنه يمكن تحليل الأنماط الرئيسية لتكوين الزواج من خلال الإبعاد الآتية:

١- تعدد أنواع الزواج:

يختلف تعريف الزواج عبر البلدان وحتى داخل البلد الواحد. الزواج اقتران بين شخصين من الجنس المخالف ويتضمن حقوقاً والتزامات محددة بواسطة قانون أو عرف. (Iussp, 1982)

إن طبيعة الزواج، سواء كان قانونياً أم قائماً على أساس عرفي، أحادي أم متعدد الزوجات، تؤثر في قوة العلاقة بين الزوجين بالإضافة إلى درجة الاتصال بينهما. كما أن الحقوق القانونية، الالتزامات والحماية المجتمعية الممنوحة للزوجين والأطفال تختلف بحسب أنواع الزواج.

شيوخ الاقتران غير الرسمي:

ليس الزواج هو السبيل الوحيد المؤدي إلى تكوين الأسرة. والبلدان التي توجد لديها هياكل أسرية من الرجال والنساء الذين لم يسبق لهم الزواج، غالباً ما توجد فيها أشكال أسرية بديلة. في بعض أرجاء العالم، يعترف بوجه عام بحالات الاقتران غير الرسمي المجازة قانونياً أو دينياً، كصورة مقبولة لتكوين الأسرة. إن زيادة التعايش بصفة أزواج أصبح أبرز المظاهر المميزة لاتجاهات الزواج في كثير من البلدان المتقدمة. (United Nations, 2000)

يرى بعض الباحثين أن هذا الاتجاه يعود إلى السعي من أجل الاستقلال الذاتي، وتقلص مقبولية التنظيم المؤسسي في نطاق الحياة الأسرية، التي هي بعض القوى الثقافية التي أدت إلى التحول الديمغرافي الثاني. (Vande Kaa, 1987)

الاقتران بالتراضي ظاهرة لا تقتصر على البلدان المتقدمة فحسب وإنما هي شائعة في بعض البلدان النامية أيضاً مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. (Devos, 1998) وفي بعض أجزاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (Meekers, 1991). في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية، تزيد نسبة الاقتران بالتراضي على نسبة الزواج القانوني، بخاصة في الأعمار الفتية والشابة بخلاف كثير من البلدان المتقدمة، حيث ظهر التعايش كأزواج بين القطاعات الحضرية المتعلمة من المجتمع، الاقتران بالتراضي في أمريكا اللاتينية أكثر شيوعاً بين النساء الفقيرات والأميات. كما أن الاقتران غير الرسمي يتميز كذلك بارتفاع مستوى عدم الاستقرار. (Castro Martin, 1997)

وعلى العموم، فهو يوفر حماية قانونية ودعمًا مالياً أقل من الزواج القانوني. على الرغم من قيام كثير من البلدان بإدخال إصلاحات في تشريعاتها من أجل الموازنة بين الحقوق والواجبات للشركاء في الاقتران الرسمي وغير الرسمي والقضاء على التمييز بين الأطفال الشرعيين وغير الشرعيين، يوجد بعض القلق بشأن المسؤوليات الأسرية والالتزام المالي القليل للشريك في حالة التفكك والتي قد تسبب ضرراً بالغاً للنساء والأطفال. (Desai, 1992)

الزواج الداخلي والخارجي:

يطلق علماء الاجتماع على النظام الذي يحرم على الفرد أن يتزوج من أقاربه وتدعوه إلى الزواج من الغريبات عبارة الزواج الاغتراضي. وقد اختلفت درجة القرابة المحرمة باختلاف المجتمعات.

كانت معظم القبائل العربية تحبذ زواج الفرد من خارج عشيرته الأقربين سعياً وراء العزة والمنعة، وتعزيزاً للعلاقات الاجتماعية بين القبائل، وتجنباً للأضرار الوراثية الناجمة عن الزواج بالقريبات. وقد أخذ الإسلام بهذا النهج ففي الحديث " اغتربوا ولا تزواوا". ولكن رغم ذلك لا يُحرم الزواج بالقريبات إلا ضمن دائرة القرابة المحرمة

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ (النساء ٢٣) .

وكانت بعض الدول الأوروبية المسيحية تحرم الزواج بين أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات، وفقاً لما نصت عليه القوانين القديمة للكتب الرومانية- الكاثوليكية. (وافي في مذكور ١٩٧٥: ٦٢)

وعلى العكس من الزواج الخارجي، فإن الزواج الداخلي يتم فيه الزواج داخل الجماعة الواحدة. اعتمد هذا النمط مبدأ إلزامية الزواج من ابنة العم وسائر القريبات . وفي الوقت الحاضر اتسع نطاق سوق الزواج فأصبح يحدث بين الجماعة الصغيرة كالحى والقبيلة أو بين الانسباء.

الزواج الأحادي والمتعدد:

وتتجلى الاختلافات الأوسع للزواج في أنواع الزواج الأحادي والمتعدد الزوجات (أو الأزواج). الزواج الأحادي هو زواج رجل واحد من امرأة واحدة فقط. ومن جانب آخر، يشمل تعدد الزوجات أو الأزواج أي نوع من أنواع الزواج الذي يُسمح بموجبه لأحد الأشخاص، من ذكر وأنثى ، في أن يتزوج من أكثر من زوج واحد في الوقت ذاته وهو على نوعين: تعدد الزوجات وتعدد الأزواج، الأقل انتشاراً من الأول.

على الرغم من شيوع تعدد الزوجات في الماضي القريب، إلا أنه تراجع كثيراً في الوقت الحاضر بسبب الضغوط الاقتصادية والنفسية في المجتمع الحديث. وغالباً ما يقتصر- هذا النوع من الزواج على أصحاب المكانة الاجتماعية العليا كالملاكين الكبار وشيوخ القبائل فضلاً عن الأشخاص المحرومين من الذرية من الزوجة الأولى .

في الأسرة متعددة الزوجات غالباً ما تعيش الزوجات في مسكن واحد أو مساكن متفرقة وغالباً ما تنشب خلافات وعداوات بينهن وكثيراً ما يوجد اختلاف في مكانة النساء في الزوجات المتعددة وذلك بحسب مراتبهن داخل الزواج المتعدد. وكثيراً ما تتولى

الزوجة الأعلى منزلة في الأسرة اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الأسرية، سواء ما يتعلق منها بتربية الأولاد و تدبير القضايا المنزلية أو غير ذلك.

٢- الاختيار للزواج :

تقليدياً، كانت حرية الفرد في الاختيار في عقد الزواج والمظاهر الأخرى للحياة الأسرية، خاضعة لمصالح الآخرين، كالوالدين، بقية الأقرباء أو الجماعة؛ حيث يعتبر الزواج تقليداً شائعاً عائلياً ومجتمعياً أكثر منه شائعاً فردياً. ترتب الأسرة الزواج (وليس الفرد المختص فحسب) في ضوء مصالحها وطموحاتها ومفاهيمها حول الجمال والمال والأخلاق مسترشدة التقاليد الموروثة. وعلى الصعيد الرسمي يُعتبر الزواج شائعاً مجتمعياً أي أن التقاليد تنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد وبقاء الجنس البشري وتأمين التماسك الاجتماعي بين أعضاء الأسرة الواحدة. (بركات، ١٩٩٨)

يُظهر تحليل أنماط الزواج، أن العادات والتقاليد والدين تلعب دوراً أساسياً في تحديد سوق الاختيار للزواج فقد كان معظم الناس يتزوجون من داخل نطاق عشيرتهم ودينهم، ورغم ذلك فقد أخذت القوى الجديدة تحل محل الدين في اختيار شريك الحياة فقد اتسع نطاق الزواج المختلط بين الناس من مختلف الأديان. في حين تقلص نطاق الزواج الداخلي بين اناس من مختلف المهن والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يعزى هذا التغير إلى مجموعة من الأسباب الأول: هو أن انتشار التعليم العالي لعب دوراً رئيسياً في تحديد المستقبل المهني للمتعلمين وزيادة قدرتهم على المكسب المادي ، مما أدى إلى تحسين مكانتهم الاجتماعية وتغير طراز حياتهم ونمط تفكيرهم. والثاني: هو أن المستوى التعليمي الرفيع اثر بشدة في تغير قيم الناس ومعاييرهم المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية ومهما كانت خلفيتهم الطبقية، يميل المثقفون ، أكثر من غيرهم إلى التحرر من القيود المجتمعية المتعلقة بالاختيار للزواج فيميلون أكثر من والديهم إلى الاختيار الحر إلى الزواج المتأخر وإلى إنجاب عدد أقل من الأولاد وإلى الاهتمام بتربية أبنائهم.

وأخيراً يمضي الشباب المتعلمون وقتاً أطول في الجامعة من الماضي، وتُتاح لديهم فرص أكبر في الاختلاط مع الجنس الآخر والتعرف على زميلات الدراسة عن كثب. لذلك كثيراً ما يختار خريجو الجامعات زوجاتهم من بين أقرانهم في الدراسة، ونظراً لتأخير سن الزواج بسبب مواصلة الدراسة الجامعية، فقد ظهرت طرق جديدة لمقابلة شريكة الحياة المحتملة من خلال النوادي والانترنت والوسيطات وما شابه ذلك.

تشير بعض الدراسات المتعلقة باختيار شريكة الحياة إلى أن الاختيار عملية انتقائية من حيث المبدأ. نحن أحرار في خطبة من نحب، ورغم ذلك فإن حقيقة الأمر تدل على أن خياراتنا محددة بواسطة قوى اجتماعية. فنحن نميل في عملية الاختيار للزواج، إلى تفضيل أشخاص لديهم سمات اجتماعية مشابهة لخصائصنا نحن فالعملية تجري حسب مبدأ شبه الشيء منجذب إليه وهكذا فإن معظم الناس يتزوجون من آخرين يشبهونهم في الخصائص الاجتماعية الآتية وهي: العمر، الطبقة الاجتماعية. المستوى التعليمي، والخلفية العنصرية والاثنية ، فضلاً عن التشابه في الخصائص البدنية. (Winch,1958,Busgess and Wallin, 1973)

ومن جانب آخر توصل ونج إلى صياغة نظريته المعروفة "بالزواج المتمم" الذي يقضي بأن الراغب في الزواج يختار شريك الحياة في ضوء الخصائص المكملة لصفاته الشخصية، وهكذا فإن الزوجين، يشكلان وحدة اجتماعية متكاملة الصفات والخصائص. (Winch,1958)

وهناك نوع آخر من أنواع الاختيار للزواج يقوم على مبدأ الزواج غير المتكافئ يكون هذا النوع من الزواج على نوعين: زواج رجل ذي مكانة اجتماعية عليا من امرأة ذات مكانة دنيا. ويدعى هذا بزواج الأعلى بمن هي أدنى. أما النوع الثاني من الزواج غير المتكافئ ، ويطلق على زواج رجل ذي مكانة اجتماعية دنيا من امرأة ذات مكانة اجتماعية عليا. ويسمى بزواج الأدنى. (سعفان في مذكور، ١٩١٥: ٣٠٦)

٣- المهر:

تنشئ رابطة الزواج واجبات كثيرة يتعين على الزوج الوفاء بالتزاماتها. وفي مقدمة هذه الواجبات هو المهر، دفع مقابل للزوجة أو أسرته. وقد اتخذ هذا المهر صور كثيرة تختلف باختلاف المجتمعات البشرية. فأحياناً يتمثل في مبلغ من المال يدفعه الزوج أو هدايا يقدمها لزوجته وأهلها ويهدف في الأصل إلى تعويض الأهل عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء انتقال ابنتهم إلى عش الزوجية، كما أنه يعد بمثابة ضمانة لحماية حقوق الزوجة، حيث يشكل قوة رادعة ضد الطلاق والمهر على نوعين المقدم والمؤخر. يُدفع المقدم عند عقد القران، في حين يظل المؤخر واجباً يقتضيه الطلاق.

وقد أظهرت الدراسات العديدة حول المهر في البلاد العربية أن ممارسته تتميز بكثير من السلبيات بينها ارتفاع قيمته وتصرف أهل الفتاة به في كثير من الأحيان. وقد أصبح عند البعض وسيلة تجارية أكثر منه تعبيراً رمزياً لرباط مقدس، فارتفعت المهور إلى درجة كبيرة وأصبحت الفتاة وكأنها تباع وتشترى في سوق الزواج. (الأخرس، ١٩٧٠)

ويبدو أن الفتاة من خلال هذه العملية تتحول إلى سلعة وخاصة حين يتم التساوم على المهر، وحين يحتفظ الأهل بجزء كبير من المهر أو بالمهر كاملاً. ونتيجة لارتفاع المهور وما يرافق الزواج من هدايا وشروط تعجيزية في كثير من الأحيان فقد تأخر العمر عند الزواج في البلدان العربية كافة. ونتيجة لذلك، فقد تعرض المهر المرتفع إلى انتقادات كثيرة دون إيجاد الحلول الناجحة لهذه المشكلة المعقدة.

٤- العمر عند الزواج:

تقضي المعايير الثقافية والممارسات الاجتماعية عادة بتحديد الأعمار المناسبة للرجال والنساء للدخول إلى الزواج. بالرغم من أن الزواج خلال فترة المراهقة نمط مألوف بالنسبة للنساء في العديد من البلدان النامية، إلا أن زواج المراهقين نادر بين

الرجال في معظم المجتمعات، وذلك لأن المعايير الاجتماعية تؤكد في الأكثر على قدرة الرجال لدعم الأسرة اقتصادياً كشرط مسبق لإنشاء الزواج. (Casterline, etal; 1986)

الاختلافات على النطاق المجتمعي في العمر عند الزواج لكل من الرجال والنساء تظهر كذلك بين الزوجين. في معظم المجتمعات، الرجال هم نموذجياً أكبر سناً من زوجاتهم، على الرغم من أن نطاق فجوة العمر يختلف كثيراً عبر البلدان. تميل فجوة العمر بين الزوجين عند الزواج الأول إلى الارتفاع كثيراً في الأقاليم التي تتزوج فيها النساء في سن مبكرة، كما في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مظهر آخر لأنماط الزواج الذي له انعكاسات بالنسبة لمكانة النساء هو مدى سيطرة الأسرة على اختيار شريك الحياة . ولقد انتشر الاختيار الحر لشريك الزواج مع ارتفاع المستوى التعليمي وزيادة حركة التحضر والحراك الاجتماعي الصاعد. (Gage, 1997)

تشير المسوحات الاجتماعية المتعلقة بتوقيت دخول النساء إلى الزواج لعدد كبير من البلدان إلى أن العمر الوسيط للإناث عند الزواج يتراوح ما بين ١٤ سنة في بنغلاديش إلى ٢٦ في اليابان (U.N. 2001:15) و ٢٨ سنة في ليبيا (التعداد السكاني لعام ١٩٩٥) كما أن هناك تباينات واضحة على المستوى الإقليمي. بخصوص التطورات الحالية لأنماط الزواج، سُجل اتجاه عام نحو تأخير سن الزواج في معظم أقاليم العالم، على الرغم من أن مقدار التغير الملاحظ. يختلف كثيراً عبر البلدان (Westoff,etal; 1994). الاهتمام المتزايد بالتعليم لعب دوراً هاماً في هذا المجال. على الرغم من استمرار نمط الزواج المبكر في بعض البلدان الآسيوية ، فإن الاتجاه نحو الزواج المتأخر على ما يبدو يشكل ظاهرة اجتماعية واضحة في هذا الإقليم. (Mason, Tsuya and choe, 1998)

كما يلاحظ وجود اتجاه نحو تأخير سن الزواج في عدة بلدان افريقية، ضمنها إفريقيا الشمالية، وفي أمريكا اللاتينية. أما في البلدان المتقدمة، بخاصة في أوروبا الشمالية فيوجد ارتفاع كبير في العمر عند الزواج علماً بأن هذه الزيادة تعود لحد ما إلى انتشار المساكنة كأزواج لدى الشبان. (Kierman, 1996; United Nations, 1998) فضلاً عن

العدد الكبير من الفتيات اللاتي يواصلن التعليم العالي ويستفدن من فرص التوظيف قبل الزواج.(U.N : ٢٠٠٠)

وتدل أحدث البيانات العائدة لبعض البلدان المتقدمة، وخاصة بلدان الشمال الأوروبي على وجود اتجاه نحو الزواج المتأخر، حيث يقارب العمر المتوسط للزواج للمرة الأولى ٣٠ سنة بالنسبة للنساء ومن ٣١ إلى ٣٣ سنة بالنسبة للرجال. وفي هذه البلدان ، نجد أن ثلث النساء وخمس الرجال ما بين ٢٥ إلى ٢٩ سنة من العمر هم متزوجون. (U.N : ٢٠٠٠)

وعندما يرتفع المستوى التعليمي على الصعيد المجتمعي والمستوى الفردي، وتصبح أدوار النساء أكثر تنوعاً، فإن الزواج المبكر يصبح أقل انتشاراً ويميل المتعلمون إلى الزواج المتأخر.

أظهرت عدة دراسات بوضوح دور التعليم في توقيت زواج الشبان وإنجاب الأطفال. (United Nations, 2002) (Blanc, 2000; Gage, 1994). أوضحت الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية أن الزواج المبكر وإنجاب الأطفال بين النساء الأميات أكثر شيوعاً مما هو بين النساء المتعلّمات. فالنساء الحاصلات على التعليم الثانوي أو أعلى أقل احتمالاً في الزواج قبل سن العشرين من الرجال.

ففي جميع فئات التحصيل الدراسي تكون نسبة الرجال المتزوجين في سن العشرين أقل من النساء، معبرة عن فجوة الجنس في توقيت الزواج. ويؤدي وجود فارق كبير في العمر بين الزوجين في معظم الأحيان إلى زيادة عدم التكافؤ فيما بينهما. وتتمتع كثير من النساء اللاتي يتزوجن في سن مبكرة من رجال أكبر منهن سناً بقدر ضئيل من الاستقلالية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالسلوك الإنجابي في الحمل والولادة، وتدير شؤون المنزل ورعاية الأطفال، وربما يؤثر توقيت الزواج بدوره أيضاً في تحديد مكانة المرأة في المجتمع. فالزواج المبكر غالباً ما يقترن بالحرمان من مواصلة الدراسة الذي يؤثر فيما بعد في مستوى استقلال النساء ومكانتهن الاجتماعية. (Cain, 1993)

ومن جانب آخر، عندما تتأخر المرأة عن الزواج، ولو لبضع سنوات، فمن المرجح أن تحصل على مزايا شخصية واجتماعية. فربما ستزيد من قدرتها على مواصلة دراستها فترة أطول، وبالتالي، حصولها على المعارف والمهارات التي تعزز فرصها في الحصول على العمل الكاسب وحصول أفراد أسرتها على الرعاية الصحية الأفضل وتوسيع خياراتها في الحياة العامة.

يميل متوسط فجوة العمر بين الزوجين لأن يكون أصغر في أمريكا اللاتينية وآسيا مما هو عليه في إفريقيا الشمالية وجنوب الصحراء الكبرى. (Casterline, 1986; etal)، على الرغم من ملاحظة اتجاه عام في جميع الأقاليم نحو تضيق هذه الفجوة. (United Nations, 1990). كما تشير البيانات المتوافرة حالياً إلى أن الفجوة بين الجنسين ترتبط بالفجوة التعليمية الكبيرة.

ج- إنجاب الأولاد:

تتأثر حياة النساء والرجال بوجه عام بالقرار المتعلق بإنجاب الأطفال، وبالسن التي ينجبون فيها الأطفال، وبعدد الأطفال المولودين، تحتل ولادة الأطفال مكانة هامة في حياة الزوجين وهي ذات علاقة قوية بأدوار النساء في الأسرة والمجتمع. ويؤثر كثير من العوامل التي تتجلى فيها الوالدية، بما في ذلك فرص التعليم والعمل التي تتاح للزوجين، ومعرفة الوالدين بتنظيم الأسرة وفرص الحصول عليه وممارسته الفعلية ودرجة الإنصاف والمساواة بين الجنسين المتوفرة بين الشريكين، والعلاقات داخل الأسرة وخارجها، ومجمل السياق الاجتماعي والثقافي. (الأمم المتحدة، المرأة في العالم، ٢٠٠٠: ٣٧)

الدور الهام الذي يؤديه التنظيم الجنساني للمجتمع في الخصوبة معترف به على نطاق واسع، أظهرت بعض الدراسات أن نظم الأسرة الأبوية التي تكون فيها السيادة للرجال، المتسمة بالأدوار الجنسانية الصارمة وعدم توازن القوة أو النفوذ، تسهم عادة في المحافظة على الخصوبة العالية (Folber, 1983) وبالعكس، فإن المستوى المرتفع نسبياً

لاستقلال النساء ومكانتهن العالية يعتبر احد العوامل المؤثرة في الانخفاض السريع للخصوبة في بعض البلدان النامية، مثل تايلاند (Knodel, et.al,1987).

على العموم، عندما يتحسن تعليم النساء، تصبح النظم الجنسانية أكثر مساواة. يمكن ملاحظة ذلك في الاتجاه نحو تأخر سن الزواج، قلة عدد الأطفال، وتقلص حالات الحمل غير المرغوب فيه. احد الأبعاد الهامة للسلوك الإنجابي، العاكس للصلات بين النظم الجنسانية والنظام الأسري هو مدى تفضيل الوالدين للبنين على البنات، تتأثر المفاضلة الجنسانية بالأعراف الاجتماعية والمعايير الثقافية وربما تكون ذات أهمية كبيرة في القرارات الإنجابية. (Cleland,et,al,1983)

إن التفضيل القوي للأبناء، مثلاً قد يقترن بانخفاض مستويات استخدام وسائل تحديد النسل ارتفاع الخصوبة والتوزيع الجنسي المختلف للأطفال في بعض الأحوال. أظهرت دراسة حديثة للأنماط السائدة للتفاضل الجنساني في ٤٤ بلداً ، إن السمة الأهم هي تفضيل البنين على البنات في بعض البلدان في أفريقيا الشمالية وجنوب آسيا.(Arnold, 1997)

لا تقتصر أهمية النظام الجنساني على فهم السلوك الإنجابي لدى البلدان النامية فقط، فالمعايير والاتجاهات الجنسانية المتغيرة أدت كذلك دوراً هاماً في التحول الديمغرافي الثاني. بالإضافة إلى انخفاض مستوى الخصوبة ، اشتملت هذه المرحلة الديمغرافية الجديدة على تغيرات شاملة في التقليل من أهمية الأسرة بالنسبة للأفراد تجلت في تأجيل الزواج، زيادة المساكنة بدون زواج، ارتفاع معدلات الطلاق وزيادة معدلات الأطفال غير الشرعيين. (lesthaeghe,1995)

الرأي السائد هو أن هذه التغيرات في مجال الأسرة ذات علاقة قوية بالتحويلات البنيوية والإيديولوجية المتصلة بالمعايير والأدوار الجنسانية. في البلدان المتقدمة لا تختلف المستويات التعليمية للرجال والنساء كثيراً وإن نسبة كبيرة ومتزايدة من النساء يساهمن في

القوى العاملة على أساس دائم. إن التشابه المتزايد لادوار النساء في الميدان العام احدث تغيرات هامة في ميدان الأسرة. (Blossfeld, 1995)

وصل عدد متزايد من البلدان إلى مستويات خصوبة دون مستوى الإحلال. حدث هذا أولاً في الأقاليم المتقدمة ومؤخراً في بعض الأقاليم النامية، خاصة في شرق آسيا وجنوب شرقها. بحسب تنقيح ٢٠٠٤ للأمم المتحدة لتقديرات وإسقاطات السكان، يوجد ٦٥ بلداً في العالم (٤٣ منها واقعة في الأقاليم المتقدمة) لديها مستويات خصوبة أقل من ٢,١ أطفال لكل امرأة فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

ومن جانب آخر، هناك ١٢٧ بلداً (جميعها باستثناء واحد في الأقاليم النامية) لديها مستويات خصوبة كلية عند مستوى الإحلال أو أكثر منه . وبين الأخيرة، ٣٥ بلداً (٣٠ منها تقع في أقل البلدان نمواً ، لديها مستويات خصوبة كلية حوالي ٥ أطفال أو أكثر لكل امرأة. (United Nations, 2005)

لقد انخفض عدد الأطفال المرغوب فيهم (على النحو الذي تعرب عنه المرأة) انخفاضاً كبيراً في بعض المناطق النامية و ذلك وفقاً للدراسات الاستقصائية، فقد حدث أكبر انخفاض بالقيمة المطلقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتذكر النساء في معظم البلدان التي سجلتها الدراسة الاستقصائية في آسيا وشمال أفريقيا أنهن يرغبن في عدد يتراوح من ٣ إلى أقل من ٤ أطفال ، وهو عدد يقل عن العدد الذي كان يتراوح بين ٤-٥ أطفال في الثمانينات. (U.N, 2001)

ويعتمد ما إذا كان النساء والرجال يحققون الحجم المرغوب فيه للأطفال على تلبية الطلب على وسائل منع الحمل وهناك فرق كبير بين العرض والطلب فيما يتعلق بخدمات منع الحمل كما سنوضح ذلك في القسم المتعلق باستخدام موانع الحمل لاحقاً.

١- توقيت وسياق التحول نحو الوالدية:

لتوقيت الانتقال إلى الوالدية انعكاسات هامة بالنسبة للحياة الإنجابية اللاحقة، يضمناها حجم الأسرة المكتمل نهائياً، صحة الأم والأطفال ورفاهية الأسرة. على المستوى الكلي، يؤثر توقيت إنجاب الأطفال أيضاً كثيراً في معدل نمو السكان في العالم (Bongaarts, 1994) يلعب النظام الجنساني في المجتمع دوراً هاماً في تحديد التوقيت المقبول اجتماعياً للزواج وولادة الأطفال. في الأحوال التي تحدد فيها هوية النساء ومكانتهن بصورة رئيسية بواسطة أدوارهن الأسرية، يتوقع أن يحصل الزواج المبكر والتحول إلى الأمومة بعد الزواج بفترة قصيرة ويصبح أكثر انتشاراً، عندما تصبح النظم الجنسانية أقل تفاوتاً وأدوار النساء أكثر تنوعاً تزداد الخيارات الفردية المتعلقة بتوقيت الانتقال إلى الأمومة.

الاهتمام المتزايد بميعاد ولادة النساء لطفلهن الأول يعود إلى إدراكهن لاحتتمال المخاطر الصحية والاجتماعية التي تسببها الولادة المبكرة للأمهات وأطفالهن. (United, Nations, 1998) بخصوص الصحة، النساء اللواتي يصبحن أمهات في سن مبكرة جداً أكثر احتمالاً في التعرض إلى المخاض غير المكتمل الإسقاط، المضاعفات والموت من جراء أسباب تتعلق بالحمل من النساء الأكبر سناً. من المحتمل كذلك أن يعاني أطفالهن من انخفاض الوزن ويواجهون مخاطر أكبر من الموت. (United. Nation, 1994)

هذه المخاطر قد تعكس لحد ما ظروف الفقر وقلة الوصول إلى الخدمات الصحية بين النساء المراهقات. من الناحية الاجتماعية قد تعوق الولادة المبكرة تعليم النساء، ومن جراء ذلك تقلص فرصهن التدريبية واستقلالهن الاقتصادي بعيد المدى، تحد من فرصهن في الحياة وقدرتهن على تحسين رفاهيتهن ورفاهية أبنائهن. (United. Nations, 1988, 1989)

تشير البيانات المتوافرة إلى وجود تباينات كثيرة في وضع المولود الأول من جانب الفتيات أن شيوع الولادة المبكرة جداً - قبل سن ١٥ - منخفض عموماً في معظم

البلدان حول العالم، ورغم ذلك، فإن الوضع قبل سن ١٨، تجربة شائعة في عدة بلدان نامية. (United. Nations, 2001)

ولادة الفتيات :

توجد أعلى معدلات الخصوبة بين المراهقات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى، التي يبلغ المتوسط فيها ١٣٠ مولود لكل ١٠٠٠ فتاة يتراوح عمرها من ١٥ إلى ١٩ سنة على التوالي. وفي جنوب آسيا، يبلغ عدد ولادات الفتيات ٨٥ لكل ١٠٠٠، بالرغم من وجود تباين واسع فيما بين بلدان المنطقة، ويلاحظ أقل معدلات ولادات الفتيات في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وغرب أوروبا. وتعتبر الولادات أثناء المراهقة أقل شيوعاً بوجه عام في المناطق المتقدمة خارج أوروبا كالولايات المتحدة وكندا واليابان. وتشير البيانات المتوافرة عن البلدان في شرق آسيا وشمال إفريقيا وغرب أوروبا إلى الانخفاض الشديد لخصوبة المراهقين خلال العقد الماضيين.

بخصوص التغيرات الحديثة في توقيت الولادة الأولى، سجل اتجاه نحو بداية متأخرة في ولادة الأطفال في كثير من الأقاليم في العالم. (Singh, ١٩٩٦) لقد أسهمت في هذا الاتجاه عوامل كثيرة مثل التحديث الاجتماعي الاقتصادي، زيادة الحصول على التعليم، والوعي المتزايد للفوائد الاجتماعية، الصحية والاقتصادية لتأخير الولادات.

بالإضافة إلى توقيت الانتقال إلى الأمومة، فإن السياق الذي يحدث فيه ذو صلة أيضاً برفاهية الأمهات والأطفال. تحدث معظم الولادات الأولى ضمن الزواج، ولكن في بعض المجتمعات تلد نسبة كبيرة من النساء الشابات أطفالهن خارج نطاق الزواج. ما بين عام ١٩٩٠ و١٩٩٨ ازداد عدد الولادات خارج نطاق الزواج في جميع بلدان المناطق المتقدمة باستثناء بلدين (كرواتيا والدانمرك). ففي شرق أوروبا، تراوح عدد الولادات

خارج نطاق الزواج من ٧% من جميع الولادات في كرواتيا إلى ٥٢% في استونيا. وفي غرب أوروبا، تراوحت نسبة ولادات غير المتزوجات من ٤% في اليونان إلى ٦٤% في أيسلندا. وفي البلدان المتقدمة خارج أوروبا، تبلغ نسبة ولادات غير المتزوجات ٣٢% في الولايات المتحدة و٣٧% في كندا. أما في اليابان، فتمثل الولادات خارج نطاق الزواج اقل من نسبة ١% من جميع الولادات. (United Nations, 2000: 45)

تدل دراسات حديثة مستندة إلى بيانات من مسوحات الأسرة والخصوبة الأوربية على أن بين الأمهات ما بين ٢٥-٢٩ سنة من العمر كانت نسبة اللواتي وضعن أطفالهن لأول مرة خارج نطاق الزواج حوالي النصف في السويد، النمسا، وفرنسا وحوالي الثلث في النرويج، ألمانيا، وبريطانيا العظمى. (Kierman, 1999) ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من الولادات خارج نطاق الزواج تحدث ضمن عملية المساكنة كأزواج. إن الانتشار المتزايد للولادة غير الشرعية تطلب إجراء تغييرات تشريعية هامة لتسوية المكانة القانونية للأطفال المولودين ضمن الزواج وخارجه، وقد تحول التركيز في نقاش السياسة العامة من الجدل بشأن الحقوق والمسؤوليات النابعة من الزواج إلى الحقوق والمسؤوليات النابعة من الأبوة، بغض النظر عن المكانة الزوجية للوالدين. (U.N. 2001: 251)

٢- التباينات الجنسية في أنماط الخصوبة والمفاضلات الإنجابية:

انصب اهتمام البحث وصياغة السياسة المتعلقة بالخصوبة تقليدياً على النساء، ولم يهتم إلا قليلاً بمواقف الرجال، وأفضليتهم، وأدوارهم في الميدان الإنجابي، على الرغم من أهمية ولادة الأولاد بالنسبة لحياة النساء والرجال على حد سواء. ومع ذلك فقد بذلت بعض الجهود حالياً لاستطلاع آراء الرجال في كل الأبحاث والبرامج المتعلقة بالخصوبة ويعود السبب إلى اختلاف آراء الرجال عن النساء في اتجاهاتهم وأهدافهم نحو الإنجاب وأن الرجال يؤدون دوراً هاماً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب. (Bankole and Singh, 1998)

أظهر أحد الأبحاث القائم على استطلاع آراء الأزواج والزوجات وجود تفاوت بين رغبة الزوجين في العدد المفضل من الأبناء. في حوالي ثلثي الأزواج، يختلف الزوجان بحوالي طفل واحد أو أكثر في حجم الأسرة المفضل لديهما وفي كثير من البلدان يرغب الأزواج بحجم أسرة أكبر من الزوجات. وتظهر أكثر الاختلافات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (Bankole and Singh, 1998) كما أظهرت عدة دراسات أيضاً في البلدان المتقدمة، درجة كبيرة من عدم الاتفاق بين الأزواج والزوجات حول الرغبة في إنجاب الأطفال وتوقيت ولادتهم.

د- تفكك الاقتران والطلاق:

سواء أكان الزواج أم الاقتران غير الرسمي هو الذي يتفكك، فإن العواقب المترتبة عليه كثيرة ووخيمة بالنسبة لكلا الشريكين وللأطفال ولأفراد الأسرة الآخرين كافة. الطلاق هو فصم عقد الزوجية وإنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون. (الخشاب، ١٩٨٥)

وبالرغم من عدم توافر بيانات عن حدوث الطلاق والانفصال في معظم البلدان النامية، فإنه يمكن أن نلاحظ زيادة في النسبة المئوية للنساء والرجال المطلقين أو المنفصلين في كل بلد تقريباً. غير أن نسب الأشخاص المطلقين أو المنفصلين لا تزال منخفضة في معظم مناطق آسيا وأفريقيا، وتدل الدراسات الاستقصائية التي أجريت في أمريكا اللاتينية على أنه من الأرجح أن تتفكك حالات الاقتران غير الرسمي أكثر من الزيجات القانونية.

وعلى النقيض من الأقاليم النامية تماماً، ترتفع معدلات الطلاق والانفصال إلى مستويات عالية لدى الدول المتقدمة لا تقل نسبة الطلاق في كثير من البلدان الأوروبية عن ٤٠ طلاق لكل ١٠٠ زواج. وتوجد أعلى نسبة للطلاق في السويد (٥١ طلاق لكل ١٠٠ زواج). وفي الولايات المتحدة تصل النسبة إلى هذا المستوى المرتفع تقريباً وبالمقابل تنخفض النسبة إلى أقل من ٢٠ طلاق لكل ١٠٠ زواج في أسبانيا، وإيطاليا والبرتغال

واليونان وفي شرق أوروبا ، تتراوح النسب ما بين أقل من ٢٠ طلاق لكل ١٠٠ زواج في بلغاريا وبولندا إلى أكثر من ٤٠ طلاق لكل ١٠٠ زواج في بلدان إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابق. في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي زاد الاتجاه نحو انتهاء الزوجات بالطلاق لدى الأجيال الشابة (الأمم المتحدة ٢٠٠٠: ٣٤-٣٥).

يعود ارتفاع معدلات الطلاق خلال العقود القلائل الماضية إلى أسباب عديدة ومختلفة. السبب الأول: هو تعديل قوانين الطلاق فقد أصبحت أكثر مرونة وشفافية من قبل، مع ما رافق هذا التغير من تساهل في نظرة الناس إلى الطلاق. السبب الثاني: لارتفاع معدلات الطلاق يعود إلى دخول النساء إلى القوى العاملة بأعداد متزايدة في أنحاء العالم كافة: فالحصول على عمل يوفر للنساء دخلاً مستقلاً ويجعلهن بالتالي، يشعرن بحرية أكبر في طلب الطلاق عند حصول خلافات حادة مع الأزواج. يضاف إلى ذلك أن تضارب أدوار الزوجة كربة بيت، مسؤولة عن تربية الأبناء وإدارة شؤون المنزل، بالإضافة إلى قيامها بالأنشطة الاقتصادية في أماكن أخرى- سواء كانت في الدوائر والمصانع أو الحقول الزراعية. قد يفضي إلى زيادة تعقد المشكلات بين الزوجين مما يؤدي إلى الانفصال أو الطلاق في كثير من الأحيان. السبب الثالث لارتفاع معدلات الطلاق هو ثقافي ففي معظم البلدان المتقدمة حصل تحول ثقافي عام من الإيمان بأهمية الأسرة في المجتمع إلى الاهتمام بتحقيق المصالح الفردية (والانصراف إلى "فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على الشهوات). (ابن خلدون، ١٢٤: ١٩٩٨)

فقد قل الاهتمام بالزواج وتكوين الأسرة وإنجاب الأطفال وتغيرت النظرة إلى الزواج الناجح، من تحمل المسؤوليات الاجتماعية إلى الفردانية التي أصبحت المصالح الفردية بمقتضاها فوق كل اعتبار.

على الرغم من سعي الكثير من الأزواج إلى التوفيق بين الاتجاهين إلا أن هذا على ما يبدو هدف بعيد المنال إلى حد كبير . ويعتمد احتمال الطلاق على العمر عند

الزواج الأول، فالأقران الذين يتزوجون خلال فترة المراهقة (١٠-١٩ سنة) يحتمل أن تزيد معدلات الطلاق بينهم على ضعف المعدلات بين أقرانهم المتزوجين الشباب. يمكن على وجه العموم القول أن احتمال الطلاق ينخفض مع زيادة أمد الزواج بعد السنة الأولى. تعتبر الفترة الأولى من الزواج فترة حرجة فهي أخطر فترة تمر بها الحياة الزوجية، فهي مرحلة اختبار وتوافق بين زوجين جديدين، حيث تحدث خلالها معظم حالات الطلاق بعدها تأخذ بالانخفاض، لأنه كلما طالت فترة الزواج زاد التوافق والانسجام بين الزوجين. ويعتبر الأولاد، بخاصة الذكور بمثابة صمام الأمام بالنسبة للحياة الزوجية، وكلما زاد عددهم، توثقت الروابط الزوجية وازدادت قوة وأصبح الانفصال أو الطلاق بعيد الاحتمال. يوجد دليل على أن الأشخاص المطلقين ممن يتزوجون من جديد أكثر ميلاً إلى الطلاق من بقية الأشخاص المتزوجين مع تساوي الأشياء الأخرى.

كما أن معدلات الطلاق تختلف باختلاف المكانة الاجتماعية للمتزوجين. فأفراد الطبقة الاجتماعية الدنيا أكثر احتمالاً في التعرض إلى الطلاق من أعضاء الطبقة العليا. ويعزى هذا الاختلاف إلى أن العوائل الفقيرة أكثر تعرضاً للضغوط الاقتصادية من العوائل الغنية مما يؤدي إلى حصول خلل في العلاقات الزوجية وبالتالي حدوث الطلاق.

يقترن تباين معدلات الطلاق باختلاف الأديان. وكلما كان المرء أكثر تديناً، قل احتمال تعرضه للطلاق، بغض النظر عن دينه. وإن الزواج المختلط بين أبناء العقائد المختلفة اقل استقراراً من الزواج داخل العقيدة الواحدة ويمكن أن نضيف إلى العوامل السابقة، اختلاف الزوجين في نظرتهم إلى الحياة، فضلاً عن المستوى الثقافي والتفاوت العمري الكبير،.

العوامل الأخرى المؤثرة في الطلاق تتضمن الولادات التي تسبق الزواج، المساكنة بصفة أزواج، قصر فترة التعارف قبل الزواج، وفضلاً عن طلاق الوالدين. (Gales, 1995)

الزواج من جديد:

يلجأ كثير من الرجال النساء إلى الزواج مرة أخرى بعد الطلاق أو الترميل بيد أن الفترة الفاصلة بين الزيجات أخذت في الاتساع على ما يبدو، وربما يعود ذلك إلى أن بعض الأقران يفضلون التعايش كأزواج قبل اللجوء إلى الزواج من جديد . وفي بعض البلدان يتزايد العدد المطلق للمتزوجين من جديد ويعود ذلك إلى زيادة عدد حالات الطلاق. وفي معظم بلدان الاتحاد الأوروبي، زاد عدد الزيجات من جديد لدرجة كبيرة حتى بلغت نسبة مثل هذه الزيجات ٣٠% تقريباً بالنسبة لأحد الزوجين على الأقل. وعلى العكس من ذلك، تعتبر حالات الزواج من جديد نادرة في أسبانيا وإيطاليا. (المكتب الإحصائي للمجموعات الأوروبية، ١٩٩٩)

الوالية الانفرادية:

تظهر الأسر ذات الوالد المنفرد لأسباب كثيرة: وفاة أحد الزوجين، الطلاق، الانفصال أو الهجر. نظراً لتفاعل عوامل اجتماعية، اقتصادية وديمغرافية كثيرة، فإن معظم الأسر ذات الوالد المنفرد تخضع لرئاسة النساء. تعاني الأسر ذات الأم الوحيدة، بخاصة المراهقة من انعدام الأمن الاقتصادي والدعم الاجتماعي. (U.N,1993)

على الرغم من أن معظم المراهقات اللواتي لديهن أطفال في معظم البلدان هن متزوجات ، إلا أن نسبة كبيرة من المراهقات يصبحن أمهات بدون زواج، كما في كثير من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ويذكر أن أكثر من نصف ولادات المراهقات في ألمانيا وفرنسة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تعود إلى نساء غير متزوجات.

(Guttmath, Instilate, 1998)

أدت التغيرات في أنماط الزواج كذلك إلى ظهور أسر ذات والد واحد في بعض البلدان المتقدمة، غالباً ما تكون الأم هي المعيلة الوحيدة لأفراد أسرتها. تميل الأسر المرووسة بواسطة الأم لأن تكون اقتصادياً أسوأ حالاً من تلك المرووسة بواسطة الأب يعود انتشار الأسر المرووسة بواسطة الأم في بعض البلدان

الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى إلى هجرة الأزواج والتفكك الأسري وترتفع نسب الأسر التي ترأسها المرأة في البلدان المتقدمة كذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من الأرامل المسنات والفتيات غير المتزوجات اللواتي يعشن بدون زوج معيل، وتعتبر الأسر التي تضم أحد الوالدين بخاصة الأم من دواعي القلق بالنسبة لأصحاب السياسة وذلك لأنها بدأت بالانتشار ولأنها تعرض الأمهات في معظم الأحيان إلى الحاجة الاقتصادية والفقر الشديد.

الترمل:

يعيش معظم المتزوجين من الرجال و النساء سوية خلال فترة الشباب والرشد من حياتهم. بيد أن ارتفاع معدلات الوفيات بين الأزواج يترك كثيراً من الزوجات يعشن وحيدات خلال الفترة الأخيرة من حياتهن وذلك لان معظم النساء الأرامل لا يتزوجن من جديد؛ بالمقابل فإن الرجال المسنين يعيشون بوجه عام مع زوجاتهم.

هـ- تحديد النسل:

استخدام وسائل تحديد النسل ، باعتباره يمكّن من السيطرة على السلوك الإنجابي والتحكم في عدد الولادات ، يعتبر عموماً بمثابة عامل حاسم هام في تمكين النساء من التمتع بالحقوق الأخرى. إن النظام الجنساني للمجتمع يؤثر كثيراً في توفير وسائل تحديد النسل والوصول إليها واستخدامها.

(Hardon, 1995)

على مستوى الزوجين، يؤثر التباين بين الجنسين أيضاً في عملية اتخاذ القرار بشأن استخدام وسائل تحديد النسل، بواسطة تحديد قواعد الاتصال والتفاوض بين الزوجين. أظهرت عدة دراسات وجود علائق بين مختلف أبعاد مكانة المرأة واستخدام وسائل تحديد النسل في مختلف المجتمعات. فقد وجد أن استقلال النساء وقدرتهن على اتخاذ القرار داخل الأسرة يزيد من رغبتهن في قبول تحديد النسل. (Morgan, 2003)

أحد العوامل المساهمة في المسؤولية الأكبر للنساء في هذا الميدان، هو أن معظم طرق تحديد النسل الحديثة تخص النساء فهي تعتمد على النساء في قبولها والتحكم في استخدامها. تبعاً لأحدث البيانات يقدر عدد جميع الأزواج المستخدمين لتحديد النسل في العالم بحوالي ٥٨% وإن بين أولئك الأزواج يعتمد أقل من الثلث على طريقة معينة تتطلب مشاركة الزوج أو تعاونه. الاعتماد على الطرق الموجهة للرجال تكون أكبر في الأقاليم المتقدمة، حيث تمثل حوالي ٥٠% من جميع الوسائل المستخدمة، مما في الأقاليم النامية، حيث أنها تمثل حوالي ٢٠%، تعود هذه الاختلافات لحد ما إلى الاستخدام الأكبر لوسائل الحجز كالواقي الذكري والعزل في الأقاليم المتقدمة. تشير الاتجاهات الحالية إلى زيادة هامة في استخدام وسائل النسل في البلدان النامية بخاصة الطرق الحديثة.

تبعاً لنتائج المسوحات الحديثة، يُظهر الرجال معرفة أكبر بوسائل تحديد النسل من النساء، وهم يتقبلون عموماً التخطيط العائلي رغم أن مستوى قبولهم أدنى من مستوى النساء ويختلف كثيراً بين البلدان وعبر المجموعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. (Ezeh, et al, 1996) كما أظهرت عدة دراسات أن الأزواج والزوجات الذين يناقشون تخطيط الأسرة أكثر احتمالاً في قبول وسائل تحديد النسل واستخدامها على نحو فعال. (Lasee and Becker, 1997) ومع ذلك، فقد كشفت نتائج المسوحات من البلدان النامية إن كثيراً من الأزواج نادراً ما يناقشون تخطيط الأسرة. يُعد عدم رضا الزوج أحد الأسباب الرئيسية المذكور من قبل النساء في عدم استخدام وسائل تحديد النسل. (Bongaarts, and Bruce, 1995) يعتبر تعاون الرجال على نحو متزايد أمراً ضرورياً لمنع حالات الحمل غير المقصودة، تكوين أمومة آمنة، وتعزيز الاتصال بين الشريكين ويقلل انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة.

الخلاصة :

توجد قوى ديمغرافية، اجتماعية واقتصادية كبرى تؤثر في تشكيل الأسر والحياة العائلية؛ حيث تؤدي إلى تحسين فرص التعليم والحصول على العمل الكاسب خارج المنزل، وخدمات الصحة الإنجابية الأفضل والتغيرات في النظم القانونية التي تؤدي إلى تمكين النساء وإلى إعادة تشكيل الأدوار التي تؤديها داخل الأسرة وخارجها وتوسع من نطاق هذه الأدوار، وتعيد تحديد الأدوار التي يضطلع بها الرجال وتوسع من نطاق مسؤولياتهم الأسرية والمنزلية. ومن جهة ثانية ، توجد بعض التحديات التي تواجه الأسر في أنحاء العالم كافة التي تحول دون قيامها بوظائفها الأساسية في الإنتاج، والإنجاب والتنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى تلبية حاجات أعضائها الأساسية في الصحة والغذاء والمأوى والتنمية الشخصية. وفي سياق هذه التغيرات فإن القرارات المتعلقة بحياة الأسرة تتخذ معان جديدة: الزواج وتوقيته، إنجاب الأولاد وعددهم واستخدام وسائل تحديد النسل ، وتوقيت وتفكك الاقتران والزواج من جديد والتمل.

تتأثر أنماط توقيت الزواج إلى حد كبير بواسطة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والمعايير الثقافية السائدة كما تؤثر النظم الجنسانية في تحديد العمر المناسب للزواج لكل من النساء والرجال، يميل الزواج المبكر إلى الشيوع أكثر في مجتمعات تُحدد فيها هوية النساء ومكانتهن بصورة رئيسية بواسطة أدوارهن الأسرية وإنجاب الأولاد. مع زيادة التعليم على المستويين المجتمعي والفردى معاً، يصبح الزواج المبكر أقل انتشاراً.

بخصوص التطور الحالي لأنماط الزواج ، ظهر اتجاه عام نحو تأجيل الزواج في معظم أنحاء العالم، كما أن هناك اتجاه عام نحو تقلص حجم الأسرة المعيشية، وزيادة عدد الأسر الدرية وانخفاض معدلات الخصوبة. ويعود السبب الرئيسي- في تقلص حجم الأسرة التقليدية إلى تفكك الأسرة الممتدة وتحولها إلى أسرة ذرية أصغر حجماً بالإضافة إلى انخفاض مستوى الخصوبة.

يعتبر الزواج علامة فارقة هامة في حياة كل إنسان بالغ في المجتمعات كافة. ومع ذلك، فإن أشكال الاقتران التي تتسم بطابع رسمي أقل في كثير من البلدان هي التي تشكل أساس الحياة العائلية يحتل إنجاب الأولاد مكانة أساسية في حياة كل من النساء والرجال ويرتبط بشدة بأدوار النساء في الأسرة والمجتمع.

أحد الأبعاد الهامة للسلوك الإنجابي، العاكس للعلائق بين النظم الجنسانية والأنظمة الأسرية هو مدى تفضيل البنين على البنات. ويلعب النظام الجنساني للمجتمع دوراً هاماً في تحديد الوقت المفضل اجتماعياً لإنجاب المولود الأول. كما أنه يحدد كذلك المستوى السائد للتعرف على وسائل تحديد النسل وقبولها، والحصول عليها واستخدامها. بين كل من النساء والرجال، الزواج المبكر عند الزواج الأول أكثر شيوعاً بين النساء من الرجال. إن تأثير التعليم في الخصوبة هام على المستوى المجتمعي والفردى عالمياً، البلدان ذات المعدلات العالية لمعرفة القراءة والكتابة والتحصيل الدراسي لديها معدلات خصوبة كلية أدنى من بلدان يتمتع سكانها بمستويات تعليمية واطئة.

داخل البلدان، تنخفض الخصوبة مع زيادة التحصيل الدراسي، النساء الحاصلات على مستويات تعليمية اعلى يرغبن في أسر اصغر حجماً. في البلدان النامية يختلف انتشار وسائل تحديد النسل كثيراً عبر الفئات التعليمية، وهي أكثر انتشاراً بين النساء الحاصلات على تعليم أفضل مما بين النساء الأميات أو الحاصلات على تعليم مخفض.

الفصل الثاني عشر الخصائص التعليمية

مقدمة:

- أ- اتجاهات نمو السكان.
 - ب- اتجاهات نمو السكان في سن الدراسة:
 - ١- الاتجاهات حسب المجموعات الإيمائية والمناطق الرئيسية.
 - ج- اتجاهات التعليم:
 - ١- اتجاهات نسب القيد الإجمالية والصادفة.
 - ٢- معرفة القراءة والكتابة بين الكبار والشباب.
 - ٣- التحصيل الدراسي:
 - ٤- التباين الجنساني في التعليم.
 - ٥- نوعية التعليم.
 - د- اتجاهات السكان ، التعليم والتنمية
 - ١- التعليم والدخول إلى الزواج والخصوبة.
 - ٢- التعليم، الصحة والوفاة.
 - ٣- التعليم والهجرة الدولية.
- الخلاصة.

الفصل الثاني عشر

الفصل الثاني عشر الخصائص التعليمية

مقدمة:

إن تحليل الخصائص التعليمية للأشخاص يدخل ضمن ميدان التركيب السكاني، لأن التعليم متغير هام للغاية في تفسير السلوك الديمغرافي كما أنه أحد الخصائص الاجتماعية المميزة للأشخاص الوارد ذكرهم دائماً في تعدادات السكان، والمسوحات الديمغرافية والسجلات الدائمة. لذلك فإن أنواع الإحصاءات التعليمية المبحوثة في هذا الفصل ستكون، تبعاً لذلك، ذات فائدة كبيرة في التحليلات المتعلقة بتأثير التعليم في الخصوبة، والوفيات، والهجرة والقوى العاملة، والصحة، والتخطيط الاجتماعي والتنمية البشرية، فضلاً عن اتجاهات السكان والتعليم والتنمية.

أدى التعليم دوراً هاماً في التنمية البشرية والتقدم المجتمعي. ورد الحق في التعليم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨. وقد تم التأكيد على أهمية التعليم بالنسبة للتنمية السكانية والشخصية بشدة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة. حدد المؤتمر العالمي عن التعليم للجميع، المنعقد في تايلاند في ١٩٩٠، أهدافاً واستراتيجيات لإحراز التعليم من جانب الجميع. مؤخراً، اعترف المنتدى العالمي للتعليم، مؤتمر القمة الألفي في ٢٠٠٠ أن التعليم، وخاصة التعليم الابتدائي، أمر ضروري لتحقيق التقدم الاجتماعي والديمقراطي، التنمية الاقتصادية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

كما تم التأكيد على أهمية التعليم أيضاً في سلسلة المؤتمرات العالمية للسكان فقد تبنى المؤتمر العالمي للسكان والتنمية (١٩٩٤) أهدافاً كمية متعلقة بالتعليم ودعا إلى ضرورة تعميم التعليم الابتدائي قبل عام ٢٠١٥، والقضاء على فجوة الجنس في التعليم الابتدائي والثانوي في ٢٠١٥. وفي الميدان السكاني، تم الاعتراف منذ زمن طويل بأن التعليم ذو صلة قوية بمدى واسع من السلوك الديمغرافي. فقد تم الكشف عن أن نشر

التعليم بين السكان ذو أهمية مركزية بالنسبة لعملية التحول الديمغرافي من مستويات خصوبة عالية إلى منخفضة (Caldwell, 1980). كما دلت التطورات الجارية في البلدان النامية على صحة هذه النظرية.

في الوقت الحاضر، يرتبط التحصيل التعليمي بقوة بالفروق بين البلدان في مستويات الخصوبة والوفيات وعلى العموم، فإن هذه الدراسات تظهر تأثير التعليم في الديمغرافيا، وآثار العوامل الديمغرافية في التعليم فضلاً عن الآثار المشتركة للعوامل الأخرى التي قد تؤثر على انفراد في المتغيرات التعليمية والديمغرافية. في الواقع لقد استهدف عدد كبير من البحوث استقصاء كل من هذه العلائق الهامة.

يعطي الاستثمار في التعليم، أكثر من أي وقت مضى، مردودات اقتصادية واجتماعية هامة بالنسبة للأفراد والشعوب. على الرغم من أن التعليم ليس بالوسيلة الوحيدة للتقدم، إلا أنه يظل أحد الوسائل الأكثر أهمية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وبالتالي، الحد من الفقر والتهميش الاجتماعي فالتعليم هو الدعامة الأساسية للتنمية البشرية والتقدم المجتمعي. يقدم هذا الفصل عرضاً للعلائق القائمة بين التعليم والمليادين الديمغرافية الرئيسية، في سياق عملية التنمية، مع الاهتمام بالدخول إلى الحياة الإنجابية، الخصوبة، الصحة والوفاة، الهجرة.

أ- الاتجاهات في نمو السكان:

تزامنت الجهود لنشر التعليم مع النمو السريع في أعداد السكان الذي حدث خلال القرن العشرين. من حوالي ١,٦ مليار نسمة في ١٩٠٠، ازداد السكان في العالم إلى ٦,٥ في عام ٢٠٠٥، مع حدوث معظم الزيادة بعد ١٩٥٠ في البلدان النامية والأقل نمواً. ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات الوفيات السريع، بخاصة في البلدان النامية. نظراً لأن الانخفاض في الوفيات بدأ قبل ميل الخصوبة إلى الانخفاض في معظم الأقاليم، فقد

ازدادت سرعة نمو السكان، ووصل سكان العالم في ٢٠٠٥ إلى أكثر من مستواه في عام ١٩٥٠ بمرتين ونصف وقد بلغ ذروته عند معدل ٢,٠٤% سنوياً فيما بين ١٩٦٥-١٩٧٠، وحقق أقصى زيادة سنوية ٨٦ مليون شخصاً خلال ١٩٨٥-١٩٩٠. من المتوقع أن يصل مجموع السكان في العالم إلى ٩,١ مليار نسمة، حسب متغير الخصوبة المتوسط في ٢٠٥٠ (أنظر الفصل الرابع).

ب- اتجاهات نمو السكان في سن الدراسة

كما هو الحال بالنسبة لنمو السكان. ظل السكان في سن الدراسة يزدادون بسرعة. على الرغم من اختلاف النظم التعليمية من بلد إلى آخر، نموذجياً، يتوقع أن تتراوح أعمار الطلاب في مرحلة الدراسة الابتدائية ما بين ٦-١١ سنة وطلاب المرحلة الثانوية ١٢-١٧ سنة وطلاب المرحلة الجامعية ١٨-٢٣ سنة. في ٢٠٠٠ بلغ مجموع الطلبة في المراحل الدراسية الثلاث ٢ مليار نسمة، وهو يعادل ٢,٣ ضعف ما كان عليه في ١٩٥٠. خلال الجزء الأول من تلك الفترة زاد السكان في سن الدراسة على نحو أسرع من نمو مجموع السكان ككل، ونمت حصة السكان في سن الدراسة من مجموع السكان من ٣٥% في ١٩٥٠ إلى ٣٨% في ١٩٧٥ (جدول ٢١) بين ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠، يتوقع أن يزيد السكان في سن الدراسة على نحو أبطأ، واصلًا ٢,٣ مليار (٢٥% من مجموع السكان)، بحسب الإسقاط المتوسط للأمم المتحدة ضمن المجموعة في سن الدراسة من ٦ إلى ٢٣ سنة، تغير التوزيع حسب العمر بصورة طفيفة فقط خلال العقود الخمسة الماضية. لقد ازداد السكان في سن الدراسة لكلا الجنسين من ٣١٦ مليون في ١٩٥٠، مؤلفاً ١٢,٦% من مجموع السكان إلى ٧٢٣ مليون في ٢٠٠٠، مشكلاً ١١,٩% من مجموع السكان.

جدول (٢١)

السكان في سن الدراسة ١١-٦، ١٢-١٧ و ١٨-٢٣ سنة من العمر، العام ١٩٥٠-٢٠٥٠.

٢٠٥٠	٢٠٠٠	١٩٧٥	١٩٥٠	الجنس / العمر
السكان (بالملايين)				
٤٠٠	٣٧٢	٣٠٠	١٦١	ذكور ١١-٦
٣٩٨	٣٥٨	٢٦١	١٥٣	١٧-١٢
٣٩٥	٣١٩	٢٢٨	١٣٨	٢٣-١٨
١١٩٣	١٠٤٩	٧٨٨	٤٥٢	٢٣-٦
٣٨٣	٣٥١	٢٨٥	١٥٥	إناث ١١-٦
٣٨١	٣٣٩	٢٤٨	١٤٦	١٧-١٢
٣٧٩	٣٠٤	٢١٨	١٣٣	٢٣-١٨
١١٤٣	٩٩٥	٧٥٠	٤٣٤	٢٣-٦
٧٨٣	٧٢٣	٥٨٥	٣١٦	كلا الجنسين ١١-٦
٧٧٨	٦٩٧	٥٠٨	٢٩٨	١٧-١٢
٧٧٣	٦٢٣	٤٤٦	٢٧٢	٢٣-١٨
٢٣٣٤	٢٠٤٣	١٥٣٨	٨٨٧	٢٣-٦
النسبة المئوية من مجموع السكان				
٨,٤	١١,٩	١٤,٤	١٢,٦	كلا الجنسين ١١-٦
٨,٣	١١,٥	١٢,٥	١١,٨	١٧-١٢
٨,٣	١٠,٣	١١,٠	١٠,٨	٢٣-١٨
٢٥,٠	٣٣,٧	٣٧,٨	٣٥,٣	٢٣-٦

Source: World population prospects: The 2000 Revision vol. I. comprehensive Tables. United Nations.

ونظراً لانخفاض الخصوبة فإن هذه الفئة يُتوقع أن تزيد إلى ٧٨٣ مليون في ٢٠٥٠ وفي تلك السنة، ستؤلف هذه المجموعة ٨,٤%. أما السكان في سن الدراسة الثانوية، فقد ازداد من ٢٩٨ مليون في ١٩٥٠ إلى ٦٩٧ مليون في ٢٠٠٠، مشكلاً ١١,٥% من السكان في العالم. في ٢٠٥٠، يُتوقع أن يزداد إلى ٧٧٨ مليون، ممثلاً ٨,٣% من السكان في العالم (جدول ٢١). وزاد السكان (١٨-٢٣ سنة) حوالي ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة.

١-الاتجاهات حسب المناطق الرئيسية والأقاليم الرئيسية:

بسبب مستويات الخصوبة العالية والقاعدة السكانية الكبيرة. ظلت معظم الزيادة السكانية في العالم والسكان في سن الدراسة تحدث في الأقاليم النامية. توجد الغالبية العظمى من السكان في سن الدراسة في الأقاليم النامية (جدول ٢٢). في ١٩٥٠، ٧٢% من السكان في سن الدراسة (٦-٢٣ سنة) كانوا يعيشون في الأقاليم النامية. في ٢٠٠٠، عاش ٨٦% من السكان في سن الدراسة في الأقاليم النامية، وفي ٢٠٥٠. ستصل النسبة إلى حوالي ٩١%. تقطن الغالبية العظمى من السكان في سن الدراسة في أفريقيا وآسيا، وإن هيمنة هذين الإقليمين على نحو متزايد. في ١٩٥٠، عاش ٥٨% من السكان في سن الدراسة في آسيا، وقد تبعتها أوروبا، لديها ١٩% من السكان في سن الدراسة، وأفريقيا، بنسبة ١٠%. في سنة ٢٠٠٠، تحول التوزيع الإقليمي للسكان في سن الدراسة. ففي آسيا ارتفعت النسبة قليلاً إلى ٦٢%. ومن جهة أخرى انخفض نصيب أوروبا من السكان في سن الدراسة إلى ٩%، أو أقل من نصف نصيبها في ١٩٥٠، من المتوقع يصل نصيب آسيا ٥٥% ونصيب أفريقيا ٢٨% حيث ستضم القارتان معاً ٨٣% من مجموع السكان في سن الدراسة عام ٢٠٥٠. كما يُنتظر أن يبلغ نصيب أمريكا اللاتينية والكاريبي، ٨,٢% وسيحقق نصيب أوروبا إلى النصف ٤,٤% في عام ٢٠٥٠. (جدول ٢٢).

جدول (٢٢)
توزيع السكان في سن الدراسة (أعمار ٦-٢٣ سنة) حسب المناطق الرئيسية
١٩٥٠-٢٠٥٠

السكان بالملايين			المنطقة الرئيسية والأقاليم
٢٠٥٠	٢٠٠٠	١٩٥٠	
٢,٣٣٥	٣,٠٤٣	٨٨٧	العالم
٢٢٢	٢٨٤	٢٥٢	الأقاليم المتقدمة
٢,١١٣	١,٧٥٩	٦٣٥	الأقاليم النامية
٦٦٠	٣٣٤	٨٧	أفريقيا
١,٢٧٣	١,٢٥٨	٥١٥	آسيا
١٩٣	١٨٩	٦٤	أمريكا اللاتينية
٩٥	٧٩	٤٧	أمريكا الشمالية
١١	٩	٤	الأوقيانوس
١٠٣	١٧٣	١٧٠	أوروبا
نسبة مئوية			
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	العالم
٩,٥	١٣,٩	٢٨,٤	الأقاليم المتقدمة
٩٠,٥	٨٦,١	٧١,٦	الأقاليم النامية
٢٨,٣	١٦,٤	٩,٨	أفريقيا
٥٤,٥	٦١,٦	٥٨,١	آسيا
٨,٢	٩,٣	٧,٢	أمريكا اللاتينية
٤,١	٣,٩	٥,٣	أمريكا الشمالية
٠,٥	٠,٤	٠,٤	الأوقيانوس
٤,٤	٨,٥	١٩,٢	أوروبا

Source: United nations World population prospects: The 2000 Revision vol.I
Comprehensive Report.

هذا التغير السريع في توزيع السكان في سن الدراسة يعني أن الأقاليم النامية والمتخلفة بخاصة الأشد فقراً ، ستواجه أكثر من غيرها بكثير معضلة تلبية الطلب المتزايد على التعليم في جميع مراحله، على الرغم من إمكانياتها المالية المحدودة. يتوقف نجاح الحكومات في تلك الأقاليم في تحقيق الأهداف التعليمية المرسومة على الموارد المتاحة لديها وعلى الجهود المبذولة في هذا المجال.

ج- اتجاهات التعليم

هذا القسم مكرس لبحث التحصيل الدراسي في العالم، استناداً إلى عدة مؤشرات ذات علاقة بالموضوع، وهي نسب القيد، نسب الأمية وسنوات الدراسة لدى البالغين (١٥ سنة فأكثر)، نوعية التعليم.

١- اتجاهات نسب القيد

نسب القيد هي من المؤشرات المستخدمة دائماً لقياس التنمية التعليمية وهي على نوعين.

نسبة القيد (الإجمالية والصافية)

نسبة القيد الإجمالية. Gross enrolment ratio

هي عدد الطلبة المقيدين في أي مستوى تعليمي بغض النظر عن أعمارهم، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العمرية المناظرة لذلك المستوى.

نسبة القيد الصافية. Net enrolment ratio

هي عدد الطلبة المقيدين في مستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناظرة لذلك المستوى، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون ضمن تلك الفئة العمرية. (U.N, 1995)

خلال السنوات التسعة التالية لانعقاد المؤتمر العالمي عن التعليم من أجل الجميع بين ١٩٩٠ و ١٩٩٩، زاد القيد المدرسي على المستويين الابتدائي والثانوي بمعدل يزيد مرة ونصف عما كان عليه خلال الثمانينات. فقد زاد القيد الإجمالي العالمي على المستوى الابتدائي من ٥٩٧ مليون في ١٩٩٠ إلى ٦٨٣ مليون في ١٩٩٩، حدث هذا النمو حصراً في البلدان النامية. زاد القيد على الصعيد العالمي في التعليم الثانوي ١٠٣ مليون بين ١٩٩٠ و ١٩٩٩، ومثلت البلدان النامية ٩٠% من هذه الزيادة.

تعتبر نسب القيد الإجمالية والصافية بمثابة المقاييس الرئيسية للمشاركة في التعليم. نظراً لأن القيد قد يختلف عن الحضور الحقيقي وإكمال الدراسة لذلك فإن هذه الإحصاءات بحاجة إلى أن تدرس بالنسبة لعلاقتها ببقية المؤشرات التعليمية.

السنة الأخيرة التي تتوفر خلالها بيانات رسمية عن نسب القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي هي السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠ (جدول 23) تتمتع أمريكا اللاتينية والكاريبي بأعلى نسب القيد الإجمالية (١٢٦) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأقل النسب (٨١).

أما بخصوص نسبة القيد الإجمالية في التعليم الثانوي فتضم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أعلى النسب في العالم (١٠٦%) وتنحدر النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ٢٤%.

وتحتل البلدان العربية مكانة متوسطة بين المجموعتين حيث تبلغ نسبة القيد الإجمالية فيها ٩١% في التعليم الابتدائي، ٦٠% في التعليم الثانوي. (جدول 23) تعتبر نسبة القيد الصافية هي الأفضل كمؤشر دولي لقياس التقدم نحو التعليم الابتدائي الشامل. توجد ١١٤ قطراً تتوفر عنها بيانات عن نسبة القيد الصافية. بالنسبة للسنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠. بلغت نسبة القيد الصافية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وفي أمريكا اللاتينية ٩٦% مقارنة مع ٩٧% بالنسبة للبلدان المتقدمة، على مستوى التعليم الابتدائي. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فتتصدر النسبة إلى ٥٧% خلال

السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠ . أما على صعيد التعليم الثانوي في ١٩٩٩، فقد أحرزت معظم البلدان المتقدمة نسبة ٨٠% أو أكثر أما الأقاليم الأقل تقدماً فقد حققت ٢١% المائة فقط من ذلك المستوى.

جدول (٢٣)
نسبة القيد الإجمالية والصافية ، دليل التكافؤ الجنساني حسب الأقاليم
٢٠٠٠/١٩٩٩

المنطقة الرئيسية	نسبة القيد الإجمالي		نسبة القيد الصافية		دليل التكافؤ الجنائي
	الأولى	الثانوي	الأولى	الثانوي	الأولى الثانوي
العالم	١٠٠	٦٢	٨٣	٦٨	.93 .93
البلدان المتقدمة	١٠٢	١٠٧	٩٧	٨٦	.99 1.03
البلدان النامية	١٠١	٥٦	٨٢	-	.92 .89
البلدان العربية	٩١	٦٠	٧٩	٦١	.88 .85
إفريقيا	٨١	٢٤	٥٧	٢١	.89 .85
آسيا الوسطى	٨٩	٤٤	٦٩	-	.99 .99
جنوب وغرب آسيا	٩٩	٥٢	٧٩	-	.84 .75
شرق آسيا	١٠٦	٦٥	٩٣	٥٥	١,٠٠ .94
أمريكا اللاتينية	١٢٦	٨٢	٩٦	٦١	.98 1.08
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	١٠٢	١٠٦	٩٦	٨٩	.99 1.03
أوروبا الوسطى والشرقية	٩٤	٧٩	٨٧	٨٥	.96 1.00

Source : United Nations, population , education and development.2003

Tabl 4.p12.

ويمكن الحصول على صورة أوضح عن مدى المشاركة في التعليم بواسطة الأخذ بنظر الاعتبار نسب القيد الصافية والإجمالية معاً بالإضافة إلى الفجوة بينهما. تقيس نسبة القيد الصافية قدرة البلدان على تحقيق دورة منظمة للتعليم الابتدائي بالنسبة للفئة العمرية في مرحلة التعليم الابتدائي. الفرق بين نسبة القيد الصافية والإجمالية تقيس توفير التعليم للأطفال دون سن الدراسة وفوق سن الدراسة. يُظهر الدليل أن نسبة القيد الإجمالية أعلى بكثير من نسبة القيد الصافية في إقليمين رئيسيين، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والكاريبي. هذا يعني دخول الطلبة المبكر و/أو المتأخر فضلاً عن أن إعادة المراحل التعليمية (الرسوب) قد يسود في هذين الإقليمين جميع هذه البلدان تقريباً لديها نسبة كبيرة من الطلبة فوق سن الدراسة ونسبة عالية من الطلاب المعيّدين، ممن يعيدون صفّاً (أو مادة) سبق لهم الرسوب فيه.

خلال السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، بلغ عدد الأطفال المحرومين من الدراسة الابتدائية ١١٥ مليون، منهم ٥٠ مليون ولدًا و ٦٥ مليون بنتاً. عاش جميع الأطفال المحرومين من الدراسة في العالم (٩٤%) تقريباً في البلدان النامية، بخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا. يمثل كل من هذين الإقليمين أكثر من ثلث المجموع في العالم.

عاش حوالي ٥٧% من السكان البالغين (١٥ سنة فأكثر) ممن أكملوا مرحلة الدراسة الابتدائية في عام ٢٠٠٠، (٨٥% منهم في البلدان المتقدمة مقابل ٤٣% لدى البلدان النامية) (Barro and Lee, 2000)، لقد ازداد متوسط عدد السنوات الدراسية المحرزة بواسطة السكان البالغين، على المستوى العالمي، من ٥,٢ سنوات في ١٩٧٠ إلى ٦,٧ سنوات في ٢٠٠٠. على الرغم من تقلص فجوة التحصيل الدراسي بين البلدان المتقدمة والنامية بعض الشيء، مازالت واسعة عند ٤,٦ سنوات في ٢٠٠٠، ويذكر أن مستوى التحصيل الدراسي في إفريقيا عام ٢٠٠٠، بلغ ٣,٥ سنوات فقط. (United Nations, 2003)

٢- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين والشباب.

يشير معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى النسبة المئوية للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر ممن يجيدون القراءة والكتابة. (U.N.2003) خلال فترة الثلاثين سنة بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠، انخفضت معدلات الأمية بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) في أنحاء العالم من ٣٧ إلى ٢٠%، وذلك بسبب الزيادات في معدلات قيد التعليم الابتدائي بالدرجة الأولى. وفي ٢٠١٥، يتوقع أن تنخفض معدلات الأمية بين الكبار إلى ١٥%. (U.N. 2003)

على الرغم من تحقيق تقدم ملموس في الأقاليم كافة، مازالت الأمية شائعة في معظم البلدان النامية. في ٢٠٠٠، بلغت نسبة الأميين الكبار، ٤٨% في أقل البلدان نمواً، وفي جنوب وغرب آسيا ٤٥%، وفي إفريقيا والبلدان العربية ٤٠%، في حين تنحدر إلى ١١% في أمريكا اللاتينية، ١٣% في شرق آسيا والأوقيانوس (جدول ٢٤).

على الرغم من الانجازات الملحوظة في العالم في معدلات معرفة القراءة والكتابة، يظل عدد الأميين البالغين كبيراً جداً وثابت تقريباً بسبب تأثير نمو السكان. في ١٩٩٠، بلغ عدد الأميين البالغين ٨٧٩ مليون في العالم.

جدول (٢٤)

معدل أمية البالغين، السكان الأميون البالغون، وفجوة الجنس، ٢٠٠٠.

السكان البالغون ١٥ سنة فأكثر							
السكان الأميون بالملايين			(معدل الأمية (نسبة مئوية)				
إناث	ذكور	كلا الجنسين	فجوة الجنس (٢-٣)	إناث ٣	ذكور ٢	كلا الجنسين ١	الإقليم
٥٤٩	٣١٣	٨٦٢	١١	٢٦	١٥	٢٠	العالم
١٠	٥	١٥	٠,٩	١,٩	١,٠	١٤	الأقاليم المتقدمة
٥٣٩	٣٠٨	٨٤٧	١٥	٣٤	١٩	٢٦	الأقاليم النامية
١١٢	٧٣	١٨٥	٢٠	٥٨	٣٨	٤٨	الأقاليم الأقل نمواً
٤٣	٢٤	٦٧	٢٤	٥٢	٢٨	٤٠	البلدان العربية
١٣٢	٥٣	١٨٥	١٢	١٩	٨	١٣	شرق آسيا وأوقيانوسيا
٢٢	١٧	٣٩	٢	١٢	١٠	١١	أمريكا اللاتينية
٢٥٣	١٦٠	٤١٢	٢٣	٥٦	٣٤	٤٥	جنوب وغرب آسيا
٨٣	٥٣	١٣٦	١٧	٤٨	٣١	٤٠	إفريقيا

Source : United Nations, 2005, world population monitoring 2003, population, education and development Table 13.p.21.

وفي سنة ٢٠٠٠، انخفض عددهم قليلاً إلى ٨٦٢ مليون، بين الأقاليم النامية، بلغ عدد الأميين الكبار (٨٤٧) شخصاً من بينهم (٤١٢) شخصاً في جنوب وغرب آسيا. وفي ٢٠٠٠، مثلت هذه الأقاليم حوالي ٧٠% من السكان الكبار الأميين في العالم. ومن المتوقع أن تمثل هذه الأقاليم ٨٠% من السكان الأميين في العالم في ٢٠١٥. (U.N. 2003:14)

في مجتمع يزداد فيه الإقبال على التعليم، يوجد ضغط اجتماعي شديد على الجميع لتعلم القراءة والكتابة. ففي ١٩٩٠، بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة في ٢٨ بلداً أقل من ٥٠%. في ٢٠٠٠ مازالت هناك ٢١ بلداً دون مستوى ٥٠%. ومن المتوقع أن تظل ستة بلدان دون ٥٠% في ٢٠١٥، ما لم تبذل جهود رئيسية لتعميم التعليم الأساسي بين الأطفال والشباب ونشر معرفة القراءة والكتابة بين الكبار.

الأمية بين الشباب

يشير معدل الأمية بين الشباب إلى المعدل بالنسبة للفئة العمرية ١٥-٢٤، وهو يعكس حصيلة عملية التعليم الأساسي الأحدث. تبعاً لتقديرات اليونسكو، انخفض معدل أمية الشباب في العالم من ٢٦% في ١٩٧٠ إلى ١٦% في ١٩٩٠ وإلى ١٣% في ٢٠٠٠ (جدول ٢٥). ومن المتوقع أن تنخفض النسبة إلى ١٠% عام ٢٠١٥ (U.N.2003:16). من حيث الأعداد المطلقة انخفض عدد الأميين الشباب في العالم من ١٥٧ مليون في ١٩٩٠ إلى ١٤١ مليون في ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ١١٣ مليون في ٢٠١٥. (U.N,2003)

جدول (٢٥)
معدلات أمية الشباب، السكان الأميون، ٢٠٠٠.

السكان البالغون ١٥-٢٤ سنة							المجموعات الإثنائية والأقاليم الرئيسية
السكان الأميون (بالملايين)				معدل الأمية			
إناث	ذكور	كلا الجنسين	فجوة الجنس	إناث	ذكور	كلا الجنسين	
٨٦	٥٥	١٤١	٧	١٧	١٠	١٣	العالم
0.0	0.0	0.0	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	الأقاليم المتقدمة
٨٦	٥٤	١٤٠	٨	٢٠	١٢	١٦	الأقاليم النامية
٢٨	١٨	٤٦	١٥	٤٢	٢٧	٣٥	البلدان الأقل نمواً
٨	٥	١٣	١٤	٣١	١٧	٢٤	البلدان العربية
٦	٣	٩	٢	٤	٢	٣	شرق آسيا والأوقيانوس
٢	٣	٥	١-	٥	٦	٥	أمريكا اللاتينية
٣١	٣٢	٨٣	١٦	٣٩	٢٣	٣٠	جنوب وغرب آسيا
١٨	١٢	٣٠	١٠	٢٩	١٩	٢٤	إفريقيا جنوب الصحراء

Source: Ibid

بالنسبة للأقاليم النامية ككل، انخفض معدل أمية الشباب من ١٩ إلى ١٦ % فيما بين ١٩٩٠-٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يصل إلى ١١ % في ٢٠١٥. لقد تحقق تقدم كذلك في البلدان الأقل نمواً حيث أن معدل أمية الشباب انخفض من ٤٤ إلى ٣٥ % خلال التسعينات ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٢٣ % في ٢٠١٥. بين الأقاليم النامية يتراوح معدل أمية الشباب من ٣ % في شرق آسيا والأوقيانوس إلى ٣٠ % في جنوب وغرب آسيا (U.N,2003).

٣- التحصيل الدراسي:

للفترة ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠، انخفضت نسبة السكان ١٥ سنة فأكثر بدون تعليم أو لديهم تعليم ابتدائي فقط، في حين أن نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي أو أعلى زادت حوالي ٥٧% من مجموع السكان البالغين الذين أكملوا مرحلة التعليم الابتدائي في ٢٠٠٠، (٨٥% في البلدان المتقدمة و ٤٣% في البلدان النامية).

بين الأقاليم النامية، أظهرت غرب آسيا وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريببي الانخفاضات الأكبر في نسبة السكان الكبار الأميين بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠. حققت تلك الأقاليم إضافة إلى جنوب آسيا الزيادات الأكبر في نسبة الصاعدين إلى مستوى التعليم الثانوي أو أعلى. (U.N.2003:23)

على المستوى العالمي، زاد متوسط معدل السنوات الدراسية المحرزة بواسطة السكان الراشدين من ٥,٢ سنوات في ١٩٧٠ إلى ٦,٧ سنوات في ٢٠٠٠ وقد بلغت فجوة التحصيل الدراسي بين البلدان المتقدمة والنامية ٤,٦ سنوات في نفس العام وكان عدد سنوات التحصيل الدراسي في أفريقيا ٣,٥ وهو الأدنى في العالم.

٤- التباين الجنساني في التعليم:

دليل التكافؤ الجنساني:

يعتبر دليل التكافؤ الجنساني من أهم المقاييس المستخدمة لتقدير التباين الجنساني في التعليم. وهو عبارة عن نسبة قيد الإناث إلى نسبة قيد الذكور. استناداً إلى نسب القيد الإجمالية، بلغ دليل التكافؤ الجنساني لدى البلدان المتقدمة حوالي واحد للتعليم الابتدائي أو أكثر بقليل من واحد في التعليم الثانوي مما يدل على زيادة قيد الإناث على الذكور. ومع ذلك، في معظم البلدان النامية ما زالت معدلات قيد الأولاد على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي تفوق معدلات البنات (جدول ٢٣) زاد دليل التكافؤ الجنساني (القائم على نسب القيد الإجمالية) من ٠,٨٧ إلى ٠,٩٢ بالنسبة للقيد في التعليم الابتدائي ومن ٠,٧٥ إلى ٠,٨٩ بالنسبة للقيد في التعليم الثانوي لدى البلدان النامية. (U.N.2003)

ظلت نسبة البنات في القيد الابتدائي والثانوي أقل نسبياً من نسبة الأولاد في أجزاء كبيرة من البلدان النامية، خاصة في جنوب آسيا، البلدان العربية وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهناك اختلاف كبير بين البلدان في هذه الأقاليم. حيث أن مدى القيم في دليل التكافؤ الجنساني بالنسبة للتعليم الثانوي أكبر مما هو بالنسبة للقيد في التعليم الابتدائي. في البلدان المتقدمة وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية تزيد نسب القيد في التعليم الثانوي بالنسبة للبنات على نظيراتها لدى الأولاد في أغلب الحالات. من جانب آخر، تكون معدلات قيد البنات في معظم البلدان الإفريقية والآسيوية أدنى من معدلات قيد الأولاد على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي معاً.

التباينات بين قيود البنات والأولاد تكون عادة أدنى عندما يؤخذ بنظر الاعتبار فقط نسبة القيد الصافي بدلاً من نسبة القيد الإجمالي. رغم أن الأولاد المسجلين أكثر عدداً على وجه العموم، فهم أيضاً يشكلون أكثر الطلبة فوق سن الدراسة. في الغالبية العظمى من البلدان يعيد الطلاب أيضاً الصفوف (أو المواد) التي سبق لهم الرسوب فيها أكثر من الطالبات. (U.N;2003:25)

على العموم، تكون الاختلافات الجنسية في التعليم على مستوى السكان البالغين أعلى من الأطفال المداومين في المدرسة حالياً. ومع ذلك، يمكن أن يلاحظ اتجاه نحو انخفاض فجوات التعليم في جميع الأقاليم في العالم. بالنسبة للأقاليم النامية، انخفضت الفجوة الجنسية بين الأميين ١٨ نقطة نسبة مئوية في ١٩٩٠ إلى ١٥ في ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تنحدر إلى ١٠ في ٢٠١٥.

(United Nations population, Education and Development 203:16-18)

٥- نوعية التعليم:

يُعتبر التعليم ذو النوعية الجيدة من أهم متطلبات العملية التعليمية الناجحة. توجد دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في البلدان النامية، كما تتبدى في ارتفاع نسب الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية، مما يؤدي إلى قضاء فترات زمنية

أطول في مراحل التعليم المختلفة. إلا أن المشكلة الأخطر تكمن في مدى جودة التعليم. فعلى الرغم من قلة الدراسات المتوفرة ، فإن الشكاوى المتعلقة بتدهور نوعية التعليم في البلدان النامية كثيرة. وقد أكدت الدراسات التعليمية المتوفرة على غلبة ثلاث سمات عن ناتج التعليم في البلدان النامية^١ تدني التحصيل المعرفي ، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠٠٢: ٥٠)

بخصوص مؤشرات ناتج التعليم، أصبحت الاختبارات الدولية لانهجازات الطلبة أكثر شيوعاً في جميع البلدان في العالم تقريباً. ومع ذلك، فإن هذه الاختبارات غالبية الثمن وغالباً ما تجرى فقط في البلدان الكبيرة والغنية. تظهر نتائج الدراسات المتوفرة ما يأتي:

- ١- تؤدي القاعات الدراسية المتعددة الصفوف(طلاب من مختلف الصفوف في قاعة واحدة) إلى نتائج إيجابية على الدرجات في حين أن المدارس المنظمة في مناورات (المفضية إلى تقليل الساعات الدراسية في كثير من الأحيان) أظهرت تأثيراً سالباً في الانجاز.
- ٢- الحصول الأكبر على الكتب المدرسية المقررة يرتبط مع إنجاز أكبر في الدرجات، وإن الوصول القليل إلى المواد التعليمية يؤدي إلى تخفيض الدرجات.
- ٣- الخبرة التعليمية قضية مهمة بخصوص الانجاز.
- ٤- يتركز المعلمون الأكثر خبرة في المدن الكبرى أو المناطق الحضرية الكبيرة، بينما يوجد المعلمون الأقل خبرة في المناطق الريفية أو البلدات.
- ٥- الدروس الإضافية خارج الصفوف تزيد درجات الانجاز.
- ٦- تلعب الخصائص المميزة للطلبة دوراً هاماً في الانجاز الدراسي .
- ٧- يلعب جنس الطالب دوراً قليلاً في عملية الانجاز الدراسي .
- ٨- يؤدي مكان الإقامة (ريف- حضر) دوراً هاماً في عملية الانجاز الدراسي.
- ٩- أصحاب المهارات اللغوية الفائقة من الطلبة يحصلون على درجات أعلى من غيرهم. (U.N.2003:18)

د- اتجاهات السكان، التعليم والتنمية:

على الرغم من الاعتراف بأهمية العلائق بين السكان والتعليم والتنمية منذ زمن طويل ، إلا أن الأولوية المنسوبة لهذه العلائق كانت مختلفة. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اهتمت الحكومات في البلدان النامية بنشر- التعليم على نحو متزايد ، مما أدى إلى التوسع السريع للنظم التعليمية، وزيادة نسب القيد المدرسي في جميع المستويات الدراسية، بخاصة المستويين الابتدائي والثانوي في مختلف بلدان العالم.

بيد أن إمكانية الحصول على التعليم الأساسي، في بعض أنحاء العالم، ركدت أو انخفضت بسبب الحرب والتكيف الاقتصادي وتحول النفقات من عاتق الحكومات إلى الأسر. وأدى هذا الوضع إلى زيادة ما تتحمله الأسر من تكاليف التعليم في الوقت الذي ينخفض فيه دخل الأسر. ونتيجة لذلك، فإن معدل القيد بالتعليم الابتدائي والثانوي مال إلى التناقص بالنسبة لكل من الطلاب والطالبات ، بخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي الوقت ذاته تغيرت النظرة إلى عملية التنمية أيضاً بطرق أعطت للتنمية أهمية أكبر. في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أنصب اهتمام الاقتصاديين المحترفين المعنيين بالتنمية بصورة رئيسية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى، باعتباره مؤشراً للتقدم وبخاصة التصنيع والتجارة كمحدد للنمو. على الرغم من وجود إجماع أكيد بأنه لا يمكن تحقيق مستوى اقتصادي متقدم باستخدام عدد كبير من الناس الأميين فإن النماذج الاقتصادية الرسمية أولت اهتماماً قليلاً بتنمية رأس المال البشري، كمحدد للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فقد تغير هذا عموماً . فقد وجد عدد متزايد من الاقتصاديين دليلاً على أن رأس المال البشري- بخاصة التعليم والصحة- له فوائد اقتصادية هامة بالنسبة لأفراد المجتمع كافة. يضاف إلى ذلك، فقد تطور مفهوم التنمية من نظرة ضيقة إلى إطار واسع النطاق يتضمن العلائق الأوسع بين التنمية الاقتصادية والفقروالبيئة. كما كان هناك اعتراف أكبر بان التعليم قد ساعد على تحقيق

التقدم في ميادين أخرى كالصحة الأفضل، والحياة المتوقعة الأطول، التنمية الشخصية، المساهمة في المجتمع المدني والوصول إلى مدى واسع من الفرص إلى جانب آثاره الاقتصادية. تسعى الأبحاث عن معدلات المردودات الاقتصادية للتعليم عموماً إلى قياس المردودات الاجتماعية التي تعود على المجتمع بأكمله أو المردودات الخاصة التي تعود على الأفراد. على المستوى الأسري، أثبت البحث أن التعليم يزيد المذخولات الفردية في مختلف الميادين، على الرغم من اختلاف حجم المردود بمرور الزمن والمكان.

بخصوص العائدات الأسرية، أثبتت الأبحاث عموماً أهمية الارتباط الموجب بين التعليم والإنتاج والنمو الاقتصادي. اظهر احد الأبحاث أن معدلات العائدات لا تختلف بحسب مستوى التعليم فقط وإنما بحسب مستوى التنمية أيضاً (Mingat and Tan, 1996) بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، كان التعليم الابتدائي أفضل استثمار، بينما في البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث يكون التعليم متوافراً على نطاق واسع، أدى الاستثمار المتزايد في التعليم الثانوي إلى أعلى العائدات الاجتماعية. أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع، كانت العائدات الأكبر بالنسبة للتعليم العالي. المستويات العالية لتعليم العاملين تسهل الاكتشاف، والتكيف واستخدام عمليات إنتاجية أكثر كفاءة. يدل هذا على أن التعليم الابتدائي يستحق الأولوية في تخصيص الموارد بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. (The world Bank 1995). استناداً إلى هذا الدليل، كثير من البلدان لم تحسن تخصيص المصروفات على القطاعات التعليمية، مع ذهاب حصة غير متناسبة للتعليم الثانوي والجامعي. كما كشفت دراسات أخرى عن أن التعليم الابتدائي وسيلة فعالة للحد من الفقر وعدم المساواة، بخاصة بالنسبة للقطاعات الأفقر في المجتمع.

كما وردت فوائد أخرى للاستثمار في التعليم الابتدائي والتدريب، فقد وجدت دراسات أن التعليم الابتدائي يسهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وفي تعجيل الابتكارات التكنولوجية وأن التعليم يرتبط بانتشار المعلومات الأكبر.

كيف تمكنت البلدان النامية من توفير التعليم لشعوبها في وجه نمو السكان السريع؟ بالرغم من الضغوط الديمغرافية في كثير من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠، زاد القيد المدرسي بمعدل لم يسبق له مثيل، فقد ارتفعت معدلات القيد الإجمالية وانخفضت أعداد الطلبة في الشعبة الواحدة. (U.N.2003.71)

التعليم والدخول إلى الحياة الإنجابية والخصوبة:

يتأثر توقيت الزواج والولادة الأولى بواسطة كل من المعايير الثقافية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية. حيثما يكون التعليم متطلباً أساسياً للحصول على الأعمال المرغوب فيها وتحقيق الحراك الاجتماعي، قد تكون كلفة الفرصة الضائعة للزواج المبكر أو الحمل هامة. من الجانب الآخر، في مجتمعات حيث توجد فيها حوافز قليلة لمواصلة الدراسة وبدائل محددة للزواج من المحتمل أن يتزوج الشباب والشابات في سن مبكرة نسبياً.

بين كل من النساء والرجال، يكون العمر المبكر للزواج الأول أكثر شيوعاً بين غير المتعلمين والمتعلمات مقارنة بأقرانهم من المتعلمين والمتعلمات. يلعب التعليم دوراً كبيراً في تأخير سن الزواج والولادة الأولى، تعليم المرأة عامل رئيسي مؤثر في بداية حمل الأطفال، فالمرأة المتعلمة تسيطر على نحو أكبر على الوقت الذي تتفقه في الإنجاب وتربية الأطفال ومن المرجح أن تكون أسرتها أصغر حجماً. والمرأة المتعلمة يكون أطفالها الباقون على قيد الحياة أفضل تعليماً.

تأثير التعليم في الخصوبة هام، على المستويين المجتمعي والفردى على الصعيد العالمي، البلدان ذات المعدلات العالية لتعليم النساء والتحصيل الدراسي لديها معدلات خصوبة إجمالية أدنى من بلدان ذات مستويات تعليمية منخفضة.

داخل البلدان، تنخفض الخصوبة بسبب زيادة التحصيل الدراسي. في البلدان النامية، يرتبط تعليم الزوج المرتفع أيضاً بالخصوبة المكتملة الأدنى، بيد أن تأثيره أضعف من تأثير تعليم الزوجة.

النساء الحاصلات على مستويات تعليمية عالية يرغبن في أسر أصغر حجماً. على العموم، ترغب النساء في البلدان النامية بأطفال أقل مما لديهن في الواقع وتختلف هذه الفجوة بين المجموعات التعليمية. والمرأة المتعلمة أكثر ميلاً إلى استخدام وسائل تحديد النسل من غير المتعلمة أو المتعلمة تعليماً أدنى.

في البلدان النامية، يختلف انتشار وسائل تحديد النسل لدرجة كبيرة بين المجموعات المتعلمة، فهي بين النساء الأفضل تعليماً أكثر انتشاراً من النساء الأميات أو اللاتي يتمتعن بتعليم منخفض.

كما أن التعليم يفرض تأثيراً هاماً على الحرمان من الأولاد، في البلدان المتقدمة. ففي معظم البلدان المتقدمة، النساء الأفضل تعليماً أكثر احتمالاً في البقاء بدون أولاد مقارنة مع نساء لديهن مستوى تعليمي أدنى.

التعليم، الصحة والوفيات:

يتمتع الناس الأفضل تعليماً بصحة أحسن ويعيشون حياة أطول. من بين المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية التي وجد أنها ذات علاقة بالتباينات في الصحة والوفيات، يُعد التعليم من بين الأقوى ارتباطاً والأكثر اتساقاً. يبدو أن الناس الأفضل تعليماً وأعضاء أسرهم يتمتعون بصحة أفضل ويعيشون فترة أطول.

أظهرت دراسات في البلدان النامية أن النساء الأقل تعليماً يتعرضن إلى وفيات أمومة أكثر، أقل معرفة بالأحوال الصحية، لديهن مستوى أدنى من الحصانة ضد الأمراض.

التعليم والهجرة الدولية:

يؤخذ التعليم بنظر الاعتبار على نحو متزايد بمثابة خاصية رئيسية بواسطة البلدان التي تطبق معايير القبول والإقامة بالنسبة للوافدين إليها من بلدان أخرى. ونتيجة لذلك،

فإن هذه البلدان تجذب مهاجرين أكثر تعليمياً ومهارة. وقد قامت البلدان الغربية بسن قوانين تؤكد على مهارات المهاجرين. يختلف التحصيل الدراسي للمهاجرين كثيراً استناداً إلى بلدانهم الأصلية. كما أن المسافة بين مكان الإقامة والمقصود، أسباب الهجرة، والخصائص العمرية والجنسية لمختلف مجموعات المهاجرين إنما هي بعض العوامل المؤثرة في الفروق الملحوظة.

لقد أسهمت هجرة الطلبة على نحو متزايد في تهيئة الطريق للمهاجرين الراغبين في العمل أو الإقامة الدائمة. المهاجرون حاصلون على التعليم في البلد المضيف يجدون الفرصة سانحة للحصول على العمل أكثر من الدارسين في الخارج ، وبخاصة أولئك المختصين في الحقول العلمية والتكنولوجية . شهدت السنوات الحالية إقبالاً شديداً على الهجرة إلى الدول الغربية من جانب الطلبة، بخاصة الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا وفرنسة.

يأتي الطلاب الأجانب للدراسة في بلدان مختلفة ترتبط في كثير من الأحيان، بعلاقات جغرافية، تاريخية وثقافية مع البلدان المضيفة.

الخلاصة:

يظهر بوضوح أن التعليم يؤدي دوراً رئيسياً في التنمية الوطنية، بجانب كونه عنصراً أساسياً في الرفاهية الشخصية. من خلال التعليم، يتمكن الناس من الحصول على خيارات واتخاذ قرارات في ميادين كالعمل، مكان الإقامة، حجم الأسرة، الصحة، طراز الحياة، والتنمية الشخصية من دون تطور الموارد البشرية الكامل في البلد، فإن التنمية لن تترسخ، ولن يكون هناك ضمان دائم للنمو الاقتصادي، لأن الأشخاص المثقفين أكبر قدرة على الإسهام في تقدم مجتمعاتهم ورفاهية شعوبهم.

الفصل الثالث عشر الخصائص الاقتصادية

مقدمة

- أ- تعريفات وقياسات.
 - ب- مستويات واتجاهات القوى العاملة.
 - ١- حجم وهو القوى العاملة.
 - ٢- معدلات النشاط الاقتصادية.
 - معدل النشاط الاقتصادي في العالم.
 - معدل النشاط الاقتصادي حسب العمر.
 - معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس.
 - ج- خصائص أسواق العمل.
 - ١- أنماط التشغيل
 - ٢- هيكل سوق العمل.
 - ٣- البطالة.
 - د- انعدام الأمن الوظيفي وأمن الدخل.
 - ١- الأمن الوظيفي.
 - ٢- اتساع نطاق التفاوت في الدخل.
- الخلاصة:

الفصل الثالث عشر

الفصل الثالث عشر الخصائص الاقتصادية

مقدمة:

يبحث هذا الفصل في النشاط الاقتصادي والمدخولات التي تحصل عليها الأسر والأفراد. أحد الأسباب لبحث هذه المواضيع في هذا الكتاب هو أنها (بخاصة النشاط الاقتصادي)، تشمل مفردات تدخل في تعداد السكان والمسوحات العينية. سبب آخر هو أن تبويات متقاطعة كثيرة ذات خصائص ديمغرافية بحتة متوافرة لغرض التحليل ويتعين على الديمغرافي معرفة كيفية معالجة هذه بصورة بارعة. من جانب آخر، تمثل ميادين النشاط الاقتصادي. القوة البشرية (manpower) الدخل المستهلك ميادين رئيسية للتخصص ضمن الميدان الأوسع لعلم الاقتصاديات. ينصب اهتمام هذا الفصل على المظاهر الديمغرافية للخصائص الاقتصادية. (Shryock, et.al.1976) وبخاصة ما يتعلق بالوضع المهني للسكان لأن البيانات المتعلقة بالمهنة توفر مؤشرات متعلقة بالعمل والبطالة. يضاف إلى ذلك، أن الوضع المهني للأفراد يحدد المكانة الاجتماعية والاقتصادية. والسبب الثالث هو أن تصنيف العمال المستخدمين حسب المهنة والصناعة يوفر أساساً مناسباً للمقارنات المفيدة بين الوظائف الاجتماعية والاقتصادية حسب الوحدات الإدارية للسكان.

أ- تعريفات وقياسات:

على الرغم من أن جميع الأشخاص يستهلكون سلعاً وخدمات إلا أن جزءاً من مجموع السكان في بلد معين فقط يشاركون في إنتاج هذه السلع والخدمات. من الواضح تماماً أن صغار السن والكبار والعاجزين بدنياً وعقلياً لا يساهمون في هذا النشاط الاقتصادي بسبب عدم القدرة على القيام بذلك.

القوة البشرية لشعب ما، إذن هي مجموع الأشخاص الذين يتمكنون من إنتاج السلع والخدمات إذا كان هناك طلب على أعمالهم وكانوا راغبين في القيام بها. يتكون السكان النشطون اقتصادياً (Economically active population) الذي يدعى أحياناً بقوة العمل (Working force) من ذلك الجزء من القوة البشرية، الذي يعمل فعلاً أو يحاول الانخراط في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية (Jaffe, 1950) أثناء فترة مرجعية محددة. والفترة المرجعية هي إما ذات أمد قصير أسبوع أو يوم واحد، أو ذات أمد طويل - سنة. ويشمل النشاط الاقتصادي، على النحو الذي يعرفه نظام الحسابات القومية جميع الإنتاج الموجه نحو السوق، وبعض أصناف الإنتاج غير الموجه نحو السوق (بما في ذلك، إنتاج وتجهيز المنتجات الأولية للاستهلاك الشخصي و التشييد من أجل المصلحة الشخصية وإنتاج الأصول الثابتة الأخرى للاستعمال الشخصي. ولا يشمل الأنشطة غير المأجورة والخدمات المجتمعية الطوعية). في أية فترة زمنية، الشخص النشط اقتصادياً قد يكون مستخدماً أو عاطلاً عن العمل.

ويتكون المستخدمون من جميع الأشخاص الذين تجاوزوا السن المحددة للعمل (١٥ سنة فأكثر) ممن يعملون لقاء أجر أو ربح أو يساهمون في أعمال تجارية (أو زراعية) للأسرة دون مقابل (أي كانوا غير مأجورين) ويتكون العاطلون من جميع الأشخاص اللذين تجاوزوا العمر المحدد لقياس السكان النشطين اقتصادياً أثناء فترة مرجعية محددة:

- ١- لم يكن لديهم أي عمل أو وظيفة، أي كانوا عاطلين عن العمل.
- ٢- كانوا جاهزين حالياً للعمل المأجور أو العمل في المهن الحرة أثناء الفترة المرجعية.
- ٣- كانوا يبحثون عن عمل مأجور أو عن مهن حرة.

ويتكون الأشخاص خارج القوى العاملة (أو السكان غير الناشطين اقتصادياً حالياً) من جميع الأشخاص غير المصنفين كمستخدمين أو عاطلين أثناء الفترة المرجعية بالإضافة إلى الأشخاص الذين لم يبلغوا السن المحددة للعمل (كالأطفال والأحداث).

يتكون السكان غير الناشطين اقتصادياً من الفئات الوظيفية الآتية:

- ١- القائمون بالإعمال المنزلية: من كلا الجنسين، غير الناشطين اقتصادياً، ممن يقومون بالأعمال المنزلية في بيوتهم الخاصة.
- ٢- الطلبة: أشخاص من الذكور والإناث، غير ناشطين اقتصادياً، ممن يواصلون تعليمهم في أية مؤسسة تعليمية نظامية خاصة أو عامة من أجل اكتساب العلم والخبرة.
- ٣- المتسلمون للدخل: من كلا الجنسين ، غير ناشطين اقتصادياً ممن يتلقون دخلاً ثابتاً من ممتلكات أو استثمارات أو تقاعد.
- ٤- آخرون : أشخاص من احد الجنسين غير ناشطين اقتصادياً ، ممن يتلقون دعماً عاماً أو مساعدة خاصة وجميع الأشخاص الآخرين غير المذكورين في أي من الفئات المذكورة أنفاً، كالأطفال غير المداومين في المدرسة.

الحد الأدنى للعمر المقرر في تعداد السكان حول النشاط الاقتصادي هو ١٥ سنة

(United Nations, 2000.137).

خصائص العمل:

يمكن تحديد ثلاثة أصناف من المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي عند إجراء التعداد السكاني أو المسوحات العينية وهي: المهنة والصناعة والوضع في الشغل.

المهنة: Occupation

تشير المهنة إلى نوع العمل المنجز خلال الفترة المرجعية. يوصي خبراء الأمم المتحدة باستخدام المعايير الدولية لتصنيف المهن المعدة من قبل منظمة العمل الدولية وذلك لأغراض المقارنات الدولية. وتتضمن أصناف المهن الآتية:

- ١- أصحاب المهن العلمية والفنية ومن إليهم.
 - ٢- أصحاب المهن الإدارية والتشريعية والتنفيذية.
 - ٣- أصحاب المهن الكتابية.
 - ٤- العاملون بالبيع والشراء.
 - ٥- المشتغلون بخدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي وخدمات الأمن والخدمات الأخرى المماثلة.
 - ٦- العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات والغابات والصيد.
 - ٧- العاملون بالإنتاج والمشرفون على الإنتاج والعمال العاديون والذين يديرون معدات وآلات النقل.
 - ٨- عاملون غير مصنّفون حسب المهن أو مهن غير واضحة أو غير مبيّنة.
- (U.N.1970)

الصناعة Industry (فرع النشاط الاقتصادي):

بالإضافة إلى معلومات عن نوع العمل أو المهنة التي يقوم بها الفرد، من المهم أيضاً معرفة نوع النشاط المنفذ بواسطة المنشأة التي يعمل فيها الأفراد.

الأمم المتحدة تعرف الصناعة كالآتي الصناعة تشير إلى نشاط المنشأة التي عمل فيها شخص ناشط اقتصادياً خلال الفترة الزمنية المرجعية. (U.N.1970)

نشاط المنشأة يعني أنواع البضائع والخدمات المنتجة. المنشأة المنتجة للبضائع تتضمن على سبيل المثال مصافي النفط، مصنع للورق والملابس والفاكهة أو الخضروات، أما المنشآت القائمة بالخدمات، فتشمل الجامعات والمستشفيات والسكك الحديدية وصالونات الحلاقة.

الوضع في الشغل (كـمـشـتـغـل أو رب عمل): Status

ويتضمن التصنيف الدولي للوضع في العمالة مبادئ توجيهية لتصنيف الوظائف في سوق العمل بالاستناد إلى نوع عقد العمل الذي يربط العامل برب عمله أو بأي شخص آخر ويتكون التصنيف للوضع في العمالة لعام ١٩٩٣ ضمن فئات رئيسية: المستخدمين، أرباب العمل. والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين لحساب الأسرة وأعضاء تعاونيات الإنتاج.

أ- أما المستخدمين: فهم جميع العاملين لقاء أجور ومرتببات.

ب- أما أرباب العمل: فهم الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مع شريك أو مع شركاء أو يشغلون وظائف المهن الحرة ويستعينون بشخص أو أكثر على أساس دائم للعمل معهم في أعمالهم التجارية كمستخدمين.

ج- أما العاملون لحسابهم الخاص: فهم جميع الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص) ومع شريك لحسابهم أو عدة شركاء، ويشغلون وظائف المهن الحرة ولا يستعينون بأي مستخدم على أساس دائم.

د- وأما أعمال الأسرة المساهمون (غير المأجورين) فيشتغلون في وظائف المهن الحرة، في مؤسسة أو منشأة ذات منحى سوقي (أي عمل تجاري أو زراعي) يديرها احد الأقارب الذي يعيش في نفس الأسرة المعيشية.

هـ- وأما أعضاء تعاونيات الإنتاج: فهم العمال الذين يشغلون وظائف المهن الحرة في تعاونية تقوم بإنتاج البضائع والخدمات، يكون فيها لكل عضو من الأعضاء رأي على قدم المساواة في القرارات المتعلقة بالإنتاج والمبيعات والاستشارات وتوزيع الإرباح. (منظمة العمل الدولية: ١٩٩٨)

(U.N.1970:590, 60)

و- أشخاص غير مصنّفين حسب الوضع في العمالة:
عمال أصحاب خبرة مجهولي الوضع المهني أو الأشخاص العاطلون
الذين لم يسبق لهم العمل من قبل.

البطالة: Unemployment

البطالة هي عدم توافر العمل لأشخاص راغبين فيه وقادرين عليه في
مهن تتفق مع استعدادهم ، نظراً لحالة سوق العمل. ويحدد معدل البطالة
بالنسبة المئوية للأشخاص في القوى العاملة العاطلين عن العمل، أو بنسبة
العمال المتعطلين بالقياس إلى مجموع القوى العاملة.

البطالة المقنعة: (Under Employment)

البطالة المقنعة هي أقل من العمالة الكاملة ويمكن التعبير عنها،
بحسب منظمة العمل الدولية، كالآتي:
البطالة المقنعة هي الفروق بين كمية العمل المنجز بواسطة أشخاص عاملين
وكمية العمل الراغبين في القيام به والقادرين على إنجازه .
(International labour Organization 1957).

قياس البطالة المقنعة:

الإجراءات المتبعة لقياس البطالة المقنعة تنقسم إلى ثلاثة أنواع :
أ- الجهود الكيفية لتقسيم العمال بحسب عدد ساعات العمل الأسبوعية، (أو
فترة زمنية أخرى)؛ ب- استخدام كمية الوقت التي أراد العامل القيام بها،
لذلك فإن ناقصي العمالة يعرفون بأنهم أولئك الأشخاص الذين عملوا وقتاً يقل
عن الوقت الراغبين فيه، ج- تقدير رغبة العامل في تغيير عمله بسبب قلة
قيمة العمالة الحالية، بضمنها المكاسب القليلة (ربحاً كانت أم أجراً)، قلة
الفرصة المتاحة لاستخدام المهارات، وما إلى ذلك.(United Nations1958)

على أساس الخبرات المتوافرة حتى الآن، يمكن القول بأنه لا توجد طريقة مناسبة لقياس البطالة المقنعة.

مقاييس النشاط الاقتصادي:

هذه المقاييس تتعلق بالسكان النشطين اقتصادياً، القوى العاملة العمال الكاسبون، اعتماداً على نوع البيانات المتوافرة؛ ولكننا سنشير إليها عموماً بمعدلات الفعالية. كما هو الحال بالنسبة للخصائص الديمغرافية الأخرى، يمكن حساب معدل الفعالية الخام، الإجمالي والخاص لكلا الجنسين سوية، ولكن من المعتاد حساب معظم المعدلات بصورة منفصلة للذكور والإناث.

معدل الفعالية الخام:

يمثل معدل الفعالية الخام عدد الأشخاص النشطين اقتصادياً كنسبة مئوية من مجوع السكان. كما يشار إليه أيضاً بمعدل مشاركة القوى العاملة الخام، في البلدان التي يكون فيها مفهوم القوى العاملة قابل للتطبيق. على سبيل المثال في تعداد السكان العام ٢٠٠٦، بلغ مجموع السكان الليبيين ٥,٣٢٣,٩٨٩ نسمة، كما أن عدد السكان الليبيين العاملين اقتصادياً ممن أعمارهم (١٥ سنة فما فوق) قد بلغ ١,٦٣٥,٧٨٣ فرداً وهكذا، فإن معدل الفعالية الخام في ليبيا في ٢٠٠٦ كان.

$$\%30.7 = 100 \times \frac{1,635.783}{5,323,989}$$

(ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٦)

معدل الفعالية المنقح:

يفضل الباحث عموماً استخدام معدلات أكثر فائدة للنشاط الاقتصادي في تحليله ومن بينها معدل الفعالية المنقح، كما في المثال الآتي: الذي يوضح حساب معدل الفعالية لجميع الأشخاص الليبيين الذين بلغت أعمارهم (١٥ سنة فما فوق) والبالغ عددهم (٣,٥٩٩,٢٧٨) في ٢٠٠٦، حيث أن الأشخاص دون سن ١٥ سنة لم يسألوا عن

أنشطتهم الاقتصادية وهكذا فإن معدل الفعالية للأشخاص ١٥ سنة فما فوق، يُحسب على النحو الآتي :

$$\%45.45 = 100 \times \frac{1.635.783}{3.599278}$$

وهو بطبيعة الحال، أعلى من المعدل السابق بكثير.

معدل الفعالية الخاص بالعمر والجنس:

معدل الفعالية المحسوب لفئة عمرية - جنسية معينة أكثر فائدة بكثير من أي مقياس آخر للنشاط الاقتصادي في التحليل الديمغرافي. يُحسب معدل الفعالية الخاص بالعمر- الجنس حسب الصفة الآتية:
السكان الفعالون في فئة عمرية جنسية معينة:

مجموع السكان في الفئة العمرية - الجنسية ، وهكذا بالنسبة للذكور ٢٥ إلى ٢٩ سنة من العمر في مجتمع في ١٩٦٠، يُحسب المعدل كالآتي : علماً بأن:

الذكور الفعالين (٢٩-٢٥) سنة من العمر = ٢٦٨,٨٥١

مجموع الذكور (٢٩-٢٥) سنة من العمر = ٢٧٨,٦٠١

$$\%96.5 = 100 \times \frac{268,851}{278,601} = \text{المعدل}$$

ويمكن أن تحسب معدلات النشاط الاقتصادي بالنسبة لفئات سكانية من حيث مختلف الخصائص ، فضلاً عن العمر والجنس ، كما على سبيل المثال، التحصيل التعليمي، الحالة الزوجية المجموعات الاثنية والدينية والمستوى الاقتصادي للأسرة وذلك بحسب درجة اهتمام الباحث بالموضوع ومدى توفر البيانات المطلوبة.

نسبة الإعالة: Dependency Ratio

أحد الأساليب الشائعة في التحليل الديمغرافي حول موضوع القوى العاملة هو حساب نسبة الإعالة من إحصاءات العمر السكاني بدون الاهتمام بالمشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي - على سبيل المثال ، نسبة الإعالة المستخدمة عموماً.

$$100 \times \frac{\text{السكان دون ١٥ سنة + السكان ٦٥ وأكثر}}{\text{السكان ١٥ إلى ٦٤ سنة}}$$

على اعتبار أن جميع الأشخاص في الفئة العمرية منتجون وجميع الأشخاص دون سن ١٥ و ٦٥ فأكثر عالة . إن نسبة السكان غير الفعاليين اقتصادياً إلى السكان الفعاليين اقتصادياً أكثر فائدة من المقياس السابق لقياس نسبة الإعالة الاقتصادية، لأنه لا يعكس فقط التركيب العمري - الجنسي للسكان فحسب وإنما معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي . لغرض المقارنة، نقدم القيمتين للنوعين من النسب بالنسبة للعراق في سنة ١٩٨٧:

$$\text{نسبة الإعالة السكانية} = \frac{\text{السكان دون ١٥ + السكان}}{\text{السكان دون ١٥ - ٦٥}} \times 100 = 97.16\%$$

$$\text{نسبة الإعالة الاقتصادية} = \frac{\text{السكان دون ١٥ + السكان}}{\text{السكان في القوى العاملة}} \times 100 = 313\%$$

لاحظ الاختلاف الكبير بين قيمتي المقياسين .

- ظهور القوى العاملة الحديثة:

الملاحظة السابقة بأن القوى العاملة في بلد صناعي حديث هي جزء من مجموع السكان يمكن رؤيتها بواسطة مقارنة أحوال القوى العاملة لديها مع تلك التي يمكن الحصول عليها في بلد ما في الغياب الكامل للتصنيع. النقطة الرئيسية للمقارنة هنا هي أن التصنيع يحرر كثيراً من العمال من إنتاج الغذاء والبضائع الأخرى الأساسية للبقاء على قيد الحياة. تتطلب التكنولوجيا الصناعية شكلاً مركزاً من السيطرة بغض النظر عما إذا كانت وسائل الإنتاج مملوكة للدولة أم للقطاع الخاص. على العكس في اقتصاد غير صناعي تماماً، يميل كل عامل إلى السيطرة أو حتى امتلاك وسائل إنتاجه، حتى إذا كانت قدرته الإنتاجية تتعدى قليلاً مستوى الكفاف. يبدو أن المتغير الحيوي هو وجود النقود أو غيابها أو ما يساويها كواسطة للتبادل. ومع ذلك يوجد فرق هام بين هذين المجتمعين. المجتمعات غير الصناعية كما أشار السير هنري مين منذ زمن بعيد، تفتقر لا إلى التعاقدات الحقيقية فقط وإنما حتى إلى فكرة العقد الحر؛ تتحدد الأنشطة الاقتصادية للفرد بواسطة الثقافة ويصح العكس تماماً في المجتمعات الصناعية، التي يدخل فيها العامل إلى علاقات تعاقدية حرة مع صاحب عمله. (Main, 1861, 1960)

يمكن أن نصور العملية التي تظهر بواسطتها القوى العاملة الحديثة بالبداية بمجتمع غير صناعي الذي يلبي شرطين أنه كبير الحجم بحيث يستطيع استخدام تقسيم العمل؛ وأن سكانه لديهم حاجات مشتركة للبضائع والخدمات. عندما تبدأ هذه العملية، عندئذ يؤدي اجتماع تقسيم العمل والتقدم التكنولوجي إلى ظهور مؤسسات اقتصادية معقدة تكنولوجياً تكون السيطرة فيها بأيدي قليلة من مدراء الشركات أو المؤسسات بدلاً من العاملين الأفراد يجب أن يظهر الآن اقتصاد تبادل متطور كثيراً قائم على النقد، ويجب أن يكون العامل حراً في تقديم خدماته مقابل مكافأة نقدية يرى أنه يستحقها. وهكذا يحصل

على مكافأة نقدية مقابل إنتاج سلعة متخصصة غالباً أو خدمات ومن ثم يتمكن من استخدام هذا لشراء سلع أو خدمات منتجة بواسطة عمال متخصصين آخرين. وفي نهاية هذه العملية نحصل على سوق العمل أو ذلك الجزء المتخصص من مكان السوق الذي يكون فيه الشخص حراً لتقديم خدمات لقاء مكافأة مجزية آنئذ ، فإن أولئك الأشخاص الذين يقدمون طوعية خدماتهم للعمل في سوق العمل والذين بتلك الوسيلة يشاركون (أو يحاولون المشاركة) في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي، يشكلون القوى العاملة *working force* وتبعاً لذلك ، فإن أولئك الأشخاص الذين لأي سبب كان لا يقدمون خدماتهم من أجل العمل في سوق العمل فإنهم يستبعدون أنفسهم تلقائياً من القوى العاملة. (Jaffe, 1968)

ب- مستويات واتجاهات القوى العاملة

١- حجم وقوة القوى العاملة:

تعتمد نسبة القوى العاملة في سكان أي بلد على عاملين رئيسيين هما:
(أ) الاتجاه نحو المشاركة في القوى العاملة .
(ب) المعالم الديمغرافية مثل حجم السكان ومعدل نموهم، التركيب العمري والجنسي- للسكان، الحالة الزوجية، المستوى التعليمي ورغبة النساء في المشاركة في النشاط الاقتصادي وقدرتهن علي المشاركة الفعلية.
أدت التغيرات الهامة في الاقتصاد العالمي، كسرعة العولمة والتقدم التكنولوجي، انتشار وسائل المعلومات والاتصالات، وإضفاء الطابع غير الرسمي على العمل بصورة متزايدة، إلى إحداث انعكاسات نوعية رئيسية بالنسبة للموارد البشرية والمهارات ومركز المرأة والرجل في سوق العمل خلال السنوات الأخيرة ومن بين أكثر الفئات السكانية تأثراً الشباب والمسنون والأقل مهارة (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨).

تبعاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ مجموع القوى العاملة في العالم حوالي 2,753 مليون نسمة عام ٢٠٠٠، منهم 2,138 مليون في البلدان النامية، أي ما يعادل ٧٨%

تقريباً. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع القوى العاملة في العالم عام ٢٠٢٥ حوالي 3,649 مليون ، أي بزيادة ٨٩٦ مليون نسمة خلال ربع القرن القادم، وستكون ٩٥% من هذه الزيادة من نصيب البلدان النامية. (United Nations, 2002) وتشير إحصاءات القوى العاملة إلى أن معدل الزيادة السنوية للقوى العاملة في البلدان النامية بلغ ٢,٠ % خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠، بالمقارنة مع ٠,٥٣ % بالنسبة للبلدان المتقدمة خلال الفترة الزمنية نفسها.

وقد انخفض معدل نمو القوى العاملة في البلدان النامية إلى ١,٣٨% فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بالمقارنة مع ٠,١٤ بالنسبة للبلدان المتقدمة، خلال الفترة نفسها (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨). في خضم المستويات العالية للبطالة والبطالة المقنعة السائدة حالياً في البلدان النامية يشكل توفير عدد مناسب من الأعمال بمستوى أجور مناسب لاستيعاب السكان المتزايدين بسرعة إلى القوى العاملة التحدي الأعظم الذي يواجه الحكومات والشعوب النامية.

٢- معدلات النشاط الاقتصادي

يعكس معدل النشاط الاقتصادي مقدار العمل الذي يستثمر لإنتاج السلع والخدمات كما تحدده نظم الحسابات القومية التي وضعتها الأمم المتحدة. (United Nations, 1995: 49)

يعرف معدل نشاط القوى العاملة للسكان بأنه نسبة السكان العاملين أو الساعين من أجل العمل في سوق العمل خلال فترة محددة من الزمن. تتضمن إحصاءات القوى العاملة لكثير من البلدان معلومات حول معدلات مشاركة مجموع السكان ومختلف المجموعات السكانية. تكشف البيانات فروقاً كبيرة في معدلات القوى العاملة بين المجموعات السكانية في نفس الاقتصاد. كما أن السلاسل الزمنية المتوافرة تكشف كذلك تغيرات كبيرة في معدلات مشاركة القوى العاملة في مختلف المجموعات السكانية.

- معدل النشاط الاقتصادي في العالم

على الرغم من أن الزيادات السكانية في العالم فيما بين ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ قد أحدثت زيادة سريعة في حجم القوى العاملة، بخاصة لدى البلدان النامية، فإن الزيادة في القوى العاملة كانت أقل من الزيادة السكانية بقليل. ونتيجة لذلك، فقد انخفض معدل النشاط الاقتصادي الخام خلال هذه الفترة، وذلك بسبب انخفاض المساهمة في القوى العاملة، بخاصة بين الشباب وكبار السن، فضلاً عن تغيير التركيب العمري للسكان، بزيادة نسبة صغار السن والكبار على حساب السكان في سن العمل. بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام في العالم ٤٧,٣% في ١٩٥٠، ثم انخفض قليلاً إلى ٤٥,٠% في عام ٢٠٠٠. ولقد انخفض معدل النشاط الاقتصادي الخام لدى البلدان النامية من ٤٧,٣% إلى ٤٤,٩% فيما بين ١٩٥٠ و ٢٠٠٠، في حين ارتفع معدل النشاط الاقتصادي الخام لدى البلدان المتقدمة من ٤٦,٥% إلى ٤٨,٩% خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، فقد اتسعت الفجوة بينهما من ١,١% إلى ٤,٨% نقطة خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (٢٦)

القوى العاملة، متوسط معدل نمو القوى العاملة ومعدل النشاط الاقتصادي
الخام، ١٩٥٠ - ٢٠٠٠.

معدل الفعالية الخام		معدل الزيادة السوية	الزيادة	القوى العامة (بالملايين)		
٢٠٠٠-١٩٥٠		٢٠٠٠-١٩٥٠	٢٠٠٠-١٩٥٠	٢٠٠٠	١٩٥٠	المجموعات الإقليمية
٤٤,٩	٤٧,٣	١,٦٩	١٥٦٤	٢٧٥٣	١١٨٩	العالم
٤٨,٩	٤٦,٥	٠,٩٣	٢٢٨	٦١٥	٣٨٧	الأقاليم المتقدمة
٤٤,١	٤٧,٦	١,٩٨	١٣٣٦	٢١٣٨	٨٠٢	الأقاليم النامية

Source: United Nations, International Labour organization: Economically active population Estimates and projection, 1950- 2025.

ويذكر أن هذه التباينات في معدلات النشاط الاقتصادي بين المجموعات الإنمائية تعود إلى اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم المختلفة وفيما بين البلدان ضمن الإقليم الواحد.

- معدل النشاط الاقتصادي حسب العمر:

تبلغ نسبة الرجال بين ١٥ و ٦٤ سنة من العمر المساهمين في النشاط الاقتصادي أكثر من ٩٠% في أنحاء العالم كافة وظلت النسبة ثابتة فعلياً بمرور الزمن. في البلدان الصناعية مالت النسبة المئوية للأطفال في القوى العاملة إلى الانخفاض الشديد. ففي معظم البلدان الصناعية أصبح عمل الأطفال شيئاً من الماضي. بيد أن الأطفال والأحداث يشكلون نسبة أكبر بكثير من القوى العاملة في البلدان غير الصناعية.

من الواضح أن القيد المدرسي ونموه التاريخي يعد بمثابة العامل الأساسي في انخفاض المشاركة في القوى العاملة بين البلدان النامية. إن نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) في القوى العاملة في البلدان الصناعية أدنى عموماً مما هي عليه لدى البلدان النامية. فقد انخفضت في معظم البلدان المتقدمة مع مرور الزمن.

- معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس:

معدل النشاط الاقتصادي للذكور أعلى من معدلات النشاط الاقتصادي للإناث في جميع البلدان التي تتوفر عنها بيانات خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٧، شكلت المرأة نصيباً متزايداً من القوى العاملة في جميع مناطق العالم تقريباً وزاد نشاطها الاقتصادي في حين تناقص نشاط الرجل جزئياً. (أنظر الجدول ٢٧).

جدول (٢٧)

يوضح نسبة النشاط الاقتصادي في مناطق مختلفة من العالم ١٩٨٠ و١٩٧٧ حسب الجنس

(نسبة مئوية)				
١٩٩٧		١٩٨٠		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	المناطق
٢٦	٧٧	٢٠	٧٩	شمال إفريقيا
٦٣	٨٩	٦٢	٨٨	إفريقيا جنوب الصحراء
٤٧	٧٧	٥٣	٨٥	الجنوب الإفريقي
٥٣	٧٥	٤٤	٧٥	منطقة البحر الكاريبي
٣٩	٨٣	٣١	٨٥	أمريكا الوسطى
٤٥	٧٨	٢٩	٨١	أمريكا الجنوبية
٦٠	٨٠	٥٧	٨٣	شرق آسيا
٣٣	٨٣	٢٨	٨٠	غرب آسيا
٥٧	٨٣	٥٨	٨٨	الاقويانوس
٥٣	٧٠	٥٢	٧٦	شرق أوروبا
٤٩	٦٩	٤٢	٧٥	غرب أوروبا
٥٥	٧٤	٤٧	٧٨	المناطق المتقدمة الأخرى

المصدر: الأمم المتحدة، مكتب العمل الدولي، المؤشرات الرئيسية لسوق العمالة (جنيف، ١٩٩٩، الجدول ١٩).

وحدثت أكبر زيادة خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٧ في أمريكا اللاتينية ففي عام ١٩٨٠، كان أكثر من ربع القوى العاملة بقليل في أمريكا الجنوبية من النساء، وفي عام ١٩٩٧، ارتفعت النسبة إلى ٤٥% وخلال الفترة نفسها، زادت نسبة النساء في القوى العاملة كذلك في غرب أوروبا وفي المناطق المتقدمة النمو الأخرى، إلا أنها ظلت عند نفس المستوى في شرق أوروبا.

وفي شمال إفريقيا، ارتفع نصيب النساء من القوى العاملة من ٢٠% في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦% في عام ١٩٩٧، وفي غرب آسيا، من ٢٨% إلى ٣٣%. وظل نصيب المرأة في القوى العاملة عند نفس المستوى تقريباً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الرغم من ارتفاع النسبتين. (جدول ٢٧)

وتقلص الفارق في معدل النشاط الاقتصادي للمرأة والرجل خلال الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٧. من منطقة إلى أخرى وكذلك فيما بين المناطق. وتعود زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فقد حققت المرأة مزيداً من السيطرة على خصوصيتها، مما أدى إلى توسيع الفرص المتاحة لديها في التعليم والعمل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تغيرت المواقف نحو المرأة. وتعتبر السياسات العامة المتعلقة بالأسرة ورعاية الأطفال، والعمل المؤقت، واستحقاقات الأمومة، والأجازه الوالدية وإجازة الوضع أكثر تأييداً لمشاركة المرأة في القوى العاملة. كما يعتبر النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي السريع، وإضفاء الطابع غير الرسمي على العمل بصورة متزايدة من العوامل الهامة في استخدام أعداد كبيرة من النساء في كثير من المناطق والبلدان. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠: ١٣٦)

يظل كثير من النساء والرجال، وبخاصة في البلدان النامية حيث يتوافر فيها عدد أقل من خطط التقاعد، ناشطين اقتصادياً حتى موعد متأخر من العمر. انخفضت معدلات النشاط الاقتصادي للمسنين والمسنات في معظم المناطق. وفي جميع المناطق، يساهم عدد من المسنات في القوى العاملة أقل من الرجال المسنين. ويمكن أن يعزى هذا الفارق جزئياً إلى أن النساء في بعض البلدان يستحقن معاشاً تقاعدياً من الدولة قبل الرجال بفترة تتراوح ما بين ٢-٥ سنوات. (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٩)

وفيما بين المناطق، توجد لدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات النشاط الاقتصادي لكل من النساء والرجال المسنين. معدل النشاط الاقتصادي للمرأة أقل من نصف معدل نشاط الرجال المسنين.

ويعتبر انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للمسنات والمسنين من دواعي القلق في كثير من البلدان في المناطق المتقدمة النمو. فالاتجاه في هذه البلدان ما فتئ نحو التقاعد المبكر، وجيل طفرة الولادات قد وصل إلى التقاعد وأصبح تمويل نظم التقاعد موضع شك نظراً لأنه يتعين على السكان الناشطين اقتصادياً الذين يتناقص عددهم أن يعيلوا عدداً يتزايد باطراد من الأشخاص غير الناشطين اقتصادياً (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠: ١٤٠)

اتجاهات وسرعة التغير البنيوي

في معظم الاقتصاديات المتقدمة ما فتئت وتيرة التغير القطاعي من الزراعة والصناعة التحويلية إلى الخدمات سريعة جداً، ويتجلى ذلك بوضوح في تحول القوى العاملة بمرور الزمن. في العقود الأربعة الماضية انخفضت نسبة العاملين في الزراعة والمهن المرتبطة بها في الاتحاد الأوروبي، استراليا وزييلندة الجديدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية من ١٤% في المتوسط إلى ٤,٥%، في حين انخفضت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية من ٤٦% إلى ٣١% وفي غضون ذلك، زادت نسبة العاملين في جميع الخدمات من متوسط ٣٨% إلى ٦٥%. في هذه البلدان، يمكن تفسير الزيادة السريعة في نسبة العاملين في الخدمات بواسطة الطلب المتزايد على الخدمات البشرية كالصحة، التعليم، الإسكان، العناية الشخصية، السفر والاستجمام، من جراء زيادة المدخولات وزيادة الحياة المتوقعة. (الأمم المتحدة، ٢٠٠١: ٣٩)

ويختلف نمط التغير البنيوي في البلدان النامية. ففي بعض بلدان جنوب آسيا كالهند والصين، مازال أكثر من نصف القوى العاملة يعملون في الزراعة. كما أن حصة الزراعة في القوى العاملة في إفريقيا، وخاصة جنوب الصحراء الكبرى، عالية جداً.

ج- خصائص أسواق العمل

١- أنماط التشغيل

إن إحدى الخصائص المميزة للتشغيل في البلدان النامية هي أن أغلب العمال يشتغلون في الزراعة والصناعات الأولية الأخرى مثل تربية الحيوانات والصيد والحراجه وصيد الأسماك. ويظهر هذا النمط بصورة واضحة في الدول الأكثر فقراً ويتفاوت بطريقة تتفق مع مستوى التنمية الاقتصادية. فكلما ارتفع مستوى التنمية انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة، وارتفعت في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، تبعاً لذلك.

والخاصية الثانية للعمل في البلدان النامية هي انخفاض أجور العمال مقارنة بمستويات الأجور في الدول الصناعية. ويعود السبب في ذلك إلى وفرة الأيدي العاملة بشكل كبير مقارنة مع عرض عناصر الإنتاج المكملة التي تعمل على زيادة إنتاجية العمل ورفع الأجور. أما عناصر الإنتاج المكملة فهي إجمالاً نادرة وتشمل المعدات الرأسمالية، والأرض الزراعية، والعملات الأجنبية، فضلاً عن التنظيم والقدرات الإدارية.

أما الخاصية الثالثة للعمل في البلدان النامية فهي انخفاض الإنتاجية ويعود السبب في ذلك إلى عوامل كثيرة منها انخفاض مهارات العمال وقلة خبرتهم في ميدان العمل التقني. الذي يحتاج إلى مهارات فائقة، فضلاً عن اتجاهات العاملين وقيمهم. وتشير القيم والاتجاهات إلى الطريقة التي ينظر بها الأفراد إلى العالم المحيط بهم. فما هي قيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد نتيجة عملهم؟ وهل عندهم الإرادة الحرة للتخلي عن النظم الاجتماعية التقليدية، وقبول وظائف في بيئة غير مألوفة مثل العمل في المصانع؟ وهل يلتزمون في الأوقات المحددة للعمل؟ وهل يبذلون جهداً كافياً أثناء العمل؟ وهل عندهم القدرة على قبول الأعمال الروتينية؟ على الرغم من تجاهل معظم الاقتصاديين لتأثير القيم في الإنتاجية إلا أنها في الحقيقة في غاية الأهمية كما أن إحدى الخصائص المميزة للمتعلمين في الدول النامية هي الاختلاف الكبير بين أجور مختلف

الكفاءات ومستويات التعليم بدرجة تفوق ذلك التفاوت القائم في الدول المتقدمة. ويرجع السبب إلى قلة أصحاب الكفاءات العلمية والفنية والإدارية في الدول النامية.

وبالإضافة إلى هذه الجوانب الهيكلية فإن حركية العرض والطلب على العمل في الدول النامية لها أهميتها. فسرعة نمو عرض العمل مع الاستخدام غير الكامل للعمال الموجودين بسبب سرعة نمو القوة العاملة من جراء الزيادة السكانية السريعة، حيث يزداد عدد الأفراد الراغبين في العمل بنسبة تتراوح ما بين ٢ إلى ٣% سنوياً. وهذا يعني أنه يتبع سرعة الزيادة السكانية سرعة مماثلة لنمو القوة العاملة متأخرة عنها بحوالي ١٥ سنة. لذلك فإن النمو في القوى العاملة في الدول النامية قد استمر حتى الثمانينات ولكنه بدأ بالانخفاض في التسعينات من القرن العشرين نتيجة لانخفاض معدل الزيادة السكانية في أنحاء العالم كافة.

والخلاصة فإن انخفاض الأجور والإنتاجية والتباين الكبير بين الأجور وسرعة نمو عرض العمل مع الاستخدام الناقص للعمال الموجودين تعتبر جميعها من خصائص العمل في الدول النامية.

٢- هيكل أسواق العمل:

يمكن تصنيف هيكل أسواق العمل إلى ثلاث مراتب: القطاع الحضري الرسمي والقطاع الحضري غير الرسمي والقطاع الريفي.

ويمثل القطاع الحضري الرسمي ذلك القطاع الذي يتطلع إليه الجميع ويرغبون الانخراط فيه إذا ما أتيحت لهم الفرصة ويشمل المؤسسات الحكومية الكبيرة الحجم كالمصارف والجامعات وشركات التأمين، والمصانع والغرف التجارية. والجاذبية الأساسية لهذا القطاع هي أنه يدفع أجور أعلى ويوفر وظائف أضمن من غيرها.

أما منشآت القطاع الحضري غير الرسمي الصغيرة الحجم فإنها توجد إما بجانب مؤسسات القطاع الحضري الرسمي أو في الغالب داعمة له. تقوم هذه المؤسسات الصغيرة بتوفير أنواع كثيرة من السلع والخدمات. ويوفر هذا القطاع فرص عمل

للمهاجرين القادمين من الريف غير القادرين على إيجاد فرص عمل في القطاع الرسمي الحضري. ويمكن أن يوفر القطاع غير الرسمي عدداً كبيراً من فرص العمل بأجور منخفضة وبدون ضمان اجتماعي. ويذكر أن القطاع الحضري غير الرسمي يدفع أجوراً أعلى من سوق العمل الريفي، لذلك فإن المهاجرين من الريف يعتقد أنهم أحسن حالاً من جميع سكان الريف باستثناء الأغنياء منهم. ويمثل عمال القطاع الزراعي أصحاب الفئة ذات المستوى الأدنى من الدخل في الدول النامية.

ويعني العمل بالنسبة لأفراد الأسرة في المناطق الريفية في الدول الفقيرة عملاً يقوم على المشاركة في ناتج المنشأة الأسرية بدلاً من العمل لقاء أجر. ويعمل أفراد الأسرة هؤلاء دون أجر ويشار إليهم بأنهم "عمال الأسرة المساهمون".

وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن مزيداً من ربات المهن يعملن في قطاع الشركات الصغيرة والصغيرة جداً. وتعمل شركات العمل التجارية هذه على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم، ويعتبر الدور الذي تؤديه حاسماً في إيجاد الوظائف وفي تخفيف حدة الفقر. (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٧). وقد ارتفع عدد أصحاب الأعمال التجارية الصغرى من النساء في أنحاء العالم كافة.

ولقد أظهرت المنظمات غير الحكومية للأعمال التجارية، والمؤسسات المالية المتخصصة، وبعض المصارف التقليدية إمكانية تقديم الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال التجارية إلى النساء الفقيرات في مختلف بلدان العالم وحققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال.

والناس العاملون في القطاع غير الرسمي يعملون ساعات طويلة مقابل مردود قليل. العمال يستخدمون القطاع غير الرسمي دائماً كملاذ أخير، إستراتيجية البقاء على

قيد الحياة. وغالباً ما يتضمن درجة من الفقر والتهميش الاجتماعي الذي يحرمهم من أي نوع من حماية اجتماعية أو قانونية.

عالمياً، ينمو القطاع غير الرسمي أسرع من القطاع الرسمي. كان القطاع غير الرسمي المصدر الرئيسي للأعمال في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا وآسيا. ففي إفريقيا يمثل العمل غير الرسمي الحضري ٦١% من القوى العاملة الحضرية.

يلازم القطاع غير الرسمي ظاهرة أخرى تعرف بالعمل المتقطع أو غير المنتظم، غالباً ما يسيطر عليه "عمال الأسرة المساهمون"، تتكون هذه القوى العاملة من متعهدين مستقلين ممن لا يحصلون على إعانة مالية عند الشيخوخة أو المرض أو البطالة ويؤدون أعمالاً كانت تنجز سابقاً بواسطة عمال نظاميين. النتيجة هي أن أناساً أكثر من السابق في البلدان النامية والمتقدمة، يبقون بدون ضمان. وأشد ظروف العمل افتقاراً للأمن تكون عادة في الاقتصاد غير الرسمي.

يمثل القطاع غير الرسمي نصيباً هاماً من مشاركة المرأة في القوى العاملة. وفي كثير من البلدان يعتبر القطاع غير الرسمي بمثابة المصدر الرئيسي-للتشغيل بالنسبة لها.

تدل البيانات المتعلقة بتكوين القوى العاملة الحضرية على أهمية القطاع غير الرسمي في كثير من البلدان في المناطق النامية وفي بعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى تعمل جميع النساء الحضرية عملياً في القطاع غير الرسمي.

وتتباين خصائص القطاع غير الرسمي عبر المناطق، وفي بعض البلدان الإفريقية، نجد أن جميع النساء في القطاع غير الرسمي تقريباً هن من ربات المهن الحرة أو من عاملات الأسرة المساهمات. كما نربات المهن الحرة وعاملات الأسرة المساهمات يمثلن نسبة كبيرة من القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية.

وفي عام ١٩٩٦، اعتمدت منظمة العمل الدولية الاتفاقية الدولية المتعلقة بالعمل في المنزل، التي تعترف بحق العمال في المنزل بمعاملة تساوي معاملة العمال الآخرين،

وتنص على معيار الحد الأدنى للأجور وظروف العمل المناسبة.(منظمة العمل الدولية، ١٩٩٦).

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن المرأة تسود في العمل في المنزل. وتعتبر غالبية العاملات العظمى في المنزل من العاملات لحسابهن الخاص في بعض البلدان، أو مستخدمات أو من عمال الأسرة المساهمة في بلدان أخرى كالهند. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ١٤٧-١٥٠)

وفي البلدان النامية، أدى القدر المحدود من الوظائف في القطاع الرسمي إلى نمو القطاع غير الرسمي وإلى زيادة العاملين في المهن الحرة. -المهن الحرة:

توفر المهن الحرة في أنحاء العالم كافة، وسيلة للإسهام في دخل الأسرة لبعض النساء والرجال، وخاصة الذين فشلوا في الحصول على وظائف لقاء اجر أو مرتب. كما يمكن للمهن الحرة بدورها أن توفر لآخرين وظائف نظامية أو مؤقتة وبالتالي يمكن أن تساعد على تخفيف البطالة. وتجعل المهن الحرة أحياناً من الأسر على المرأة أن تجمع بين مسؤولياتها الأسرية وعمل الكفاف غير المأجور مع الأنشطة المدرة للدخل. ويمكن أن تنطوي من ناحية أخرى، على مستوى عال من انعدام الأمن الوظيفي.

ويذكر أن عدداً متزايداً من النساء يعملن في المهن الحرة في البلدان النامية. ومن المرجح أن تعمل المرأة في المهن الحرة بدرجة أقل من الرجل- كعاملات لحسابهن الخاص أو كصاحبات عمل.

زادت المهن الحرة وزادت نسبة القوى العاملة فيها في أنحاء العالم كافة منذ عام ١٩٧٠ حتى الوقت الحاضر.

٣- البطالة:

من الصعب مقارنة بيانات البطالة عبر البلدان بسبب تباين التعاريف ومصادر البيانات. ومن العسير، حتى داخل بلد ما، مقارنة بيانات البطالة (أو القوى العاملة بوجه عام).

وكان معدل البطالة- النسبة المئوية للأشخاص في القوى العاملة العاطلين عن العمل- فيما بين النساء أعلى من نسبة البطالة فيما بين الرجال عام ١٩٩٧ في جميع المناطق التي تتوفر عنها بيانات. وزاد معدل البطالة في أنحاء العالم كافة بسبب الركود الاقتصادي في الوقت الحاضر.

وكانت معدلات البطالة منخفضة بوجه عام بالنسبة للذكور والإناث ممن لديهم مستويات أعلى من التعليم.

ويقدر عدد العاطلين عن العمل في العالم بحوالي ١٦٠ مليون نسمة، ٤٠% منهم من الشباب والشابات. يعاني الشباب والشابات بوجه خاص، من ارتفاع البطالة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل: المواقف السلبية تجاه العمال الشباب الذين تنقصهم البراعة، والافتقار إلى المهارات الناجم عن الخبرة المحدودة للوظيفة، وشدة تأثيرهم بوجه خاص بالأحوال الاقتصادية الفقيرة. (منظمة العمل الدولية، تقرير العمالة عام ١٩٩٨-١٩٩٩)

وبلغت معدلات البطالة بالنسبة للشباب أكثر من ضعف المعدلات المقابلة للسكان الراشدين الناشطين اقتصادياً في جميع المناطق، بخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء الجنوب الإفريقي)، بلغ معدل بطالة الشباب عشرة أضعاف معدل البطالة فيما بين النساء البالغات.

تشكل البطالة طويلة الأمد- التي تعرف بأنها البطالة لمدة سنة أو أكثر- جزءاً هاماً من مجمل البطالة. أما الفئات التي تعتبر أكثر تعرضاً للبطالة في الأمد البعيد فهي

الفئات التي حصلت على مستوى منخفض من التعليم والعمال الأكبر سناً، فضلاً عن النساء اللاتي يتعرضن بدرجة أكبر لخطر عدم الحصول على عمل أو فقدان وظائفهن.

البطالة تصبح مشكلة اجتماعية عندما يمتد السعي من أجل العمل الأول إلى أشهر أو سنوات. يمكن أن تؤثر العواقب في فترة الحياة بأكملها. تفقد المجتمعات إنتاجها القيم فضلاً عن الضرائب ويمكن أن يصبح عاطلون عن العمل عرضة لمختلف أنواع السلوك المنحرف والإجرامي.

د- انعدام الأمن الوظيفي وأمن الدخل:

١- الأمن الوظيفي:

يتطلب الأمن الوظيفي وأمن الدخل وجود دخل أساسي مضمون - عادة من عمل منتج ومجزٍ، أو من شبكة سلامة ممولة من القطاع العام وذلك كملاذ أخير. ولكن الربع فقط من سكان العالم قد يكونون حالياً آمنين اقتصادياً بهذا المعنى. (الأمم المتحدة، ١٩٩٩: ٢٥)

في البلدان الفقيرة والبلدان الغنية على السواء، أدت الإختلالات الناجمة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإعادة تنظيم الشركات وإزالة الحماية الاقتصادية والاجتماعية إلى حدوث خسائر شديدة في الوظائف وتدهور في شروط العمل، فقد أصبحت الأعمال والدخول أكثر تزعزاعاً. وكثير من الناس حتى في الشعوب الغنية يشعرون الآن بعدم الأمن لأن الحصول على عمل والاحتفاظ به أصبح أمراً بعيد المنال.

ومع اندماج الشركات المتعددة الجنسيات كان معنى إعادة هيكلة الشركات حدوث خسائر في الوظائف بسبب تقليص للحجم وتسريح للعاملين. والشباب هم الذين يكونون على الأرجح عاطلين عن العمل حيث تقدر نسبتهم ما بين ٤٠-٧٥% من مجموع العاطلين عن العمل في بعض البلدان النامية. وتشكل البطالة العلنية والخفية مشكلة بالنسبة للشباب بالذات حيث يعد معدل البطالة

العالية في معظم البلدان النامية أحد العوامل الرئيسية وراء الموجة الأصولية أو التوترات العرقية في بلدان كثيرة.

وحتى أولئك الذين لديهم عمل قد يشعرون بعدم الأمان إذا كان عملهم مؤقتاً فحسب ففي كثير من البلدان الغربية يضطر كثير من العمال إلى قبول القيام بأعمال مؤقتة بسبب عدم تمكنهم من العثور على أعمال على أساس كامل .

وأشد ظروف العمل افتقاراً للأمن تكون عادة في القطاع غير الرسمي، الذي يتضمن نسبة عالية من البطالة الإجمالية فكثير من الناس الذين لا يستطيعون الحصول على عمل رسمي ينتهي بهم المطاف للعمل في القطاع غير الرسمي.

وبالنسبة لمعظم الناس يتمثل الخيار الوحيد في المهنة الحرة. ولكن هؤلاء العمال يمكن أن يكونوا أقل أمناً من العاملين لقاء أجر . ويوجد الفقراء منهم صعوبة في تلبية احتياجاتهم الضرورية. وفي كثير من البلدان النامية يحصل ٤٠% من الناس على أقل من ١% من مجموع الائتمان. (الأمم المتحدة ٢٥:١٩٩٤)

وقد اقترن التحول إلى العمل غير المستقر بتزايد عدم امن الدخل. فقد ظلت الأجور الاسمية راكدة، أو لم ترتفع إلا بصورة بطيئة، ولكن التضخم أدى إلى تآكل قيمتها. ونتيجة لذلك، فقد انخفضت الأجور الحقيقية في كثير من مناطق العالم.

وقد أصاب انعدام أمن الدخل البلدان الصناعية أيضاً مع انخفاض الدخل وانعدام أمنه، يميل كثير من الناس إلى التطلع نحو مزيد من المساعدة والدعم من جانب حكوماتهم. ولكن كثيراً ما يكون ذلك دون جدوى، فمعظم البلدان النامية تفتقر إلى أبسط أشكال الضمان الاجتماعي. ونتيجة ذلك هي تزايد الفقر ومن أشد انعدام الأمن الاقتصادي ظاهرة انتشار الأحياء الفقيرة المزدهمة في المدن الكبرى يقطن ما يقدر بثلاث سكان مدن العالم النامي في أحياء فقيرة يعانون الازدحام الشديد والسكن المعياري وقلة إمكانيات الحصول على الماء الصالح للاستعمال والصرف الصحي المأمون، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٢٧)

نادراً ما يستطيع قطاع الإسكان الرسمي توفير أكثر من ٢٠% من المساكن الجديدة في مدن العالم الثالث بينما يقوم القطاع غير الرسمي بتوفير النسبة المتبقية، بدرجات متقاربة من الخروج على القانون.

٢- اتساع نطاق التفاوت في الدخل.

إحصائيات الدخل ذات قيمة مباشرة للاقتصاديين والآخرين المهتمين بالثروة، توزيع الدخل الاستهلاكي ومصادره؛ معدلات الأجور والمرتبات وفي الاستخدام الفعال للقوى العاملة: الدخل هو أحد المقاييس الأفضل للرفاه الاقتصادي علاوة على ذلك يرتبط الدخل الفردي أو الأسري بكثير من الخصائص الديمغرافية كالوفيات، الخصوبة، الهجرة، المستوى الدراسي والمهنة. من حيث المبدأ، يجب أن يحسب الدخل النقدي والدخل العيني معاً. يُعرف الدخل بواسطة الأمم المتحدة كالآتي: المصدر الرئيسي- للدخل النقدي للأسرة، المتضمن المدخولات الشخصية للأعضاء كافة: المرتبات، الأجور، المكاسب الصافية من التشغيل الذاتي، الفوائد التجارية، دخل الاستثمار: الإيجار، الفائدة، إيراد الأسهم المالية، الملكيات والعمولات. الفترة المرجعية لبيانات الدخل يجب أن تكون سنة واحدة.

تتضح الفوارق بين الأقاليم والبلدان تحديداً في النمو الاقتصادي الذي يوفر موارد عامة للاستثمار في التعليم، والصحة، والإسكان ويزيد من الموارد لدى الأفراد والجماعات من أجل التمتع بمستوى معيشة لائق وتحسين العديد من مظاهر حياتهم الأخرى.

على الرغم من بعض المحاولات الرامية إلى تخفيض حدة الفروق الاجتماعية الناجمة عن التفاوت في الثروة والمكانة الاجتماعية والسلطة والجاه ، فقد زادت تباينات الدخل في العالم خلال التسعينيات.

يعيش الآن أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم في البلدات النامية إلا أنهم لا يحصلون إلا على ١٦% من دخل العالم فقط. (الأمم المتحدة ١٩٩٥: ٤٤)
وقد استمر اتساع الفجوة في الدخل بين الفقراء والأغنياء من إناس وبلدان على حد سواء . ففي عام ١٩٦٠ كان ٢٠% من سكان العالم ممن يعيشون في أغني البلدان يحصلون على دخل يعادل دخل أفقر نسبة ٢٠% من السكان ٣٠ مرة وفي عام ١٩٩٧، أصبح دخلهم يعادل مستوى دخل أفقر ٢٠% من سكان العالم ٧٤ مرة . (الأمم المتحدة، ١٩٩٩)
وأخذت الفجوة بالاتساع بين البلدان وفي داخلها على السواء خلال الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٩٩ تضاعف دخل الفرد أربع مرات في شرق آسيا والمحيط الهادي ، غير أن النمو في الدول العربية وأمريكا اللاتينية والكاربيبي ظل منخفضاً حيث بلغ أقل من ١% سنوياً في حين أن أداء الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى هو الأكثر انخفاضاً، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل أقل مما كان عليه عام ١٩٧٠ . (الأمم المتحدة، ٢٠٠١)
ومن جهة أخرى ، فإن الدول الغنية تزداد ثراءاً.

الخلاصة:

- ١- النظام الاقتصادي يحدد توزيع السلع والخدمات. النشاط الاقتصادي هام لأنه يحافظ على الحياة، لان وسائل الإنتاج الاقتصادية الرئيسية للمجتمع تؤثر في الثقافة والبيئة الاجتماعية، لان القضايا الاقتصادية والسياسية ذات علاقة قوية، ولان عمل المرء يشكل مصدراً رئيسياً للهوية الشخصية والمكانة الاجتماعية.
- ٢- في المجتمعات النامية، يفتقر العامل إلى التعاقد الحقيقي وحتى إلى فكرة التعاقد الحر. وتحدد الأنشطة الاقتصادية للفرد بواسطة الثقافة وذلك عكس الحال في المجتمعات المتقدمة حيث يدخل فيها العامل في علاقة تعاقدية حرة مع صاحب عمله.

- ٣- أدت التغيرات الهامة في الاقتصاد العالمي، كسرعة العولمة والتقدم التكنولوجي ، انتشار وسائل الاتصالات والمعلومات إلى أحداث انعكاسات نوعية رئيسية في الموارد البشرية والمهارات ومكانة النساء والرجال في سوق العمل.
- ٤- يتميز النظام الاقتصادي للبلدان المتقدمة بتقسيم العمل المعقد، وهو يتألف من ثلاثة قطاعات: القطاع الأول ؛ ويشمل جمع أو استخراج المواد الخام، القطاع الثاني؛ تحويل المواد الخام إلى سلع، القطاع الثالث؛ توفير الخدمات . وفي إطار عملية التنمية، أصبحت سرعة التحول القطاعي من الزراعة والصناعات التحويلية إلى الخدمات سريعة جداً في معظم البلدان المتقدمة.
- ٥- أدت الزيادة السكانية السريعة في البلدان النامية إلى زيادة أعداد القوى العاملة بسرعة بحيث تعذر توفير فرص عمل كافية للأعداد المتزايد من الراغبين في العمل مما أدى إلى انتشار البطالة على نطاق واسع.
- ٦- أدت المهنة الحرة والعمل لبعض الوقت في المنزل إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة في القوى العاملة بيد أنها تتسم بانعدام الأمن وانخفاض الدخل.
- ٧- يمثل القطاع غير الرسمي مصدراً للعمالة بالنسبة للمرأة أكبر مما هو بالنسبة للرجل.
- ٨- تتعرض النساء، بخاصة الفتيات إلى البطالة أكثر من الرجل ولفترة أطول من الرجل.
- ٩- لا تزال المرأة تتركز في عدد قليل من المهن وشغل مناصب لا تتمتع إلا بقدر من السلطة، وتتلقى أجوراً أقل من الرجل.
- ١٠- بالنسبة لكثير من الناس يتمثل الخيار الوحيد في العمل لحسابهم الخاص ولكن هذا العمل يمكن أن يكون أقل أمناً من العمل الرسمي لقاء أجر أو مرتب. ١١- الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على تنظيم الموارد في أنحاء العالم كافة مما أدى إلى تجزئة عمليات الإنتاج وأسواق العمل والكيانات السياسية والمجتمعات، فضلاً عن تعزيز التقسيم الدولي للعمل والنظام الطبقي والتبعية للغرب.



الباب الخامس

السياسات السكانية



الفصل الرابع عشر السياسات السكانية

مقدمة:

مفهوم السياسات السكانية

أ- رؤية الحكومات والسياسات
المتعلقة بالخصوبة.

ب- آراء الحكومات والسياسات
السكانية

المتعلقة بالصحة والوفاء

ج- رؤية الحكومات والسياسات
السكانية بشأن ديمغرافية العائلة.

د- السياسات المتعلقة بالتحضر.

هـ- السياسات المتعلقة بالتعمير.

الفصل الرابع عشر

الفصل الرابع عشر

السياسات السكانية

مقدمة:

كانت القضايا السكانية مثار اهتمام الباحثين ورجال السياسة منذ أقدم العصور التاريخية، فقد أظهر عدد كبير منهم اهتماماً بدراسة أحوال السكان من حيث أسباب الزيادة السريعة التي تفوق نمو الموارد الطبيعية المتاحة وتأثير ذلك في المؤسسات الاجتماعية ورفاهية الجنس البشري. ورغم ذلك لم يعالجوا هذه القضايا إلا بصورة سطحية ومقتضبة.

وفي نهاية القرن الثامن عشر أبدى مالتوس اهتماماً كبيراً بدراسة العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية وتوصل إلى نظريته المشهورة التي سبق ذكرها فأثارت جدلاً واسعاً بين العلماء حول هذا الموضوع ما زالت آثاره باقية حتى الوقت الحاضر.

في أعقاب التحول الديمغرافي في القرن التاسع عشر، حدث نقص في القوى العاملة، بسبب انخفاض الخصوبة، وتم سد النقص باستيراد القوى العاملة من البلدان النامية. وبعد الانخفاض الخطير الذي طرأ على معدلات الخصوبة في معظم بلدان أوروبا الشمالية والغربية وأمريكا الشمالية بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية الشديدة في الثلاثينات من القرن العشرين، تحول اهتمام الباحثين ورجال السياسة نحو فهم العواقب الوخيمة التي قد تترتب على انخفاض معدلات نمو السكان. بيد أن هذه الظاهرة لم تستمر طويلاً فقد بدأ الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى انتشار الزواج وبالتالي ارتفاع مستويات الخصوبة فقلل ذلك من المخاوف التي أثرت حول تأثير معدلات نمو السكان الواطئة في عملية التنمية لدى بعض البلدان الغربية.

أما بخصوص البلدان النامية، فقد شهدت انفجاراً سكانياً في أعقاب الحرب العالمية الثانية من جراء انخفاض معدلات الوفيات السريع مع بقاء معدلات الولادة عالية. ونتيجة لذلك، فقد بدأ نمو السكان السريع يسهم في عرقلة الجهود المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم هذه البلدان مما أثار قلق الديمغرافيين والاقتصاديين في الستينات من القرن الماضي. فصاروا يسعون إلى إيجاد الحلول بالنسبة لهذه المعضلة الخطيرة. ولقد أنصب اهتمام فريق منهم على الدعوة إلى الحد من معدل نمو السكان بينما نظر فريق آخر إلى المشكلة نظرة أوسع واعتبروها بمثابة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعاني منها البلدان النامية. صار ينظر إلى المشكلة السكانية بحد ذاتها من جانب الحكومات على نحو متزايد على اعتبار أنها أساساً مشكلة استثمار الموارد البشرية والعمالة، مع الحاجة إلى تنظيم العوامل الديمغرافية وتقليل نمو السكان كجزء من منحى بعيد المدى فيما يتعلق بمشكلات العمالة والتنمية.(United, Nations,2002)

ورغم ذلك لم يقتصر اهتمام الحكومات على الحد من سرعة نمو السكان فحسب بل أمتد ليشمل قضايا أخرى كثيرة كالهجرة والتحضر والعلاقة المتبادلة بين السكان والبيئة والتنمية.

يرمي هذا الفصل إلى استعراض موجز للسياسات السكانية المتعلقة بنمو السكان، والصحة والوفيات، والخصوبة والهجرة، والتحضر.

مفهوم السياسة السكانية:

يختلف مفهوم السياسة السكانية باختلاف مفهوم الديمغرافيا حيث ينظر إلى السياسة السكانية، في إطارها الضيق على أنها تقتصر- على الجهود المبذولة للتأثير في حجم السكان ونموهم، و توزيعهم الجغرافي والخصائص المميزة لهم فقط، ومن جانب

آخر، يُنظر إلى السياسة السكانية، في إطارها الواسع، على أنها تشمل، إضافة إلى ذلك، الجهود المبذولة كافة من أجل تنظم العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية.

تعرف الدرج السياسات السكانية بأنها مجموع الإجراءات التشريعية، والبرامج الإدارية وبعض الأعمال الحكومية الأخرى الرامية إلى تغيير المسارات السكانية القائمة أو تعديلها في سبيل تحقيق الرفاه الوطني. (Eldridge, 1954) ومن جهة أخرى، ينظر بعض الكتاب إلى مفهوم السياسات السكانية على أنه يتضمن كذلك مجموعة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في مسارات السكان والخصائص والعمليات الديمغرافية. (Eldridge, 1954) كما يؤكد سوفي (Sauvy, 1966) على أن بعض أهداف السياسة السكانية تتضمن سياسات اقتصادية واجتماعية وحضارية كذلك.

أ- رؤية الحكومات والسياسات المتعلقة بالخصوبة:

في أعقاب المؤتمر العالمي حول السكان والتنمية في عام ١٩٩٤ والاهتمام المتجدد بعواقب مستويات الخصوبة واتجاهاتها بالنسبة لصحة الأمومة والطفل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أعلنت ٥٨% من البلدان في العالم عن كونها غير راضية عن مستويات خصوبتها. هذا يمثل الدرجة الأكبر لعدم رضا الحكومات بخصوص مستويات الخصوبة منذ أن بدأت الأمم المتحدة برصد السياسات السكانية بصورة منتظمة في ١٩٧٦. ففي ١٩٧٦، شعرت ٤٧% من البلدان أن مستويات خصوبتها كانت إما مرتفعة جداً أو منخفضة جداً. وفي ١٩٩٤ بين البلدان المصنفة غير راضية، شعرت ٧٩% منها أن مستويات الخصوبة عالية جداً، بينما ذكرت ٢١% أن المستوى منخفض جداً.

تحول عدم الرضا عن مستويات الخصوبة في معظم البلدان إلى سياسات رامية إلى تغيير هذه المستويات. من بين البلدان غير الراضية البالغ عددها ١١٠، حاولت ٨٠ بلدًا

تخفيض مستويات الخصوبة. من بين الـ ٨٠ بلداً المعبرة عن رضاها ، تدخلت ٤ بلدان من أجل رفع مستوى الخصوبة ، ٢٩ بلداً حاولت المحافظة على المستوى.

يشير تصنيف البيانات حسب الأقاليم إلى وجود أنماط إقليمية متميزة في تنفيذ السياسات المؤثرة في الخصوبة. يظهر الإقليم الإفريقي، حيث الخصوبة الأعلى (٥,٨) ولادات لكل امرأة للفترة ما بين (١٩٩٥-١٩٩٠) الميل الأكبر نحو تنفيذ سياسات لتخفيض الخصوبة. فقد اتبعت ٦٨% من البلدان الأفريقية مثل هذه السياسات. في آسيا، حيث الخصوبة أدنى بكثير (٣,٠ ولادات لكل امرأة)، سعت ٤٦% إلى تخفيض الخصوبة. وفي الإقليم الأوروبي الذي يمر في المرحلة الأخيرة للتحويل الديمغرافي وحيث أن ٣٣ من البلدان الـ ٤٣ لديها خصوبة دون مستوى الإحلال (٢,١ أطفال لكل امرأة) نجد البلدان الأكثر احتمالاً بإتباع إما سياسة عدم التدخل (٤٩%) أو سياسة رفع الخصوبة (٣٥%). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ذات الخصوبة المساوية في مستواها لآسيا (٣,١ ولادات لكل امرأة) نجد أكثر من نصف البلدان (٥٥%) لديها سياسات لتخفيض الخصوبة بينما في الاوقيانوس، تسعى ٦٢% من البلدان إلى تخفيض الخصوبة.

لقد أنصب اهتمام الحكومات بالمشكلات المرتبطة بخصوبة المراهقين بحسب الاستبيان السابع، ذكرت ٥٩ بلداً من مجموع ١٢٧ أن حمل المراهقات دون سن العشرين شكلت قلقاً رئيسياً. للتصدي لخصوبة المراهقات، نفذ ٧٠ بلداً برامج من أجل تشجيع الزواج والحمل المتأخر من جانب المراهقات من خلال برامج الثقافة الجنسية وتحسين الفرص التعليمية والعملية وبواسطة رفع الحد القانوني الأدنى للعمر عند الزواج.

نصت برامج العمل على ضرورة قيام الحكومات بتنفيذ القوانين بشدة لضمان إتمام عملية الزواج بموافقة الخطيبين فقط. يضاف إلى ذلك يتعين على الحكومات تعزيز القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للعمر عند الزواج، وعليها رفع الحد الأدنى للعمر عند الزواج عند الضرورة. (United Nations, 1995)

في أجزاء كثيرة من العالم، تتعرض الحقوق الإنسانية الأساسية للنساء إلى الانتهاك، عندما يتم ترتيب الزواج من قبل الأهل دون موافقة الخطيبين أو حيثما تؤدي الضغوط العائلية إلى الموافقة الإجبارية. (Freeman, 1991)

ومع ذلك، على الرغم من التشريع الرامي إلى القضاء على الزواج الإجباري المبكر، تتزوج البنات في عدة بلدان بعد البلوغ بفترة قصيرة ويتوقع منهن البداية بإنجاب الأطفال مباشرة تقريباً، لحد ما بسبب فقدان الفرص البديلة. لا يؤدي الإنجاب المبكر فقط إلى مشكلات بيولوجية طبية وإنما إلى تقليل الفرص التعليمية والعملية بالنسبة للأمهات الشابات؛ غالباً ما ينتهي التعليم الرسمي للبنات عندما يتزوجن أو يصبحن حوامل (World Health Organization, 1995).

على الرغم من الدعم الكبير من جانب الحكومات من أجل الوصول إلى وسائل تحديد النسل - ٨١% من الحكومات توفر دعماً مباشراً في ١٩٩٤- غير أن هناك قضايا خطيرة تتعلق بخدمات الصحة الإنجابية بحاجة إلى حلول سريعة. يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن عدداً يتراوح تقديره من ١٢٠ إلى ١٥٠ مليون امرأة من اللاتي يرغبن في تحديد عدد الأطفال المولودين أو توسيع الفترة الزمنية الفاصلة بين حالات الحمل يفتقرن إلى الوسائل الفعالة والمأمونة للقيام بذلك. ويؤدي العدد الكبير من حالات الحمل غير المرغوب فيها في معظم الأحيان إلى حالات إجهاض غير مأمونة أو إنجاب أطفال غير مرغوب فيهم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب غير سليمة على حياة الأمهات وحياة أطفالهن (United Nations, 5, 2000:38)

وتعرف منظمة الصحة العالمية الإجهاض غير المأمون بأنه الإجراء الذي يضع حداً للحمل غير المرغوب فيه والذي يُجرى على أيدي أشخاص يفتقرون إلى المهارات اللازمة أو في وضع يفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير الطبية (منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٩).

وتعتبر حالات الإجهاض المستحث عادة نتيجة لحالات الحمل غير المرغوب فيه الناجمة عن إهمال استعمال منع الحمل أو فشل موانع الحمل.

يُسمح للأزواج باستعمال موانع الحمل لتجنب الحالات غير المرغوب فيها أو سوء التوقيت فضلاً عن الحماية من انتشار الالتهابات المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية الذي تترتب عليه عواقب طويلة الأجل.

بيد أن هناك كثيراً من الأسباب لعدم استعمال الزوجين لموانع الحمل، بضمنها عدم توفر وسائل منع الحمل، وعدم معرفة مختلف الوسائل، وارتفاع تكاليف البعض منها، والعوائق الاجتماعية والثقافية والدينية، والعوامل الصحية، بما فيها الخوف من الآثار الجانبية.

لقد أصبح العقم، الذي يُعرف بوجه عام على أنه عدم القدرة على إنجاب الأطفال عنصراً متزايد الأهمية من عناصر برامج تنظيم الأسرة (الأمم المتحدة ١٩٩٦).

ويصيب العقم كلاً من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم. وتترتب على العقم في معظم الأحيان آثار عميقة في الأجلين القصير والطويل بالنسبة للأفراد المصابين به وقد تعرضهم لضغوط أسرية واجتماعية وخيمة العواقب.

فحينما ترتبط هوية المرأة ارتباطاً وثيقاً بدورها الإنجابي، فإن عدم القدرة على الإنجاب قد تؤدي إلى الطلاق أو الهجر من جانب الأزواج أو الوالدين، والوصم والنبذ والعنف في بعض الحالات على أيدي الأزواج.

روية الحكومات بخصوص الصحة والوفيات

خلال العقد الماضي ظهر اهتمام متزايد بالحاجة إلى التدخل من أجل صحة الجنين. وهناك مبرران لمثل هذا التوجه الأول، هو إن أنماط أمراض الرجال والنساء مختلفة كثيراً. وإن عدداً من الظروف أو الأمراض أكثر انتشاراً بين أحد الجنسين دون الآخر، وقد تكون تدخلات مختلفة ضرورية بالنسبة للنساء والرجال. الثاني، من المقبول على نطاق واسع أن تلبية الحاجات الصحية لكل من النساء والرجال تتطلب تدخلات تتعدى الفروق البيولوجية الجنسية لتمتد إلى الأحوال الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية والطبيعية التي يعيشون فيها. لقد تم الاعتراف بأن الأدوار الجنسية والسلوكيات الخاصة بالجنس على نحو خاص تؤثر في التجارب الصحية المختلفة وحاجات العناية الصحية لكل من الرجال والنساء .

في عام ١٩٩٦، ذكرت ٨٦ من بلدان العالم أن مستويات الوفيات بين جماعات سكانية خاصة بالجنس كانت مثار قلق بالنسبة لحكوماتها. (United Nations, 1998)

من بين تلك البلدان، ذكر ٦٧ بلداً مجموعات معينة من النساء و ١٤ بلداً ذكر مجموعات معينة من الرجال. من تلك البلدان التي أشارت إلى صحة مجموعات معينة من النساء، انصب اهتمام الأغلبية على الحياة الإنجابية للنساء (أي الأمهات، النساء الحوامل، والنساء في سن الإنجاب). ومثلت البلدان ذات الاقتصاديات المتحولة غالبية تلك التي عبرت عن قلقها حول صحة الرجال (١١ بلداً من مجموع ١٨ بلداً) الاهتمام الرئيسي لتلك البلدان كان منصباً على مستويات الوفيات بين الذكور في سن العمل. واهتمت البلدان المتقدمة بالأضرار الناجمة عن الكحولية والتدخين. ومرض نقص المناعة البشرية، سرطان الرئة والانتحار بين الرجال.

الاتجاهات الجنسية السائدة في القطاع الصحي:

تركزت الجهود لدرجة كبيرة على الاتجاه الجنسي السائد في القطاع الصحي المتعلق بقضايا تخص صحة النساء. من المعروف حالياً أن الأنماط السلوكية المتعلقة بعناصر طراز الحياة مثل عادات التغذية، التدخين أو استهلاك الكحول ذات الآثار القوية في صحة الأفراد والجماعات، بخاصة ما يتعلق بالاعتلال والوفيات من أمراض القلب والسرطان خاصة بالجنس لدرجة كبيرة. ومع ذلك فإن الحملات ضد التدخين ليست فعالة جنسياً، باستثناء الحملات المستهدفة للنساء الحوامل. وبالمثل فإن الحملات الرامية إلى منع الكحول ليست خاصة بالجنس، رغم أن كثيراً من برامج إعادة التأهيل كانت تستهدف الرجال. في ألمانيا، تُعد النساء والكحول من بين المواضيع الخاضعة لحملات الأعلام ضد سوء استهلاك الكحول التي يقودها المركز الفدرالي للتعليم الصحي.

١- صحة الفتيات الصغيرات:

في التسعينات، أصبح التمييز الجنسي وصحة البنات الصغيرات في البلدان النامية مثاراً للقلق الشديد. دعت الوكالات الدولية خلال العقد الماضي الحكومات المعنية إلى معالجة مسائل مثل الاختيار الجنسي الحادث قبل الولادة والتمييز الجنسي في الحالة الغذائية ومعالجة الأطفال المرضى.

ولقد أجريت مؤخراً محاولات لتقويم البرامج القائمة التي تتعلق بصحة الأطفال وبقائهم على قيد الحياة من منظور جنسي. وقد توصلت الأبحاث إلى أن التمييز ضد الفتيات بطرق تؤثر في صحتهم وبقائهم غير شامل على الإطلاق في البلدان النامية. (U.N.1998)

يدل عرض واسع من البيانات من المسوحات الديمغرافية والصحية فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٤ على أن الفروق الجنسية في ممارسات التغذية العلاج الطبي والتلقيح ضد الأمراض محدودة جداً باستثناء بعض البلدان النامية.

٢- التدخل لتقليل وفيات الأمهات واعتلالهن

يُعد تقليل وفيات الأمهات واعتلال صحتهن أحد الأهداف الأساسية في مجال صحة الأمهات التي لقيت اهتماماً كبيراً من جانب برامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أوصى البرنامج بضرورة قيام البلدان بتخفيض معدلات وفيات الأمهات. في سنة ٢٠١٥. أكثر من ثلثي الحكومات في البلدان النامية تنظر إلى مستوى وفيات الأمهات لديها بأنه مرتفع لدرجة غير مقبولة، وبخاصة في البلدان الأفريقية كافة كما أن القلق بشأن وفيات الأمهات كان عالياً أيضاً بين بعض البلدان المتقدمة. تصف الحكومات المستجيبة في البلدان المتقدمة ومستوى وفيات الأمهات لديها بأنه غير مقبول، علاوة على ذلك سواء اعتبرت مستويات وفيات الأمهات لديها بأنها مقبولة أو غير مقبولة، ذكرت جميع البلدان بأنها اتخذت إجراءات لتقليل هذه المستويات.

الأسباب المباشرة للمضاعفات المتعلقة بالحمل، اعتلال الصحة والوفيات تمثل النقطة النهائية في قائمة طويلة من العوامل المسببة التي تتضمن انعدام التعليم، تدهور الأحوال الغذائية وحالات الحمل المبكرة، غير المرغوب فيها والمتقاربة. ومع ذلك، نظراً لأن وفيات الأمهات تحدث بصورة رئيسية من جراء المضاعفات المتعلقة بالولادة والإجهاض غير الآمن، فإن التدخل لتخفيض وفيات واعتلال الأمهات يقوم على مدى قدرة النساء على الوصول إلى العناية الأساسية في التوليد. حققت بعض البلدان النامية تقدماً ملموساً في تخفيض مستويات وفيات الأمهات كالصين، وكوبا وسريلانكا وفيتنام، وذلك بتوفير العناية الأساسية بالتوليد على مستوى مستشفيات الأقاليم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المعلومات المتوافرة عن أنشطة الحكومات تشير إلى حقيقة أن خدمات القبالة الأساسية لا تحظى بالاهتمام اللازم. كما وُجد أن الخدمات (يضمها التسهيلات، ملاك التمريض، الأدوية والمعدات) كانت قليلة في معظم البلدان النامية. في مناطق قليلة حيث الخدمات الأساسية تكون متوافرة، عوامل أخرى مثل ارتفاع كلف الخدمات، والنقل، وجد أنها تمنع الوصول إلى تلك الخدمات برغم أن التدخلات لمنع وفيات

الأمهات يمكن أن تؤثر في وفياتهن. إن كفاءة هذه التدخلات ترمي، لدرجة كبيرة إلى تعزيز نظام العناية الصحية. وعلى وجه الخصوص ، فإن نظام العناية الصحية الإقليمي الفعال الذي يمكن الوصول إليه يُعتبر أمراً ضرورياً لتخفيض وفيات الأمهات.

٣- المظاهر الجنسانية للسياسات المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسياً وسياسات الإيدز.

في النصف الثاني من التسعينات، ظهر إجماع على الحاجة إلى التوجه نحو العوامل المتصلة بالجنس ذات الخطورة والتعرض للوهن ضمن سياق تحسين منع ومعالجة الأمراض المنقولة عن طريق الجنس والإيدز. لقد تم الأخذ بنظر الاعتبار ثلاثة توجهات للعمل. إدخال خدمات الأمراض المنقولة جنسياً والإيدز إلى تسهيلات العناية الصحية الأولية القائمة، عيادات تخطيط الأسرة أو مراكز العناية الصحية بالأم والطفل؛ تطوير تكنولوجيا جديدة ؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين في العلاقات الجنسية والعائلية.

تتوفر الآن تكنولوجيات جديدة لها القدرة على حماية الأمهات من التعرض لمخاطر الأمراض المنقولة عن طريق الجنس. لقد أصبح الواقي الذكري من بين أهم الوسائل الفعالة في وقاية الزوجين من انتقال الأمراض التناسلية الجنسية وفي وقاية المرأة من سرطان عنق الرحم.

الوسيلة الأخرى التي تزيد من قدرة المرأة كثيراً ضد الأمراض المنقولة جنسياً هو اللولب.

٤- تدخلات للتقليل من تعرض النساء إلى العنف

خلال العقدين الماضيين، انصب الاهتمام على دراسة مسألة العنف ضد المرأة على اعتبار انه يشكل معضلة تتعلق بالصحة العامة والحقوق البشرية. الأبعاد الثقافية والاجتماعية للعنف الأسري تشكل تحديات كبيرة للقطاع الصحي . في حين أن العنف ضد المرأة يتخذ أشكالاً متعددة فقد أنصب الاهتمام على قضيتين أساسيتين هما العنف

ضد المرأة في المنزل، وختان الأنثى. انصب اهتمام قليل من البلدان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية ومنع العنف الأسري.

الخطوة الأولى المتخذة من جانب عدد متزايد من البلدان هي جعل العنف الأسري ممنوع قانونياً وخاضع للعقوبة. (World Health Organization, 1997)

ومع ذلك فإن إدخال قانون العنف الأسري إلى التشريع ثبت أنه عملية طويلة ومعقدة. لقد حققت أمريكا اللاتينية تطوراً هاماً في هذا المجال فقد شرعت جميع بلدان أمريكا الوسطى السبعة مثل هذه القوانين بين ١٩٩٥ و١٩٩٧. كما شكلت بعض البلدان أيضاً وحدات خاصة من الشرطة لمراقبة العنف الجنسي والعنف داخل الأسرة. التدخلات لمنع وقوع العنف الأسري تحدث بصورة رئيسية داخل المدارس وتسهيلات العناية الصحية. في المدن الكبرى، خصصت تلفونات من أجل الوصول إلى ضحايا العنف الأسري. قام عدد من المنظمات غير الحكومية بفتح ملجئ فضلاً عن جمع التبرعات من أجل تقديم الدعم الاقتصادي المؤقت للنساء المستضعفات. بخصوص الرعاية، حاول عدد من البلدان المتقدمة والنامية معاً وضع معايير ومسودات أصلية للتدخلات البيو-صحية والعقلية الرامية إلى حماية ضحايا العنف الأسري والاستغلال الجنسي.

ختان الإناث نوع آخر من العنف والتمييز ضد الفتيات والنساء الذي لقي اهتماماً كبيراً خلال العقدين الماضيين. الإجماع القوي المحقق ضد هذه الممارسة على المستوى الوطني والدولي أسفر عن قيام مبادرات وطنية ودولية رامية إلى وضع حد لهذه الممارسة. في عام ١٩٩٤، قامت غانا بتشريع أول قانون يمنع ختان الإناث. ثم قامت بعض البلدان الإفريقية باتخاذ إجراءات قانونية مماثلة لمنع ختان الإناث. (United Nations, 2001, p66)

ج- رؤية الحكومات والسياسات السكانية

بخصوص ديمغرافية العائلة.

١- الفتيات الصغيرات:

إحدى الدوافع الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية ١٩٩٤، كان تعزيز الأدوار الجنسانية الأكثر مساواة لكلا الجنسين، وبخاصة زيادة الوعي الجماهيري بصحة البنت الصغيرة. سعياً وراء هذا الهدف، أكد برنامج العمل أهمية التعليم بالنسبة للبنات. أستخدم برنامج العمل بصورة خاصة بقاء البنات والمراهقات في المدرسة من أجل ردم فجوة الجنس في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي.

في عدد من البلدان النامية، يبدو أن تغيرات هامة حدثت في أدوار النساء خلال العقود القلائل الماضية من خلال المؤسسة الدراسية. في عدد من البلدان النامية ربما تشكل المؤسسة التعليمية. المكان الوحيد الذي تستطيع فيه البنات الالتقاء بالنساء في مكان الدروس ويتعلمن الكثير من الأمور المتعلقة بالجنس.

كما أن ارتفاع المستويات التعليمية في جماعة ما يمكن أن تكون له آثار مباشرة حتى على النساء الأميات.

٢- مبادئ تخص العمر عند الزواج بالنسبة للذكور والإناث:

جاء في برنامج العمل يتعين على الحكومات أن تدعم القوانين بشدة من أجل ضمان دخول المقبلين على الزواج بكامل حريتهم وموافقهم. يضاف إلى ذلك، يجب أن تفرض الحكومات بشدة القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للعمر القانوني للموافقة وأن ترفع الحد الأدنى للعمر عند للزواج عند الضرورة. (U.N.1995)

في أجزاء عديدة من العالم، تنتهك حقوق النساء المدنية عندما يُجبرن على الزواج دون موافقتهن وحيث يفرض ضغط الأسرة إلى الموافقة القسرية (Freeman, 1991). القوانين المحددة للعمر عند الزواج شائعة تقريباً، مع الحد الأدنى للأعمار الأكثر شيوعاً ١٨ سنة للذكور و١٦ سنة للنساء. بالنسبة للنساء الحق في تأخير الزواج حتى يصبحن بدنياً وعاطفياً مستعدات يمكن أن تكون له آثار إيجابية هامة في مكانتهن وحياتهن الإنجابية. ومع ذلك رغم التشريع المصمم للقضاء على الممارسة، تتزوج البنات في عدة بلدان بعد سن البلوغ بفترة قصيرة ويتوقع منهن أن يبدأن بإنجاب الأطفال مباشرة تقريباً لحد ما بسبب انعدام الفرص البديلة. لا تفضي الطفولة المبكرة إلى مشكلات بيولوجية- صحية فحسب (بضمنها فقر الدم، تأخير نمو الجنين، الولادة غير الناضجة التعقيدات أثناء الوضع، قلة وزن الجنين ووفيات الأجنة)، وإنما كذلك إلى تقلص الفرص التعليمية والاقتصادية بالنسبة للأمهات المراهقات، كثيراً ما يتوقف التعليم الرسمي للبنات عندما يتزوجن أو يصبحن حوامل. (World Health organization 1995) إحدى مشكلات الكثير من القوانين التي تضع حد أدنى للزواج هي أن تكون مبكرة جداً بالنسبة للنساء. مما يدل على أن النساء يحتجن إلى سنوات أقل للاستعداد للزواج حين تكون واجباتهن مقتصرة على تربية الأطفال وتدبير شؤون المنزل. (Freeman, 1991)

٣- إشكال العائلة:

إحدى تصنيفات أشكال العائلة تبدأ بالتقسيم إلى أسر أو عوائل ذرية وممتدة وأن التغير من أسر ممتدة كبيرة الحجم إلى أسر ذرية صغيرة يشير إلى تغير من خصوبة عالية إلى واطئة. وعلى العموم، تدل الاتجاهات انه في أنحاء العالم تقضي النساء نسبة متزايدة من فترة حياتهن الإنجابية كرئيسات لأسرهن الخاصة أو في علاقات غير زواجه.

حث برنامج العمل على المساهمة المتساوية للنساء والرجال في جميع ميادين المسؤوليات الأسرية والعائلية، بضمنها التخطيط العائلي، تربية الأطفال، والأعمال المنزلية. على الرغم من تغير الأدوار والمسؤوليات بصورة بطيئة في عدة بلدان، فإن

الأعراف التي تعطي الرجال الأولوية في معظم القرارات المؤثرة في الأسرة والعائلة ما زالت سائدة في أجزاء عديدة من العالم. بخاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية. بدأت النساء في المشاركة في العمل خارج المنزل على نحو متزايد، إلا أن تقسيم العمل داخل الأسرة يميل نحو الاستمرار، النساء يتولين الغالبية العظمى من العمل المنزلي، العناية بالأطفال ويشاركن في الأنشطة الزراعية الأسرية في كثير من الأحيان.

٤- تدخل الرجال في برامج الصحة الإنجابية:

اهتمت كثير من برامج التخطيط العائلي بالرجال قليلاً في الماضي. اعترفت برامج التخطيط العائلي على نحو متزايد بأهمية الرجال بالنسبة للصحة الإنجابية للنساء، كما اعترفت أيضاً بأهمية الصحة الإنجابية للرجال أنفسهم. حث برنامج العمل جميع البلدان على تزويد الرجال والنساء بالعناية الصحية الإنجابية القابلة للوصول والتحمل والقبول والملاءمة.

طور عدد من البلدان برامج للرجال تقوم على الافتراض بأن اشتراك الرجال بصورة رئيسية يفضي إلى رفاه النساء. (United Nations, population Fund, 1998)

د- السياسات المتعلقة بالتحضر

في ١٩٩٤، اعتبرت ٢٥,٣% من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن أنماط توزيع سكانها مرضية، بينما ٧٥% عبرت عن عدم رضاها.

أظهرت الحكومات الأفريقية عدم رضاها الأكبر عن توزيع السكان: ١١% اعتبرت أنماطها الحالية مرضية بينما عبرت ٦٦% عن رغبتها في التغيرات الرئيسية في أنماط توزيعها السكاني. وينصب قلق الحكومات على التوزيع الجغرافي غير المتساوي والنمو الحضري السريع، الذي يصعب التحكم فيه مما يؤدي إلى أزمات اجتماعية واقتصادية وثقافية. فالمعدل العالي للهجرة من الريف إلى الحضر كان مثار انشغال كبير

بالنسبة للحكومات: فقد أسهمت حركة الهجرة الواسعة في زيادة الازدحام، وتدهور الأحوال الصحية، زيادة البطالة ووضع المزيد من الضغوط على البنية التحتية في المناطق الحضرية، فضلاً عن توليد نقص في القوى العاملة في الريف، مما أدى في بعض الأحيان إلى ترك العمل بالمزارع في أيدي النساء والأطفال بسبب هجرة الرجال إلى البلدات والمدن سعياً وراء كسب الرزق.

وفي آسيا، طالبت ٣٩% من الحكومات إجراء تغييرات رئيسية. فقد لاحظت الحكومة الكورية أنها تعرضت إلى زيادة تركيز السكان في المدن الكبرى، بخاصة العاصمة سيئول مما أدى إلى الإفراط في التحضر فضلاً عن اختلاف التنمية الإقليمية.

تنطوي المدن في البلدان النامية اليوم على كثير من التناقضات فهي تسهم في التنمية البشرية، ولكنها أيضاً مهد للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولكن ماذا ينبغي أن يكون عليه منظور التحضر؟ إن المهم في منظور التنمية البشرية هو تعزيز ودعم القدرات الإبداعية والإنتاجية لسكان المدن والتغلب على العزل الاجتماعية الكثيرة. وهذا هو التحدي الحضري في بلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر.

ولمواجهة هذا التحدي ينبغي اتباع الإجراءات الضرورية الآتية لإدارة المدن. الأول، هو تحقيق لامركزية السلطة والموارد. والثاني، هو تمكين المحليات من تحقيق إيرادات خاصة بها لكي تتمكن المدن من تسديد نفقاتها. والثالث، هو وضع استراتيجيات لتلبية حاجة المدن من الإسكان ومرافق البنية التحتية الحضرية مع توجيه مساعدات خاصة نحو الجماعات المحلية الفقيرة والمستوطنات العشوائية المتدهورة.

اللامركزية:

لا تحتل إدارة المدن أولوية متقدمة بالنسبة لمعظم الحكومات في البلدان النامية. فالقليل جداً من المدن هو الذي يتمكن من انتخاب إدارته ويتمتع بالسيطرة على موارد بمعزل عن تحكم الحكومة المركزية. ولا تستطيع المدن إدارة شؤونها على نحو مناسب إلا

إذا توافر لديها العدد الكافي من أصحاب الخبرات والكفاءة والإخلاص في العمل. وهذا ما تفتقر إليه معظم المدن في البلدان النامية وعادة ما يقوم تطور أنظمة الخدمة المدنية الحديثة على اختيار جماعات من سكان المدن يتميزون بالقدرة على التنظيم ولديهم قيم تعطي أهمية خاصة لعدالة الحكم، والتخطيط والتمسك بالقوانين واللوائح، والترقي طبقاً للجدارة، والنظام العام، والرعاية الاجتماعية، وفرض الضرائب على الممتلكات، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية ومع ذلك، فإن السلطة السياسية مازالت شديدة التركيز في معظم البلدان النامية، والقليل من المدن يستطيع أن يحكم نفسه عن طريق انتخاب العمدة ومجالس المدن والمحافظات.

وتحاول السياسات الواقعية بشأن نمو المناطق الحضرية إعادة توجيه هذا النمو. وتوجد لدى العديد من البلدان خطط وسياسات قومية لدعم المدن الصغيرة والمتوسطة تقوم على توجيه هذا النمو من المدن الرئيسية إلى المدن الصغيرة والمتوسطة التي يسهل في مرافق البنية الأساسية العامة والخدمات الاجتماعية من العاصمة إلى الأسواق الفرعية والصناعات الصغيرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمناطق الريفية ومن العناصر العامة في هذا الشأن تحقيق اللامركزية المالية التي تسمح للمدن الصغيرة والمتوسطة بأن تتحكم في توجيه ميزانية التنمية، وجباية الضرائب المحلية. ويُعد قانون اللامركزية الذي أصدرته كولومبيا عام ١٩٨٦ نموذجاً لتلك الجهود التي تُبدل في كثير من البلدان النامية.

تدبير دخل المحليات أو الشعبيات.

المبدأ الأساسي في تحسين نظم التمويل المحلي هو أن تكون المدن مسؤولة عن كل نفقاتها. ويجب أن يقتزن ذلك بالاستغناء التدريجي عن المساهمات والهبات التي تقدمها الحكومة المركزية للمدن والاستعاضة عن تلك بالإيرادات التي تحصل عليها من المصادر المحلية.

ويلجأ الكثير من البلدان إلى فرض الضرائب العقارية كقاعدة لتمويل إنشاء مرافق البنية الأساسية المحلية وتشغيلها وإدارتها. والضرائب التي تفرض على الثروات في المناطق الحضرية. ولا سيما على أرباح القيمة المتصاعدة للعقارات، يمكن أن تعوض بل وأن تفوق تكاليف توفير الخدمات الكافية للمناطق الحضرية.

يُعد الافتقار إلى الكفاءة الإدارية والإخلاص في العمل بمثابة العائق الرئيسي للتنمية الحضرية. ويعود ضعف الكفاءة الإدارية عموماً إلى النقص الشديد في الموظفين المدربين ولا سيما المحاسبين والمديرين الماليين المدربين جيداً، وانخفاض الروح المعنوية نظراً لضعف الأجور والرواتب وقلة فرص الترقى الوظيفي وعدم وجود نظم فعالة للرقابة والتقييم.

إستراتيجية الإيواء ومرافق البنية الأساسية:

إن ضيق الموارد المالية والبشرية للمحليات والحكومات المركزية يحتم عليها أن تتحول الحكومة عن تقديم الخدمات مباشرة إلى تمكين الآخرين من تقديمها. سواء كانوا من بين الجهات الرسمية أو غير الرسمية، أو كانوا من المنظمات غير الحكومية القائمة على المجتمعات المحلية، أو من المقيمين في المناطق الحضرية أنفسهم. ويمكن أن تحقق هذه الاستراتيجيات أعلى عائد في مجال توفير السكن ومرافق البنية الأساسية الحضرية وهذه الإستراتيجية توصي الحكومات بتوجيه اهتماماتها ومواردها نحو الهيئات والأجهزة القادرة على توفير موارد البناء ، ومرافق البنية الأساسية والتمويل اللازم لبناء المساكن. مع تجنب مشروعات الإسكان المتكامل المكلفة التي لا تفيد إلا عدداً قليلاً من السكان على حساب الآخرين. وتستطيع المنظمات غير الحكومية والتنظيمات في الجماعات المحلية تقديم الكثير من الدعم والخبرات القيمة للسلطات البلدية. ويمكن أن يحقق قيام الجماعات المحلية توفير الخدمات وصيانتها بالجهود الذاتية بتكلفة أقل وبطريقة أفضل مما لو قامت السلطات البلدية البطيئة الحركة بذلك.

تحسين البيئة الحضرية:

رغم أن المدن تسهم في التنمية البشرية في البلدان النامية فإن النمو السكاني السريع وحركة التصنيع التي تتم دون ضوابط يؤديان إلى تدهور البيئة الحضرية، وإجهاد قاعدة الموارد الطبيعية وإضعاف دعائم التنمية المستدامة والقائمة على عدالة التوزيع. من أجل التصدي لمشكلة التدهور البيئي في المناطق الحضرية يتعين على الحكومات في البلدان النامية اتخاذ التدابير الآتية:

- ١- توسيع خدمات جمع النفايات في المدن الصغرى والمناطق الريفية ورفع كفاءتها.
- ٢- إتباع الأساليب المأمونة لمعالجة نفايات المناطق الحضرية والتخلص منها.
- ٣- تنسيق إجراءات مكافحة التلوث على جميع مستويات الحكم المحلي والقطاعات الحضرية.
- ٤- جعل التخطيط البيئي وأساليب البيئة جزءاً لا يتجزأ من مشروعات تخطيط التوسع العمراني وتنفيذه.
- ٥- وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في تدبير الموارد اللازمة لتحسين البيئة.

(الأمم المتحدة ١٩٩٥، ٢٠: ١١ و ١١٧-١٢٣)

هـ- رؤية الحكومات والسياسات السكانية

بشان تعمير السكان والجنس

١- رؤية الحكومات بخصوص تعمير السكان:

خلال العقود الحالية، زاد اهتمام الحكومات بتعمير السكان بخاصة النساء المسنات اللواتي يشكلن الغالبية العظمى من كبار السن في العالم. كان المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، المنعقد في ١٩٧٥ في مدينة المكسيك، هو الأول الذي اهتم بمسألة النساء المسنات. (United Nations, 1976)

في عام ١٩٨٢، أوصى الاجتماع العالمي للتعمير في خطة العمل عن التعمير بضرورة إعطاء أهمية خاصة لحالة النساء المسنات. (United Nations, 1982) ومع ذلك، على الرغم من القلق الحكومي المتزايد والجهود المبذولة لتحسين أحوال النساء المسنات، ما زال عدد كبير من المسنات من بين الأكثر تهيمشاً في المجتمع. منذ المؤتمر الدولي عن السكان والتنمية المعقد في القاهرة عام ١٩٩٤، كان هناك تقدم رئيسي في إدخال الاعتبارات الجنسية في معالجة قضايا المسنين. تحولت رؤية الحكومات إلى منحى جديد شامل بخصوص تعمير السكان، أخذين بنظر الاعتبار العملية بأكملها في أبعادها الجنسية، يتضمن هذا المنحى درس التباينات بين المسنين والمسنات في جميع مظاهر الحياة ذات الأهمية الاجتماعية في تحديد الحاجات والاهتمامات الخاصة للمسنين والمسنات لغرض التأكد من تحقيق الفائدة للطرفين على قدم المساواة، علاوة على ذلك، أصبحت كثير من الحكومات تدرك أن حالة المسنين والمسنات، وممارستهم للحقوق الإنسانية للعيش في أمن واستقرار، تعتمد على تجاربهم السابقة في الحياة في ميدان القوى العاملة، فرص الدخل، العناية الصحية والتعليم. دفعت مسألة الجنس والعمر الحكومات إلى إتباع منحى طويل الأمد بخصوص تعمير الفرد والسكان قائم على الفهم بأن حالة الرجال والنساء عند الكبر لا يمكن أن تغير بصورة هامة من دون خلق ظروف مساعدة وفرص

متساوية بالنسبة للرجال والنساء طوال حياتهم الكاملة. كان مجرى الحياة، أو تطور حياة الفرد يشكل المنحنى الأول من الأبعاد الأربعة للإطار المفاهيمي بالنسبة للسنة الدولية لكبار السن ١٩٩٩. الأبعاد الثلاثة الأخرى هي حالة كبار السن، العلائق بين الأجيال المتعددة والعلاقة المتبادلة بين التنمية وتعمير السكان.

٢- السياسات الوطنية حيال التعمير والجنس:

قامت الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة وعدد متزايد من البلدان النامية بوضع سياسات وتوصيات تتعلق بالأشخاص المسنين. يضاف إلى ذلك زادت منظمات غير حكومية من جهودها في معالجة قضايا التعمير في تلك البلدان. ورغم ذلك لم تذكر سوى ربع البلدان عزمها على توفير الدعم للنساء المسنات والأرامل. (U.N.1997)

وفي الوقت ذاته، ما زالت كثير من البلدان تفتقر إلى سياسات فعالة لمعالجة التعمير والقضايا المتعلقة بالنساء المسنات، بخاصة في مجالات توفير الضمان الاجتماعي، الحاجات الصحية الخاصة وما شابه ذلك. ومع ذلك ، هناك عدد متزايد من البرامج والوكالات المهتمة بالمظاهر الجنسانية في التنمية، التي تقدم الدعم للنساء في ميادين توفير الدخل والتعليم والصحة.

٣- سياسات العمل وأمن الدخل:

أصبح الضمان الاجتماعي والاقتصادي ضرورة بالنسبة للنساء، ما دام الكثير منهن يُحتمل أن يعشن وحيدات، ويعمرن أكثر من أقرانهن الذكور. يختلف الضمان الاقتصادي للنساء المسنات تبعاً لوصولهن إلى خطط التقاعد وسياسات المنح الحكومية. وهن يعانين عموماً من ضيق الحال، لأنهن يقيضن وقتاً أقصر في القوى العاملة. في أعمال كاسبة من الرجال والنساء يكسبن تقليدياً أقل من الرجال بكثير في عدة بلدان، يمكن أن يعني فقدانها لزوجها خسارة كاملة للدعم الاقتصادي بالنسبة للمرأة، أو على الأقل تقليل الدخل. يحصل قليل من النساء في البلدان النامية على ضمانات تقاعدية

رسمية ومعظمهن لا يكسبن دخلاً كافياً خلال حياتهن العملية من أجل الادخار للمستقبل .

في أعقاب إقرار برنامج العمل للمؤتمر الدولي حيال السكان والتنمية، ظهر إدراك متزايد بضرورة مساعدة الأشخاص الكبار في العيش حياة منتجة بتوسيع فرص العمل وتوفير التدريب اللازم للعمل ومكان العمل المناسب. تسعى كثير من الحكومات إلى تشجيع كبار السن بالاعتماد على الذات، بالإضافة إلى توفير الظروف المؤدية إلى تحسين نوعية الحياة وتمكينهم من العمل والعيش بصورة مستقلة عن جماعتهم الخاصة على قدر ما تسمح به الظروف. تظهر الحاجة إلى تحسين أحوال كبار السن على نحو الخصوص في ضوء الحقيقة بأن كثيراً من كبار السن يعانون بشدة من مشكلات البطالة، والفقر، انخفاض المستويات التعليمية، المساكن غير الملائمة، الفوارق الجنسية والتمييز الاجتماعي. تحاول كثير من المنظمات غير الحكومات والمؤسسات الخيرية توفير الخدمات الاجتماعية والمساعدات لكبار السن بخاصة النساء المسنات.

المراجع

١- المراجع العربية

- ١- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
- ٢- الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة ، ١٩٩٤.
- ٣- _____ ، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالمرأة بيجين، ١٩٩٥.
- ٤- _____ ، المرأة العربية، ١٩٩٥، اتجاهات ومؤتمر ، نيويورك.
- ٥- _____ ، المرأة في العالم ١٩٩٥، اتجاهات وإحصاءات منشورات الأمم المتحدة، ١٩٩٥.
- ٦- _____ ، المرأة في العالم، ٢٠٠٠، نيويورك، ٢٠٠٢.
- ٧- _____ ، أفاق التحضر- في العالم، تنقيح عام ١٩٩٩ نيويورك (٢٠٠٠).
- ٨- إنكلز، أليكس، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وجماعته، الطبعة الخامسة ١٩٨١، دار المعارف.
- ٩- الخشاب مصطفى "عنصر- في معجم العلوم الاجتماعية ، مذكور إبراهيم (المحرر) الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٥ .
- ١٠- بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة السادسة، ١٩٩٨.

- ١١- حشمة محمود، الصحة الإنجابية للمرأة اللاجئة في المخيمات (٢٠٠٠) رسالة ماجستير، كلية الآداب، الأردن.
- ١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، دار العالم العربي للطباعة القاهرة.
- ١٣- _____، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، القاهرة.
- ١٤- _____، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩،
- ١٥- _____، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١.
- ١٦- _____، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- ١٧- تومسون، وارين ودافيد لويس ، مشكلات السكان (ترجمة راشد البراوي) مكتبة الانجلو- المصرية، القاهرة، ١٩٦٩،
- ١٨- حسين ، حسن، "أنسب" في مذكور ، ١٩٧٥، مصدر سابق.
- ١٩- سعفان ، حسن، "الأسرة" في مذكور ١٩٧٥ نفس المصدر .
- ٢٠- سليم، شاكراً مصطفى ، قاموس الانتروبولوجيا، الكويت، ١٩٨١،
- ٢١- سميث، ث. لين أساسيات علم السكان، ترجمة، محمد السيد الغلاب وفؤاد اسكندر، القاهرة، ١٩٦٣.
- ٢٢- عبدالله، إسماعيل صبري. "التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري". المستقبل العربي، العدد ٢٦٩، ٢٠٠١، ص ١٤٩-١٨٤،
- ٢٣- فاخوري ، سبير، وسائل منع الحمل الحديثة، بيروت ١٩٧٢.

- ٢٤- فرمون، بيير، الاقتصاد والسكان. (ترجمة منصور الراوي وعبد الجليل الطاهر) مطبعة النجوم، بغداد ، ١٩٦٨
- ٢٥- ماير، جيرالد وروبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية نظريتها ، تأريخها، وسياستها، الجزء الأول (ترجمة: يوسف صايغ، ١٩٦٩).
- ٢٦- منظمة الصحة العالمية، تقرير الصحة في العالم، ١٩٩٨
- ٢٧- منظمة العمل الدولية، تقرير العمالة في العالم ١٩٩٨-١٩٩٩، جنيف ١٩٩٨،
- ٢٨- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقدم الأمم، ١٩٩٩
- ٢٩- منظمة العمل الدولية. حماية الأمومة في العالم مؤتمر العمل الدولي، ١٩٩٩.
- ٣٠- تقرير الصحة في العالم، ١٩٩٩
- ٣١- نامق ، صلاح الدين. اقتصاديات السكان. دار المعارف بمصر، ١٩٧٠
- ٣٢- وافي عبد الواحد، "الزواج" في مذكور، مصدر سابق، ٣٠٦
- ٣٣- الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس، ٢٠٠٦.

٢- المراجع الأجنبية References

- 1- Arnold Fred. (1997), sex preference for children and its Demographic and Health implications, International Family planning perspective ,New York; vol 18, No3, pp93-101.
- 2- _____ (1992), The contribution of remittances to economic and social development, in international migration systems: A Global Approach, Mary. M. Kritz et al. (eds) .Oxford .U.K. Clarendon press. P.205-220.
- 3- _____ (1997) Gender preference for children, Demographic and Health surveys comparative studies, No.23, Calverton Maryland.
- 4- Ashford, Iori. S. (1995) New perspectives on population lessons from Cairo, population Bulletin, Vol 50, No 1 , Washington D.C. population Reference Bureau.
- 5- Bairoch .B. (1977) Economic Development of the third world since 1900.
- 6- _____ (1981) Urbanization and economic development in the western world in patterns of European Urbanization since 1500, Schonal H. ed. Croom Helm London. 63-75.
- 7- Bankole, A. and S . Singh (1998) Couple's Fertility and contraceptive decision-making in developing Countries, International Family planning perspective, New York, Vol. 24 No.1 .pp15-24.
- 8- Bilsborrow, Richard.E (1991). Rural poverty, migration and the environment in development countries, the world Development Report, chapel Hill. North Carolina .
- 9- Birdsall Nancy, et al. eds. Population matters: Demographic change, Economic Growth and poverty in Developing world .Oxford, University press.
- 10- Blossfeld , H P. (1995) The New Role of Women; Family Formation in modern Societies .Boulder Colorado. Westview press.

- 11- Bogue, Donald (1969). Principles of demography. New York .John Wiley and sons.
- 12- Bongaarts, J. et al. (1983) Fertility, biology and behavior: an analysis of the proximate determinant, New. York, Academic press.
- 13- Bongaarts, John. (1998). Global population Growth: Demographic Consequences of declining fertility. Science Washington D.C Vol 282. pp, 419-420.
- 14- _____ (2002) The end of the fertility transition in the developing world. in Completing the Fertility Transition New York. United Nations.
- 15- Boserup, Ester (1963) The Economics of Agrarian change under population pressure, Chicago. Illinois, Aldnic.
- 16- _____ (1965) population and technological change: A study of long – term trends, Chicago Illinois, the University of Chicago press.
- 17- Borjas, George. (1994) The economics of migration. Journal of economic literature (Nashvill. Tennessy).
- 18- Botaro, Govany (1951). The reason of the State and Greatness of Cities . Translated by Robert Peterson , New Haven Yale University press.
- 19- Briggs, Vernon .et.al (1977) the Chicano worker, Auston Texas University press.
- 20- Bumpass, lary, L. et al. (1991) The role of cohabitation in declining rates of marriage. Journal of marriage and Family. Minisota vol 53. No 4. pp913-927.
- 21- Burgess, A. and P. Wallin (1971) Engagement and Marriage. Philadelphia : Lippincot.
- 22- Cain, Mead .(1993). Patriarchal Structure and Demographic change. In women's position and demographic change. Nora F. et al. eds. Oxford U.k. Clarendon press.
- 23- Caldwell , J.C (1980). Mass Education as a determinant of the timing of fertility decline. Population and Development Review. New York.Vol.6 No. 2, pp 225-255.

- 24- _____ (1979) Education as a Factor in mortality decline. Population Studies (London), vol. 33, No.3 pp395-413.
- 25- Casterline , John, et al, (1986), The Age difference between spouses; Variation Among developing Countries. Population Studies (London) vol, 40, No 3, pp353-374.
- 26- Castro ,Martin, (1977), Marriage without papers in Latin America . In proceeding of the International population Conference Bijing (1995).
- 27- Castles.S. et al (2003) .The Age Migration: International population Movements in the modern world ,New. York: Guilford press.
- 28- Champion, A.O. ed. (1989) Counterurbanization, the changing pace and the nature of population deconcentration London.
- 29- Chesnais, J.C (1992)- The Demographic Transition Stages: patterns and Economic Implications, Clarendon Press.
- 30- Childe, Gordon .(1950).The urban Revolution. Town planning Review, 21, pp3-17.
- 31- Cleland , John et al, (1983) preferences, for the sex of children and their influence on Reproductive Behavior .World fertility survey comparative studies, vol 27 .Netheland.
- 32- Cleland John et al .(1998) The effect of maternal education on child health and survival, New York. Inc
- 33- Coale, Ansley and Hoover, E (1958) population Growth and Economic Development in low – income countries princeton University press , Princeton New Jersey .
- 34- Commission for the study of International Migration and cooperative economic development (1990). Washington D.C. U.S. Government printing office.
- 35- Davis ,Kingsley (1963). The theory of change and Response in modern Demographic History, population index. Vol .29, pp.345-366.
- 36- Davis, k, and Blake .J.(1965) Social Structure And Fertility: an outline framework . Economic Development and culture change. Vol .46, pp.211-235.
- 37- Desai. S. (1992) children at risk, population and Development Review , Vol, 18, No .4. PP.698-717.

- 38- Doubleday. T. (1877). The law of population and its relation to the food of people
London: George pierce.
- 39- De vas, S. (1998) Nuptiality in Latin America Center For Demographic studies ,
Washington D.C.
- 40- Durand .J.D . (1977) Historical Estimate of world Population. and Development
Review .Vol .41 No.3
- 41- Durkheim, A (1947) .The Division of labor in society (translated by George Simpson)
Clarence the free press.
- 42- Dyson, Tim (1996) .Population and Food :Global Trends and Future prospects,
London : Routtedge.
- 43- Easter Line .R.et al ,(1985) The fertility Revolution; Chicago Illinois :University of
Chicago press.
- 44- Ehrlich. P. and Holden.J.(1971) the Impact of population growth: Science, Vol . 171,
pp, 1212 – 1217.
- 45- Eldrige, D. (1942). "The process of urbanization" Social Force vol. 20, No.3
- 46- Emmergij. Lous (1993) International Situation, Economic development and
Employment, In the changing course of international migration Paris: organization
of economic. Cooperation and Development
- 47- Engeles. F. (1955 -1966) outlines of Critique of political Economy.
- 48- Ezech, Alex et al (1997) Estimates and Explanaton of Gender difference in contraceptive
prevalence's Rates, Studies in Family planning .N.Y. vol 28,No2. pp 104-121.
- 49- Federici, N. et al. (1993) women's position and demographic change.
- 50- Fogel, Robin .W. (1997) New findings on Secular Trends in Nutrition and Mortality:
some implications for population theory. In Handbook of population and Family
Economics vol. I, Mast R. R, et al (eds.) Amesterdam: Elsevier science .pp434-481.
- 51- Folber, Naney. (1983) The Political Economy of Fertility Decisions. Feminist Studies
(college park Maryland vol.9 No.2 PP261-284.
- 52- Freedman .Ronold (1962) The Sociology of Human Fertility, Current Sociology. 10-12
,No. 2 PP.35-121.

- 53- Freeman, Marsha (1991) Women's Human rights and Reproductive rights: status, capacity and choice (New York) vol. 8 No.9
- 54- Friedmann. J. (1967) Capitalism and Underdevelopment in Latin America ,New .York. monthly review press.
- 55- _____. (1992), The End of the third world planning Review, 14.
- 56- Food and Agricultural Organization 1995 vol.46. No 1.
- 57- _____, (1996) Food production and Environment impact No.11 Rome FAO.
- 58- _____, (1996) food Requirement and population Growth: No.4 Rome FAO.
- 59- _____, (1998) The state of world fisheries and Agriculture Rome FAO.
- 60- _____,(2001) Agriculture Towards 2015-2030.
- 61- _____, (2001) Food and Agricultural Organization of the United Nations Global forest Resources Assessment 2000.
- 62- Gadwin ,William, (1796) Inquiry concerning political Justice and its influence on morals and Happiness, London Robinson.
- 63- Gage .A. Women's and men's status in African Family, proceeding of the international population conference ,Bijing 1997.
- 64- Giddings, F. (1896). Principles of sociology.N. Y. Maemillan.
- 65- Gini, Gonard, (1929) The cyclical rise and fall of population in Harris (ed) .Foundation lecture, population, 1930.
- 66- Gist Noel .and S.Fava .(1967) urban Society 5th edition. New York, crowell.
- 67- Golini, A. et al (1993) population vitality and decline: The North south contrast, in the changing course of international Migration. Paris .
- 68- Goode William. (1964). Industrialization and family change. In Bernard, Berliuson et al. eds Human Behavior ,New York.
- 69- Govindasamy. P .et al. (1993) High- risk Births and maternity care. Demographic and Health surveys. Comparative studies No.8 Columbia Maryland.

- 70- Graunt, John (1939) Natural and political observations made upon the Bills of mortality London, John Hopkins press.
- 71- Gurak, Douglas , et al. (1992) Migration Network and the shaping of migration systems. in International Migration system :A Global Approach Mary. M. Kritz. et al. eds. Oxford U.K. clarendon press, PP150-176.
- 72- Hardline ,O (1957), Race and Nationality in American life .Garden City .New York, Doubleday .
- 73- Hardon, Anita (1995) A critical Review of sexual and Reproductive Health in Advancing women's status : women and men together ,Gender Society and Development Amesterdam Royal Tropical Institute, PP.120-156.
- 74- Harold , Phelps and D. Henderson (1958) population its Human Aspects, New York: Grottinc.
- 75- Harris .J.R. et al Migration unemployment and development .American Economic Review, No .60 PP126-142.
- 76- Hauser, Philip, and L. Schnore .(eds) (1965) The study of urbanization N.Y. John wiley and sons Lnc.
- 77-_____, and O. Duncan (eds) (1959) .The study of population university. of Chicago press.
- 78-Hawley .Amos. (1959) "Population composition" in the study of population , Houser. P. (ed).
- 79-Himes, C. (1994) Age patterns of mortality and causes of death structure in Sweden, Japan and United States, Demography. Vol.3 No. 41. PP. 633-650.
- 80- Horton ,R.and Geraled Leslie, (1970). The sociology of social problems. New York, Appleton century craft .
- 81- Huntington .E. (1924) .Civilization and Climate 3rd .ed. New Haven Yale University, press.
- 82- International labor office (1996). Economically Active populations, 1950-2010 Genera.
- 83- International Monetary fund (2000) world Economic outlook (2000) washington .

- 84- International union for the scientific study of population (1982) Multilingual Demographic Dictionary, English section.
- 85- International Organization of Migration (1996) Migration and development .In population Distribution and migration proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on population Distribution and Migration, 1993.
- 86- _____, (1996) Environmentally Induced population Displacements and environmental impacts Resulting from mass migration.
- 87- Jacobos, J. (1969). The Economy of cities New York: Random House.
- 88- Jaffe abram, and e. D. Stewart, (1951) Manpower Resources and Utilization principles of working force Analysis New York. Wily.
- 89- Jejeebhoy, Shireen J. (1995) Women's Education Autonomy , and Reproductive Behaviour: Experience from Developing countries, Oxford ,U.K. Clarendon press.
- 90- Jones,G.W, et al .(1997) . (eds) The Continuing Demographic transition .Oxford university press, New York.
- 91- Josue de Castre , (1952) The Geography of Hunger.
- 92- Kelley Ac. Schmidt, RM. (1995)Aggregate population and the economic growth correlations: the role of the components of economic change. Demography.32 , pp 543-555.
- 93- Kierman, K.(1999) .European perspective on non Marital childbearing. New York.(1999).
- 94- Kimbal. Y and R. Mack (1962) Systematic sociology. N.Y. American book.
- 95- Kindle berger. C.(1967) Europe's postwar Growth the Role of labor supply .New York Harvard University press.
- 96- Kirk, Dudley- (1965). Factors Affecting Moslim Natality,in United Nations proceeding of the world population conference, Belgrade, 1965.
- 97- Kirk, Dudley- (1971).A New Demographic transition? In rapid population Growth, consequences and policy Implications. John Hopkins press.

- 98-_____ (1996) Demographic transition theory. population studies. 50.pp. 361-387.
- 99- Knerr, Beatrice (1996). Labor migration from south Asia: patterns and Economic Implication in Development strategy Employment and migration, David, O et al. (eds) Paris
- 100- Knodel. John. et al. (1978) Thailand's Reproductive Revolution, Rapid Fertility Decline in a third World Setting. Madison University of Wisconsin press.
- 10١- Knox. Paul. L. and L. McCarthy (2005). Urbanization: An Intraduction to Urban Geography. 2nd (ed.) printice Hall, Newjersy.
- 102- Kritz, Mary. et al. (1981) Introductation. in Glabal Trends in Migration: Theory and Research on International population Movements. New York: Center for Migration studies.
- 103- Kuznets, S. (1975).population Trends and Modern economic growth in the population debate: Demensions and perspectives, vol.1 United Nations.
- 104- Lampard, Evic (1965) "Historical Aspects of urhanization", in the study of urhanization Hauser. Ph. And L. Schnore (eds.) Jhon Wily and sons. Inc.
- 105- Lasee, A. et al. (1997) Husband & wife communication about Family planning and contraceptive use in Kenya. International Family planning perspective (New York) Vol .22. No.1 PP. 2-20.
- 106- Lee, Everat. (1966) "A Theory of Migration. Demography. Vol.3 . PP 45-47.
- 10٧- Lee Ronald (2003) "Mortality forecasts and linear life Expectancy trends". Center for Economics and Demography of Aging.
- 10٨- Lesthaeghe, Ron. (1995). The second demographic Transition in Western Countries. Oxford U.K. Clarendon press.
- 10٩- Lewis, Arthur (1960) The Theory of Economic Growth, No.1.
- 110- Lipton, M. (1977) why poor people stay poor? Urban bias in world Development, Cambridge. Mass. Harvard University. Press.

- 111- _____ (1980). Migration From rural areas of poor countries: the impact on rural productivity and income distribution. World Development (Boston, Mass.) vol.8.pp.1-24.
- 112- Main, Henry. (1861) The Ancient Law.
- 113- Malhotra, Anju (1991) Gender and Changing generational relations: spouse choice in Indonesia, Demography (Alexandria Virginia vol. 28 No.4 pp 549-570.
- 114- Malthus, Thomas. (1798). The principles of population. 7th ed. London. Johnson.
- 115- Marx, Karl (1929) Capital. Critique of political Economy. (Translated by Eden and Cader. Paul international publishers company. Inc. New York.
- 116- Mason, Keren. et.al.ed.s. (1998) .The changing family in comparative perspective. Asian and United states, Hanolulu University of Hawaii, press.
- 117- Mill, John (1965) principles of political Economy, New York, Kelley.
- 118- Mingat, A et al. (1996). The Full Social Returns to education: Estimates of countries Economic Growth performance. Human Capital, Washington D.C. world Bank.
- 119- Mitchell, D.et.al. (1995) Global and Regional Food demand and Supply prospects. In population and Food in the early twenty- first century.
- 120- Micnicoll.G.(1984) consequences of rapid population growth overview and assessment, population and Demographic Review, 10.pp.177-240.
- 121- Morgan, S.P. (2003) Is Low Fertility a twenty- First Century Demographic Crisis? Demography. Vol.4 No.4. pp. 589-604.
- 122- Myers, Norman (1989) Environment and regions.
Foreign policy (Washington, D.C. vol. 74 pp.23-41.
- 123- Murray. C.J.L. (1997) Mortality by Cause for eight regions of the world Global Burden of Disease study. The lancet (London) vol. 349. pp.1269-1276.

- 124- Myrdal, Gunar, (1944).An Asian Dilemma, New York, Harper and Row.
- 125- _____ (1957) Economic Theory and underdeveloped Regions. (London); Duckworth.
- 126- National Research Council, (2000) Beyond Six Billion :Forecasting the World population John Bongaarts and Rodolfo Bulatao (eds) Washing, D.C National Academy press.
- 127- National population Council (1986) population Growth and Economic Development: policy Questions, Washington D.C. National Academy press.
- 128- Nathanson .C.A.(1984) .Sex difference annual Review of Sociology. Vol 10. PP- 191-213.
- 129- Norman .R et. al. (1985). The economic Effect of immigration. Melbourne CEDA.
- 130- Notestein, FW(1945) population- long view in food for the world. Schultz (ed). University of Chicago press, Chicago.
- 131- O'Connor, David ,et al (1996) Development strategy, Employment and Migration: Development centre seminars, Paris.
- 132- O'Neill, H.F. et.al (1997) population and climate change Luxemburg Astria. International Institute for Applied Systems Analysis.
- 133- Ono Osaki, et. al.(1992) comparative Analysis of recent change in Households in Latin America in the peopling of Americas, Vol. 3:391.312.
- 134- Organization for Economic cooperation and Development (1996). Caring for frail Elderly people policies in Evolution. Social policy studies .No. 19, Paris.
- 135- _____ (1997) Family Making and community :Equity and efficiency in Social policy .Social policy studies.No21 Paris.
- 136- _____ Maintaining prosperity in an Aging Society. Paris.
- 137- _____ (1999), A caring world .The New Social policy, Agenda , Paris.
- 138- _____Owen, R. (1938) Anew view of society London.

- 139- Paul, Landis and P.k. Hatt. (1954) population problems: A cultural Interpretation, (2nd edition) New York : American Book Company.
- 140- Petersen, William (1958) “ A General Typology of Migration” American Sociological Review, 23. No,3.
- 141- Petras, E. (1981) .The Global labour, Marker in the modern world Economy .In Global Trends in Migration: Theory and Research on International population movement ,Mary M. Kritz etal, (eds).
- 142- Portes, A (1995) Economic Sociology and the Sociology of Immigration: A conceptual overview .In the Economic Sociology of Immigration, A. Portes ed. New York: Russal Sage Foundation .pp1-41.
- 143- Preston, Samuel. (1975) The changing relation between mortality and level of economic development. Population Studies 29. pp 231-248.
- 144- _____ (1979) Urban Growth in developing Countries a demographic reappraisal. Population and development Review 5. PP.195-215.
- 145- _____ (1994) population and the Environment .Population Research. 3-12.
- 146- Preston .S. H . etal. (2001) Demography: measuring and modingling population processes Malden. Mass. Blackwell publisher.
- 147- Ravenstein, E.G.(1885) The laws of migration. Journal of the statistical society of London, vol. 48. No2, pp, 167-235.
- 148- _____ (1889) The laws of migration second paper. Journal of the Royal statistical society, Vol, 52, No2. pp241-305.
- 149- Richmond . Anthony. (1995) The Environment and Refugees, Theoretical and Policy issues population Bulletin of the united Nations (New York). No. 39 pp.1-17.
- 150- Riley, Nancy, (1997). Gender power and population change . population Bulletin vol, 52, No,1 (Washington D.C) Population Reference Bureau.
- 151- Ringheim, Karen (1993) Factors that determine use of contraceptive for men. Studies in Family planning (New York) Vol. 24, No.2. pp87-99.

- 152- Robertson, Ian, (1983) Introduction to sociology . Worth publishes, New York.
- 153- Rostow. W.W. (1960) The stages of Economic Growth. A non – communist Manifesto .Cambridge. U.K. Cambridge, University press.
- 154- Rogerss, A. (1977). Migration, Urbanization ,Resources, and Development .International Institute for Applied systems Analysis Luxemburg.
- 155- Russell, Sharon. S. (1992) Migrant remittances and development .International migration (Geneva) vol. 30 No.314 pp.267-288.
- 156- Rutenberg. Naomi et al. (1991) Knowledge and use of contraception .Demographic and Heath surveys :Comparative studies No. 6 Columbia Maryland.
- 157- Rynder, Norman. (1961). “Fertility” in the study of population. Philp Hauses and O. Duncan eds. P.410.
- 158- Sadler, Thomas .(1829), the law of population London. John Murray.
- 159- Sassens, Saskia .(1988) . The mobility of labor and capital .New York Cambridge. U.K. University press.
- 160- Sauvey. A. “Optimum Population” in the international Encyclopedia of the Social Sciences .Vol 11, 1968, pp, 351-59, Sills, David editor.
- 161- Schmeidl, Susanne. (1995) From Root Cause Assessment to preventive diplomacy: Exploring the possibilities and limitation of the early warning of forced migration. Chicago Illinois, pp21-25.
- 162- Schnore. L .F. (1965) Human Ecology and Demography, Scope and limits, in the urban scene: Human Ecology and Demography, Schnore .L. f(ed) free press. New York :1-43.
- 163- Shryock, Henry and. J. Siegel (1976). The Methods and Material of Demography .New York. Academic press.
- 164- Singh. S. et al. (1996) .Early Marriage among woman in developing countries international Family planning perspective New York .Vol 22, No. 44. pp. 148-157.
- 165- Sjaastad, Lary. (1962). The cost and Returns of human migration, Journal of political Economy (Chicago) Illinois, No 705.

- 166- Sjoberg Gedon .(1960) The pre-industrial city, past and present New York. Free press .
- 167- Smith. Adam(1776) An Inquiry into the nature and causes of the wealth of Nations. Vol .2. W. Straton and T. Cadell London.
- 168- Smith .D. A. (1996). Third world cities in Global perspective: The political Economy of Uneven Urbanization, Boulder, Colorado west view press.
- 169- Smith. N. (1984) Uneven Development New York, black well.
- 170- Spencer Herbert (1867). The principles of biology(1864-1867).
- 171- Spengler .J. (1936) French population theory since 1800.
- 172- Stark. Oded. (1991). The migration of labour. Cambridge, United Kingdom Basil Black well.
- 173- Stoufer .S. (1940). Intervening opportunities: A theory relating mobility and distance, American Sociological Review (Washington). D.C. Vol. 5. PP. 845-867.
- 174- Sudha .S. etal. (1999) .Female Demographic disadvantage in India 1981-1991. In Development and Change vol. 30. No.3
- 175- Susmilch .J.P. (1741) The Devine order in the change of the Human Race shown by its Birth Deaths, and propagation Berlin.
- 176- Tabutin, D. et al .(1998) Differential Mortality by sex from birth to adolescence in too young to die :Genes or gender? New York U.N.
- 177- Tapions, George . (1994) International migration and development. Population Bulletin of the United Nations (New .York). No.36. pp. 1-18.
- 178- Taylor .J. Edward (1992) Remittances and inequality reconsidered. Journal of policy Modeling (New York). Vol. 14. pp. 187-208.
- 179- Tanpoo Chang (1999) The role of the elderly and their support within changing family structure in developing countries in population growth and demographic structure. New York. United Nations.
- 180- Thomlinson Ralph (1965). Population Dynamic and consequences of world Demographic change (New York) Random House.

- 181- Thompson Warren and D. Lewis (1965) Population problems 5TH ed. New York Mc Grow- Hill Book company.
- 182- Todaro, Michael .p.(1976) Internal Migration in Developing countries Geneva International Lahor office .
- 183- _____ (1995).Economical Development.
- 184- Tout, Ken (1989). Aging in developing countries. New York . Oxford University press.
- 185- United Nations. (1956) .The Aging of population and Economic and Social Implications. Population studies .No. 26 United Nations .New York.
- 186- _____, (1970) Principles and Recommendation for the 1970 population censuses .Statistical paper series.
- 187- _____, (1989) Principles and Recommendation for the 1980 population censuses, statistical paper, 1977.
- 188- _____, (1988) The Determinant and consequences of population Trends: New summary of Findings on interaction of Demographic, Economic and Social factors vol.1 New York.
- 189- _____, (1984) Population Resources Environment and development, proceedings of the Expert Group meeting on population Resources, Environment and development Geneva 1973.
- 190- _____, (1987) .Fertility Behavior in the context of Development, population Studies.No.100.
- 191- _____, (1990)Pattern of First Marriage Timing and prevalence United Nations.
- 192- _____, (1995a) Report of the international conference on population Development .Cairo, 1994.
- 193- _____, (1995b) Women's is Education and fertility Behavior .
- 194- _____, (1996) Report of the fourth world conference on women Bijjing , 1995.
- 195- _____, (1999). Population Aging.
- 196- _____, (2000a),World Population Monitoring ,1999: Population Growth, Structure and distribution.

- 197- _____, (2000b) world urbanization prospects, The 1999 Revision.
- 198 - _____, (2001a) .Report on the world social situation, 2001.
- 199-_____, (2001b) .World population monitoring , 2000.
- 200-_____, (2002) world population prospects The 2000 revision Vol III .
Analytical Report.
- 201-_____, (2003).World population policies,2003.
- 202-_____, (2004a) world population prospects. The 2002 Revision vol. III
Analytical Report. U.N.
- 203- _____,(2004b) World population 1950 to 2030 U.N.
- 204-_____,(2005a) World population monitoring, 2003: population education
and Development.
- 205-_____, (2005b) World population prospects: The 2004 Revision Vol, III.
Analytical Report.
- 206-Vande, Kaa. J. (1987) Europe's Second Demographic transition. Population
Bulletin, vol. 4 No.1.Washington D.C. population Reference Bureau.
- 207- Waldron, I(1985) What do we know about causes of sex differential in mortality?
Population Bulletin of the United Nations .No. 18, PP. 59 -76.
- 208- Wallerstein, Immanuel. (1974). The Modern world system, New, York. Academic
press.
- 209- Wheatles (1997). The pivat of the four Quarters Edinburgh: Edinburgh University
press.
- 210- Witfogel. K. A. (1957). Oriental Despotism: A comparative study of total power
.New Haven. Conn.Yale University press.
- 211- Wooley, L. (1963) "The urbanization of Society" In History of Mankind, eds. J.
Hawkes and L. woolley . vol 12 . Paris UNESCO.
- 212- Wirth, lous, (1938) "urbanism as a way of life" American Journal of Sociology. 44
pp. 8-20.

- 213-_____, (1945) "The problem of minority groups". In Ralph Linton ed. The Science of man in the world crisis .New York, Columbia University press.
- 214- Winch, R. (1958) Male Selection .New York Harper.
- 215- Westoff, Charles. et al. (1995)Unmet Needs, 1970-1994. Demographic and Heath surveys. Comparative study No.16 Calverton Maryland.
- 216- World Bank. (1995) .Priorities and strategies for Education. World Bank Review Washington. D.C.
- 217- World Health Organization (1995) Adolescent Health and Development the key to the future WHO.
- 218-_____, (1997)Heath and Environment in sustainable Development Genera. WHO.
- 219-_____,(2004) The world Health Report, 2004: Genera.
- 220-_____,(2005).The world Health Report 2005.Geneva ,WHO.
- 221- Yaukey: David (1961) Fertility Differential in a modernizing country .
- 222- Yang, Philip Q. (1995) post -1965 immigration to the United States structural Determinants.
- 223- Yetman .N. and H.Steele. (eds) Majority and minority, Boston Allya and Blaco.
- 224- Zipf. G. K. (1949) .Human Behavior and the principles of least Effort (Reading ,Mass: Addison wisely).
- 225- Zolberg. Aristide .R. (1981) International migrations in political perspective in Global Trends in migration :Theory and Research on international population movements .Mary M. Kritz .etal. eds. Staten Island .New York: Center for migration studies. PP.3-27.